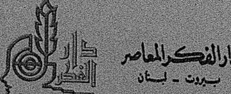
الدكتور سمير صارم

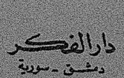


أوربا والعرب

الحوار ... إلى الشراكة







المؤلف في سطور

- دكتور سمير صارم
- دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية من جامعة بودابست، المجر
- عمل في صحيفة تشرين في الفترة ما بين ١٩٧٦ ولغاية ١٩٩٠، وعمل كأمين تحرير فيها.
- بدأ عمله في التلفزيون العربي السوري كمعد ومقدم لبرامج اقتصادية منذ عام ١٩٨٧
- عمل رئيس تحرير مجلة الوردة الشامية التي كانت تصدر عن وزارة السياحة منذ عددها الأول عام ١٩٩٣ وحتى توقفها عام ١٩٩٦.
- يشرف حالياً على إصدار مجلة أوروبا والعرب.
- شارك كباحث في ندوات ومؤتمرات اقتصادية عربية ومحلية.
- له مقالات وأبحاث منشورة في العديد من الصحف والمجلات العربية.

من مؤلفاته:

١ ـ التجارة الخارجية ـ وزارة الثقافة ـ دمشق ١٩٨٢.

٢ ـ التخطيط ـ وزارة الثقافة ـ دمشق ١٩٨٣.

٣ ـ الشباب والتنمية في سورية ـ دار علا ـ دمشق ١٩٩٧.

٤ ـ قراءة في تجربة دول النمور الآسيوية ـ دار الفكر ـ دمشق ١٩٩٨.

٥ ـ التجسس الاقتصادي ـ دار الفكر ـ دمشق ـ ١٩٩٩.

٦ ـ اليورو ـ دار الفكر ـ دمشق ـ ١٩٩٩.

٧ ـ أوربا والعرب.. من الحوار إلى الشراكة ـ دار الفكر ـ دمشق ٢٠٠٠.

بسم الله الرحمن الرحيم

أوربا والعرب..

من الحوار.. إلى الشراكة

أوروبا والعرب . . من الحوار إلى الشراكة / سمير صارم . -
دمشق : دار الفكر ، ٢٠٠٠ . - ٤٣٢ص ؛ ٢٥ سم .
(قضايا الساعة ؛ ٤) .
١- ٣٣٧,٤٠٥٦ ص ا ر أ ٢- ٣٢٧,٤٠٥٦ ص ا ر أ
٣- العنوان ٤- صارم ٥- السلسلة مكتبة الأسد
ع- ٣٢٣ / ٣ / ٢٠٠٠

قضايا الساعة

٤

الدكتور سمير صارم

أوربا والعرب..

من الحوار.. إلى الشراكة



الرقم الاصطلاحي للسلسلة : ٣٠٤٩
الرقم الاصطلاحي للحلقة : ١٣٦٧,٠١١
الرقم الدولي للسلسلة: ISBN: 1-57547-535-9
الرقم الدولي للحلقة : ISBN: 1-57547-787-4
الرقم الموضوعي: ٣٣٠
الموضوع: الاقتصاد
العنوان: أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة
التأليف: د. سمير صارم
الصف التصويري: دار الفكر - دمشق
التنفيذ الطباعي: المطبعة العلمية - دمشق
عدد الصفحات: ٤٣٢ ص
قياس الصفحة: ١٧ × ٢٥ سم
عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة

دار الفكر بدمشق
برامكة مقابل مركز الانطلاق الموحد
ص.ب: (٩٦٢) دمشق - سورية
برقياً: فكر
فاكس ٢٢٣٩٧١٦
هاتف ٢٢١١١٦٦،٢٢٣٩٧١٧
http://www.fikr.com/
E-mail: info @fikr.com



الطبعة الأولى
المحرم: ١٤٢١ هـ
نيسان (ابريل) ٢٠٠٠م

المحتوى

المقدمة

إذا كانت دائماً السمة الرئيسة للعالم وفي مختلف العصور هي التغير، فإن سمته الأكثر تميزاً في أواخر القرن العشرين هي التغير الأكثر تسارعاً في حركته، سواء النوعية لجهة الثورات التي شهدها في مجالات الاتصالات والمعلومات والتقانات، أو التكتلات التي كثر عددها، أو الشمولية لجهة أنها لم تستثنِ دولة منها بهذا القدر أو ذاك. فمنذ أواخر الثمانينيات وبدايات التسعينيات بدأت متغيرات تفرض نفسها باتجاه عالمية العلاقات، وتحرير التجارة،واستخدام آليات السوق، وتقسيم العمل الدولي، وأساليب تنظيم الإنتاج، وإقامة المنظمات الدولية، أو التكتلات الإقليمية أو القارية، بحيث بات بالإمكان رؤية المشهد الاقتصادي العالمي بشكل جديد، وربما بشكل مخيف نظراً للآثار التي يمكن أن تلحق بأصحاب الأفكار، أو القيم، أو الممارسات الخارجة عن الإطار الذي حددته القوى الرئيسة الكبرى الفاعلة في هذا المشهد، سواء أكانت دولاً،أم تجمعات، أم منظمات..

وكما هو معروف فقد شهد العالم خلال العقدين الأخيرين بشكل خاص متغيرات عديدة، على الأصعدة كلها، و في مختلف المستويات، ولاسيما الاقتصادية، و قد كان لهذه المتغيرات أثرها الأكيد و الانعكاس الواضح على كل دول العالم بشماله كما جنوبه، بغنيِّه كما فقيره، و إن كانت هذه التأثيرات قد اختلفت بين دولة و أخرى، أو مجموعة و أخرى، وتراوحت بين الإيجابية بالنسبة لبعض الدول المتقدمة، ولاسيما الولايات المتحدة، وأوروبا، والسلبية بالنسبة لدول العالم الثالث و الدول الفقيرة تحديداً....

و من أبرز هذه المتغيرات ما يلي:

١ـ سقوط الاتحاد السوفييتي و ما تبع ذلك من متغيرات في كل دول أوروبا الشرقية و المعسكر الاشتراكي، سواء على الصعيد الاقتصادي، أم على الصعيد السياسي...

٢- انتهاء ما كان يسمى بالحرب الباردة، و تحول دول شرق أوروبا إلى اقتصاديات السوق.

٣- إعطاء دور متزايد للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، في كل دول العالم التي كانت تعتمد على القطاع الحكومي و الاقتصاد المخطط مثل الصين وغيرها.

٤- قيام منظمة التجارة العالمية بتشريعاتها و قوانينها المعروفة، وما تسير باتجاهه لتحرير تجارة السلع و الخدمات و غيرها بحلول العام ٢٠٠٥، و بروز لغة المصالح الاقتصادية على المستوى العالمي، بديلاً عن لغة الإيديولوجيات.

٥- بروز تكتلات اقتصادية جديدة وأبرزها منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا و الباسفيك الذي تأسس عام ١٩٨٩ / الإبيك / و يضم ١٨ دولة، و الذي يهدف إلى تحرير التجارة و الاستثمار بين دول الأعضاء عام ٢٠١٠ بالنسبة للمتقدمة منها، و / ٢٠٢٠ / لدوله النامية، و من أعضائه اليابان، و الولايات المتحدة، و الصين، وشيلي، و كندا، و المكسيك، و الفيليبين و غيرها...كذلك الـ /آسيان/ والاتحاد الأوروبي.

٦- تطور التكتلات الاقتصادية القائمة إلى مراحل متقدمة مثل المجموعة الاقتصادية الأوروبية التي تأسست عام ١٩٥٧ وبحلول مطلع عام ١٩٩٩ وصلت إلى مرحلة الوحدة النقدية والاقتصادية.

٧- تحول العديد من مناطق الصراع في العالم إلى مناطق للتعاون الاقتصادي مثل التعاون الاقتصادي بين الشرق الشمالي و الغرب الشمالي.

بالمقابل هناك البعض [١] الذي يرى في هذه المتغيرات ثورات حقيقية... و هذه الثورات هي:

١- ثورة ديمقراطية.

٢- ثورة تكتلات سياسية و اقتصادية عملاقة.

٣- الثورة التكنولوجية الثالثة.

٤- ثورة تحرير التجارة العالمية التي انتهت بقيام منظمة التجارة العالمية.

وفي هذا الوضع الدولي الجديد الذي بدأ يتشكل منذ مطلع التسعينيات، يلاحظ فيه أن الولايات المتحدة الأميركية بدأت تنفرد بزعامة العالم، كقطب وحيد، و بدأت تحديات خطيرة تظهر لاسيما أمام الدول النامية و منها وطننا العربي، كما بدأت قوى جديدة تسعى للتشكل و فرض نفسها كقوة تصحيح الخلل القائم في التوازن الدولي، كالقوة الأوروبية التي بدأت تجد نفسها خارج دائرة التأثير الدولي، إذ إنه طوال الثمانينيات حاولت أوروبا كثيراً تنبيه الولايات المتحدة إلى مخاطر سياسة ريغان الاقتصادية التي اعتمدت سياسة اقتصادية أحادية، و لم تحترم اعتبارات (الاعتماد المتبادل)، و ما يترتب عليها من خلل في أنظمة التجارة العالمية، و داخل مؤسسة القمة الاقتصادية للدول الصناعية السبع، التي كرست فيها الولايات المتحدة قاعدة رفضها للمشاركة في أية آليات جديدة تتسم بالاعتماد المتبادل بين أطرافها[٢]، كما أقامت الولايات المتحدة منطقة تجارة حرة مع كندا، و المكسيك، و كذلك منطقة مماثلة مع دول أمريكا اللاتينية، و ثالثة مع مجموعة دول شرق آسيا و منطقة الباسفيك، و السعي الأمريكي الواضح للتواجد الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط من خلال ما تعتقده بأن تواجدها السياسي يمنحها حق التواجد الاقتصادي.

لكن الشراكة الأوروبية / المتوسطية التي سعت أطرافها لإطلاقها بقوة منذ مؤتمر برشلونة عام ١٩٩٥ لم تكن بلا أساس سابق لها، أو بالأحرى لم تولد مقوماتها في

(١) الاقتصاد العربي وتحديات التطور العالمي، نوزاد الهيتي، مجلة بحوث اقتصادية العدد ١٤ شتاء ١٩٩٩ .

(٢) السوق العربية المشتركة لمواجهة تحديات العولمة، فاروق مخلوف، دراسة ١٩٩٩ .

برشلونة، بل سبقها ما عرف بالحوار العربي/ الأوروبي، الذي انطلق أيضاً في أعقاب حرب تشرين (أكتوبر) ١٩٧٣ والذي استند بدوره إلى علاقات تاريخية موغلة في القدم كانت تربط الدول المتشاطئة على المتوسط في شرقه وشماله وجنوبه ببعضها البعض، وإن كانت هذه العلاقات على الدوام متقلبة بين الإيجابية والسلبية.. بين التفاهم والخلافات.. بل وصلت أحياناً إلى حد معاناة شرق وجنوب المتوسط من غزو شماله واستعماره، ومحاولة هذا الجنوب الحصول على حريته بإعلان الثورات المتتالية على مدى عشرات السنين التي قضاها تحت نير الاستعمار..

مع ذلك كان العرب دائماً أكثر سعياً بعد نيل الاستقلال لإقامة علاقات متكافئة مع الدول الأوروبية، وأكثر قبولاً لفكرة إقامة حوار يخدم المصالح المشتركة لأوروبا والعرب، لكن الأوربيين ظلوا دائماً يفتقدون إلى سياسة متماسكة نحو المنطقة العربية، بل لم يكونوا ينظرون إليها في غالب الأحيان بأكثر من أنها خزانات نفط تمدهم بالطاقة التي يريدونها، حتى جاءت حرب تشرين (أكتوبر ١٩٧٣)، واتخاذ القرار العربي المعروف في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣ بتخفيض إنتاج النفط بنسبة ٥ ٪ شهرياً، وفرض حظر على صادراتها من النفط إلى الولايات المتحدة وهولندا وهما البلدان اللذان تم اعتبارهما مفرطين في انحيازهما إلى المواقف الإسرائيلية، وقد لفت ذلك أنظار الغرب إلى أن الوطن العربي ليس كما يرونه، أو يتعاملون معه..

لكن موضوع النفط لم يكن العامل الوحيد في الالتفات الجدي الأوروبي إلى العرب، بل إن حرب تشرين (أكتوبر) كشفت للقادة الأوروبيين أن أوروبا ليست ضعيفة على المستويين المالي والاقتصادي وحسب في مواجهة القطبين القائمين آنذاك وهما الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية، بل إن أوروبا ضعيفة أيضاً على المستوى الاستراتيجي، ذلك أن أي صراع شامل على مستوى المنطقة سيهددها بأكملها سواء لجهة انقطاع مصادر تموينها بالنفط، أو لجهة أمنها، إذ ستكون أراضيها المجال المفترض لأي صراع ينشب بين القوتين الوحيدتين آنذاك.. لذلك وجدت أنها لابد من التحرك للقيام بدور ما في المنطقة، أراده العرب سياسياً يساهم في حل الصراع

العربي / الإسرائيلي بما يتوافق والحقوق العربية، وأراده الأوربيون اقتصادياً في كل الأحيان، وسياسياً في بعض الأحيان ولاسيما من خلال الدور الفرنسي الذي يسعى دائماً لبناء سياسة خاصة بأوروبا، وإن كان هذا السعي لم يخرج حتى الآن كما نلاحظه عن الدائرة التي تسمح بها الولايات المتحدة، والتي تضيق أحياناً، وأحياناً تتسع حسبما تحددها الإدارة الأمريكية التي لم تعدم وجود من يؤيدها من الدول الأوروبية خاصة بريطانيا..

وهكذا انطلق الحوار لسنوات شكلت فيها الفترة ١٩٧٥- ١٩٧٧ الذروة في الحوار، انعقدت خلالها عدة اجتماعات على مستوى الخبراء أبرزها اجتماع القاهرة عام ١٩٧٥ واجتماع تونس عام ١٩٧٧ واجتماع بروكسل عام ١٩٧٧، لكن هذا الحوار ما لبث أن توقف بعد اتفاقية (كامب ديفيد) عام ١٩٧٨ ولأسباب مختلفة يعود بعضها لضعف الصف العربي الذي بدا منقسماً تجاه هذه الاتفاقية، ويعود بعضها الآخر لعدم قدرة أوروبا على الاستقلال بقرارها عن الولايات المتحدة، ويعود بعضها كذلك إلى أن أوروبا أيضاً لم تستطع أن تتحلل من نظرتها غير الصحيحة للعرب وللإسلام، إضافة إلى قلقها مما تعتقده من أخطار على أمنها من الإرهاب والهجرة ......إلى غير ذلك.

وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٥ تم استئناف الحوار بعد ظهور معطيات جديدة تمثلت في المتغيرات التي شهدها العالم على مختلف الأصعدة، ووضوح الصراعات الاقتصادية بين القوى التي تشكلت على أساس الكتل والتجمعات ذات الأهداف الاقتصادية وبدء فرض قوانين وقيود منظمة التجارة العالمية، إضافة إلى بروز متغيرات على الأصعدة السياسية تمثلت بشكل رئيسي في انهيار الاتحاد السوفييتي ومتغيرات اجتماعية طالت القيم والسلوك والعلاقات.. وحتى الهوية..

وقد لاقت المبادرة الأوروبية باستئناف الحوار على أساس الشراكة، قبولاً من الأطراف العربية المقترحة للشراكة لأسباب متعددة يتمثل بعضها بالمتغيرات المشار إليها فيما سبق، وبعضها الآخر برغبة عربية باستقطاب أوروبا إلى جانبها في الصراع العربي

الإسرائيلي، والانضمام إلى تكتل بديل للمشروع الشرق أوسطي الأمريكي الصنع، الصهيوني الهدف، كذلك رغبتها في تطوير اقتصادياتها وكسب أسواق هامة لها، والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة التي يمكن الحصول عليها والحصول على مساعدات مالية.. إلى غير ذلك..

فالجماعة الأوروبية التي حققت وحدتها النقدية بدءاً من مطلع عام ١٩٩٩ بانضمام إحدى عشرة دولة إليها، مع إمكانية أن يرتفع هذا العدد إلى ٢٥ دولة خلال السنوات القليلة القادمة.. هذه الجماعة باتت تتميز بسوق موحدة يبلغ عدد المستهلكين فيها نحو (٣٧٠) مليون إنسان مع ناتج قومي يصل إلى نحو (٧) تريليون دولار، وتساهم بنسبة ٢٠٪ من الصادرات العالمية، متقدمة بذلك على الولايات المتحدة التي تبلغ نسبة مساهمتها ١٦٪، واليابان ٧٪، كما تساهم بـ ١٩,٤٪ من حجم الإنتاج العالمي، مقابل ١٩,٦٪ للولايات المتحدة، و٧,٧٪ لليابان، وبلغ الفائض التجاري خلال الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٩٨ حوالي (٣٨) مليار دولار، وزاد على (١٠٠) مليار دولار عام ١٩٩٧.

وهذا له انعكاساته سواء داخل دول المجموعة أو خارجها، فهو سيوجد مناخاً جديداً يحفز الأوروبيين على العمل والاستجابة للتحديات المختلفة، سواء السياسية أو الاقتصادية، وسيدفع الأوروبيين لأن يبحثوا لأنفسهم عن دور في العالم بصراعاته، أو تكتلاته، يتوافق وقدراتهم التي تؤهلهم للعب مثل هذا الدور وبشكل مستقل عن أي هيمنة،لذلك وجدت أوروبا نفسها بحاجة إلى دور أكبر في المنطقة العربية تحديداً، وجاءت قمة برشلونة لتعلن أوروبا من خلالها ضرورة إقامة منطقة تجارة حرة عربية/ أوروبية متوسطية بحلول ٢٠١٠.. و بالفعل، فقد سارت خطوات هامة في هذا الاتجاه، فعقدت دولتان عربيتان هما المغرب و تونس ثم الأردن اتفاقيات شراكة، كما تتجه دول عربية أخرى مثل مصر و لبنان و سورية إلى عقد مثل هذه الشراكة...

والعرب الذين فقدوا حليفهم الاستراتيجي بتحلل الاتحاد السوفييتي، وانفراد الولايات المتحدة بإملاء المواقف والقرارات، وتعثر مسيرة السلام بسبب الدعم الأمريكي اللامحدود لإسرائيل، والغياب والتردد الأوروبي، وقيام تكتلات وظهور قوى

ومنظمات اقتصادية تهدد الاقتصاد العربي، خاصة وأن تجارب الماضي وتوقعات المستقبل المنظور تؤكد أن إمكانات التكامل الاقتصادي العربي في ضوء الواقع لاتبدو ممكنة،لذلك باتوا يبحثون لأنفسهم عن شريك يمكن أن يحقق لهم بهذا القدر أو ذاك تطلعاتهم وأهدافهم، ويساعدهم في دعم مواقفهم، وهذا الشريك يمكن أن يجدوه في أوروبا التي تحتاج لشركاء متوسطيين بشكل خاص، ولاسيما أن المناخ السياسي مناسب لإيجاد علاقة صحيحة بين العرب وأوروبا وإن اختلفت الأولويات..

وهكذا، وجد طرفا الشراكة الأوروبيون والعرب المتوسطيون أهدافاً يمكن الالتقاء عند بعضها، ويمكن التفاوض عند بعضها الآخر، لكن وفي كل الأحوال فإن الشراكة هي أفضل المتاح لكلا الطرفين، ومن خلالها يمكن لكل طرف تحقيق الكثير مما يرمي إليه، لاسيما وأنه لايوجد تناقض بين توجه كل طرف نحو إقامة تكتله الخاص، سواء أوروبا الساعية نحو التوسع باتجاه الشرق لتضم دول أوروبا الشرقية، أو العرب الذين مازالوا يسعون منذ عقود نحو التوحد الاقتصادي ولو بأدنى درجاته..

يقول الشاعر الإنجليزي (روديار كيلنغ): إن " الشرق شرق والغرب غرب ولن يلتقيا "

لكننا هنا في هذا الكتاب الذي سرنا فيه من بدايات الحوار بين الشرق العربي، والغرب الأوروبي، وحتى وقائع الشراكة، سعينا لدحض هذه المقولة، اعتماداً على أن الزمن الذي أطلق فيه الشاعر (كيلنغ) اعتقاده وهوفي مطلع هذا القرن هو غير الزمن الذي أكدت متغيراته أن الغرب الأوروبي بحاجة إلى الشرق العربي، كما إن الشرق العربي بحاجة إلى الغرب الأوروبي..

وقد سعينا لتبيان هذه الحاجات، وأوضحنا الوقائع والمتغيرات، وكانت لنا رؤيتنا فيما جرى ويجري، ومقترحاتنا في المطلوب من أجل شراكة ندّية، وسند للعرب في مواجهة التحديات التي لابد قادمة.. ولابد أنها تحمل في طياتها الكثير من المخاطر إذا لم نحسن العمل..

والله من وراء القصد

المؤلف

الفصل الأول

العالم اليوم..
مستجدات ومتغيرات

الفصل الأول

العالم اليوم.. مستجدات ومتغيرات

١-١: مدخل

بحلول العام ٢٠٠٠ احتفل العالم بانتقاله إلى قرن جديد، أو ألفية ثالثة، وودعوا قرناً مليئاً بالكثير من الهزائم والنكسات، والكثير من المستجدات والمتغيرات.. والكثير من الإنجازات والنجاحات في ميادين شتى ومجالات متعددة، ولعل عقد التسعينيات هو من أكثر العقود التي شهدت مستجدات ومتغيرات على مختلف الأصعدة، ما لم يشهده أي عقد آخر، فسقطت منظومات، واختلّت توازنات اقتصادية وسياسية، وقامت تكتلات، وسقطت سواها وحدثت ثورات معرفية في مجالات هامة، مما كان له أثره الكبير في حياة الأمم والشعوب، ليس على المدى القريب وحسب، بل وعلى المدى البعيد أيضاً..

والمتغيرات كانت متسارعة إلى درجة وصلت فيها في بعض الأحيان إلى أكثر مما كان يتوقعه الإنسان بدءاً من سقوط دول عظمى، وانتهاءً بالتعرف على التكنولوجيا والتعامل مع معطيات معرفية، مروراً بأزمات، ونجاحات في هذا المجال أو ذاك، أو هذا الموقع أو سواه، أو بمعنى آخر كانت تسير بأسرع من التفكير وتحدث بدرجة أكثر من المتوقع، وبالتالي فخطورتها يمكن أن تكون أفظع لمن سيتخلف عن مجاراتها، لذلك وإذا كان ممكناً في عقود مضت أن يتخلف شعب عن ركب الثورة الصناعية مثلاً وقادر على مواجهة المخاطر التي يمكن أن يواجهها، فإنه في الألفية الثالثة لن يستطيع أن ينجو

من الأخطار إذا لم يكن في ركب العولمة، وضمن دائرة المعلوماتية، ومع السائرين في تحرير التجارة، وفي خضم ثورة التكنولوجيا، وإذا لم يكن قوياً بالاتحاد فبالشراكة، أو بالتعاون الكلي مع آخرين ليشكل معهم تكتلاً، أو قوة يحسب حسابها..

ففي الوقت الذي بدأت فيه تجميع أوراقي ومراجعي للحديث عن موضوع كتابنا هذا، نشرت إحدى الصحف العربية مقالاً ملفتاً للنظر يحمل عنوان: " حرب المستقبل غير قاتلة... كيف؟... "[١] وقد أغراني العنوان وبحثت في ثناياه، فإذا هي غير ما ذكر العنوان، إنها قاتلة، لكن دون إطلاق نار مدافع أو بندقية، أو قنابل من أي نوع، وهناك أكثر من حرب قاتلة، لعل أبرزها ما استوقفني في هذا المقال، وهي حرب المعرفة... وحرب المعلومات.. وفي حرب المعلومات لايحدث الصدام التقليدي رغم أنها واقعة، ففي عالم الأعمال اليوم يتم الاعتماد بصورة كبيرة على المعلومات، ولحرب المعلومات بالتالي أهمية خاصة عندما يجري الاشتباك في حروب اقتصادية، وكما يقول مفكرون استراتيجيون: إن زواج حرب المعلوماتية والحرب التجارية يمكن أن تتخذ شكلين أوصورتين:

الأولى: حجب أو حصار المعلومات، الذي يعني القدرة على تقييد أو الحد من تيار البيانات إلى الدولة المهددة، ويمكن عن طريق حصار المعلومات أيضاً السيطرة على النظم المالية، وبث معلومات خاطئة، وقطع معلومات إلى غير ذلك، مما يؤدي إلى فوضى اقتصادية، مع ما يستتبع ذلك من اضطرابات اجتماعية وعدم استقرار سياسي...الخ.

الثانية: استعمار معلوماتي، وفي هذا النوع من الاستعمار يمكن قطع الاتصالات المتمركزة براً، والتشويش على بعض الإشارات ... وربما يكون قريباً الوقت الذي تصل فيه القدرات لإيقاف كل بث عن طريق الأقمار الصناعية ...

وقد وصف بعضهم حرب المعلومات بأنها سلاح من أسلحة الدمار الشامل، وسيكون السلاح المفضل للإرهابيين الجدد..

---

(١) البيان ٢١ / ٩ / ١٩٩٩

وفي مجال حرب المعرفة، وحتى لا أستفيض أكثر أكتفي بالقول: إن من يمتلك المعرفة يمتلك القوة.. والمعرفة هي الطريق الرئيسة للوصول إلى بناء الذات وامتلاك القدرات، والانتصار على الخصم..

بمعنى آخر ففي عالم اليوم لم يعد ممكناً أن تكون الدول على الهامش وتعيش كما تريد، بل ستعيش كما يراد لها،وبينما كان يمكن أن تبقى فيما مضى وإلى حد بعيد منعزلة على نفسها، وبالتعاون المحدود مع دول لا تشكل خطراً عليها، لن يكون بمقدورها البقاء هكذا في الألفية الجديدة، لأنها بذلك تحكم على نفسها بالفناء!!.. وبالتالي من يريد البقاء عليه أن يواجه صراعات البقاء وهي عديدة.. تفرضها مواجهة قوى وتكتلات اقتصادية وتجارية، وعليه اكتساب المعارف والتكنولوجيا الحديثة، وفي مواكبة عصر المعلوماتية من داخله، وأن يتكيف مع معطيات عصر العولمة ويتعامل معها كما يجب..

هذا هو عالم اليوم.. عالم مستجدات ومتغيرات، أو بالأحرى عالم تحديات يفرض فيه الأقوى سيطرته، والقوي فيه يسعى لأن يكون الأقوى، والضعيف ما عليه سوى تحصين ذاته من الداخل، والتكتل مع قوى تحيل ضعفه إلى قوة، ويقرأ خارطة العالم ليحدد مصالحه، أو بالأحرى ليحدد أفضل الطرق التي عليه أن يسلكها بأقل الخسائر الممكنة!!، فماذا عن عالم التحديات هذا؟!.. عالم المستجدات والمتغيرات؟!..

١-٢- المتغيرات الاقتصادية:

شكل سقوط الاتحاد السوفييتي، وتحلل منظومة الدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية وانتهاء الحرب الباردة، وسقوط جدار برلين، والتحول نحو اقتصاد السوق، وبروز تكتلات عالمية عملاقة، أبرز المتغيرات المؤثرة في الوضع الاقتصادي للدول وحركتها المستقبلية، ومهد ذلك الطريق أمام ما اصطلح تسميته نظاماً اقتصادياً دولياً جديداً، تعكف مجموعات من الدول الكبرى على رسم ملامحه، وتحاول بعض الدول الأخرى المشاركة في تشكيل أسسه، وتقوم الدراسات الاستراتيجية والبحوث

الاقتصادية في العديد من دول العالم بالترويج لمبادئه ومنظوماته القيمية،[١] ودفع ذلك بالكثير من الدول سواء المتقدمة منها أم النامية إلى إعادة النظر بترتيب أولوياتها فرادى، أو عبر التجمعات التي تنتمي إليها بما ينسجم والواقع الجديد والتحديات المنظورة..

ولعل أبرز المتغيرات على الصعيد الاقتصادي ما يلي:

أولاً- العولمة:

بدأ ظهور العولمة كمفهوم ومصطلح منذ مطلع العقد السابع من القرن التاسع عشر، لكنها انكفأت بسبب تناقضاتها التي يمكن اعتبار الكساد الكبير الذي حدث في العام ١٩٢٩ من أبرز هذه التناقضات، بعد ذلك لم تقم لفكرة العولمة قائمة إلا بعد التطورات التي أحدثتها ثورة التكنولوجيا منذ نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات..

والعولمة تعريفاً هي العملية التي تهدف إلى توحيد أجزاء الاقتصاد العالمي وإلغاء الحواجز التي تحول دون الحرية الكاملة لتدفق عناصره ومبادلاته، وحركة عوامله، سواء أكانت سلعاً أم رأسمالاً، أم عمالة، أم تكنولوجيا أو غير ذلك..

يقول الدكتور سمير أمين: إن العولمة الجديدة لمجتمعات العالم الثالث، تعد واحدة من أبرز التطورات الاقتصادية الدولية المعاصرة[٢] فقد جرت العادة في معظم الأدبيات الاقتصادية أن تقاس درجة اندماج الأنظمة الاقتصادية بالسوق العالمية عن طريق الوزن النسبي الذي تحتله التجارة الخارجية في الناتج المحلي، وبالتالي من هذه الزاوية يمكن القول: إن المرحلة التي تمتد من الحرب العالمية الثانية وحتى الآن قد شهدت تقدماً سريعاً نحو العولمة يعبر عن عملية الاختراق المتبادل في الاقتصادات الرأسمالية المتطورة، وهنا نشير إلى أن حصة وحجم التبادل التجاري بين هذه الاقتصادات واقتصادات

---

(١) المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط د. مجذاب بدر و د. محيي الدين حسن، إصدار أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية الجماهيرية ١٩٩٨ .

(٢) ملاحظات حول العولمة د. سمير أمين-مجلة الفكر العربي- العدد ٦٦-١٩٩١

العالم الثالث بما فيها الاقتصادات العربية ليست كمية مهملة، فهي تشكل سوقاً مهمة في التجارة الدولية، إلا أن دورها في العولمة بالمفهوم أعلاه يختلف باختلاف درجة تطورها، ويحاول الخطاب الغربي السائد حالياً جعل العولمة عملية لامفر منها، ويجب قبولها إذ لا يمكن التكيف معها، وإن التكيف النشط مع هذه العملية من قبل البلدان النامية يمكّنها من تحقيق مزايا كثيرة[1]، كما تحوي عناصر هذا الخطاب دعوة للتنميط، أو بالأحرى محاولة استنساخ فكري وكتابات / فرانسيس فوكوياما / حول (نهاية التاريخ) وأنصاره واضحة وفجة تماماً في هذا المجال، حيث يدعو هذا الخطاب إلى محو التمايز الثقافي والحضاري، ويرى أن محصلة العملية التاريخية الجارية للعولمة هي انتصار الحضارة الغربية التي سوف تفرض قيمها وأساليبها التنظيمية، وأنماط الحياة الاجتماعية على شعوب العالم.. وضمن هذا الإطار يجري ترويج لمفهوم (القرية الكونية) وكأن تلك (القرية الكونية) تتكون من تسارع واحد كبير فسيح الجنبات، يتسع للجميع، وكأن الجميع يجري بسرعة واحدة، بينما الجميع يعلم أن تلك القرية هي قرية متعددة الشوارع، ومتعددة الأزقة والحارات، واليوم يتحدثون في الدوائر الغربية عن خطوط التقسيم الجديدة المسماة (خطوط تقسيم التكنولوجيا الرقمية) أي هناك شمال وجنوب في البلد الواحد نفسه، نتيجة خط التمايز بين الذين يمتلكون زمام ومقدرات (التكنولوجيا الرقمية) الحديثة والذين لايمتلكون سبل التعامل والتواصل معها..

ولذا فإن موضوع القرية الكونية، هو محاولة أيضاً لطمس التناقضات الاجتماعية والثقافية الجديدة الناتجة عن التكنولوجيا الحديثة، وخاصة الرقمية، كذلك فإن العولمة كعملية تاريخية تنطوي على تناقض أساسي عادة ما يفعله البعض، إذ إن هناك تناقضاً بين نزعتين:

الأولى: تؤدي إلى المزيد من التعددية والتمايز، وأن هناك نوعاً من الديمقراطية الجديدة من خلال الانترنيت واتساع دائرة المعلوماتية.

الثانية: تتجه نحو المزيد من التمركز والاحتكار، وخاصة في ظل موجة

---

(١) دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة -د. حميد الجميلي- الجماهيرية ١٩٩٨

الاندماجات الكبرى التي شهدتها الدول الغربية خلال السنوات الأخيرة (مصارف شركات مؤسسات إعلامية .....الخ)[١]

ويشكل الاستثمار الأجنبي المباشر المحرك الدافع لعملية العولمة التي تجتاح الاقتصاد العالمي في الوقت الحاضر، فالنمو الراهن والكبير لتدفقات الاستثمارات الخارجية، من خلال الشركات متعددة الجنسية يلعب دوراً مهماً في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء باتجاه دفعها نحو العولمة، وفي هذا المجال يشير تقرير الأمم المتحدة (الاستثمار في العالم) إلى أن العولمة سائرة على قدم وساق وأن قاطرتها هي الشركات متعددة الجنسية[٢]، وقد ساعدت عوامل متعددة، منها أزمة الكساد التضخمي التي أصابت الأداء الاقتصادي العالمي وبدرجات متفاوتة، منذ أوائل عقد السبعينات والتطور التكنولوجي، والتحول إلى مجتمع المعلومات، ساعدت هذه الشركات على إحكام قبضتها على النشاط الاقتصادي العالمي وهيكلته كماً ونوعاً، خاصة وأن تطور هذه الشركات يجري في رحم الثورة التكنولوجية الهائلة، وفي قدرتها على الإنفاق على البحث والتطوير بالتالي يمكن اعتبار العولمة الاقتصادية هي الوجه الأكثر بروزاً حتى الآن في ظاهرة العولمة الشاملة متعددة الوجوه التي تجتاح مسرح العلاقات الدولية، وهي بوصفها هذا تعتبر في جانب منها أحد تطورات أو مراحل الهيمنة الاقتصادية والثقافية والسياسية التي ظلت القوى العالمية الكبرى تعمل على فرضها على الجنوب، سواء في العصر الاستعماري، أو عصر التحرر، أو عصر محاولات تقنين التبعية الجديدة بمختلف أشكالها [٣]

أولاً– أ – سمات ومظاهر العولمة:

من أبرز سمات العولمة مايلي:

١– الانتقال من الاقتصاد الدولي الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصاديات صناعية متكورة على الذات، ومتنافسة، إلى الاقتصاد العالمي الذي يتميز ببروز نظام معولم حل محل النظم الإنتاجية الوطنية.

---

(١) مصر ورياح العولمة د. محمود عبد الفضيل– إصدار دار الهلال ١٩٩٩ .

(٢) الكوكبة د. إسماعيل صبري عبد الله– دراسة ١٩٩٥ .

(٣) السوق العربية المشتركة والتعامل مع عصر التكتلات الاقتصادية الدولية، فاروق حسنين مخلوف، دراسة ١٩٩٩ .

٢- تعمق العولمة، بمعنى زيادة اندماج الاقتصاديات الوطنية والتكتلات بالسوق العالمية، عبر مختلف الآليات، سواء في مجتمعات الرأسمالية المركزية أو في مجتمعات الرأسمالية الطرفية.

٣- تحول مركز الثقل في الشراكة العالمي نحو آسيا الشرقية، الذي حفزه نجاح تجربة التصنيع في اليابان، وصعود الدول المصنعة الحديثة في آسيا الشرقية، وانفتاح وتقدم الصين.

٤- سيطرة مجتمعات مركز الرأسمالية المتقدمة ضمن عملية العولمة الجديدة على أنماط التصنيع في الأطراف عبر الاحتكار المالي والثقافي والسيطرة على المعلومات، وهندسة التصاميم، والاتصالات، والسيطرة على الموارد.

٥- إلغاء التبعية من اللغة الدارجة وإفساح المجال واسعاً للاستثمار الأجنبي، وتغلغل الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاديات الوطنية بعد إلغاء خصوصياتها.[١]

٦- تتجاهل شعارات العولمة الاقتصادية في تدويل الاقتصاد، وفتح الأبواب والنوافذ للمنافسة على قدم المساواة بين الأمم، التفاوت الاقتصادي والتكنولوجي بين الشمال والجنوب، وفجوات التقدم والتنمية القائمة بين الدول، والتي تتحمل الدول الصناعية المتقدمة جانباً كبيراً من مسؤولياتها عبر العصور السابقة للسيطرة الاستعمارية والهيمنة الاقتصادية والسياسية.

٧- الاتساع المضطرد للهوة بين الدول المتقدمة والنامية ليزداد المتقدمون تقدماً والمتخلفون تخلفاً، وهذا يعني بعبارة أخرى أن التكافؤ الظاهري في قواعد السباق في حلبة العولمة لاينسجم مع التفاوت الحقيقي بين الدول في الواقع الاقتصادي وفي العلاقات الدولية، بل إن من شأنه تكريس هذا التفاوت .

٨- عدم التكافؤ الصارخ في توزيع ثمار العولمة الاقتصادية، وخلق المزيد من التشويه في النظام العالمي.

---

(١) د.سمير أمين.. البديل الوطني الشعبي الديمقراطي في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ١١٢، عام ١٩٩٣

٩- قيام حدود اقتصادية جديدة محل الحدود السياسية والسيادة التقليدية.

١٠- اشتداد المنافسة والسباق على أسواق السلع والاستثمارات والتكنولوجيا والعمالة الماهرة ورؤوس الأموال والمعلومات.

١١- سيطرة (تكنولوجيا القمة) على الإنتاج والتجارة والتي تنفرد بها الدول المتقدمة بشكل خاص، وأبرزها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (صناعة المعلوماتية) والتكنولوجيا الحيوية، والهندسة الوراثية، وتكنولوجيا الطاقة الجديدة والمتجددة، وتكنولوجيا المواد الجديدة، وخاصة المواد فائقة القدرة على التوصيل وفائقة التحمل للحرارة.

١٢- التغيرات في الأهمية النسبية لعوامل الإنتاج، واضطراب الصلة بين النظام النقدي والنظام التجاري.

١٣- ظهور أشكال جديدة من الحماية المستترة.

وبالتالي فالعولمة الاقتصادية جزء لايتجزأ من العولمة بمفهومها الشامل وهي أهم وأخطر جوانبها، بما تشتمل عليه من تطورات متشابكة، ومخططات للتقنين الدولي لقواعدها، وتعدد وجوهها، وانتشار انعكاساتها على رقعة الاقتصاد العالمي، ووصول آثارها إلى كافة الدول على اختلاف أنظمتها ومستويات نموها وأحجامها الاقتصادية، وهي امتداد لمحاولات ومخططات الهيمنة الاقتصادية على العالم التي ظلت القوى العالمية الكبرى تمارسها منذ زمن طويل بوسائل مختلفة وطرق شتى تتفق مع كل عصر.

وتختلف العولمة الاقتصادية الجديدة عن الأنماط القديمة منها، في أنها تأتي في عصر تتسارع فيه التطورات في عالم يتحول باضطراد إلى قرية كبيرة، تتلاشى فيها حواجز الزمان والمكان، وتترابط الاتصالات، ويسهل تدفق المعلومات.[1]

(١) السوق العربية المشتركة والتعامل مع التكتلات الاقتصادية الدولية فاروق مخلوف دراسة ١٩٩٩ .

أولاً- ب: أبعاد وتداعيات العولمة:

إن أبرز ما يمكن ملاحظته من أبعاد اقتصادية لهذه العولمة يمكن تحديده بما يلي[1]:

١- إن الخضوع لشروط العولمة يعني ذوبان الخصائص الوطنية للدول في هذه العملية وامتناع دول الأطراف عن تحقيق وحدتها الوطنية لصالح ما يسمى بالاقتصاد العالمي، أي التآكل على مستوى السلطة الوطنية، وبناء نظام إنتاجي عالمي يتجاوز نظم الإنتاج الوطنية، وهذا يعني ذوبان الاستقلالية الوطنية لصالح العولمة، وبروز نظام إنتاجي معولم يحل محل النظم الإنتاجية الوطنية، مما يعني ذلك آثار مأساوية على الاقتصادات النامية.

٢- إن التراكم على الصعيد العالمي في مجتمعات الأطراف من خلال العولمة التي تفسح المجال واسعاً للاستثمار الأجنبي المباشر، لايشكل في الأطراف بنىً اقتصادية واجتماعية كفيلة بتصحيح الاختلالات الاقتصادية، بقدر ما يشكل استجابة للتوسع الرأسمالي في مراكز الرأسمالية وتلبية لحاجاتها.

٣- إن الخطاب السائد في الغرب يحاول أن يصور العولمة بأنها عملية ضرورية لا مفر منها، ويجب قبولها كما هي، والاستسلام لشروطها.

٤- إن نتائج العولمة تعود بالنفع على الشمال الذي يحافظ على هيمنته الغذائية في الجنوب.

ولأنه يمتلك التقنيات والمبادرة في الإنتاج الصناعي المتجدد لذلك تسعى الأقطاب الثلاثة: أوروبا، أمريكا، واليابان، لبلورة تكتلات إقليمية في اطار العولمة الزائدة، مما يجعل العولمة تخضع لقيادة ثلاثية الأقطاب.

٥- الاندماج عن طريق السوق وحدها يطور التناقضات أكثر مما يحلها، فالعولمة عن طريق الاندماج في السوق العالمية يؤدي إلى تآكل الهيكليات عند الضعفاء

---

(١) دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة- مصدر سابق .

وتماسكها عند الأقوياء، وهـذه النتيجة تصح حتى بالنسبة لمركز الرأسمالية المتقدمة كأوروبا، وإذا كان خيار العولمة واضحاً في دول المركز الأوروبية فإن هذا الخيار يمكن أن يهمش مناطق طرفية فقيرة في أوروبا ذاتها كاليونان، البرتغال،إسبانيا.

٦- وضع خارطة اقتصادية جديدة للعالم الثالث يتم بموجبها إخضاعه إلى نوعين من تقسيم العمل الدولي.

وبموجب هذه الخارطة تحاول الدول الصناعية:

أ- السيطرة على أنماط التصنيع والتقنيات في الجنوب المصنع عن طريق تعميق اندماجها بالسوق العالمية.

ب- السيطرة على موارد الكوكب في العالم الرابع غير المصنع عبر التخصص في القطاعات التقليدية الزراعية والمعدنية.

جـ- إخضاع الصناعة لرأس المال العالمي المعولم.

د- استبدال نظم الإنتاج الصناعية الوطنية بنظم إنتاج صناعية معولمة.

٧- إحلال فكر تنموي معولم بدلاً من الفكر التنموي القائم في الاعتماد على الذات، **وبذلك يتم:**

أ- تعطيل أو إنهاء إيديولوجية التنمية المستقلة كملاذ للجنوب.

ب- محاولة إخراج مصطلح التبعية من اللغة الدارجة وجعل تعميق العولمة والتكيف معها ضرورة لامفر منها لاقتصاديات الجنوب من أجل رفع قطاعاتها عن المنافسة العالمية.

جـ- تهيئة المسرح الدولي لتبني المشروع الاقتصادي الكوني عن طريق النماذج العالمية الكونية الجاهزة بدلاً من النماذج التي تقوم على الاستقلالية الذاتية.

٨- منع الجنوب من الدخول في العصرنة والتصنيع المستقل تمهيداً لاحتلال مكانته في حركة العلم والتقانة والدخول في ثورات العصر فاعلاً ومنتجاً فيها لامستهلكاً.

٩- دفع الجنوب لكي يسعى لتحقيق تنمية خارج إطار بيئته وتعريضه لكل التقلبات والتغيرات التي تطرأ على تلك البيئة لشق وحدته وخلق التناقضات بين دوله من أجل:

أ- منع ظهور تكتلات تجارية تزيد من وزن الجنوب في الاقتصاد العالمي.

ب- الحيلولة دون مشاركته في إدارة وتسيير الاقتصاد العالمي وإبقائه على هامش الاقتصاد العالمي.

جـ- خلق دول جنوب غنية مرتبطة بمراكز الرأسمالية المتقدمة تسعى إلى تحقيق أهدافها ودول جنوب فقيرة مدمرة ومستنزفة.

١١- عرقلة جهود الجنوب من أجل اكتساب وتطويع التكنولوجيات الذاتية ووضع القيود أمام جهود العالم الثالث للاستفادة من منجزات العلم والتكنولوجيا، وذلك لكي يكون العامل التكنولوجي أداة تغيير لنقل اقتصاديات الجنوب من دول مرتبطة بالعولمة ارتباطاً سلبياً إلى دول ذات منهج تنموي مستقل، بل إن مخططات العولمة تهدف إلى جعل العامل التكنولوجي أداة هيمنة واضحة من خلال سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على آليات نقل التكنولوجيا.

أولاً- جـ - العرب والعولمة:

من منطلق ضرورة فهم العولمة ومخاطرها الحقيقية فيما لو تجاهلنا حركتها وأغفلنا آليات تكريسها، أو وقفنا منها موقف المتفرجين وليس قراءة سماتها وتداعياتها وأخطارها بشكل عام، بل يجب علينا كعرب محاولة دراسة انعكاساتها على مجتمعاتنا وتعظيم ما يمكن تعظيمه فيها من إيجابيات، وتجاوز ما يمكن تجاوزه من سلبيات، والسلبيات تتناسب طرداً مع ضعفنا وتشرذم أقطارنا، وبعثرة صفوفنا، كما هو حالنا الآن، لذلك لانزال وحتى الآن نلعب خارج الملعب.. الملعب الذي دخله الكبار ويفرضون فيه شروط اللعبة وقوانينها وقواعدها، وما علينا سوى القبول بهذه الشروط على علاتها إذا أردنا اللعب معهم.. ويجب دخول الملعب ليكون لنا دورنا فيه، وليس شرطاً أن نكون -الآن على الأقل- في وسطه، أو في خطوط الهجوم فيه، وهذه

الخطوط سبقنا إليها الكبار، وما علينا الآن سوى الدفاع على الأقل، وربما يأتي الوقت الذي نتقدم فيه باتجاه خطوط الوسط أو الهجوم.. وشرط ذلك أن نكون أقوياء بالتكامل العربي، أو التكتل القاري، أو الشراكة المتكافئة، ويمكن لقطاعات عديدة اقتصادية، واجتماعية، أن تتأثر بالعولمة[١]، مثال استراتيجية التنمية التي كانت تقوم على الإحلال محل الواردات، ولكن وبرسوخ ملامح العولمة، والالتزام بجوانبها التنظيمية (منظمة التجارة العالمية وقوانينها) والتي كرست أهمية التوجه الخارجي والاندماج في السوق العالمية، تغيرت استراتيجيات التنمية في أغلب الدول العربية إلى استراتيجية التوجه نحو التصدير والتي لاتزال تلاقي العديد من الصعوبات في دخول الأسواق العالمية، وتجد منافسة كبيرة.

كذلك برامج الإصلاح الاقتصادي التي انطلقت بهدف تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية، لمواصلة التحول الاقتصادي في إطار برامج الإصلاح التي روجت لها، ولاتزال تروج لها مؤسسات التمويل الدولية، وأعطتها العديد من المسميات، وقد كان لهذه البرامج حتى الآن انعكاسات سلبية على الجانب الاجتماعي والتشغيل في الدول التي اتبعتها، ناهيك عن الآثار الكامنة التي يمكن أن تظهر في السنوات القادمة، وقد اعترف تقرير للبنك الدولي للتنمية عام ١٩٩٠ بأنه (سوف تشمل الإصلاحات على وجه التأكيد عمليات تصحيح مؤلمة، إذ سيتفاقم التضخم والبطالة ....الخ)[٢].

إضافة إلى انعكاسات أخرى على مستويات المعيشة والأجور والتجارة الخارجية وغيرها مما لامجال له هنا في هذا البحث، ولعلنا نضيف بعضاً من هذه الآثار لاحقاً.

وفي كل الأحوال، ونحن في مطلع القرن الحادي والعشرين لابد أن نحجز لنا مكاناً في ملعب الأحداث، وليس مقعداً في مدرجات المتفرجين، وكأنما اللعبة لاتعنينا، ولن تؤثر مجرياتها على حياتنا[٣] .

---

(١) يمكن التوسع في هذا الموضوع بالعودة إلى أيّ مؤلفات ودراسات العولمة العديدة، منها انعكاسات العولمة على سوق العمل العربي- مصدر سابق.

(٢) إعادة الهيكلة وانعكاساتها -منظمة العمل العربية - ١٩٩٤ .

(٣) يمكن متابعة بعض الآثار السلبية في فقرة اتفاقية الغات.

ثانياً– منظمة التجارة العالمية:

تعتبر اتفاقية الغات، التي نجم عنها إنشاء منظمة التجارة العالمية / WTO / واتساع نفوذ وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمي، وإنشاء التحالفات الاستراتيجية، والاندماجات بين شركات القطاع الخاص على كل من المستوى المحلي والدولي، وازدياد سطوة المنظمات الدولية سياسياً واقتصادياً، وتدخلها في الشؤون السيادية الداخلية للدول الصغيرة والمتوسطة تحت مسميات مختلفة المدخل الرئيسي لزمن العولمة.

ثانياً– أ – مبادئ الغات:

عقدت الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات (الغات) في عام ١٩٤٧ وبدأ سريان الاتفاقية في كانون الثاني / يناير / ١٩٤٨، وقد قامت بهدف تحرير التجارة الدولية بالخفض المتبادل للتعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء، وتبسيط إجراءات التصدير والاستيراد، وفرض الحماية بالتعرفة الجمركية وليس استناداً إلى القيود الكمية ونظام الحصص الذي كان سائداً، وقامت (الغات) على المبادئ التالية:

١– شرط الدولة الأولى بالرعاية: وتنظمه كما تنظم مبدأ عدم التمييز، المادتين الأولى والثانية من اتفاقية الغات ويقصد به منح باقي أطراف اتفاقية الغات نفسها المزايا التي تتبادلها دولتان أو أكثر بموجب ترتيبات خاصة بينهما، مع تطبيق الاستثناءات التالية والتي تنظمها المادة / ٢٤ / من الاتفاقية التي تنظم وضع مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية وغيرها في إطار مبدأ شرط الدولة الأولى بالرعاية:

الترتيبات الإقليمية وتعني ترتيبات تحرير التجارة بين مجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم جغرافي واحد.

- التبادل التجاري بين الدول النامية TCDC.
- حماية الصناعات الوليدة في الدول النامية.
- المزايا الممنوحة للدول النامية GSP.

٢- عدم التمييز في المعاملة بين الدول في التجارة الدولية: ويعني منح منتجات الدول الأخرى المعاملة نفسها التي تمنحها الدولة لمنتجاتها الوطنية في شأن سياسات التسعير والضرائب الداخلية والنقل وغير ذلك.

٣- مبدأ الشفافية: ويقصد به عدم فرض أنظمة أو تشريعات تحد من التجارة بصورة غير معروفة لكافة الأطراف الداخلية والخارجية بما يؤدي إلى التمييز ضد طرف أو أطراف خارجية دون سبب معروف.

ثانياً- ب - جولات الجات:

قامت الدول الأعضاء في (الغات) بإجراء سلسلة من الجولات التفاوضية استهدفت التوصل إلى تحقيق قدر متزايد من تعميق الصلات التجارية بين أعضائها بتحرير التجارة الجارية بينهم، والمضي في تبادل المزيد من التخفيضات الجمركية، وإزالة العوائق غير الجمركية، وبلغ عدد تلك الجولات منذ عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٩٤ ثماني جولات، أما تسلسل هذه الجولات فكان كما يلي:

- جولة /جنيف/ انعقدت في /سويسرا/ عام ١٩٤٧ شاركت بها ٢٣ دولة.
- جولة /آنسي/ انعقدت في /فرنسا/ عام ١٩٤٩ شاركت بها ٣٣ دولة.
- جولة /توركاي/ انعقدت في /بريطانيا/ عام ١٩٥٠ شاركت بها ٣٤ دولة.
- جولة /جنيف/ انعقدت في /سويسرا/ عام ١٩٥٦ شاركت بها ٢٢ دولة.
- جولة /ديلون/ انعقدت في /سويسرا/ عام ١٩٦١ شاركت بها ٤٥ دولة.
- جولة /كينيدي/ انعقدت في /سويسرا/ عام ١٩٦٢ شاركت بها ٤٨ دولة.
- جولة /طوكيو/ انعقدت في /سويسرا/ عام ١٩٧٣ شاركت بها ٩٩ دولة.
- جولة /أورجواي/ انعقدت في /أورجواي/ عام ١٩٨٦ شاركت بها ١٢٤ دولة.

وكانت آخر جولات (الغات) جولة /أوروجواي/، وعقد في مدينة /بونتا ديل إيستا/. (الاجتماع الأول في أيلول / سبتمبر / ١٩٨٦ وهو الاجتماع الذي أصدر إعلان بدء الجولة).

جولة أوروجواي:

استمرت الجولة نحو ثماني سنوات حيث واجهت الكثير من الصعوبات للوصول إلى أهدافها بسبب الخلافات الكثيرة بين أطرافها خاصة الخلافات الأمريكية الأوروبية حول السياسة الزراعية، والخلافات الآسيوية حول الحماية غير الجمركية وحقوق الطبع في إطار الملكية الفكرية، والخلافات حول تجارة المواد الأولية لدول العالم الثالث، وكتب للجولة أن تبلغ نهايتها عندما تبنت مشروع الوثيقة الختامية للجولة، والتي تضمنت / ٢٨ / اتفاقية وقراراً ومذكرة تفسيرية، تغطي مجالات التفاوض التي شملتها الجولة، وهي:

١- الاتفاق الختامي لنتائج جولة أوروجواي التجارية متعددة الأطراف.

٢- بروتوكول النفاذ للأسواق للتجارة في السلع.

٣- اتفاقية التجارة في الخدمات.

٤- اتفاقية الاستخدمات التجارية لحقوق الملكية الفكرية.

٥- اتفاقية الزراعة والإجراءات الصحية.

٦- اتفاقية المنسوجات والملابس.

٧- النواحي التجارية لإجراءات الاستثمار.

٨- بروتوكول جولة أوروجواي للاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات.

٩- اتفاق قواعد المنشأ.

١٠- اتفاق تفتيش ما قبل الشحن.

١١- اتفاقية مكافحة الإغراق.

١٢- اتفاق العوائق الفنية للتجارة.

١٣- اتفاق إجراءات تراخيص الاستيراد.

١٤- اتفاق الدعم وإجراءات الموازنة.

١٥- اتفاق احتساب قيمة التعريفات الجمركية.

١٦- اتفاق المشتريات الحكومية.

١٧- اتفاق إجراءات الوقاية.

١٨- مذكرة تفاهم حول إجراءات تسوية المنازعات.

١٩- عناصر النظام المتكامل لتسوية المنازعات.

٢٠- اتفاقية قيود موازين المدفوعات.

٢١- مذكرة تفسيرية للمادة الثانية من اتفاقية الغات (التنازلات الإضافية).

٢٢- مذكرة تفسيرية للمادة /١٧/ من اتفاقية الغات (المعاملة الوطنية).

٢٣- مذكرة تفسيرية للمادة /٢٤/ من اتفاقية الغات (الترتيبات الإقليمية).

٢٤- مذكرة تفسيرية للمادة /٢٥/ من اتفاقية الغات (تنظيم الإعفاءات).

٢٥- مذكرة تفسيرية للمادة،/٢٨/من اتفاقية الغات (التحلل المؤقت من الالتزامات).

٢٦- مذكرة تفسيرية للمادة /٣٥/ من اتفاقية الغات (تعديل التنازلات).

٢٧- أسلوب عمل نظام الغات (آلية مراجعة السياسات التجارية).

٢٨- القرار الوزاري لتعويض الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء والأقل نمواً.

وبانتهاء الجولة عقد اجتماع على المستوى الوزاري في مراكش في نيسان / إبريل / عام ١٩٩٤ اعتمد سبع وثائق جديدة هي[١] :

(١) الغات ومصر والدول العربية أسامة المجذوب ١٩٩٦ .

١- قرار بقبول الانضمام لمنظمة التجارة العالمية W.T.O.

٢- قرار بإنشاء اللجنة التحضيرية المعنية بإجراءات قيام المنظمة وتحديد نطاق ولايتها.

٣- قرار بدراسة الانعكاسات المالية والإدارية المترتبة على إنشاء المنظمة .

٤- قرار بدراسة العلاقة بين التجارة والبيئة وإنشاء لجنة دائمة لهذا الموضوع.

٥- الموافقة على إصدار إعلان مراكش الذي يلخص نتائج جولة أوروجواي.

٦- اعتماد الوثيقة الختامية للجولة وإحالتها للوزراء للتوقيع عليها.

٧- اعتماد اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية وملحقاتها.

وبذلك تكون جولة /أوروجواي/ أكثر جولات (الغات) تميزاً واتساعاً من حيث:

- معالجة موضوعات لم تعالج في الجولات السابقة.
- حجم التجارة المحررة بناء على نتائج الجولة / ٧٥٥ / مليار دولار.
- عدد الدول التي شاركت بالجولة / ١٢٤ /.
- والفترة الزمنية التي استغرقتها (ثمانية سنوات).

وتعتبر أهم نتائج الجولة على الإطلاق، قيام منظمة التجارة العالمية لتضطلع المنظمة الجديدة بدور أكثر وضوحاً في تنظيم التجارة الدولية وتسوية المنازعات التجارية ومكافحة سياسات الدعم والإغراق، لكن مازال النظام الجديد عاجزاً عن التصدي للسياسة الزراعية التي تطبقها دول الاتحاد الأوروبي، والتي تتسم بالتمييز ضد منتجات الدول الأخرى، أما من حيث المجالات التي صارت تشملها (الغات) الجديدة فمن أهمها:

- التجارة في الخدمات.
- الاستخدامات التجارية لحقوق الملكية الفكرية.
- الإصلاحات التي أدخلت على السياسات الزراعية.
- إجراءات الاستثمار.

وقد تزامنت فترة التفاوض مع قيام الدول النامية بتبني سياسات للإصلاح الاقتصادي واستراتيجيات للتنمية تتوافق والتغيرات القادمة، بعد أن كانت معظم دول العالم النامي تتبنى بدرجة أو بأخرى استراتيجية إحلال الواردات والابتعاد عن المنافسة الدولية، وهي سياسات لم يعد بالإمكان مواصلتها في ظل التطورات الاقتصادية والعالمية وقيام التكتلات الاقتصادية، ومن هنا تأكدت استراتيجية تنمية الصادرات التي تقوم على الإنتاج من أجل التصدير، واتجهت الدول النامية إلى تكوين تكتلات اقتصادية أو الانضمام إلى القائم منها من أجل تحرير التجارة البينية على المستوى الإقليمي، وكذلك توسيع الأسواق لاستيعاب منتجاتها واكتساب القدرة على النفاذ للأسواق العالمية..[1]

ثانياً– ب – انعكاسات اتفاقيات الغات على الدول العربية:

باعتبار أن المنظمة العالمية للتجارة هي الوجه الاقتصادي المعلن للعولمة، ولأنه لم يعد من مفر أمام الدول النامية والعربية من ضمنها أن تبقى خارج إطار هذه العولمة، فهذا يعني أنها لابد ستنضم عاجلاً أم آجلاً إلى المنظمة العالمية للتجارة، وستدخل هذه المنظمة وهي تدرك أنها في موقع غير متكافئ مع الأغنياء الذين شرعوها لأنفسهم لنهب الفقراء، وتشير التقديرات إلى أن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ستساهم بزيادة وتوسيع المبادلات التجارية بنسبة ١٠ ٪ سنوياً، وسيرافقها ارتفاع معدل الدخل

(١) اختيارات العالم العربي في مواجهة التكتلات الإقليمية والعالمية، محمد جمال بيومي دراسة– ١٩٩٩ .

الحقيقي العالمي بما يقدر ما بين (٢١٣-٢٧٤) مليار دولار أمريكي في السنة بحلول عام ٢٠٠٢، وهذا يعادل نحو ١ ٪ من الناتج الإجمالي العالمي، وسيكون نصيب الدول النامية منها نحو / ٨٠ / مليار دولار سنوياً، أي ما يعادل ١،٥ ٪ من إجمالي ناتجها المحلي، ويعتقد كثير من الدارسين بأن مسألة تحرير التجارة العالمية أمر يخص بالدرجة الأولى الدول الصناعية، وشركاتها المتعددة الجنسيات، وبالتالي فإن المتضرر الأساسي سيكون الدول النامية نتيجة لبعض الاتفاقيات التي تم التوصل إليها، مع ملاحظة أن شدة الاختلاف وشموليته ستختلف بين دولة وأخرى وفقاً لهياكلها الاقتصادية، وكفاءة قطاعاتها الإنتاجية (السلعية والخدمية) ومستويات الحماية التي كانت، أو لازالت تطبق عليها، ومدى كفاءة صناعاتها التصديرية وما تتمتع به من مزايا نسبية أو تنافسية.. وبالتالي على كل دولة أن تقوم ببحث وتقييم موقفها في ضوء ظروفها الموضوعية الخاصة، وأن تسرع بتطوير قطاعاتها وتحديثها وتعزيز قدراتها التنافسية، وأن تضع خططها في هذا الشأن، وفقاً لجداول زمنية يستحسن أن تقع خلال الفترة الانتقالية السابقة على بدء التزامها بالاتفاقية، وأن تنسق جهودها بصورة مشتركة تجاهها، وبالنسبة للدول العربية يصعب في هذه المرحلة تقدير ما إذا كانت ستصبح كل منها (مستفيدة صافية) أو (متضررة صافية) من الاتفاقيات[1].

ثانياً – ب –١: الانعكاسات السلبية:

لكن وفي كل الأحوال يمكن توقع انعكاسات سلبية عديدة على الاقتصادات العربية بشكل عام منها:

١- ارتفاع تكلفة المستوردات الغذائية نتيجة تخفيض الدعم الذي تقدمه الدول الصناعية للقطاع الزراعي، مع الإشارة هنا إلى أنه من المتوقع أن تصل قيمة فاتورة

---

(١) السوق العربية المشتركة والتعامل مع عصر التكتلات الاقتصادية الدولية – مصدر سابق–.

الغذاء العربية في العام ٢٠٠٠ إلى نحو / ١٢٠ / مليار دولار، وبالتالي تدهور ميزان مدفوعات الدول المستوردة للغذاء.

٢- تراجع المزايا التفضيلية في التجارة والتي كانت تتمتع بها بعض الدول العربية بموجب اتفاقيات سابقة، والنظام العام للأفضليات، حيث أن تحرير التجارة العالمية من شأنه القضاء على تلك المزايا بسبب فتح باب المنافسة بين الدول المتقدمة، مما يؤدي إلى تآكل نظام الأفضليات الذي تتمتع به صادرات الدول النامية في أسواق الدول الصناعية، وتشير التقديرات إلى أنه وكمثال ستتعرض موريتانيا إلى خسائر باهظة في قيمة صادراتها إلى أوروبا من الحديد ومنتجات الأسماك والتي تمثل حوالي ٩٥ ٪ من إجمالي صادراتها، وكانت تدخل السوق الأوروبية معفاة من الرسوم الجمركية.

٣- التضرر من رفع الحماية عن بعض القطاعات الإنتاجية للسلع والخدمات التي كانت تتمتع بحماية، أو وضع احتكاري.

٤- عدم قدرة المؤسسات المالية والمصرفية على منافسة المؤسسات التمويلية الدولية، مما قد يترتب عليه آثار سيئة على موازين مدفوعات الدول العربية.

ثانياً- ب - ٢: الانعكاسات الإيجابية:

ليست العولمةوما أفرزته من وجوه تطل من خلالها على العالم، وأفكار ومنظمات تواجهه شراً كلها، بل قد تحمل بعض المزايا الإيجابية للدول الفقيرة والنامية أيضاً، لذلك يمكن تسجيل عدد من الانعكاسات الإيجابية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية على الدول العربية أبرزها:

١- الاستفادة من تحرير التجارة غير المنظورة (الخدمات) وبالتحديد السياحة، كذلك أعمال البنوك والاستثمار والخدمات المالية والاتصالات، إذا استطاع العرب الاستفادة من عامل الموقع، والدور الهام الذي تلعبه بعض الدول العربية في هذا المجال.

٢- الاستفادة من تطوير الإنتاج في قطاعات محددة تتمتع فيها الدول العربية بمزايا نسبية واضحة يمكن أن تمنحها قدرات تنافسية في الأسواق الخارجية، كالمنسوجات والملابس الجاهزة والمصنوعات الجلدية، ومنتجات الحرف اليدوية، والمنتجات البترولية، والبتروكيماوية.

٣- الاستفادة من فترة الإعفاء النسبي من بعض الأعباء والالتزامات (١٠ سنوات من عام ١٩٩٥-٢٠٠٥).

٤- الاستفادة من تجمع اقتصادي عربي تكاملي فيما بينها يضمها جميعاً وتسمح به أحكام (الغات)، وأن تحدد القطاعات التنافسية وتطورها معاً، من خلال التخصص والمزايا النسبية، والتقدم التكنولوجي والاندماج الكبير..

ثالثاً - التكتلات الاقتصادية:

ثالثاً- ١- مدخل:

مع مطلع القرن الحادي والعشرين بلغ عدد التكتلات الاقتصادية العالمية أو مجموعات الدول التي أنجزت حتى الآن أكثر من / ٧٠ / منظمة أو تكتل، منها نحو / ٦٥/ تكتلاً مسجلاً لدى منظمة التجارة العالمية، وتغطي نحو ٧٠ ٪ من عدد دول العالم،وحوالي ٨٠ ٪ من عدد السكان، وحوالي ٧٥ ٪ من التجارة العالمية، كما توجد /٦٠٠/ منطقة تجارة حرة في العالم، في حين أن عددها لم يكن يتجاوز في مطلع الثمانينات الـ /٨٠/ منطقة فقط..

ففي الضفة الشمالية الشرقية للمحيط الأطلسي هناك المجموعة الأوروبية التي سبقت الإشارة إليها وقد دخلت القرن الحادي والعشرين بوحدة نقدية يمكن أن تقودها لاحقاً إلى وحدة سياسية تتطلع إليها، وفي المواجهة على الضفة الغربية للأطلسي هناك / النافتا NAFTA / التي تضم الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وكندا، وتستحوذ على ما يقارب ثلث الإنتاج العالمي، كما تم تشكيل كتلة اقتصادية بقيادة أمريكية هي / الإيبك ـAPEC / أي منظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط

الباسفيكي التي تضم / ١٥ / دولة، تقع على ضفتي الباسفيك، وتستحوذ على أكثر من نصف إنتاج العالم، وتضم أكثر من ثلث سكانه، والتكتلات الثلاث السابقة تضم حوالي نصف سكان العالم، وما يزيد على أربعة أخماس إنتاجها السنوي، وفي جنوب العالم في إفريقية وقعت / ٢٤ / دولة من جنوب وشرق القارة اتفاقية لإقامة السوق الإفريقية المشتركة / الكوميسا /، لكن هذه الدول لاتنتج أكثر من ٠,٥ ٪ من الإنتاج العالمي رغم أن عدد سكانها يمثل ٤,٦ ٪ من عدد سكان العالم[1]، وتتراوح أشكال ودرجات التكتل داخل هذه التكتلات من أبسطها الذي هو منطقة التجارة الحرة، إلى أعلاها الوحدة الاقتصادية والنقدية الكاملة..

أما أهم ما يتيحه كل شكل من تلك الأشكال فيمكن إيجازه بالتالي:

١- **منطقة التجارة الحرة**: وتتيح انتقال السلع بين الدول الأعضاء دون قيود كمية على السلع، مع تبادل الإعفاءات الجمركية، لكنه لايتضمن تنسيقاً فعالاً في السياسات الخارجية للدول الأعضاء.

٢- **الاتحاد الجمركي**: ويتيح إزالة القيود الجمركية، وإقامة جدار جمركي موحد في مواجهة الدول الأخرى، مع تعرفة جمركية مشتركة، والاتفاق على درجة من تنسيق السياسات التجارية، ومن أهم ميزاته توحيد التعرفة الجمركية تجاه العالم الخارجي، مما يبسط تطبيق قاعدة المحتوى الوطني، وقواعد المنشأ.

٣- **السوق المشتركة**: وتشمل الخطوات السابقة بالإضافة إلى حرية انتقال عناصر الإنتاج بما فيها العمالة ورؤوس الأموال، وتبني سياسات مشتركة مالية ونقدية، وبالتالي تعتبر مرحلة متقدمة من مراحل الإندماج الشامل.

٤- **الوحدة الاقتصادية والنقدية**: وتجمع بين إلغاء القيود، وقدر من تنسيق السياسات الاقتصادية، ومجموعة من الترتيبات لتسهيل المدفوعات بإحلال عملة موحدة، ثم إيجاد سلطة عليا تدير الاقتصادات المتكاملة ككل.

وفيما يلي فكرة عن أبرز التكتلات الاقتصادية القائمة في العالم..

---

(١) التكتلات الاقتصادية الدولية- د. جاسم الناعي- صندوق النقد العربي- أبو ظبي ١٩٩٣ .

ثالثاً- ٢ - المجموعة الأوروبية - EEC :

كما سبقت الإشارة فإن التكتلات باتت إحدى أبرز سمات هذا العصر، الذي يصعب الفصل فيه بين ما هو اقتصادي، وما هو سياسي أو عسكري، أو حتى تقاني، لكن ظاهر كل الصراعات هو الميدان الاقتصادي بعد انتهاء الحرب الباردة وما تلاها على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية، وبروز التكتلات الاقتصادية لتكون ظاهرة العصر..

صحيح أن بعضها شهد بداياته قبل بضعة عقود، كالمجموعة الأوروبية، لكننا لا نستطيع أن ننكر أنها في عالم اليوم بات بروزها أكثر زخماً، وأكثر شمولية، وعند الحديث عن المجموعة الأوروبية وتجربتها لابد من البدء بالإشارة إلى أن الأوروبيين خلفوا وراءهم وهم يتقدمون بمسيرتهم نحو الوحدة الاقتصادية والنقدية نزاعات تاريخية مريرة، هذا وتبلغ مساحة دول المجموعة الأوروبية نحو / ٣,٣٦٥ / مليون كم٢، وعدد سكانها نحو / ٢٩١ / مليون إنسان ويبلغ إجمالي الناتج القومي للاتحاد الأوروبي نحو / ٨٤٠٠ / مليار دولار، وتمتلك ٢٠,٦ ٪ من الاحتياطي العالمي للذهب، وتساهم بنسبة ٢٠ ٪ من الصادرات العالمية بزيادة ٤ ٪ عن الولايات المتحدة، كما تساهم بـ ١٩,٤٪ من حجم الإنتاج العالمي، أما معدل النمو السنوي فيبلغ ٢,٥ ٪، وتعتبر البطالة نقطة الضعف الوحيدة لدول المجموعة الأوروبية، حيث قاربت في الشهر الأخير من عام ١٩٩٨ نحو ١٠,٨ ٪، وقد اتخذ قادتها قرار الوحدة انطلاقاً من دوافع، وتحقيقاً لمصالح، ويتطلعون إلى أهداف لم تتحقق بعد، والدوافع كانت:

أ- **أمنية**: برزت بشكل واضح بعد انتهاء الحرب الكونية الثانية التي تركت وراءها ويلات ومآسٍ على أوروبا، فكان لابد من نزع فتيل الصراعات الأوروبية والدعوة لبناء أوروبا على أسس فوق قومية، وتهميش عناصر القوميات المتطرفة.. إضافة إلى الخوف من عودة القوة الألمانية خارج إطار التكامل الأوروبي، كذلك الخوف من الخطر الأمني والإيديولوجي الذي كان يشكله الاتحاد السوفييتي، وأخيراً تفكير أوروبا بأنها يمكن أن تكون قوة ثالثة إضافة إلى القوتين الأمريكية والسوفييتية.

ب- اقتصادية: وتتلخص في ضرورة تجاوز العوائق الحدودية أمام السلع والخدمات والأشخاص من أجل المزيد من تحقيق ترابط الاقتصادات الأوروبية، كذلك لتحقيق التقدم العلمي والتقني الذي سبقها إليه كل من اليابان والولايات المتحدة، كان لابد من تجميع الجهود وتوحيد الموارد.. وأخيراً تجميع القوى الرأسمالية في وجه القوى الاشتراكية التي كانت صاعدة وتهدد الرأسمالية الأوروبية.. كل ذلك دفع الأوروبيين للسعي نحو التكامل، أو الوحدة..

جـ- سياسية: ولعل هذا الدافع بدأ يظهر واضحاً بعد انتهاء الحرب الباردة، وانفراد أمريكا كقطب وحيد في قيادة العالم، بما فيه أوروبا، لذلك وجدت هذه نفسها أنها تتمتع بكل مقومات تحمّل المسؤولية الدولية لكنها لاتمارسها، أي أنها يمكن أن تتخلص من عقدة النقص التي ترافقها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية بالغياب غير اللائق بإمكاناتها عن الساحة الدولية، نتيجة مساعدة أمريكا لها على النهوض والوقوف إلى جانبها في مواجهة الخطر الشيوعي..

وهذه الدوافع والحقائق كانت وراء سعي القادة الأوروبيين منذ وقت مبكر لتحقيق وحدتهم التي يمكن أن تكون الوحدة الاقتصادية والنقدية البداية تليها الوحدة السياسية، وهذه الوحدة ستحقق لأوروبا الكثير على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وستؤهلها لأن تكون قطباً اقتصادياً عالمياً إلى جانب الولايات المتحدة واليابان..

وقد مرت الوحدة النقدية بعدد من المحطات والمراحل نوجزها بالتالي:

١- المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي عام ١٩٤٨ بهدف إدارة وتوجيه المساعدة الأمريكية المتمثلة بمشروع مارشال.

٢- المجلس الأوروبي عام ١٩٤٩ بهدف المحافظة على الخلق والتراث الأوروبي.

٣- اتحاد المدفوعات الأوروبية عام ١٩٥٠ لتنظيم الشؤون النقدية والمالية.

٤- المجموعة الأوروبية للصلب والكربون عام ١٩٥١ وضمت ست دول هي

(ألمانيا- فرنسا- إيطاليا- بلجيكا- لوكسبورغ- هولندا) لتحرير تجارة الفحم الحجري والحديد والصلب.

٥- المجموعة الأوروبية للدفاع عام ١٩٥٢.. لكن اتفاقيتها لم توقَّع.

٦- معاهدة روما عام ١٩٥٧، وهدفت لتأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية، والمجموعة الأوروبية للطاقة الذرية.. وتكونت في إطار هذه المعاهدة عدة مؤسسات هي مجلس وزراء السوق الأوروبية المشتركة، والمجلس الأوروبي، واللجنة التنفيذية، والبرلمان الأوروبي، ومحكمة العدل الأوروبية.

٧- معاهدة ماستريخت وتم التوقيع عليها في شهر كانون الأول ١٩٩١ من رؤوساء وزارات إحدى عشرة دولة، وتم إقرارها في شهر شباط ١٩٩٢، ومما نصت عليه:

أ- إقامة أوروبا الموحدة على شكل اتحاد فيدرالي.

ب- تحقيق السوق الداخلية.

جـ- تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية.

د- التنسيق الكامل في مجالات السياسة الداخلية والقضاء وغيرها..

هـ- تحقيق سياسة خارجية وأمنية دفاعية مشتركة.

و- إعطاء جنسية أوروبية موحدة إلى جانب الجنسيات الوطنية.

ز- حق مشاركة المواطنين على اختلاف جنسياتهم في الانتخابات الأوروبية والمحلية.

وطبقاً لاتفاقية ماستريخت فقد تم تحقيق السوق الأوروبية الموحدة بدءاً من ١ / ١ / ١٩٩٣ وإقامة السوق الاقتصادية المشتركة التي وفرت:

أ- حرية انتقال البضائع دون أي قيود جمركية.

ب- حرية انتقال الأشخاص والإقامة والسكن واختيار مكان العمل.

جـ- حرية انتقال رأس المال والاستثمارات.

د- حرية انتقال الخدمات.

وحالياً يبلغ عدد أعضاء المجموعة الأوروبية خمس عشرة دولة هي (ألمانيا- فرنسا ايطاليا- بريطانيا- إسبانيا- هولندا- بلجيكا- السويد- النمسا- الدانمارك- فلندا- اليونان- البرتغال- إيرلندا- لوكسبورغ)..

أما الدول التي لم تنضم إلى معاهدة ماستريخت التي رسمت معالم الوحدة النقدية هي (بريطانيا- الدانمارك- السويد- اليونان).. وتأمل هذه الأخيرة الانضمام إلى المعاهدة قريباً.

مراحل التحول إلى الوحدة النقدية:

يمكن تقسيم مراحل التحول إلى الوحدة النقدية إلى أربع مراحل:

الأولى: بدأت مباشرة بعد توقيع الاتفاقية واستمرت إلى نهاية عام ١٩٩٣ وتمثل هدفها الأساسي بزيادة التعاون الاقتصادي والنقدي والمالي بين الدول الأعضاء، وتوفير الحرية الكاملة لانتقال رؤوس الأموال وتشكيل المصرف المركزي الأوروبي، والسعي للوصول إلى معايير محددة بالنسبة للتضخم وعجز الموازنة والدين الحكومي وأسعار الفائدة.

الثانية: وهي مرحلة تمهيدية لبدء الاتحاد النقدي الأوروبي حيث تم إنشاء مؤسسة النقد الأوروبية التي عملت للتنسيق بين السياسات النقدية.

الثالثة: وتم فيها التحول من الأيكو إلى اليورو وانتقلت فيها مسؤولية السياسة النقدية الموحدة إلى النظام الأوروبي الموحد.

الرابعة: وبدأت في شهر ١ / ١ / ١٩٩٩ حيث دخلت الوحدة الاقتصادية و النقدية عصراً جديداً، وبدأ استخدام اليورو بالتعاملات المالية.. إلى جانب العملات الوطنية إلى إن يتم سحب هذه العملات من التداول في ١ / ١ / ٢٠٠٢.

ويعتبر تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية أهم متغير اقتصادي عالمي، و الإنجاز الأهم على طريق مشروع بناء أوروبا العظمى، لاسيما في حال توسيع الاتحاد شرقاً، وهناك من يتوقع بأن الولايات المتحدة الأوروبية قادمة بقيادة سياسة واحدة، وبدور سياسي واستراتيجي عالمي جديد، يحقق أوروبا الجديدة، إلا إذا أوهمت أمريكا الأوروبيين بأن هناك أخطار قادمة أخرى بعد زوال الخطر السوفييتي، وهذه الأخطارالتي ربما سيتم التهويل بها قد تكون الصين مصدرها، أو الإرهاب الإسلامي المزعوم.. لتبقى أوروبا تحت الحماية الأمريكية، وتضطر لاستمرار الوصاية الأمريكية عليها..

مزايا الاتحاد النقدي:

١- زيادة حجم التجارة البينية، وإمكانات الاستثمار وحرية تنقل رؤوس الأموال.

٢- تخفيض تكاليف التداول جراء عمليات التحويل بين عملات الدول.

٣- تحقيق درجة أعلى من الشفافية، وبالتالي المنافسة داخل دول الاتحاد وفيما بينها.

٤- تسهيل التحويل النقدي داخل الدول الأعضاء.

٥- إنهاء مخاطر عدم استقرار العملات المنفردة.

٦- القدرة على إعادة صياغة الأسواق المالية الأوروبية والعالمية، وتحويل النظام المالي أحادي القطب إلى نظام ثنائي أو ثلاثي.

آثار الاتحاد النقدي على الدول العربية[1] :

يختلف تأثير الوحدة النقدية الأوروبية على الدول النامية والعربية منها باختلاف درجة انفتاح اقتصاداتها على العالم (نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي)، وباختلاف درجة علاقتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي.

وبالنسبة للدول العربية فإنها تستورد نحو ٣٨ ٪ من احتياجاتها من الدول الأوروبية، و١٢٪ من الولايات المتحدة، و٩ ٪ من اليابان.. وبينما تعتبر الولايات

---

(١) اليورو – د. سمير صارم دار الفكر– ١٩٩٩ .

المتحدة الشريك التجاري الأول لدول الخليج العربي بالنسبة للواردات، و تعتبر اليابان الشريك الرئيسي بالنسبة للصادرات، بينما يبقى الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للدول العربية مجتمعة، سواء بالنسبة للصادرات أو المستوردات، إذ تبلغ نسبة الواردات العربية من دول السوق نحو ٤٢ ٪، وتمثل الصادرات العربية لدول المجموعة نحو ٢٦ ٪، وترتبط ثماني دول عربية عملاتها بالدولار (دول مجلس التعاون وسورية واليمن)، ويبلغ إجمالي الاحتياطات الرسمية للدول العربية من العملات بنهاية عام ١٩٩٥ ما يعادل حوالي / ٦٠ / مليار دولار، منها / ٢٣ / مليار لدول مجلس التعاون وأغلب هذه الاحتياطات بالدولار.

وتشير التوقعات إلى أن نجاح الوحدة النقدية الأوروبية وعملتها /اليورو/ سيساهم في تعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية بين دول المجموعة الأوروبية والدول العربية، لاسيما التي أقامت أو تتطلع إلى إقامة شراكات معها.

كما إن إطلاق /اليورو/ بالنسبة لكثير من الدول العربية سيشكل دعماً لرغبتها في التحرر من تقلبات الدولار وأزماته، وأيضاً من هيمنته على مبادلاتها التجارية، ودعماً لتطلعاتها السياسية بتعزيز التعاون العربي الأوروبي في المجال السياسي، وإعطائها دوراً أكبر وأكثر فاعلية في قضايا المنطقة العربية، لاسيما قضية الصراع العربي / الإسرائيلي.. خاصة وأن أوروبا أكثر واقعية من الولايات المتحدة في نظرتها وتعاملها مع هذه القضية وقضايا العرب الأخرى.

وفيما يلي أبرز الانعكاسات الإيجابية على مسيرة الاقتصاد العربي:

١- تكلفة المعاملات مع العالم الخارجي ستكون أقل، لأن التعامل سيكون مع عملة واحدة بديلة عن / ١١ / عملة، وبالتالي ستصبح المخاطر أقل، وستنخفض تكلفة التحويل.

٢- إعطاء الفرصة لتنويع الاحتياطي النقدي، بما يعطي الاحتياطات العربية مزيداً من الأمان والاستقرار للعملات العربية.

٣- انخفاض معدلات المخاطرة في المعاملات المالية وخاصة بالنسبة لعملية التصدير.

لذلك من مصلحة الدول العربية العمل لتنويع سلة عملاتها وربطها باليورو، خاصة وأن قوة الدولار مرشحة للتراجع،إذا استطاعت أوروبا دعم سياساتها الاقتصادية والنقدية، واتخذت قرارها بمواجهة المشكلات التي يعاني منها اليورو وتؤثر سلباً على قيمته، وفي هذا المجال أشار تقرير حديث للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار إلى أهمية الارتباط بين العملات العربية واليورو، وعدم الاعتماد على الدولار فقط..

أخيراً فإن إقامة الوحدة النقدية الأوروبية يبعث في الذهن العربي أكثر من حلم، طالما راودنا جميعاً بإقامة أي شكل من أشكال الوحدة، والوحدة الاقتصادية والنقدية في طليعة هذه الأحلام، وبات السؤال عن الزمن الذي يمكن أن يتحقق فيه حلم الدينار العربي الموحد يكبر في أذهاننا يوماً بعد يوم، وإذا لم يكن من دينار عربي يتداوله كل العرب، فهل ستكون هناك عملة خليجية موحدة؟ أو هل يمكن أن نعيد إحياء عملات كانت قائمة كالليرة التي كانت عملة سورية ولبنان حتى مطلع الأربعينات، أو الجنيه عملة مصر والسودان؟...

ثالثاً- ٣- النافتا: NAFTA :

اتفقت كل من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك في كانون الأول / ديسمبر / ١٩٩٤ على إقامة منطقة للتجارة الحرة يبلغ تعداد سكانها / ٣٧٨ / مليون نسمة ويصل إجمالي ناتجها المحلي إلى نحو / ٧٥٥٣ / مليار دولار سنوياً، ويزيد الإتفاق من فرص النفاذ إلى الأسواق في كثير من القطاعات مثل الزراعة والصناعة والطاقة والخدمات المالية والاتصالات والمنسوجات والملابس والنقل، ويتضمن أيضاً الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية، وقد ألحقت به اتفاقات منفصلة عن تنشيط الواردات وموضوعات القوى العاملة والبيئة.

ويتضمن الاتفاق أحكاماً تعطي ميزة المعاملة الوطنية للسلع التي يتم استيرادها من إحدى الدول الأعضاء، والإلغاء التدريجي للجمارك وفقاً لكل قطاع، وذلك على أربعة مراحل زمنية متتالية تنتهي خلال خمس عشرة سنة، كما يتضمن إلغاء القيود الكمية

وفرض مبدأ عدم رد الرسوم الجمركية على المكونات المستوردة من طرف ثالث حال تصديرها كمكونات للمنتجات المصدرة للدول الأعضاء، وذلك اعتباراً من أول كانون الثاني(يناير) ١٩٩٦ في التجارة بين كندا والولايات المتحدة، وأول كانون الثاني (يناير) عام ٢٠٠٠ بالنسبة لتجارة الدولتين مع المكسيك.

ويقدم الاتفاق نموذجاً للتجارة والتعاون الاقتصادي بين الدول الصناعية الكبرى ودوله مع العالم النامي، حيث يتوقع أن تتعرض المكسيك لتحولات هيكلية، وأن تصبح في المقابل الطرف الذي يحصل على الشق الأكبر من مزايا الاتفاق، وذلك يرجع في الأساس إلى الأحجام النسبية للاقتصادات الثلاثة، ومن المقدر أن يؤدي الاتفاق إلى زيادة حقيقية في الدخل للمكسيك بنحو ٥ ٪ من إجمالي ناتجها المحلي ونحو ٠,٣ ٪ للولايات المتحدة ونحو ٠,٠٧ لكندا.

ثالثاً– ٤– منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي APEC:

بعد أيام من توقيع اتفاقية /النافتا/ انعقد في واشنطن تجمع تجاري آخر هو تجمع الدول الواقعة على حافتي المحيط الهادي والذي تقدمت أستراليا باقتراح لإنشائه ويضم حالياً /١٥/ دولة، والهدف منه أن يعمل كمنظمة على نطاق الإقليم كله وقد قصدت الولايات المتحدة من هذا التجمع إرسال إشارة إلى شركائها القدامى في أوروبا، والتي طالما دخلت معهم في مشكلات معقدة حول بنود اتفاقية (الغات) أنها يمكن أن تمضي قدماً في سياستها بدونهم، وأنه إذا قدر لهذا التجمع أن ينضم إلى اتفاق كاتفاق /النافتا/ فإن ذلك يعني قيام سوق ضخم ليس له نظير في العالم من حيث أدائه الاقتصادي وعدد سكانه، فالدول الواقعة على تجمع المحيط الهادي بما فيها الولايات المتحدة تنتج أكثر من نصف إنتاج العالم وتساهم بحوالي ٤٠ ٪ من تجارته الخارجية[١] وعلى مدى يومي ٢٢ و ٢٣ / ٩ / ١٩٩٣ وفي مدينة "سياتل" التقى قادة /١٤/ دولة متقدمة ونامية لبحث قضايا منطقتهم التجارية والاقتصادية حيث قاموا بصياغة (تصور اقتصادي) يحبذ تحقيق أهداف كبيرة مثل تخفيض حواجز التجارة

(١) اتفاقية النافتا وآثارها – عبد الله الشيخ– قضايا دولية– العدد ٢٠٥ كانون الأول– ١٩٩٣ .

والاستثمار، ورفع المداخيل، وتعزيز حماية البيئة، ورغم هذه التصورات المتفائلة لمستقبل هذا التجمع إلا أن الدولتين الآسيويتين القويتين (اليابان والصين) كلتيهما ترغبان في قيام تكتل آسيوي خالص بعيد عن الإشراف الأمريكي، ولاشك أن اتفاق /النافتا/ قد يدفع هذه الدول بقوة باتجاه قيام كتلتها الخاصة التي تنمو الآن ببطء لكن معالمها الرئيسية كذلك تتزايد وضوحاً بالتدريج، ورغم أن اليابان والصين لم تنشئا مع جيرانهما تجمعاً إقليمياً رسمياً بعد، إلا أنهما ترتبطان بروابط اقتصادية قوية بمجموعة دول شرق آسيا، حيث تحتل اليابان قلب هذه المجموعة وتحيط بها أربع دول حديثة التصنيع هي كوريا الجنوبية، هونغ كونغ، سنغافورة، ودول رابطة جنوب شرق آسيا أو /الآسيان/ ومنها أندونيسيا، ماليزيا، تايلاند، الفلبين، كذلك فإن الصين لها أيضاً روابطها بدول شرق آسيا ذات الأغلبية السكانية من أصل صيني وهي هونغ كونغ، تايوان، ماكاو، سنغافورة، والتي يطلق على تحالفها (التكتل التجاري للصين الكبرى) هذا ولأعضاء الكتلتين مصالح اقتصادية مشتركة في توسيع نطاق علاقاتها التجارية والإقليمية والتنسيق فيما بينها لاكتساب ثقل تجاري ومالي أمام التجمعات الإقليمية الكبرى، وتبين المؤشرات الإحصائية لتطور التجارة بين اليابان ودول جنوب شرق آسيا خلال الفترة ١٩٩٠ -١٩٩١ إلى تزايد أهمية الروابط التجارية بينهما حيث حققت اليابان زيادة ملحوظة في صادراتها لماليزيا بنسبة ٣٨ ٪ وتايلاند ٣٣ ٪ وتايوان ١٨ ٪ وسنغافورة ١٦ ٪ إضافة إلى ذلك فإنه ولأول مرة في العام ١٩٩١ تفوقت حصة تجارة اليابان مع دول جنوب شرق آسيا على حصتها مع الولايات المتحدة الأمريكية[1]

وبالنسبة للدول النامية فقد أقيمت عدة تكتلات أبرزها:

ثالثاً- ٥- اتحاد التكامل الاقتصادي لدول أمريكا اللاتينية LATA:

تم إنشاء اتحاد التكامل الاقتصادي لدول أمريكا اللاتينية LATA عام ١٩٦٠ بهدف تحرير التجارة على أساس قوائم سلعية في نهاية عام ١٩٧٢ وتيسير التجارة والتعاون الثنائي للدول الأعضاء، وتنفيذ سياسة وطنية لإحلال الواردات وحماية

(١) صندوق النقد العربي -مصدر سابق-

الصناعات الناشئة، وهناك أيضاً معاهدة السوق المشتركة Mercousur التي أنشئت عام ١٩٩١ بين دول المخروط الجنوبي (البرازيل- الأرجنتين- الأوروغواي- البارغواي) والتي تهدف إلى إزالة جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية وتحرير عوامل الإنتاج تدريجياً وفق جدول زمني،وكان من المتوقع أن يتحقق الاتحاد الجمركي بين هذه الدول عام ١٩٩٥ و سيضم هذا الاتحاد / ٢٠٠ / مليون مستهلك، يتجاوز إنتاجهم المحلي الإجمالي / ٥٠٠ / مليار دولار، وهم بذلك يساهمون بنسبة ٤٥ ٪ من إجمالي السكان في أمريكا اللاتينية و ٣٠ ٪ من إجمالي التجارة الخارجية لها.

ثالثاً- ٦ – رابطة آسيان (ASEAN):

أنشئت عام ١٩٦٧وكانت تضم عند تأسيسها ست دول هي: سنغافورة- ماليزيا- تايلاند- أندونيسيا- الفلبين- سلطنة بروناوي، أما حالياً فيبلغ عدد أعضائها عشر دول وتهدف إلى إيجاد تعاون إقليمي في مجال توحيد سياسات التصنيع وتحرير التجارة البينية على أساس قوائم سلعية وتنفيذ سياسات وطنية لإحلال الواردات وحماية الصناعات الناشئة، أما في العام ١٩٩١ فقد أنشئت منطقة للتجارة الحرة لتحل محل النظام السابق، وتهدف إلى إزالة جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية تدريجياً. لقد تراوحت حصة الصادرات البينية لرابطة دول الآسيان في إجمالي صادراتها بين ١٧ و ١٨٪ خلال الفترة ١٩٨٠ -١٩٩٠، بينما تراجعت حصة الصادرات من حوالي ١٤ ٪ عام ١٩٨٠ إلى حوالي ١١ ٪ عام ١٩٩٠ ويرجع ضعف نسبة التجارة البينية لهذين التجمعين في جانب منه إلى كونهما تكونا في ظل سياسات صناعية لإحلال الواردات وحماية الصناعة الناشئة من المنافسة الخارجية، وتطبيق سياسات حمائية في إطار التجمعين اللذين تتميز الدول الأعضاء فيهما بالتشابه في هياكل الإنتاج والموارد، وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل في بعضها، وتخلف هياكل الأسواق المحلية، يضاف إلى ذلك أن الجداول الزمنية التي اعتمدها التكتلان لم تتضمن الانتقال التلقائي من مرحلة إلى مرحلة تالية، بل ركزت على تحرير التجارة البينية على أساس قوائم سلعية محددة وتجنبت التحرير الشامل للتجارة.

ثالثاً– ٧ – مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (الأنكتاد) (UNCTAD):

تشكلت عام١٩٦٤بناءً على طلب دول عدم الانحياز، وقد عملت الدول الصناعية المتقدمة بزعامة أمريكا على تهميش دول الأنكتاد، وتجميد سعيها من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد ينصف البلدان النامية، ويضع حداً للعلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين بلدان الشمال والجنوب، وتعتبر الدول الصناعية أن الأنكتاد هو منبر يعمل لصالح الدول النامية، لذلك تعمل على تقليص نشاطاته ووضع العراقيل في مسيرة تطبيق قراراته..

ثالثاً– ٨ – السوق الإفريقية المشتركة (الكوميسا) (COMESA) :

في الوقت الذي كان العالم يتابع باهتمام شديد تطورات توقيع اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية /النافتا/ كانت العاصمة الأوغندية (كمبالا) تشهد أوائل تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٣ توقيع / ٢٤ / دولة إفريقيّة لاتفاقية إقامة (السوق الإفريقية المشتركة) لتضم مبدئياً دول جنوب وشرق القارة، وليضاف بذلك كيان جديد إلى الكيانات الاقتصادية التي شهد العالم ميلادها في السنوات القليلة المنصرمة، إن التوقيع على هذه الاتفاقية جاء تطوراً طبيعياً لما عرف بمنظمة منطقة التجارة التفضيلية التي أنشئت عام ١٩٨١ والتي هدفت إلى تحقيق النمو الذاتي وقيام تحالفات اقتصادية إقليمية في البداية ثم التحول إلى شكل السوق الإفريقية المشتركة الكاملة، وقد تبنت المنظمة خطة تمتد لعشر سنوات وتهدف إلى تنمية الأنشطة الاقتصادية بين الدول المنضمة في مجالات التجارة والجمارك والصناعة والزراعة والنقل والمواصلات والموارد الطبيعية والشؤون النقدية، وذلك بقصد الوصول إلى إلغاء الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء تماماً بحلول عام ٢٠٠٠ لكن ذلك لم يتحقق، وقد أصدرت القمة الحادية عشرة للمنظمة قراراً يقضي بتحويل منظمة التجارة التفضيلية إلى سوق مشتركة لدول شرق وجنوب القارة، ورغم التفاؤل الذي يسود أوساط المناصرين للاتفاقية من أنها وخلال عشر سنوات قادمة سوف تحقق تحسناً مستمراً للاقتصادات الإفريقية، عن

طريق تطوير تنمية متوازنة ومنسقة في أساليب الإنتاج والتسويق، وتبني سياسات وبرامج اقتصادية تؤدي إلى رفع المستوى المعاشي للسكان، وتحقيق علاقات وثيقة بين الدول الأعضاء، وإيجاد بيئة مناسبة للاستثمارات، واستخدام العلوم والتعاون المشترك للنهوض بالقارة، وأنها -أي الاتفاقية- ستجعل من أعضائها سوقاً واحدة تتاح فيها حرية الحركة للأفراد والسلع، ويتم فيها رفع القيود الجمركية وغيرها، مما يؤدي إلى إقبال واسع من المشترين وإنهاء للمنافسة غير المتكافئة بين السلع المنتجة في هذه الدول، إلا أن عدداً آخر من المراقبين يرون أن الآمال المعقودة على هذه الاتفاقية مبالغ فيها، بسبب عدد من العوامل لعل أبرزها وأهمها على الاطلاق هو الأوضاع السياسية التي تعيشها الدول الإفريقية، والمتسمة بعدم الاستقرار السياسي، فضلاً عن تعدد أشكال وأنظمة الحكم في دولها، والنزاعات القبلية الداخلية التي تجعل من استقرار أنظمة الحكم لفترات طويلة أمراً مستبعداً وما ينجم عن ذلك من تغيير في علاقات واتفاقيات الدول المعنية بالدول الأخرى، أما العامل الحيوي الآخر الذي يشكك في مدى النجاح الذي من المؤمل أن تحققه الاتفاقية فهو الأوضاع الاقتصادية المتردية التي تعيشها معظم الدول الإفريقية وتخلف هياكلها الإنتاجية وأسواقها المالية والنقدية..

ثالثاً- ٩- التجمعات الإقليمية العربية[١] :

من أبرز تجارب الدول العربية في تكوين التجمعات شبه الإقليمية هو مجلس التعاون لدول الخليج العربي الذي أنشئ عام ١٩٨١ وقد استهدف إنشاء منطقة للتجارة الحرة ولتبادل السلع والخدمات في مرحلة أولى يليها توحيد التعرفة الجمركية بين الدول الأعضاء في مرحلة متقدمة، وقد اتخذ قادة الدول الخليجية الأعضاء في المجلس قرار توحيد التعرفة الجمركية في العام ٢٠٠٥، وسمح للدول الاتفاق فيما بينها ثنائياً على توحيد التعرفة قبل هذا التاريخ إذا رغبت بذلك، وذلك في اجتماعهم الذي انعقد في السعودية في الفترة بين ٢٨-٢٩ / ١١ / ١٩٩٩، وفي عام ١٩٨٩ تأسس اتحاد المغرب

(١) المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على اقتصادات الشرق الأوسط- مصدر سابق- .

العربي الذي استهدف إنشاء منطقة تجارة حرة للدول المغاربية في نهاية عام ١٩٩٢، ومن ثم إنشاء سوق مشتركة مغاربية في نهاية عام ٢٠٠٠- وهو لم يتحقق بعد- ولاتزال حصة التجارة البينية لمجلس التعاون لدول الخليج العربي في إجمالي تجارة المجلس متواضعة حيث بلغت نحو ٦,٨ ٪ في المتوسط خلال الفترة ١٩٨١-١٩٩١ وكذلك شأن حصة التجارة البينية لاتحاد المغرب العربي في إجمالي تجارة الاتحاد بالرغم من تضاعفها لتصل إلى ٢,٦ ٪ عام ١٩٩١.

١-٣- مجموعة المتغيرات السياسية:

شهد العقد الأخير من القرن العشرين العديد من المتغيرات السياسية التي كان لها أثرها في إحداث خلل في مواقع القوى، واختلال التوازن القطبي في الخريطة السياسية العالمية، بحيث باتت الولايات المتحدة القطب السياسي الوحيد، والأكثر ثقلاً وتأثيراً ليس في الاقتصاد العالمي، بل وفي سياساته.. وفيما يلي أبرز هذه المتغيرات:

أولاً – انهيار القطبية الثنائية[1] :

بسقوط الاتحاد السوفييتي وتحلله إلى جمهوريات ضعيفة عام ١٩٩١ انتهى عصر القطبية الثنائية التي سادت على مسرح السياسة الدولية منذ نهاية الحرب الكونية الثانية حتى مطلع عقد التسعينيات، وما من شك أن حصاد هذا التغير هو انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالعالم عسكرياً واقتصادياً وسياسياً وتكنولوجياً..

ثانياً – حرب الخليج:

مثلت حرب الخليج مع مطلع عام ١٩٩١ أحد التغيرات الدولية التي ستبقى نتائجها والأخطار التي نجمت عنها من الموضوعات التي تشغل بال الباحثين والمهتمين لرصد ظواهرها، وتقويم أبعادها، وتحليل انعكاساتها على مستقبل الاقتصاد والمجتمع العربي،

(١) انظر نوزاد الهيتي الاقتصاد العربي تحديات التطور في الاقتصاد العالمي -مجلة بحوث اقتصادية عربية- العدد ١٤ شتاء ١٩٩٨

وقد أكدت مختلف الأبحاث والدراسات الموضوعية أن نتائجها كانت وستبقى مكلفة بالنسبة للعرب على الأصعدة المالية والتكنولوجية.

ثالثاً – بروز الكيانات الكبرى:

كما شهد عقد التسعينيات الماضي ظهور كيانات اقتصادية كبرى سبقت الإشارة إليها والتي كان لها دوافعها السياسية إضافة إلى دوافعها الاقتصادية، إذ ستنعكس قوتها الاقتصادية على مواقفها السياسية، ومحاولتها أن يكون لها دورها على الساحة السياسية في العالم، وتوازناته الحالية باتجاه تصحيح الخلل أو تكريسه، أو على الأقل أن يكون لهذه التكتلات قرارها المستقل في قضايا إقليمية ودولية، فلا ينفرد فيها القطب الأمريكي الوحيد حالياً..

١-٤: مجموعة المتغيرات الاجتماعية:

وفي هذه المتغيرات تختلط الآراء والقيم الدولية بالهويات الوطنية وتلونها بطابعها، وقد ظهرت قيم حضارية عالمية تعمل كموروثات للتغيير، حتى بتنا اليوم نلاحظ أن الكثير من مناحي حياتنا تأخذ الصفة العالمية من التوحد في أشكال الزي، إلى الألعاب الرياضية، وإلى بعض أشكال الطعام، وأخيراً وليس آخراً المواقف الاجتماعية والثقافية... حتى الفساد صار عالمياً.. كل ذلك نتيجة ثورة المعلومات والاتصالات التي سببت انهيار البعد المكاني بين الحضارات والثقافات والأمم.

١-٥: مجموعة المتغيرات التكنولوجية والمعرفية:

يؤكد المختصون بالدراسات المستقبلية أن المتغيرات الاقتصادية التي حدثت، لاسيما خلال العقد الأخير من النصف الأخير من القرن العشرين إنما ناجمة عن إنجازات الثورة العلمية والتكنولوجية، الأمر الذي استتبعته تغيرات في مكانة الدول وثقلها في الميدان الدولي بنظمه السياسية والاقتصادية.

وقد شملت هذه المتغيرات القطاعات التالية:

أولاً – الثورة التكنولوجية:

ساهمت التكنولوجيا بنقل النشاط الذهني للإنسان إلى الآلة، وبالتالي باتت عنصراً إنتاجياً له مكانته الهامة بين عناصر الإنتاج الأخرى لدورها في زيادة الإنتاج وتحسينه وانخفاض سعره، والدخول في فروع إنتاجية أكفأ وأسرع وأقل استهلاكاً كالوقت والمال والموارد، وزاد من جاذبية التكنولوجيا قيامها بعمليات أخرى هامة في مجالات الاتصالات والمعلوماتية والتجارة الإلكترونية وغيرها، ويمكن الذهاب إلى أبعد من ذلك وإلى حدود إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي وامتلاك مفاتيح الاستثمار في العالم، بمعنى أن الثورة التكنولوجية أدت إلى تعميق عالمية الأسواق الدولية، والاعتماد والانكشاف المتبادل، وانعكست على توزيع الإمكانات الاقتصادية بين الدول والمجموعات الدولية.

ويمكن تحديد جوهر العملية التي تجري في ظل الثورة العلمية والتكنولوجية في السيطرة على المجالات الثالثة التالية[1] :

أ- السيطرة على اللامتناهي في الصغر، وعلى مستوى الطبيعة الحية (الجينات) والطبيعة الجامدة (الذرات).

ب- السيطرة على اللامتناهي في الكبر (عوالم الفضاء والمجرات اللامتناهية).

جـ- السيطرة على اللامتناهي في التعقيد (الآلات وخطوط الإنتاج عن طريق الأتمتة والحاسبات وغيرها..).

بالتالي أصبحت التكنولوجيا في حد ذاتها قوة إنتاجية مباشرة.. بل القوة الأكثر تأثيراً في العملية الإنتاجية..

وقد ساهمت الثورة التكنولوجية بإحداث ثورات أخرى في مجالات:

- تكنولوجيا المعلومات والعقول الإلكترونية (الإلكترونيات والحواسيب) .

(١) العالم الثالث والتحدي التكنولوجي محمد عبد الشفيع عيسى، دار الطليعة -بيروت- ١٩٨٤ .

ـ تكنولوجيا الاتصالات (الإعلام الفضائي والاتصالات عبر الأقمار الصناعية والإنترنيت).

ـ تكنولوجيا المواد الجديدة (الثورة الكيماوية والبتروكيماوية).

ـ الهندسة الوراثية (إدخال تغيرات على الشيفرة الجينية الحاملة للخصائص الوراثية بهدف الحصول على نواتج جديدة).

كما كان للثورة التكنولوجية آثارها الاقتصادية من خلال:

ـ تغيرات الهيكل الصناعي إذ زاد نصيب الصناعات التحويلية على حساب الصناعات التعدينية، وظهرت صناعات جديدة معقدة مثل صناعة الإلكترونيات، كما زاد الإنتاج بمعدلات كبيرة من خلال الأتمتة، وبدأت حركة جديدة لرؤوس الأموال باتجاه استثمارات تعتمد على التكنولوجيا العالمية.

ـ تغيرات على صعيد هيكلة قوة العمل، والاعتماد الأكثر على المهنيين والتكنولوجيين كبديل للعمالة اليدوية التي كانت تشكل فيما سبق الجزء الأكبر من العمالة.

ـ تغيرات في هيكل الموارد، وهناك من يتوقع قرب انتهاء عصر المواد الأولية التقليدية التي كانت تشكل فيما سبق عصب الصناعة، بعد أن بدأت الأبحاث العلمية تتجه لبدائل تعتمد على تخليق الموارد الصناعية الجديدة.

ـ تغيرات على صعيد التبادل التجاري من خلال التجارة الإلكترونية.

ثانياً– التجارة الإلكترونية:

تعتبر التجارة الإلكترونية إحدى أبرز نتاجات الثورة التكنولوجية، وهي تعريفاً (تسويق المنتجات عبر شبكة الإنترنيت الدولية، وتفريغ البرامج الإلكترونية دون أن يضطر المرء إلى المتجر أو الشركة المنتجة) وتشتمل على الاتصالات بين الشركات المختلفة بما ييسر ويسهل البيع والشراء بالنسبة للشركات الكبيرة، وقد توقع تقرير

أمريكي صدر أواسط العام ١٩٩٩ أن يزداد حجم التجارة الإلكترونية من حوالي / ٣٠٠ / مليار دولار حالياً إلى نحو / ٥٦٤ / مليار دولار في العام ٢٠٠٠، ومن أكثر السلع التي تباع عبر شبكة الإنترنيت منتجات الحواسيب التي بلغ حجم تجارتها في النصف الأول من العام ١٩٩٩ في الولايات المتحدة نحو / ١٩٦ / مليون دولار،تليها السلع الاستهلاكية، ثم الكتب والمجلات، تليها منتجات الترفيه والموسيقى.

وبالنسبة للعالم العربي من المتوقع أن يصل حجم التجارة الإلكترونية إلى نحو / ٩٥/ مليون دولار في العام ٢٠٠١..

ومن المتوقع أن يكون للتجارة الإلكترونية الكثير من الآثار على حركة التبادل التجاري في العالم، لاسيما في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (الغات) كما سيكون لها آثارها على أسواق العمل والأمان المصرفي.

ولعل هناك من ينظر إلى عالم اليوم على أنه ثورات متلاحقة، فهناك ثورة في العلم، وأخرى في التكنولوجيا، وثالثة في المواصلات، ورابعة في الاتصالات ، وأخرى في المعلومات، وسادسة في الديمقراطية، بالتالي فإن ما يمكن أن يتصف فيه عالم عشية الألفية الثالثة أو مطلعها بأنه شمولي، تتداخل فيه المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وتتشكل في إطاره منظومات علمية جديدة، وتلغى فيه الحدود بين العلوم، ومداخل الحياة وميادينها..

الفصل الثاني

الاقتصاد العربي
عشية القرن
الحادي والعشرين

الفصل الثاني

الاقتصاد العربي عشية القرن الحادي والعشرين

٢-١ مدخل:

مر النظام العربي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى عشية القرن الحادي والعشرين بالعديد من المراحل التي تراوحت بين الوحدة والتصدع، مروراً بالتقارب والتباعد والتكامل والتنافر، والتصالح والتصارع، ولاتزال هذه سماته وهو يدخل الألفية الثالثة مع الاعتراف من الجميع بضرورة إقامة أي حد من التكامل الذي تتيحه الظروف القائمة، والتعاون الذي يجب أن يواجه فيه العرب التحديات المفروضة عليهم، وبالتالي كانت الوحدة وحتى أواسط السبعينيات تقريباً القاسم المشترك الذي يتطلع إليه غالبية العرب، ثم ما لبث مثل هذا التطلع أن أصبح طوباوياً مع نهاية القرن العشرين، وبات الطموح المتاح هو تكامل اقتصادي في أدنى درجاته، وهذا يلاقي صعوبات، رغم الخصوصيات التي تميزه لغة، وثقافة، ودين وتاريخ وآمال وغيرها..

ويمكن تلخيص المراحل التي مر بها النظام العربي خلال النصف الثاني من القرن الأخير كما يلي[1] :

١- تأسيس الجامعة العربية عام ١٩٤٥، وما أعقبها من أعباء رتبها على العرب قيام إسرائيل على الأراضي العربية، وقد كان لذلك انعكاساته الحاسمة على تطور النظام

---

(١) باختصار عن: أوروبا والوطن العربي.. القرابة والجوار -د. بشارة خضر- مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٣.

الإقليمي العربي، وصار الصراع العربي / الإسرائيلي النواة التي تدور حولها العلاقات العربية / العربية، والعربية / العالمية.

٢- تحولت هذه الأولوية في العمل العربي بعد قيام ثورة تموز / يوليو / عام ١٩٥٢ في مصر وإطلاق الشعارات القومية الوحدويةإلى أولوية الوحدة العربية، وتجسدت هذه الأولوية في إقامة الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسورية عام ١٩٥٨، خاصة وأن مرحلة الخمسينيات كانت قد شهدت قيام حلف بغداد عام ١٩٥٤ وحرب السويس عام ١٩٥٦.

٣- التصدع في حركة الوحدة، وضعف التضامن العربي بسبب انهيار الوحدة ووقوع الانفصال عام ١٩٦١ وحرب اليمن ١٩٦٢- ١٩٦٧ وتهيئة الأجواء لحرب حزيران / يونيو / ١٩٦٧.

٤- دخول النظام العربي في مرحلة اللاتوازن بعد حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ ووفاة عبد الناصر عام ١٩٧٠ وفقدان مصر لدورها كدولة ارتكاز.

٥- الأزمة النفطية واتفاقيات كامب ديفيد ١٩٧٤- ١٩٧٨، ففي حين عززت الأولى مواقع دول الخليج في النظام العربي، هزت الثانية هذا النظام ككل، ولم يعد اللقاء مع العدو الإسرائيلي في نظر بعض العرب خيانة، كما انفجرت الحرب اللبنانية عام ١٩٧٥.

٦- شهدت مرحلة ما بعد كامب ديفيد وقيام الحرب اللبنانية (١٩٧٩-١٩٨٩) تشتت وانقسام النظام العربي، وكثرة النزاعات العربية / العربية (الجزائر / المغرب اليمن الشمالي / اليمن الجنوبي .... الخ) والعربية مع دول الجوار (إيران / العراق ليبيا/تشاد .....الخ) وتوزعت أجهزة الجامعة العربية بعد نقلها إلى تونس بين ثماني دول، وكرست مبدأ التفاوض مع إسرائيل وفق صيغة (الأرض مقابل السلام – قمة فاس ١٩٨٢) وانطلقت الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة (كانون الأول- ديسمبر ١٩٨٧).

٧- صعود المخاطر ١٩٨٩-١٩٩٢، وتفاقم التوترات الداخلية والتوترات ما بين الأنظمة العربية، وبالتالي انقسام العرب، وترسيخ أولوية الدولة الإقليمية، وشهدت هذه الفترة قيام تجمعات إقليمية عربية (مجلس التعاون العربي ١٩٨٩- اتحاد المغرب العربي ١٩٨٩ ...الخ) كما شهدت هذه المرحلة غزو العراق للكويت ١٩٩٠، إضافة إلى بعض التحولات الديمقراطية وإقامة انتخابات حرة في الأردن عام ١٩٨٩، وتونس والجزائر عام ١٩٩٠..

وقد شكلت كل تلك المتغيرات السابقة شروخاً في النظام العربي وأزمات لم تندمل جراحها بعد..

٨- أما المرحلة التي بدأت منذ أوائل التسعينيات والتي استقبل بها العرب الألفية الثالثة فلم تكن بأفضل حال كثيراً عن سابقاتها، بالرغم من أنها شهدت انتهاء الحرب اللبنانية وعودة الاستقرار إلى هذا البلد، فلا زال التعاون العربي في أضعف حالاته، ومضى غالبية العرب إلى الانخراط في مؤتمرات اقتصادية بحضور إسرائيل دون حساب للتكاليف التي سيدفعونها لاحقاً، واستمرت مسيرة توقيع اتفاقيات السلام مع إسرائيل (الأردن - السلطة الفلسطينية) وإقامة علاقات سياسية مع إسرائيل (موريتانيا ١٩٩٩) والاكتفاء بعلاقات على مستوى أدنى معها (تونس- قطر).. ورغبة كامنة لدى عرب آخرين بإقامة هذه العلاقات (الجزائر- بعض دول الخليج) وإلغاء دول عربية لإنتمائها العربي (ليبيا)..

باختصار لم يستطع النظام العربي على أي صعيد سياسي، أو اقتصادي، أو ثقافي، أن يكوّن لنفسه قوة توحيدية تمكّنه من الدخول الواثق إلى الألفية الثالثة رغم ضرورة وأهمية ذلك لبقائه في ظل التكتلات والصراعات الدولية التي ميزت عشية الألفية الثالثة.

٢-٢ الواقع الديمغرافي العربي[1] :

يقدر إجمالي عدد سكان الوطن العربي في عام ١٩٩٧ بنحو / ٢٦٣,٩ / مليون نسمة وبمعدل زيادة يبلغ نحو ٢,٥ ٪ في العام، ويعتبر معدل النمو السكاني في الدول

(١) التقرير العربي الاقتصادي الموحد ١٩٩٨ - الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.. ومؤسسات عربية أخرى.

العربية من بين أعلى المعدلات بالمقارنة بمعدل النمو السكاني في العالم الذي يبلغ ١,٧ ٪، وبمعدل النمو السكاني للدول النامية والذي يقدر بنحو ١,٩ ٪، ومعدل النمو السكاني للدول الصناعية والذي يقدر بنحو ٠,٧ ٪، وعلى مستوى الدول العربية فرادى، بلغ معدل نمو السكان في ليبيا نحو ٤,٢ ٪، وفي لبنان ٤ ٪، وفي كل من الأردن واليمن ٣,٥ ٪، وفي سورية ٣,١ ٪، والسودان ٣,٠ ٪، وفي العراق ٢,٣ ٪، وفي مصر ١,٩ ٪، ويرتفع معدل النمو السكاني في بعض الدول العربية النفطية نتيجة عامل الهجرة الخارجية، حيث بلغ في قطر ٥,٥ ٪، وفي الكويت ٣,١ ٪، وفي البحرين ٣,٧ ٪.

وتتميز الأوضاع السكانية في الوطن العربي بعدة خصائص منها تزايد النمو الناجم عن الهجرة من الريف إلى الحضر، أو من المدن الصغيرة إلى العواصم والمدن الكبرى ومشاكل حادة في الإسكان والتموين والمواصلات، ويقدر متوسط الكثافة السكانية في الدول العربية بحوالي ١٩ نسمة / كم٢، وترتفع هذا الكثافة بدرجة كبيرة في دولتين هما البحرين ولبنان، إذ تبلغ حوالي ٨٨٠ نسمة / كم٢ في البحرين و حوالي ٣١٥ نسمة / كم٢ في لبنان وتوجد أدنى مستويات الكثافة السكانية في ليبيا وموريتانيا حيث تبلغ ٣ و ٢ نسمة / كم٢ على التوالي. (جدول رقم ١).

جدول رقم (١)

المساحة والكثافة السكانية وسكان الحضر والريف

	المساحة (كم٢) ١٩٩٧	الكثافة السكانية (فرد/كم٢) ١٩٩٧	سكان الحضر والريف كنسبة مئوية من الإجمالي ٪		النسبة المئوية للسكان في مجموعات عمرية معنية ٪	
			١٩٩٦		١٩٩٥	
			حضر	ريف	أقل من ١٥	١٥ – ٩٥
الأردن	٨٩,٣٤٢	٥١	٧٢	٢٨	٤١,٣	٥٤,٦
الإمارات	٨٣,٦٠٠	٣٠	٨٤	١٦	٢٨,٩	٦٨,٠
البحرين	٧٠٧	٨٨٠	...	...	٣٢,٢	٦٣,٦
تونس	١٥٥,٥٦٦	٥٩	٦٣	٣٧	٣٥,٢	٦٠,٥
الجزائر	٢,٣٨١,٧٤١	١٢	٥٦	٤٤	٤١,٥	٥٥,٥
جيبوتي	٢٣,٢٠٠	٢٦	...	...	٤٥,٠	٥٢,٠
السعودية	٢,٢٥٠,٠٠٠	٩	٨٣	١٧	٤١,٨	٥٣,٨
السودان	٢,٥٠٥,٨٠٥	١٣	٣٢	٦٨	٤٤,٥	٥٢,٥
سورية	١٨٥,١٨٠	٨١	٥٣	٤٧	٤٧,٢	٤٨,٤
الصومال	٦٣٧,٦٥٧	١٥	...	...	٤٧,٥	٤٩,٥
العراق	٤٣٥,٠٥٢	٤٩	٧٥	٢٥	٤٣,٦	٥١,٧
عمان	٣١٤,٠٠	٧	٧٧	٢٣	٤٧,٤	٤٨,٤
فلسطين	...	...	...	...	٤٦,٧	٤٨,٦
قطر	١١,٤٢٧	٦١	...	...	٢٧,٦	٦٩,٧
الكويت	١٧,٨١٨	١٠٢	٩٧	٣	٣٩,٨	٥٧,٤
لبنان	١٠,٤٥٢	٣١٥	٨٨	١٢	٣٤,١	٥٧,٦
ليبيا	١,٧٧٥,٥٠٠	٣	٨٦	١٤	٤٥,٠	٥٢,٠
مصر	١,٠٠٢,٠٠٠	٦٠	٤٥	٥٥	٣٨,٠	٥٥,٥
المغرب	٧١٠,٨٥٠	٤٠	٥٣	٤٧	٣٩,٠	٥٧,٠
موريتانيا	١,٠٣٠,٧٠٠	٢	٥٣	٤٧	٤٥,٠	٥٢,٠
اليمن	٥٥٥,٠٠٠	٣٠	٣٤	٦٦	٤٦,٧	٤٩,٥

المصدر: البنك الدولي: مؤشرات التنمية الدولية ١٩٩٨ وأعداد سابقة

ومن خصائص التوزيع العمري لسكان الوطن العربي غلبة الفئات الصغرى من العمر، حيث يأخذ هذا التوزيع شكلاً هرمياً يتسم بقاعدة عريضة تتكون من الفئة العمرية (١٥ سنة فأقل)، وقد شكلت نسبتها حوالي ٤١,٥ ٪ من إجمالي عدد السكان في العام ١٩٩٥ ويرجع ذلك إلى الارتفاع الملحوظ في معدلات الولادة وانخفاض معدلات وفيات الأطفال، وخصوصاً الأطفال الرضع، كما أن نسبة من هم فوق ٦٥ سنة لاتتعدى ٤,٤ ٪، أي أن أكثر من ٥٤ ٪ من السكان هم في سن العمل، من جانب آخر ترتفع نسبة الإعالة في الدول العربية إذ تبلغ نحو ٨٤,٩ ٪ وفق تقديرات عام ١٩٩٧.

وقد سجل مؤشر متوسط العمر المتوقع عند الولادة تحسناً عاماً في الدول العربية إذ يبلغ حوالي ٦٤ عاماً في المتوسط، ولقد سجل المؤشر عام ١٩٩٦ في بعض الدول العربية مستويات متقاربة مع مستويات الدول المتقدمة إذ يبلغ حوالي ٧٦ عاماً في الكويت، وحوالي ٧٥ عاماً في الإمارات، وحوالي ٧٢ عاماً في البحرين، بينما لايزال منخفضاً بشكل ملحوظ في عدد آخر من الدول العربية، إذ يبلغ حوالي ٥٤ عاماً في السودان، و٥٣ عاماً في اليمن، و٥١ عاماً في موريتانيا، و٥٠ عاماً في جيبوتي، ٤٩ عاماً الصومال، وهكذا تكون كل الدول العربية باستثناء اليمن وموريتانيا وجيبوتي والسودان والصومال قد حققت هدف رفع متوسط العمر المتوقع فوق ٧٠ سنة وهو الهدف الذي اتفقت الدول على تحقيقه بحلول عام ٢٠٠٠ حسب ما جاء في أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عام ١٩٩٤، وبينما يمثل ارتفاع متوسط العمر المتوقع نجاحاً باهراً للتنمية البشرية، إلا أنه يخلق تحدياً رئيسياً للدول يتمثل في ضرورة توفير ما يكفي من الخدمات التعليمية والرعاية الصحية وغيرها للأعداد المتزايدة من السكان. (جدول رقم ٢)

جدول رقم (٢)

الاتجاهات في الاحصاءات الحيوية للسكان

(المواليد ـ الوفيات ـ العمر المتوقع ـ الخصوبة) ١٩٩٦

	معدل المواليد لكل ١٠٠٠ من السكان	العمر المتوقع عند الولادة	معدل الخصوبة الإجمالي	معدل الوفيات الخام لكل ١٠٠٠ من السكان	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ١٠٠٠ مولود حي
الأردن	٣١	٧١	٤,٤	٥	٢٥
الإمارات	١٩	٧٥	٣,٥	٣	١٧
البحرين	...	...	...	...	...
تونس	٢٣	٧٠	٢,٨	٦	٣٥
الجزائر	٢٦	٧٠	٣,٤	٥	٣٩
جيبوتي	...	...	٥,٨	...	...
السعودية	٣٥	٧٠	٦,٢	٥	٢٨
السودان	٣٤	٥٤	٤,٧	١٢	١١٦
سورية	٣٠	٦٩	٤,٠	٥	٣٦
الصومال	...	...	٧,٠	...	...
العراق	٣٧	٦٢	٥,٣	٩	١٣٦
عمان	٤٢	٧١	٧,٠	٤	٢٠
فلسطين	...	...	...	...	...
قطر	...	...	...	...	...
الكويت	٢٢	٧٧	٢,٩	٢	١٤
لبنان	٢٤	٧٠	٢,٧	٧	٣٦
ليبيا	٢٨	٦٨	٤,٠	٥	٣٠
مصر	٢٦	٦٥	٣,٣	٨	٦٦
المغرب	٢٥	٦٦	٣,٣	٧	٦٧
موريتانيا	٣٨	٥٣	٥,١	١٤	١٥٥
اليمن	٤٧	٥٤	٧,٢	١٣	١٣٠

المصدر: البنك الدولي: مؤشرات التنمية الدولية ١٩٩٨

٢-٣ الواقع الاقتصادي العربي[1] :

٢-٣- أ - التطورات الاقتصادية:

أولاً: النمو الاقتصادي العام:

تواصل الأداء الاقتصادي في الدول العربية بمعدل نمو إيجابي للعام الرابع على التوالي وإن كان معدل النمو خلال عام ١٩٩٧ بالأسعار الجارية دون المعدلات التي تحققت في العامين السابقين، ويعود ذلك بصورة أساسية إلى الانخفاض في أسعار النفط العالمية خلال عام ١٩٩٧، الذي نتج عنه انخفاض ملحوظ في معدل نمو القيمة المضافة لقطاع الصناعات الاستراتيجية من ١٨,٨ ٪ عام ١٩٩٦ إلى ٣,٨ ٪ في عام ١٩٩٧، ورغم ذلك فإن النمو الإيجابي للناتج المحلي الإجمالي خلال العام يعكس النتائج الإيجابية التي حققتها برامج وسياسات إصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي التي انتهجتها غالبية الدول العربية في السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى الجهود الذي بذلتها الدول المصدرة للنفط خلال السنوات الماضية لتنويع القاعدة الإنتاجية فيها والتقليل من الاعتماد على القطاع النفطي.

وتشير التقديرات الأولية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل قد بلغ في العام ١٩٩٧ نحو / ٥٩٨,٦ / مليار دولار بالأسعار الجارية، محققاً نمواً قدره ٤,٠ ٪ وذلك مقارنة بنحو / ٥٧٥,٧ / مليار دولار، ومعدل نمو قدره ٨,٦ ٪ في عام ١٩٩٦ (جدول رقم ٣):

---

(١) المصدر السابق.

جدول رقم (٣)

الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية

(بالأسعار الجارية)

السنة	مليار دولار	معدل النمو السنوي (في المئة)
١٩٨٥	٣٧٥،٦	
١٩٩٠	٤٦٦،٦	٤،٤*
١٩٩١	٤٤٦،٤	٤،٣
١٩٩٢	٤٨٦،٢	٨،٩
١٩٩٣	٤٨٦،١	٠،٠
١٩٩٤	٤٩٦،٩	٢،٢
١٩٩٥	٥٣٠،٠	٦،٧
١٩٩٦	٥٧٥،٧	٨،٦
١٩٩٧	٥٩٨،٦	٤،٠

• معدل النمو في عام ١٩٩٠ يمثل معدل النمو السنوي المركب خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠

ولقد تباين الأداء الاقتصادي فيما بين الدول العربية فرادى في عام ١٩٩٧ حيث تشير التقديرات الأولية إلى أن معدل النمو بالأسعار الجارية بالدولار قد ارتفع في خمس دول، وانخفض في عشر دول وسجلت أربع دول معدلات نمو سالبة.(جدول رقم ٤):

جدول رقم (٤)

الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية

(١٩٨٥-١٩٩٥-١٩٩٦-١٩٩٧) (مليون دولار)

	١٩٨٥	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧*
مجموع الدول العربية	٣٧٥,٦١٧	٥٣٠,٠١٧	٥٧٥,٧٢٨	٥٩٨,٦١١
الأردن	٥,٦٢١	٦,٥٩٢	٦,٧١٥	٧,٠٥١
الإمارات	٢٧,٠٨١	٤٢,٨٠٧	٤٧,٥٦٦	٤٨,٢٢٣
البحرين	٤,٠١٥	٥,٨٤٩	٦,١٠٢	٦,٣٤٩
تونس	٨,٢٨٠	١٧,٩٨٧	١٩,٥١٣	١٨,٩٨٥
الجزائر	٥٧,٣٠٤	٤١,٢٥٨	٤٥,٥٦٨	٤٧,٠٧٢
جيبوتي	٣٣٦	٥٨١	٦١٨	٦٥٦
السعودية	٨٦,٦٥٢	١٢٥,٦٨٨	١٣٦,٥٣٧	١٤٦,١٧٢
السودان	٥,٥٤١	٦,١٢٨	٦,٥٨٧	٧,٨١١
سورية	١٦,٩٨٥	١٦,٥٦٨	١٧,١٢٨	١٨,١١٣
العراق	٤٩,٤٣٥	٧٨,٠٥٥	٧٨,٠٦٤	٧٨,٨٥٦
عمان	١٠,٣٩٥	١٣,٨٠٣	١٥,٣١٩	١٥,٧٥٦
قطر	٦,١٥٣	٨,١٣٨	٩,٠٥٩	٩,١٩٣
الكويت	٢١,٤٤٠	٢٦,٥٥٤	٣١,٠٨٤	٣٠,٣٦٧
لبنان	٢,١٦٨	١١,١٢٢	١٣,٠٨٢	١٤,٢٨٦
ليبيا	٢٧,١٨٧	٢٩,٩٢٨	٣٢,٤٤١	٣٣,٩٤٤
مصر	٢٨,٦٢٤	٦٠,٤٥٧	٦٧,٣٠١	٧٥,٦١٧
المغرب	١٢,٨٧٠	٣٢,٩٢٨	٣٦,٨٢٠	٣٣,٢٧٦
موريتانيا	٧١٥	١,٠٨١	١,٠٧١	١,٠٤٥
اليمن	٥,٣١٣	٤,٤٩٣	٥,١٥٢	٥,٧٨٩

* تقديرات أولية

وتضم المجموعة الأولى التي ارتفع فيها معدل النمو السودان ومصر وسورية والأردن والعراق، وقد حققت نمواً بلغ معدله ٦,٦ ٪ في المتوسط مقارنة مع معدل نمو بلغ ٤,٨ ٪ خلال عام ١٩٩٦ ويشكل الناتج المحلي الإجمالي لدول هذه المجموعة نحو ٣١,٣٪ من مجمل الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام ١٩٩٧.

وتضم المجموعة الثانية والتي انخفض فيها معدل النمو مقارنة بعام ١٩٩٦ كلاً من لبنان واليمن والسعودية وجيبوتي وليبيا والبحرين والجزائر وعمان والإمارات وقطر، وقد بلغ معدل نموها ٥,٢٪ في المتوسط مقارنة مع ٩,٨ ٪ خلال عام ١٩٩٦، ويشكل الناتج المحلي الإجمالي لدول هذه المجموعة نحو ٥٤,٧ ٪ من مجمل الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام ١٩٩٧.

أما المجموعة الثالثة التي تضم المغرب والكويت وتونس وموريتانيا فقد سجلت معدل نمو سالب بلغ في المتوسط ٥,٤ ٪ بالمقارنة مع معدل نمو موجب بلغ ١٢,٧ ٪ خلال العام السابق، ويشكل الناتج المحلي الإجمالي لدول هذه المجموعة ١٤,٠٪ من مجمل الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال عام ١٩٩٧.

ثانياً: النمو بالأسعار الثابتة

تشير التقديرات الأولية التي توفرت لأغلبية الدول العربية إلى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وبالعملات الوطنية قد تواصل في كل الدول العربية خلال عام ١٩٩٧ باستثناء جيبوتي والمغرب، ويعكس هذا التطور الإيجابي في بعض جوانبه نتائج الجهود التي بذلتها كل الدول العربية خلال السنوات الماضية لتنويع قواعدها الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات غير الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي، كما يعكس هذا التطور في الوقت ذاته منافع سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي التي طبقتها العديد من الدول العربية خلال السنوات الماضية. (جدول رقم ٥):

جدول رقم (٥)
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي
في الدول العربية
(١٩٩٣- ١٩٩٧)

في المئة

	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
الأردن	٥,٦	٨,١	٦,٩	٠,٨	٢,٢
الإمارات	٠,٩-	٢,٢	٦,١	٩,٥	٣,٠
البحرين	٨,٦	١,٤	٣,٤	٢,٩	٣,١
تونس	٢,٢	٣,٣	٢,٤	٦,٩	٥,٦
الجزائر	٢,٢-	١,١-	٣,٩	٣,٨	١,٣
جيبوتي	٠,٣	٢,٩-	٣,١-	٠,٢-	٢,٦-
السعودية	٠,٦	٠,٥	٠,٥	١,٤	١,٩
السودان	١,٨	٤,٥	٤,٣	٤,٧	٥,٥
سورية	٦,٧	٧,٦	٣,٦	٥,٥	٥,٠
عمان	٦,١	٣,٨	٤,٨	٣,٥	٣,٦
قطر	٠,٦-	١,٠	٠,٨	٤,٦	...
الكويت	٣٤,٢	٨,٤	١,٠	...	...
لبنان	٧,٠	٨,٠	٦,٥	٤,٠	٤,٠
ليبيا	٠,١	٠,٩-	١,١-	٢,٠	٢,٦
مصر	٢,٥	٣,٩	٤,٧	٥,٠	٥,٣
المغرب	١,٠-	١٠,٤	٧,٠-	١٢,٠	٢,٢-
موريتانيا	٤,٩	٤,٢	٤,٣	٤,٤	٤,٥
اليمن	٢,٩	٠,٥-	٨,٢	٥,٣	٣,٥

وقد ارتفع معدل نمو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة وبالعملات الوطنية خلال عام ١٩٩٧ مقارنة بالعام السابق في كل من الأردن والبحرين والسعودية وعمان والسودان ومصر وليبيا وموريتانيا، أما في بقية الدول العربية فقد انخفض معدل النمو بالأسعار الثابتة بنسبة ضئيلة باستثناء المغرب وجيبوتي، إذ انخفض بالمغرب من ١٢,٠ ٪ إلى -

٢,٢ ٪ بسبب تراجع الإنتاج الزراعي من جراء الجفاف الذي ساد خلال العام، كما انخفض في جيبوتي من -٢,٠ ٪ إلى -٠,٦ ٪ بسبب مشاكل واجهت الميناء وقطاع الكهرباء، وظل معدل النمو الحقيقي مرتفعاً عام ١٩٩٧ في كل من تونس وسورية واليمن بالرغم من انخفاضه بعض الشيء في هذه الدول مقارنة بعام ١٩٩٦، كما يقدر أن يكون معدل النمو الحقيقي في لبنان قد حافظ خلال عام ١٩٩٧ على مستواه المحقق في العام السابق والبالغ ٤,٠ ٪.

ثالثاً- الأسعار:

تشير بيانات الأسعار في الدول العربية إلى أن معدل التضخم مقاساً بالتغير في الرقم القياسي المرجع لأسعار المستهلك في الدول العربية ككل قد انخفض بدرجة ملحوظة خلال عام ١٩٩٧ مقارنة بالعام السابق، حيث انخفض من ٦,٨ ٪ في عام ١٩٩٦ إلى نحو ٣ ٪ عام ١٩٩٧.

ويعزى الاتجاه التنازلي في معدل التضخم في الدول العربية ككل خلال العام إلى الانخفاض الملحوظ في معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في غالبية الدول العربية وبخاصة الدول ذات المعامل الأكبر في الترجيح، ففي السعودية انخفض الرقم القياسي لأسعار المستهلك لعام ١٩٩٧ عن مستواه في عام ١٩٩٦ وكان معدل التغير فيه سالباً بمقدار -٠,٤ ٪، كما انخفض معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك من ١٨,٧ ٪ عام ١٩٩٦ إلى ٥,٧ ٪ عام ١٩٩٧ في الجزائر، ومن ٧,٣ ٪ إلى ٦,٢ ٪ في مصر، ومن ٣ ٪ إلى ١ ٪ في المغرب، ومن ٣,٦ ٪ إلى ٠,٦ ٪ في الكويت، ومن ٢٧,٤ ٪ إلى ٧,٧ ٪ في اليمن، ومن ٦,٥ ٪ إلى ٣ ٪ في الأردن، ومن ٣,٢ ٪ إلى ٢,٨ ٪ في الإمارات، وكان الانخفاض ملحوظاً في حالة السودان إذ انخفض معدل التضخم من ١١٤ ٪ إلى عام ١٩٩٦ إلى ٣٢٪ عام ١٩٩٧. (جدول رقم ٦)

جدول رقم (٦)
معدل التضخم في الدول العربية
(١٩٩٣-١٩٩٧)

	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
الأردن	٣,٣	٣,٦	٢,٣	٦,٥	٣,٠
الإمارات	٥,٠	٣,٩	٤,٣	٣,٢	٢,٨
البحرين	٢,١	٠,٤	٣,١	٠,٢-	١,٠
تونس	٤,٠	٤,٧	٦,٢	٣,٨	٣,٧
الجزائر	٢٠,٥	٢٩,٠	٢٩,٨	١٨,٧	٥,٧
جيبوتي	٤,٤	٦,٥	٤,٦	٤,٠	٣,٠
السعودية	٠,٨	٠,٦	٥,٠	٠,٩	٠,٤-
السودان	١١٨,٠	٥٧,٠	٧١,٠	١١٤,٠	٣٢,٠
سورية	١٣,٢	١٥,٣	٧,٧	٨,٧	٢,٥
عمان	١,٢	٠,٧-	١,٣-	٠,٣	٠,٠
قطر	٠,٩-	١,٣	٣,٠	٢,٥	٢,٦
الكويت	٠,٤	٢,٥	٢,٧	٣,٦	[1] ٠,٦
لبنان	٢٩,١	٨,٠	١٠,٦	٨,٩	٧,٨
ليبيا	٢٣,٠	١٧,٠	١٠,٠	٧,٠	٦,٠
مصر	١١,١	٩,٠	٩,٣	٧,٢	٦,٢
المغرب	٥,٢	٥,١	٦,١	٣,٠	١,٠
موريتانيا	٩,٣	٤,١	٦,٥	٣,٠	٣,٠
اليمن	٣٤,١	٤٥,٨	٥٦,١	٢٧,٤	٧,٧

[١] حتى نهاية تشرين الثاني / نوفمبر/ ١٩٩٧

رابعاً: الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي:

لم يسجل الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي تغيراً يذكر خلال عام ١٩٩٧ إذ يقدر أن تبلغ الحصة النسبية لقطاعات الإنتاج السلعي نحو ٥٢,٨ ٪ مقارنة بنحو ٥٣,١ ٪ عام ١٩٩٦، وأن تبلغ الحصة النسبية لقطاع الخدمات نحو ٤٧,٢ ٪ مقارنة بنحو ٤٦,٩ ٪ خلال عام ١٩٩٦.

ويتضح من مكونات قطاعات الإنتاج السلعي حدوث تراجع في حصة قطاع الزراعة من نحو ١٣,١ ٪ عام ١٩٩٦ إلى ١٢,٧ ٪ عام ١٩٩٧، وزيادة طفيفة في حصة قطاع الصناعات التحويلية من ١١,١ ٪ إلى ١١,٢ ٪، في الوقت الذي بقيت فيه حصص قطاعات الصناعات الاستخراجية والتشييد والكهرباء دون تغيير خلال عام ١٩٩٧ مقارنة بالعام السابق. (جدول رقم ٧)

جدول رقم (٧)
الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي
للدول العربية (بتكلفة عوامل الإنتاج)

	هيكل الناتج المحلي الإجمالي					هيكل الناتج المحلي غير الإستراتيجي *				
	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
١- قطاعات	٦٥,٢	٥٥,٤	٥١,٣	٥٣,١	٥٢,٨	٤٠,١	٤١,٣	٣٩,٥	٤٠,٤	٤٠,٠
الإنتاج السلعي الزراعة	٩,٢	١٢,١	١٣,٠	١٣,١	١٢,٧	١٢,٥	١٥,٩	١٦,١	١٦,٧	١٦,١
الصناعات الاستخراجية	٢٦,٨	٢٤,٠	١٩,٥	٢١,٣	٢١,٣	–	–	–	–	–
الصناعات التحويلية	٩,٤	١٠,٥	١١,٠	١١,١	١١,٢	١٢,٩	١٣,٨	١٣,٧	١٤,٠	١٤,٢
التشييد	٩,٩	٧,٦	٦,٤	٦,٢	٦,٢	١٣,٦	١٠,٠	٧,٩	٧,٩	٧,٩
الكهرباء	٠,٩	١,٢	١,٥	١,٤	١,٤	١,٢	١,٦	١,٨	١,٨	١,٨
٢ – قطاعات الخدمات	٤٣,٨	٤٤,٦	٤٨,٧	٤٦,٩	٤٧,٢	٥٩,٩	٥٨,٧	٦٠,٥	٥٩,٦	٦٠,٠
الإجمالي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

* النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة بعد استبعاد القيمة المضافة لقطاع الصناعات الاستخراجية.

وباستبعاد القيمة المضافة لقطاع الصناعات الاستخراجية يلاحظ ثبات المساهمة النسبية للقطاعات السلعية في الناتج المحلي الإجمالي غير الاستخراجي خلال السنوات ١٩٨٥- ١٩٩٧، عند نحو ٤٠ ٪، بالمقارنة بمساهمة قطاعات الخدمات التي تقدر بنحو ٦٠ ٪، ويعكس هذا الوضع ارتفاع النصيب النسبي لقطاعات الخدمات في التركيب الهيكلي للاقتصادات العربية مع انخفاض في نصيب القطاعات السلعية، مما يزيد من حاجة الدول العربية للاستيراد من الخارج لمواجهة الطلب المحلي وبخاصة في مجال المواد الغذائية والسلع الصناعية، ويزيد في الوقت نفسه من انكشاف الاقتصادات العربية وارتباطها بالأسواق العالمية.

وعلى الرغم من أن جهود التنمية العربية التي بذلت طيلة العقدين السابقين لم تتمكن من إحداث تغيرات جوهرية في هيكل الإنتاج العربي، إلا أن ثمة إنجازات ملحوظة حققتها غالبية الدول العربية قد أدت إلى إحداث تغيرات في بناها الاقتصادية، انعكست آثارها بصورة واضحة في ارتفاع القيمة المضافة في قطاع الزراعة من /٣٣,٥ / مليار دولار عام ١٩٨٥ إلى حوالي / ٧٥,٢ / مليار دولار عام ١٩٩٧، والقيمة المضافة في قطاع الصناعات التحويلية من / ٣٤،٥ / مليار دولار إلى / ٦٦،٤ / مليار دولار خلال الفترة نفسها، كما انعكست هذه التغيرات في المساهمات النسبية لقطاعي الزراعة والصناعات التحويلية في إجمالي الناتج المحلي غير الاستخراجي.

وتجدر الإشارة إلى أن المساهمة النسبية لقطاع الزراعة في الناتج المحلي غير الاستخراجي بتكلفة عوامل الإنتاج) قد ارتفعت بالنسبة للدول العربية ككل من ١٢,٥ ٪ عام ١٩٨٥ إلى ١٦,١ ٪ عام ١٩٩٧، وكان الارتفاع ملحوظاً في كل من سورية والسعودية والإمارات والعراق، وفي المقابل انخفضت المساهمة النسبية لقطاع الزراعة في بعض الدول مثل تونس ومصر واليمن.

وعموماً لم يتحقق تغير جوهري في هيكل الناتج المحلي الإجمالي في كثير من الدول العربية التي تعتبر الزراعة نشاطاً تقليدياً لمعظم سكانها، وذلك رغم تركيزها خلال السنوات الماضية على تطوير أنشطتها الصناعية بدرجة أكبر.

من جانب آخر ارتفعت مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي غير الاستخراجي (بتكلفة عوامل الإنتاج) في غالبية الدول العربية نتيجة الاهتمام المتزايد بتطوير وتنمية هذا القطاع، سواء من خلال المشروعات الجديدة أو تحسين كفاءة المشروعات القائمة واستغلال الطاقات العاطلة، ولاتزال الحاجة قائمة لرفع معدلات نمو هذا القطاع، وزيادة مساهمته في التركيب الهيكلي للاقتصادات العربية لتحقيق المزيد من التوازن في هيكل تكوين الناتج المحلي.

أما بالنسبة لقطاع التشييد، فيلاحظ أن أهميته قد انخفضت منذ منتصف الثمانينيات بعد تراجع برامج البناء والتعمير الطموحة التي عرفت في السبعينيات، مقابل الاتجاه التصاعدي لنمو الصناعات التحويلية والزراعة، مما أدى إلى انخفاض المساهمة النسبية لقطاع التشييد في تكوين الناتج المحلي غير الاستخراجي (بتكلفة عوامل الإنتاج) للدول العربية من ١٣,٦٪ عام ١٩٨٥ إلى ٧,٩ ٪ عام ١٩٩٧، مقابل ارتفاع المساهمة النسبية لقطاع الزراعة من ١٢,٥ ٪ إلى ١٦,١ ٪، والمساهمة النسبية لقطاع الصناعات التحويلية من ١٢,٩٪ إلى ١٤,٢ ٪ لعامي ١٩٨٥ و١٩٩٧ على التوالي.

خامساً– الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي:

رغم ارتفاع الاستهلاك النهائي من / ٤٠٤,٠ / مليار دولار عام ١٩٩٥ إلى /٤٣٦،٩/ مليار دولار عام ١٩٩٦، ثم إلى / ٤٥٠,٠ / مليار دولار عام ١٩٩٧، فإنه لم يطرأ سوى تغير طفيف في الهيكل العام لبنود الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، حيث انخفضت نسبة الاستهلاك النهائي إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٧ إلى حوالي ٧٥,٢ ٪، كما استقرت نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في العام نفسه بحدود ٢٠,٧ ٪، ونتيجة لارتفاع الصادرات من السلع والخدمات بمعدلات أعلى من ارتفاع واردات السلع والخدمات، ارتفع فائض التصدير من / ٢٠,٦ / مليار دولار عام ١٩٩٦ إلى / ٢٤,٧ / مليار دولار عام ١٩٩٧. (جدول رقم ٨):

جدول رقم (٨)
قيمة وهيكل الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية

	الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار (بالأسعار الجارية)					نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)				
	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
الاستهلاك النهائي	٢٧٨,٢	٣٥٦,٠	٤٠٤,٠	٤٣٦,٩	٤٥٠,٢	٧٤,١	٧٦,٤	٧٦,٣	٧٥,٩	٧٥,٢
الاستهلاك الخاص	١٧٨,٢	٢٤٩,٢	٢٦٣,٤	٢٨٩,٦	٢٩٧,٠	٤٧,٥	٥٣,٥	٤٩,٨	٥٠,٣	٤٩,٦
الاستهلاك الحكومي	١٠٠,٠	١٠٦,٨	١٤٠,٦	١٤٧,٣	١٥٣,٢	٢٦,٧	٢٢,٩	٢٦,٦	٢٥,٦	٢٥,٦
الاستثمار الإجمالي	٩٣,١	١٠٥,٥	١١٤,١	١١٨,٢	١٢٣,٧	٢٤,٨	٢٢,٦	٢١,٥	٢٠,٥	٢٠,٧
فجوة الموارد	٣,٩	٤,٦	١١,٣	٢٠,٦	٢٤,٧	١,٠	١,٠	٢,١	٣,٦	٤,١
صادرات السلع والخدمات	١٢٣,٧	١٥٨,٧	١٨١,٨	٢٠٢,٨	٢٠٩,٩	٣٣,٠	٣٤,٠	٣٤,٣	٣٥,٢	٣٥,١
واردات السلع والخدمات	١١٩,٩	١٥٤,٠	١٧٠,٥	١٨٢,٢	١٨٥,٢	٣١,٩	٣٣,١	٣٢,٢	٣١,٦	٣١,٠
الناتج المحلي الإجمالي	٣٧٥,٣	٤٦٦,١	٥٢٩,٤	٥٧٥,٧	٥٩٨,٦	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

سادساً- متوسط نصيب الفرد من الناتج:

بلغ متوسط نصيب الفرد العربي من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ١٩٩٧ حوالي / ٢٢٦٩ / دولاراً للفرد الواحد، ويتفاوت متوسط دخل الفرد تفاوتاً كبيراً فيما بين الدول العربية، ففي قطر والكويت والإمارات تراوح بين / ١٣ / ألف و/١٩/ ألف دولار أمريكي، وفي البحرين والسعودية وليبيا وعمان بين / ٦ / آلاف و/١٠ / آلاف دولار، ويقل عن / ٥ / آلاف دولار في العراق ولبنان، وذلك بالمقارنة مع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بداية الثمانينيات الذي تجاوز /٢١ / ألف دولار في الإمارات وقطر والكويت، وتراوح بين / ٩ / آلاف و / ١٦ / ألف في كل من السعودية والبحرين وليبيا، ويعزى تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية النفطية إلى انخفاض عوائد الصادرات النفطية منذ مطلع العقد الماضي وحتى الآن، وهو تحد يواجه هذه الدول، وتكمن مواجهته في تحويل اقتصادات هذه الدول إلى اقتصادات متعددة الموارد، تتنوع فيها مصادر الدخل ويقل اعتمادها على النفط.

أما بالنسبة للدول العربية الأخرى، فيقدر أن يبلغ متوسط نصيب الفرد خلال عام ١٩٩٧ أقل من / ٥٠٠ / دولار في السودان واليمن وموريتانيا، ولايزيد عن /١٠٠٠/ دولار في كل من مصر وسورية والجزائر والأردن وجيبوتي، ويتعدى / ٢٠٠٠ / دولار في تونس.

وتجدر الإشارة إلى أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول قد بلغ في بداية الثمانينيات أقل من / ٥٠٠ / دولار في جيبوتي والسودان ولبنان وموريتانيا وشطري اليمن السابقين، وزاد عن / ١٠٠٠ / دولار في الأردن وتونس وسورية ومصر، مما يعني أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول ما زال متدنياً كما كان من قبل. (الجدولان رقم ٤ رقم ٩)

جدول رقم (٩)
عدد السكان في الوطن العربي
(١٩٨٥-١٩٩٥-١٩٩٦-١٩٩٧)

(ألف نسمة)

	١٩٨٥	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	معدل النمو ١٩٩٧٪
مجموع الدول العربية	١٩٠,٥٥٣	٢٥١,٣١٩	٢٥٧,٥٤٩	٢٦٣,٨٥١	٢,٤٥
الأردن	٢,٦٩٤	٤,٢٩١	٤,٤٤٤	٤,٦٠٠	٢,٥١
الإمارات	١,٣٥٠	٢,٣٧٧	٢,٤٤٣	٢,٥١١	٢,٧٨
البحرين	٤٢٠	٥٧٩	٦٠٠	٦٢٢	٣,٦٧
تونس	٧,٢٦٠	٨,٨٩٩	٩,٠٦٨	٩,٢٤٠	١,٩٠
الجزائر	٢١,٨٥٠	٢٧,٩٩٤	٢٨,٦٠٢	٢٩,٢٢١	٢,٢٠
جيبوتي	٤٣٠	٥٨٠	٥٩١	٦٠٢	١,٨٦
السعودية	١١,٦٠٠	١٨,٢٩٥	١٨,٧٧٠	١٩,٢٥٨	٢,٦٠
السودان	٢١,٨٢٠	٢٩,٨٤٣	٣٠,٧٣٩	٣١,٦٦١	٣,٠٠
سورية	١٠,٢٧٠	١٤,١٥٣	١٤,٥٨٨	١٥,٠٤٠	٣,١٠
الصومال	٧,٨٧٠	٩,١٣٠	٩,٢٢٢	٩,٣١٤	١,٠٠
العراق	١٥,٥٨٠	٢٠,٣٥٨	٢٠,٨٢٦	٢١,٣٠٥	٢,٣٠
عمان	١,٣٣٠	٢,١٣٥	٢,١٩٦	٢,٢٦٠	٢,٩١
فلسطين	...	...	...	...	...
قطر	٣٠٠	٦٢٦	٦٦٠	٦٩٦	٥,٤٥
الكويت	١,٧١٩	١,٦٩١	١,٧٥٤	١,٨٠٩	٣,١٤
لبنان	٢,٦٧٠	٣,٠٤١	٣,١٦٣	٣,٢٩٠	٤,٠٢
ليبيا	٣,٣٧٠	٥,١٠٤	٥,٣١٨	٥,٥٤١	٤,١٩
مصر	٤٥,١٣٠	٥٧,٤١٥	٥٨,٦٢١	٥٩,٧٥٨	١,٩٤
المغرب	٢١,٨٤٠	٢٧,١٢٣	٢٧,٦٦٥	٢٨,٢١٩	٢,٠٠
موريتانيا	١,٧٧٠	٢,٢٦٤	٢,٣١٨	٢,٣٧٤	٢,٤٢
اليمن	١١,٢٨٠	١٥,٤٢١	١٥,٩٦١	١٦,٥٢٠	٥,٥٠

* تقديرات أولية فيما عدا الإمارات والأردن واليمن.

المصدر: مصادر وطنية ودولية مختلفة.

٢-٣ ب – اقتصاديات قطاع التجارة الخارجية[١] :

شهدت التجارة الخارجية العربية انخفاضاً نسبياً في معدلات نموها خلال عام ١٩٩٧ مقارنة مع معدل نموها خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٦ حيث كان معدل نموها ٣,٨ ٪ عام ١٩٩٧، مقارنة مع متوسط معدل نمو سنوي بلغ حوالي ٤,٨ ٪ خلال الفترة المذكورة.

وقد ساهم ذلك إلى حد كبير في استقرار الأهمية النسبية للتجارة الخارجية العربية مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٦، وبشكل عام زادت أهمية التجارة الخارجية العربية مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي عن ٥٠ ٪ من قيمة الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، وارتفاع هذه النسبة يشير إلى الأهمية النسبية التي تحظى بها التجارة الخارجية العربية في التأثير على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وهيكل تكوينه، وقد كانت هذه النسبة حوالي ٥٤ ٪ عام ١٩٩٧ وهي تماثل مستواها في عام ١٩٩٦ وذلك نتيجة لتقارب معدلات نمو كل من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ٤,٠ ٪ في حين أن معدل نمو التجارة الخارجية للعام نفسه ٣,٨ ٪.(جدول رقم ١٠) .

(١) المصدر السابق.

جدول رقم (١٠)

التجارة الخارجية العربية

(القيمة مليار دولار)

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧*	معدل التغير السنوي ٪	
							١٩٩٢ – ١٩٩٦	١٩٩٧
الصادرات	١٣٤,٣	١٢٨,٤	١٣١,٦	١٤٧,٠	١٧١,٠	١٧٧,٠	٦,٢	٣,٥
الواردات	١٢٤,١	١٢٣,٣	١٢٢,٤	١٣٤,٥	١٤٠,٧	١٤٦,٦	٣,٢	٤,٢
التجارة الإجمالية	٢٥٨,٤	٢٥١,٧	٢٥٤,٠	٢٨١,٥	٣١١,٧٥	٣٢٣,٦	٤,٨	٣,٨
الناتج المحلي الإجمالي	٤٨٦,٢	٤٨٦,١	٤٩٦,٩	٣٠٠,٠	٥٧٥,٧	٥٩٨,٦	٤,٣	٤,٠
نسبة التجارة العربية إلى الناتج المحلي ٪	٥٣,١	٥١,٨	٥١,١	٥٣,١	٥٤,١	٥٤,١		

* أرقام أولية وتقديرية.

المصدر مصادر وطنية الاستبيان الاحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد، احصاءات اتجاهات التجارة الخارجية صندوق النقد الدولي.

ولقد كان معدل نمو التجارة الخارجية العربية يفوق باستمرار معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٦ باستثناء عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤، وقد تراجع معدل نمو الصادرات العربية في عام ١٩٩٧، خاصة وأن أسعار النفط الذي يشكل السلعة الأساسية في الصادرات العربية الخارجية قد شهدت انخفاضاً يقدر بنحو ٨ ٪ ومن ثم تراجع معدل نمو التجارة الخارجية العربية عام ١٩٩٧ مقارنة مع عام ١٩٩٦، حيث كان معدل التغير السنوي في قيمة التجارة العربية الخارجية حوالي ٣,٨٪ عام ١٩٩٧ مقارنة مع حوالي ١٠,٧ ٪ عام ١٩٩٦.

ويتضح من تطور التجارة الخارجية العربية أن الصادرات العربية الإجمالية تلعب دوراً هاماً في نمو التجارة الخارجية العربية، حيث يؤدي تحسن الصادرات العربية وبشكل غير مباشر إلى تحسن أداء الواردات العربية وأحياناً بمعدلات تفوق معدلات نمو

الصادرات ذاتها، إلا أن تراجع الصادرات العربية يؤدي إلى تراجع قيمة الواردات العربية ولكن بمعدلات أقل من معدلات تراجع الصادرات، ويعود ذلك إلى وجود عوامل أخرى تحكم الواردات العربية الإجمالية مثل نمط الإنتاج ونمط الاستهلاك.

ومن ثم نجد أن الصادرات العربية الإجمالية قد تراجع معدل نموها من ٦,٢ ٪ في المتوسط خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٦ إلى ٣,٥ ٪ عام ١٩٩٧، بينما ارتفع معدل نمو الواردات العربية الإجمالية من نحو ٣,٢ ٪ في المتوسط خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦ إلى حوالي ٤,٢ ٪ عام ١٩٩٧، وهذا التحسن في أداء الواردات العربية الإجمالية أدى إلى الحفاظ على مستوى النشاط الاقتصادي وتحقيق استقرار في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالرغم من التراجع الذي شهده معدل نمو الصادرات العربية الإجمالية عام ١٩٩٧ مقارنة مع معدلات النمو في السنوات السابقة.

وبالمقارنة مع التجارة العالمية يتضح أن أداء التجارة العربية لايزال أقل من أداء التجارة العالمية حيث نمت التجارة العالمية بمعدل بلغ ٧,٥ ٪ عام ١٩٩٧ بينما كان معدل نمو التجارة العربية في حدود ٣,٨ ٪ وقد بقيت الأهمية النسبية للتجارة العربية في التجارة العالمية عند مستواها في العام السابق والبالغ ٢,٩ ٪.

ويلاحظ أن الأهمية النسبية للتجارة العربية في التجارة العالمية قد تراجعت من ٣,٤٪ عام ١٩٩٣ إلى ٣ ٪ عام ١٩٩٤، واستقرت عند حدود ٢,٩ ٪ في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ ويعود ذلك إلى عاملين أساسيين أولهما: تراجع أهمية المواد الأولية المعدنية في التجارة العالمية، وحيث أن النسبة العظمى من الصادرات العربية هي من المواد الأولية المعدنية فإن ذلك ينعكس بشكل مباشر على أهمية التجارة العربية مقارنة مع التجارة العالمية، والعامل الثاني هو التصاعد المستمر في أهمية صادرات سلع الصناعات الجديدة، من أجهزة ومعدات الاتصالات والمعلومات وتجهيزات المكاتب حيث شهدت هذه الصناعة نمواً ملحوظاً في السنوات الأخيرة وتقود الآن نمو التجارة العالمية، و لم تستفد الدول العربية بعد من السوق العالمية الصاعدة لهذه المنتجات

لافتقارها إلى هذه الصناعة، ومن ثم على الدول العربية أن تركز اهتمامها للاستفادة من السوق العالمية في التوجه نحو إقامة هذه الصناعات والاستفادة من النمو المتصاعد لتجارة منتجاتها في السوق العالمية..

وبشكل عام حققت التجارة العربية الخارجية تحسناً ملحوظاً خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ ارتفعت الصادرات بمعدل نمو بلغ في المتوسط ٥,٧ ٪ بينما بلغ نمو الواردات ٣,٤ ٪ في المتوسط خلال تلك الفترة، وقد شهدت صادرات معظم الدول العربية تحسناً في أدائها خلال الفترة المذكورة، وبعضها حقق معدلات نمو في صادراتها فوق ١٠٪ مثلما هو الشأن بالنسبة لكل من الأردن وجيبوتي و السودان وعمان والكويت ولبنان واليمن، وبعضها الآخر حقق معدلات نمو في صادراتها ما بين ٥ ٪ و ١٠ ٪ مثلما هو الشأن بالنسبة لكل من الإمارات و الجزائر و تونس ومصر، وكان معدل نمو الصادرات ما بين ١٪ و ٥ ٪ لكل من السعودية وسورية وقطر وموريتانيا، وتراجع معدل نمو الصادرات في دولتين عربيتين هما ليبيا -٠,٩ ٪ والمغرب -١,٤ ٪ .

أما في جانب الواردات فقد حقق عدد من الدول العربية معدلات تفوق ١٠ ٪ سنوياً خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٦، مثلما هو الشأن بالنسبة لكل من الإمارات والسودان وقطر ومصر وكان معدل نمو الواردات لهذه الدول ضعفي مثيله للصادرات خلال الفترة نفسها، أما باقي الدول العربية فكان معدل نمو وارداتها أقل من ٥ ٪، وبعضها كان نمواً سلبياً خلال الفترة المذكورة (مثل البحرين والجزائر والسعودية وليبيا والمغرب واليمن).

وهذا، ما أدى إلى تحسن نسبة تغطية الصادرات العربية إلى الواردات العربية فارتفعت من ١٠٨ ٪ عام ١٩٩٢ إلى ١٢١ ٪ عام ١٩٩٧. (الجدول رقم ١١):

جدول رقم (١١)
نمو التجارة العربية والعالمية
(القيمة مليار دولار)

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	معدل النمو خلال الفترة ١٩٩٢ – ١٩٩٧
قيمة التجارة العربية دولار)	٢٥٨,٤	٢٥١,٧	٢٥٤,٠	٢٨١,٥	٣١١,٧	٣٢٣,٦	٤,٦
معدل نمو التجارة العربية ٪	٨,١	٢,٦-	٠,٩	١٠,٨	١٠,٧	٣,٨	
قيمة التجارة العالمية	٧٦٣٦,٨	٧٥٠٠,١	٨٥٦٤,٤	١٠٢٢٦,٧	١٠٧٣١,٦	١٠٩٨٧,٤	٧,٥
معدل نمو التجارة العالمية٪	٧,٢-	١,٧-	١٤,١	١٩,٤	٤,٩	٢,٤	
وزن التجارة العربية في التجارة العالمية (٪)	٣,٤	٣,٤	٣,٠	٢٠,٨	٢,٩	٢,٩	

المصدر: مصدر الجدول رقم (١٠).

أولاً– اتجاهات التجارة الخارجية العربية:

حافظت الدول الصناعية على أهميتها النسبية المرتفعة في التجارة الخارجية العربية بل و تحسنت على مستواها في عام ١٩٩٦. حيث ارتفعت حصة الدول الصناعية (الاتحاد الأوروبي و اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية) من الصادرات العربية الإجمالية من ٤٩,٧ إلى حوالي ٥١,١ في المئة عام ١٩٩٧.

كما شهد عام ١٩٩٧ تغيراً في الأهمية النسبية للمجموعات الثلاث المكونة لمجموعة الدول الصناعية. حيث زادت المجموعة الأوروبية من أهميتها النسبية في الصادرات العربية الإجمالية من ٢٤,٥ في المئة عام ١٩٩٦ الى ٢٦,٠ في المئة عام ١٩٩٧. و كذلك الأمر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي زادت من أهميتها

النسبية كسوق تصديرية للدول العربية من ٨,٧ في المئة عام ١٩٩٦ الى حوالي ٨,٨ في المئة عام ١٩٩٧. أما اليابان فقد تراجعت أهميتها النسبية في الصادرات العربية الإجمالية من ١٦,٥ في المئة الى ١٦,٣ في المئة خلال العامين المذكورين.

و لم يكن التحسن الذي حصل في الأهمية النسبية للدول الصناعية في الصادرات العربية على حساب الأهمية النسبية للتجارة العربية البينية من ٨,٤ في المئة عام ١٩٩٦ إلى ٨,٥ في المئة عام ١٩٩٧.

و كذلك الأمر بالنسبة لدول جنوب شرق آسيا، فقد حسنت هذه المجموعة من نصيبها في الصادرات العربية الإجمالية من ٩,٢ في المئة عام ١٩٩٦ الى ٩,٧ في المئة عام ١٩٩٧. و من ثم فإن التحسن في نصيب هذه المجموعات الدولية في الصادرات العربية الإجمالية قد تم على حساب بقية دول العالم (جدول رقم ١٢):

جدول رقم (١٢)

اتجاه الصادرات العربية الإجمالية

	القيمة مليار دولار				الحصة من إجمالي الصادرات (٪)			
	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧*	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
الدول العربية	١١,٠	١٢,٤	١٤,٣	١٥,٠	٨,٤	٨,٤	٨,٤	٨,٥
الاتحاد الأوروبي	٣٤,٥	٣٧,٧	٤١,٩	٤٦,٠	٢٦,٢	٢٥,٦	٢٤,٥	٢٦,٠
الولايات المتحدة الأمريكية	١٢,٥	١٣,٢	١٤,٨	١٥,٦	٩,٥	٩,٠	٨,٧	٨,٨
اليابان	٢١,٤	٢٤,٥	٢٨,٢	٢٨,٨	١٦,٣	١٦,٧	١٦,٥	١٦,٣
باقي دول العالم منها	٥٢,٢	٥٩,٢	٧١,٨	٧١,٦	٣٩,٦	٤٠,٣	٤١,٩	٤٠,٤
(مجموعة دول جنوب شرق آسيا)[١]	(٩,٤)	(١٤,٠)	(١٥,٧)	(١٧,١)	(٧,١)	(٩,٥)	(٩,٢)	(٩,٧)
مجموع الصادرات العربية	١٣١,٦	١٤٧,٠	١٧١,٠	١٧٧,٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

/١/ تضم كل من كوريا الجنوبية، سنغافورة تايلاند، اندونيسيا ماليزيا.

* أرقام أولية وتقديرية.

المصدر: مصدر الجدول رقم ١٠.

أما في جانب الواردات العربية الإجمالية، فقد حافظت أيضاً الدول الصناعية على أهميتها النسبية كمصدر أساسي للدول العربية وبنصيب يقارب ثلثي الواردات العربية الإجمالية وقد زادت الدول الصناعية من أهميتها النسبية في الواردات العربية الإجمالية من ٦٤,٣ ٪ عام ١٩٩٦ إلى ٦٥,٤ ٪ عام ١٩٩٧، كما حافظت الأهمية النسبية لدول جنوب شرق آسيا في الواردات العربية الإجمالية على مستواها البالغ ٦,٦ ٪ خلال العامين المذكورين، أما الواردات العربية البينية فقد حافظت على أهميتها النسبية في الواردات العربية الإجمالية عند مستوى ٩,٦ ٪ خلال العامين ١٩٩٦ و١٩٩٧ (جدول رقم ١٣)، ومن المنتظر أن يشهد عام ١٩٩٨ تحسناً في أداء الواردات العربية البينية والصادرات العربية البينية بعد دخول المرحلة الأولى من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التنفيذ الفعلي في ١/ ١ / ١٩٩٨. (الجدول رقم ١٣):

جدول رقم (١٣)

اتجاه الواردات العربية الاجمالية

	القيمة مليار دولار				الحصة من إجمالي الواردات (٪)			
	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
الدول العربية	١١,٣	١٢,٣	١٣,٥	١٤,١	٩,٣	٩,١	٩,٦	٩,٦
الاتحاد الأوروبي	٤٥,٧	٥٧,٢	٦٣,٢	٦٦,٩	٣٧,٣	٤٢,٥	٤٤,٩	٤٥,٦
الولايات المتحدة الأمريكية	١٤,٠	١٥,٨	١٨,٥	١٩,٦	١١,٤	١١,٧	١٣،١	١٣,٤
اليابان	٩,٢	٧,٩	٨,٩	٩,٤	٧,٥	٥,٩	٦,٣	٦,٤
باقي دول العالم منها	٤٢,٢	٤١,٣	٣٦,٦	٣٦,٦	٣٤,٥	٣٠,٨	٢٦,١	٢٥,٠
(مجموعة دول جنوب شرق آسيا)١	(٥,٨)	(٨,٦)	(٩,١)	(٩,٦)	(٤,٧)	(٦,٤)	(٦,٥)	(٦,٥)
مجموع الواردات العربية	١٢٢,٤	١٣٤,٥	١٤٠,٧	١٤٦,٦	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

/١/ تضم كلاً من كوريا الجنوبية، سنغافورة، تايلاند، أندونيسيا، ماليزيا.

* أرقام أولية وتقديرية.

• **المصدر: مصدر الجدول رقم ١٠.**

وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي قد زادت أهميته النسبية في التجارة الخارجية العربية خاصة في جانب الواردات، حيث ارتفعت أهميته النسبية من حوالي ٣٧ ٪ عام ١٩٩٤ إلى حوالي ٤٦ ٪ عام ١٩٩٧، أي أن السوق العربية تزداد انفتاحاً أمام المنتجات الأوروبية، بينما نجد أن الصادرات العربية نحو السوق الأوروبية قد تقلصت خلال الفترة ذاتها حيث انخفضت الأهمية النسبية للسوق الأوروبية في الصادرات العربية الإجمالية من ٢٦,٢ ٪ عام ١٩٩٤ إلى ٢٦,٠ ٪ عام ١٩٩٧.

ومن المعروف أن عدة دول عربية قد وقعت اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي لإقامة مناطق تبادل حرة ثنائية مثلما هو الشأن مع كل من تونس والمغرب وفلسطين

والأردن والمباحثات جارية الآن مع مصر وسورية، ومن المنتظر أن تحذو عدة دول أخرى حذو هذه الدول، ويؤمل أن تؤدي هذه الاتفاقيات إلى زيادة التصدير نحو السوق الأوروبية، غير أن ضعف مرونة هياكل الإنتاج العربية قد يؤثر في قدرة الدول العربية على الاستفادة في الأجل القصير من إقامة هذه المناطق الحرة مع السوق العربية.

ومن جهة أخرى فإن أزمّة دول جنوب شرق آسيا قد تؤثر أيضاً على أسواق التصدير العربية، خاصة وأن دول هذه المجموعة كانت الأكثر ديناميكية في تطور وارداتها من الدول العربية، حيث كانت نسبة نمو الصادرات العربية إلى أسواق هذه المجموعة حوالي ١٧,٤٪ سنوياً خلال الفترة ١٩٩٣– ١٩٩٧، وهي تساوي ثلاثة أضعاف معدل نمو الصادرات نحو السوق الأوروبية خلال الفترة نفسها، وقد تظهر الإحصائيات اللاحقة انعكاسات أزمة دول المجموعة الآسيوية بشكل أكثر وضوحاً خلال عام ١٩٩٨.

ثانياً– الهيكل السلعي للتجارة الخارجية العربية:

يعكس الهيكل السلعي للتجارة الخارجية إلى حد ما جوانب هامة من التطور الاقتصادي الذي تحققه الدول إذ عادة ما تنعكس التغيرات في هيكل الإنتاج السلعي لاقتصاد ما على التكوين السلعي للتجارة الخارجية، وهيكل الصادرات السلعية العربية لايزال يسوده القطاع الاستخراجي، حيث يشكل الوقود المعدني حوالي ٦٨٪ من الصادرات العربية الإجمالية كمتوسط للفترة ١٩٩٥–١٩٩٧، إلا أن الدول العربية استطاعت أن تقلص من اعتمادها على الوقود المعدني في صادراتها حيث انخفضت أهمية الوقود المعدني من ٧٥ ٪ من الصادرات العربية الإجمالية كمتوسط للفترة ١٩٩١–١٩٩٤ إلى حوالي ٦٨ ٪ كمتوسط للفترة ١٩٩٥– ١٩٩٧، ويعود جزء أساسي من هذا التغير إلى ارتفاع الأهمية النسبية للمصنوعات (المجموعتان ٦ + ٨ من التصنيف الدولي للسلع SICT) من حوالي ٩٪ كمتوسط للفترة ١٩٩١– ١٩٩٤ إلى حوالي ١٦ ٪ كمتوسط للفترة ١٩٩٥– ١٩٩٧ (جدول رقم ١٤):

جدول رقم (١٤)
الهيكل السلعي للتجارة الخارجية العربية

نسب مئوية

المجموعات السلعية	متوسط الفترة ١٩٩١-١٩٩٤		متوسط الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
الأغذية والمشروبات	٤,١	١٣,٧	٤,١	١٤,٣
المواد الخام	٢,٢	٤,٥	٢,٦	٦,٢
الوقود المعدني	٧٥,٤	٤,٨	٦٧,٧	٥,٠
المنتجات الكيماوية (٥)	٦,٣	٨,٨	٥,٧	٨,٣
الآلات ومعدات النقل (٧)	٢,٥	٣٥,٨	٣,٤	٣٣,٦
المصنوعات ٦+٧	٩,٢	٣٠,٥	١٥,٨	٣٠,٢
سلع أخرى غير مصنعة	٠,٣	١,٩	٠,٧	٢,٤
القيمة مليار دولار	١٣٣,٦	١١٣,٥	١٦٥,٠	١٤٠,٦

المصدر: بيانات وطنية وفقاً لاستبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

ويعني ذلك أن الدول العربية قد حققت تطوراً ملحوظاً في إنتاجها الصناعي مما جعلها تضاعف إمكانياتها التصديرية من السلع الصناعية، إلا أنه من الواضح أن جزءاً هاماً من الزيادة في الإنتاج الصناعي قد اعتمدت على المواد الخام الأولية المستوردة من خارج الدول العربية حيث ارتفعت واردات الدول العربية من المواد الخام من حوالي ٤,٥ ٪ من الواردات الإجمالية للدول العربية الفترة ١٩٩١-١٩٩٤ إلى حوالي ٦,٢ ٪ الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧.

أما في جانب الواردات السلعية فقد استمر النمط التقليدي للدول العربية دون تغير، فهي لازالت تعتمد على الاستيراد في تغطية احتياجاتها من الأغذية والمشروبات، بل زاد اعتمادها على الأسواق الخارجية حيث ارتفعت أهمية الأغذية والمشروبات من ١٣,٧ ٪ كمتوسط للفترة ١٩٩١-١٩٩٤ إلى حوالي ١٤,٣ ٪ كمتوسط الفترة ١٩٩٥- ١٩٩٧ كما أن الدول العربية استمرت في الاعتماد على الأسواق الخارجية لتلبية الطلب المحلي من السلع المصنعة والآلات ومعدات النقل، حيث تشكل

المصنوعات (المجموعتان ٦+٨ من التصنيف الدولي للسلع- SITC) حوالي ٣٠,١ ٪ من الواردات الإجمالية للدول العربية والآلات ومعدات النقل تشكل حوالي ٣٣,٦ ٪ من الواردات العربية الإجمالية خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧.

أما المنتجات الكيماوية فقد انخفضت أهميتها النسبية على مستوى الصادرات من حوالي ٦,٣ ٪ كمتوسط للفترة ١٩٩١-١٩٩٤ إلى حوالي ٥,٧ ٪ كمتوسط الفترة ١٩٩٥- ١٩٩٧، وفي جانب الواردات فقد انخفضت أهميتها النسبية من ٨,٨ ٪ إلى ٨,٣٪ خلال الفترتين على التوالي.

وكما يتضح من البيانات السابقة فإن الدول العربية قد استطاعت زيادة صادراتها من السلع الصناعية دون أن يؤدي ذلك إلى زيادة هامة في استيراد الآلات والمعدات، حيث ضاعفت الدول العربية صادراتها من المصنوعات (المجموعتان ٦+٨) من حوالي /١٢/ مليار دولار كمتوسط الفترة ١٩٩١-١٩٩٤ إلى حوالي / ٢٦ / مليار دولار كمتوسط للفترة ١٩٩٥-١٩٩٧ أي أن صادرات المصنوعات قد ارتفعت بنسبة ١١٦ ٪ بينما الواردات من الآلات ومعدات النقل لم تزد سوى بمعدل ١٥ ٪ خلال الفترة نفسها، مما أدى إلى انخفاض الأهمية النسبية لواردات الآلات ومعدات النقل، وهذا يعني وجود طاقات إنتاجية صناعية فائضة لدى الدول العربية، ومن ثم أمكن زيادة الإنتاج الصناعي وزيادة قيمة صادراتها من السلع الصناعية دون الحاجة إلى زيادة أساسية في التراكم الرأسمالي في الآلات ومعدات النقل.

وهنا نشير إلى أن مثل هذا الوضع، يتطلب من الدول العربية التركيز على توسيع السوق العربية، إذ أن توسيع السوق سيتيح لها توظيفاً أمثل لطاقاتها الإنتاجية وتشغيل طاقاتها العاطلة.

ثالثاً- التجارة العربية البينية:

سجلت التجارة العربية البينية زيادة مطردة وللعام الرابع على التوالي، فبعد أن شهدت قيمة الصادرات البينية بالدولار الأمريكي زيادة تقدر نسبتها بنحو ١٥,٣ ٪ عام ١٩٩٦، تشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع قيمتها بنسبة تبلغ حوالي ٤,٩ ٪ عام

١٩٩٧، وبعد أن سجلت قيمة الواردات البينية زيادة بنسبة ١١,٧٪ عام ١٩٩٦، تراجعت نسبة الزيادة لتبلغ نحو ٤,٤ ٪ عام ١٩٩٧، وبالمقارنة مع التجارة العربية الإجمالية يلاحظ أن اتجاهات نمو قيمة الصادرات البينية سلكت مسلكاً مماثلاً لاتجاهات نمو الصادرات العربية الإجمالية، خلال الأعوام ١٩٩٤-١٩٩٧، غير أن معدل نمو كل من قيمة الصادرات العربية الإجمالية والبينية تباطأ عام ١٩٩٧، وقد يعزى ذلك في جزء منه إلى تراجع الأسعار العالمية للنفط في نهاية ذلك العام، وارتفاع قيمة العملات العربية الذي يؤدي إلى خفض قيمة الصادرات العربية، وذلك عند تحويل القيمة بعملات الشركاء التجاريين الرئيسيين إلى العملات العربية، ونظراً لأن حصة الصادرات النفطية في الصادرات الكلية العربية أقل من حصتها في الصادرات البينية، تعتبر قيمة الصادرات البينية أكثر تأثراً بارتفاع قيمة العملات العربية من تأثرها بتراجع أسعار النفط عام ١٩٩٧.

أما في جانب الواردات البينية، فمن المعروف أن قيمتها ينبغي أن لا تختلف عن قيمة الصادرات البينية إلا بقيمة الشحن والتأمين، إلا أنه يوجد اختلافات احصائية ناتجة عن اختلاف التوقيت وأساليب التسجيل والتصنيف وغيرها، وبالرغم من هذه الاختلافات فيلاحظ أن متوسط الزيادة السنوية للواردات البينية حافظت على الاتجاهات العامة نفسها التي سلكتها الزيادات السنوية في قيمة الصادرات البينية (جدول رقم ١٥):

جدول رقم (١٥)

قيمة نمو التجارة العربية البينية والإجمالية

	القيمة (مليار دولار)				معدل التغير السنوي (٪)			
	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧*	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٤	الفترة ٩٤-٩٧*
الصادرات العربية البينية (فوب)	١١,٠	١٢,٤	١٤,٣	١٥,٠	١٢,٧	١٥,٣	٤,٩	١٠,٩
الواردات العربية البينية (سيف)	١١,٣	١٢,٣	١٣,٥	١٤,١	٨,٨	٩,٨	٤,٤	٧,٧
الصادرات الإجمالية (فوب)	١٣١,٦	١٤٧,٠	١٧١,٠	١٧٧,٠	١١,٧	١٦,٣	٣,٥	١٠,٤
الواردات الإجمالية (سيف)	١٢٢,٤	١٣٤,٥	١٤٠,٧	١٤٦,٦	٩,٩	٤,٦	٤,٢	٦,٢

وبالنسبة لتطور التجارة البينية على مستوى الدول العربية فرادى، تشير التقديرات الأولية لعام ١٩٩٧ أن الدول التي سجلت أعلى زيادة سنوية في الصادرات البينية هي موريتانيا ٦٧ ٪، ثم كل من قطر وليبيا ٣٢ ٪، فعُمان ٢٧ ٪، وتونس ١٧ ٪، في حين سُجل أعلى تراجع في قيمةالصادرات البينية في لبنان ٥٤ ٪، فاليمن ٤١ ٪، والسودان ١٦ ٪، والمغرب ١٤ ٪. (جدول رقم ١٦):

جدول رقم (١٦)
الصادرات والواردات العربية البينية
(١٩٩٢-١٩٩٧)

(مليون دولار)

	الصادرات البينية (فوب)			معدل النمو ١٩٩٢ ١٩٩٧	الواردات البينية			معدل النمو ١٩٩٢ ١٩٩٧
	١٩٩٢	١٩٩٦	*١٩٩٧		١٩٩٢	١٩٩٦	*١٩٩٧	
الدول العربية	١٠,٣٨٠	١٤,٢٩٢	١٤,٩٨٦	٤,٩	١٠,٩٨٩	١٣,٥٠٨	١٤,١٠٥	٤,٤
الأردن	٣٢٧	٦٨٤	٧٨١	١٤,٢	٦٨٠	١,٠٧٤	٩٦٣	١٠,٤-
الإمارات	١,٦٠٤	١,٧٧٦	١,٧٥٧	١,١-	٨٥٩	١,٤٠٦	١,٥٤٠	٩,٦
البحرين	٢٥٤	٤٦٥	٥٣٨	١٧,٠	١,٨٦٥	١,٩٤٣	٢,٠٤١	٥,٠
تونس	٣٩٦	٤٢٢	٤١٨	١,١-	٣٦٩	٥٦٦	٥٠٢	١١,٣-
الجزائر	٢٣٦	٢٢٢	٢٣١	٣,٦	٣٢١	٢٥٦	٣٦١	٤١,٢
جيبوتي	...	...	...	...	...	...	...	...
السعودية	٣,٩٧٩	٥,٩٧٧	٦,٣٥٤	٦,٣	١,٣٩٣	١,٨٨٢	١,٩٦٧	٤,٥
السودان	١٥٧	٢٤٠	٢٠٣	١٥,٥-	٣٦٩	٣٤٤	٤٠١	١٦,٦
سورية	٣٠٥	٢٢٨	٢٦٥	١٥,٩	٧٩	١١٩	١١٩	٠,٧
الصومال	٦٣	١٠٨	١١٠	١,٥	١٣	٣٦	٣٤	٤,٩-
العراق	٤٠٩	٤٦٠	٥١٥	١١,٩	٧٩	١٥٣	٢٢٨	٤٩,٣
عمان	٤٩٧	٧٤٢	٩٤٠	٢٦,٧	١,١٨٠	١,٢٨٣	١,٣١٥	٢,٥
قطر	٢٧٨	٢٣١	٣٠٤	٣١,٤	٢٧٨	٤٤٩	٤١٤	٧,٨-
الكويت	٢٣٨	٣٦١	٤٠٨	١٢,٩	٨٩٦	١,٠٣٣	١,٠٨٠	٤,٥
لبنان	٣٣٣	٦٤٠	٢٩٥	.٥٤-	٥٦٣	٦٣٢	٤٦٤	٢٦,٦-
ليبيا	٣٨٣	٧٤٩	٩٨٧	٣١,٨	٥٨١	٥٤٠	٥٦١	٣,٨
مصر	٥٢٣	٤٩٨	٤٩٦	٠,٣-	٢٥١	٥١٠	٦٩٢	٣٥,٧
المغرب	٣٣٨	٣٤٤	٢٩٧	١٣,٦-	٩٨٧	٨٣٢	٨٩١	٧,٠
موريتانيا	٢	٣	٥	٥٢,٠	٢٧	٣٧	٣٥	٦,٠-
اليمن	٦٠	١٤٦	٨٦	٤١,٢-	١٩٩	٤١٣	٤٩٩	٢٠,٩

* تقديرات أولية المصدر: مصادر وطنية وإقليمية ودولية.

أما بالنسبة لتطور الواردات البينية على مستوى الدول العربية، فقد سجلت أعلى معدلات زيادة عام ١٩٩٧ في العراق ٤٩ ٪، ثم الجزائر ٤١ ٪، فمصر ٣٦ ٪، واليمن ٢١ ٪، في حين انخفضت قيمة الواردات البينية للبنان ٢٧ ٪، وتونس ١١ ٪، والأردن ١٠ ٪.

وعلى صعيد مساهمات الدول الأخرى فرادى في التجارة البينية عام ١٩٩٧، ففي جانب الصادرات تشكل السعودية المصدر الأول إلى الدول العربية من حيث القيمة، إذ تمثل صادراتها إلى الدول العربية نسبة ٤٢ ٪ من الصادرات العربية البينية، تليها الإمارات بنسبة ١٢ ٪، وتجدر الإشارة إلى أن قرابة نصف قيمة صادرات السعودية البينية وربع قيمة صادرات الإمارات البينية تتكون من النفط ومشتقاته.

وبالنسبة لمساهمة الدول في قيمة الواردات العربية البينية فتأتي البحرين كأكبر مستورد من الدول العربية من حيث القيمة، غير أن حوالي ٧٥ ٪ من واردات البحرين البينية هي واردات نفطية مستوردة من السعودية، وإذا استثنينا الواردات النفطية من إجمالي الواردات البينية تصبح السعودية المستورد الأول من الدول العربية من حيث القيمة.

وبالنسبة لمساهمة التجارة البينية في إجمالي التجارة العربية، فلم تتجاوز حصة الصادرات البينية ٩ ٪ من الصادرات العربية عام ١٩٩٧، في حين تقارب حصة الواردات البينية ١٠ ٪ من الواردات العربية الإجمالية.

رابعاً- تطور الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية:

تشير مؤشرات الهيكل السلعي للصادرات العربية حسب الأصناف السلعية الرئيسية وهي المنتجات الزراعية، والوقود والمعادن، والمصنوعات، أن فئة الوقود والمعادن لاتزال تحتل أعلى نصيب في الصادرات البينية وذلك بنسبة ٤٠ ٪، في حين تشكل حصة المصنوعات نحو ٣٩ ٪ من الصادرات البينية، والمنتجات الزراعية نسبة ٢١ ٪ (جدول رقم ١٧):

وفيما يتعلق بمساهمة الفئات السلعية الرئيسية في نمو الصادرات العربية البينية خلال الفترة ١٩٩٥ ١٩٩٧ فقد سجلت الصادرات البينية للوقود والمعادن أعلى نسبة زيادة سنوية بمقدار ١٤,٤ ٪ وحققت الصادرات البينية للمصنوعات ثاني أعلى نسبة زيادة سنوية بلغت نحو ٩ ٪، وأخيراً تقدر نسبة زيادة الصادرات البينية للمنتجات الزراعية بحوالي ٦ ٪.

جدول رقم (١٧)
تطور هيكل الصادرات العربية البينية

	القمية (مليون دولار)		الحصة (٪)		نسبة التغير (٪)		
	١٩٩٦	١٩٩٧*	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٧	الفترة ٩٥ – ٩٧
الصادرات البينية	١٤٢٩١,٠	١٤٩٩٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٤,٩	٤,٩	٩,٨
– المنتجات الزراعية	٣١٨٥,٧	٣٢٠٦,٢	٢٢,٣	٢١,٤	١٢,٤	٠,٦	٦,٣
– الوقود والمنتجات المعدنية	٥٥٤٧,٤	٦٠٧١,٠	٣٨,٨	٤٠,٥	١٩,٧	٩,٤	١٤,٤
منها: النفط ومشتقاته	(٤٣٥٨,٧)	(٤٧٩٦,٨)	(٣٠,٥)	(٣٢,٠)	(١٤,٥)	(١٠,١)	(١٢,١)
– المصنوعات	٥٥٥٧,٩	٥٧١٢,٨	٣٨,٩	٣٨,١	١٥,٤	٢,٨	٨,٩

* أرقام أولية وتقديرية .

المصدر: مصادر وطنية الاستبيان الإحصائي للتقرير الاقتصادي العربي الموحد.

وبالنسبة لهيكل الواردات البينية الذي يفترض أن يكون مشابهاً لهيكل الصادرات البينية، فيلاحظ تقارب حصص الفئات السلعية الرئيسية المكونة لكل منهما، كما حافظت معدلات الزيادة السنوية للواردات البينية من الفئات السلعية الرئيسية على الاتجاهات العامة نفسها التي اتبعتها الزيادات السنوية للصادرات حسب الأصناف السلعية نفسها (جدول رقم ١٨):

جدول رقم (١٨)

تطور هيكل الواردات العربية البينية

	القيمة (مليون دولار)		الحصة (٪)		نسبة التغير (٪)		
	١٩٩٦	١٩٩٧*	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٧	الفترة ٩٥ – ٩٧
الواردات البينية	١٣٥٠٨,٠	١٤١٠٧,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٩,٥	٤,٤	٧,٠
– المنتجات الزراعية	٣٨٤٩,٨	٤٠٣٤,٢	٢٨,٥	٢٨,٥	٩,٠	٤,٨	٦,٩
– الوقود والمنتجات المعدنية	٤٩٤٦,٩	٥١٧٤,٩	٣٦,٤	٣٦,٧	١٦,٤	٥,٢	١٠,٧
منها:النفط ومشتقاته	(٣٨٠٩,٣)	(٤٠٨٨,٥)	(٢٨,٢)	(٢٩,٠)	(٨,٨)	(٧,٣)	(٨,٠)
– المصنوعات	٤٧٤١,٣	٤٨٩٧,٩	٣٥,١	٣٤,٧	٨,٦	٣,٣	٥,٩

وبالنسبة لتوزيع التجارة البينية حسب أهم المصدرين والمستوردين ووفقاً للفئات السلعية الرئيسية الثلاث، تشير البيانات المتاحة لعدد من الدول العربية، أنه في جانب الوقود والمعادن، تشكل السعودية أهم مصدر للنفط ومشتقاته إلى الدول العربية، حيث تقوم بتصدير ما يزيد عن نصف قيمة الصادرات البينية للنفط ومشتقاته ٥١ ٪، ثم تليها الإمارات كثاني أكبر مصدر للنفط ومشتقاته للأسواق العربية بنسبة ٢٧ ٪، فالعراق ١٠ ٪، أما من جانب المستوردين الرئيسيين للنفط ومشتقاته من الدول العربية، تأتي البحرين في الدرجة الأولى التي تستورد حوالي ٢٧ ٪ من الواردات البينية للنفط ومشتقاته، ثم الأردن والمغرب ١٠٪ على التوالي.

وبالنسبة لأهم المصدرين والمستوردين للمنتجات الزراعية،ففي جانب المصدرين تشكل سورية أول مصدر للدول العربية بنسبة تبلغ حوالي ١٧٪ من الصادرات البينية للمنتجات الزراعية، ثم السعودية ١٦٪، فالأردن ١٦ ٪، ومن جانب المستوردين تأتي السعودية كأكبر مستورد للمنتجات الزراعية بنسبة تبلغ حوالي ٣١٪ من الواردات البينية للمنتجات الزراعية، ثم الكويت ١٣٪، فلبنان ١١ ٪.

وفيما يخص المصدرين والمستوردين الرئيسيين للمصنوعات، تشكل السعودية أكبر مصدر للأسواق العربية بنسبة ٣٩٪ من الصادرات البينية للمصنوعات، ثم تونس ٧٪،

فمصر ٦٪، والمغرب ٥٪، وفي جانب المستوردين تأتي السعودية كأكبر مستورد للمصنوعات بنسبة تبلغ حوالي ١٦٪ من الواردات البينية لهذه الفئة، ثم الكويت ١١٪.

٢- ٣ جـ: موازين المدفوعات والموازين التجارية العربية[١]:

تعكس موازين المدفوعات للدول العربية الآثار الناجمة عن العلاقات الاقتصادية العربية مع العالم الخارجي، لذلك انعكست التغيرات غير الملائمة في الأسواق العالمية على أوضاع موازين المدفوعات العربية بوجه عام وبصفة خاصة اتجاه الأسعار العالمية للنفط للتراجع من / ٢٠،٣ / دولار للبرميل كمتوسط عام ١٩٩٦ إلى حوالي / ١٦،٩ / دولار عام ١٩٩٧، كذلك فإن تركز الصادرات العربية في عدد محدود من السلع الأولية (معدنية أو زراعية) كانت له آثاره غير المواتية على التوازن الخارجي للاقتصاد العربي، ويلاحظ أن التقلبات في أسعار العملات الحرة له أثرسلبي على تكلفة واردات الدول العربية التي تتمركز تجارتها مع الدول الأوروبية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية. (جدول رقم ١٩):

(١) منظمة التجارة العالمية وتأثيراتها على مستقبل الاقتصاد العربي -د. فاروق شقوير- دراسة ١٩٩٩ .

جدول رقم / ١٩ /

ميزان المدفوعات المجمع للدول العربية (مليون دولار)

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧*
الميزان التجاري	٢٦,٦٠٨	١٨,٦٠٩	١١,٩٩٦	١٦,٥٩٤	٢١,٣١١	٣٤,٨٨٤	٣٥,٨٠٠
- الصادرات (فوب)	١٢٧,١٦١	١٣٤,٢٣٢	١٢٧,٦٦١	١٣٠,٧٢٨	١٥١,٤١٢	١٧٠,٦٣٤	١٨١,١٠٠
- الواردات (فوب)	-١٠٠,٥٥٣	-١١٥,٦٢٣	-١١٥,٦٦٥	-١١٤,١٣٤	-١٣٠,١٠١	-١٣٥,٧٥٠	-١٤٥,٣٠٠
ميزان الخدمات والدخل (صافي)	-٤٣,٧٥٩	-٢٧,٣١١	-٢١,٨٢٥	-١٨,٧٣٧	-١٤,٨٩٧	-١٥,٢٤١	-١٥,٩٠٠
التحويلات دون مقابل (صافي)	-٣٤,١٩١	-٦,٠٧٢	-٧,٥٧٤	-١٢,١٧٣	-١١,٥٧٠	-١٠,٩٤١	-١٥,٣٠٠
الميزان التجاري	-٥١,٣٤٣	-١٤,٧٧٤	-١٧,٤٠٢	-١٤,٣١٥	-٥,١٥٧	٨,٧٠٢	٤,٦٠٠
حساب رأس المال	٧٠,٧٢١	٢٨,٧٦٦	٢٥,١٠٠	١٨,٨٧٠	٦,٥١٢	-٥,٨٥٧	...
السهو والخطأ (صافي)	-٧,٤٠٠	-٩,٩١٧	-٧,١١٠	-٦,٤٢٨	-٤,٣٢٢	-٣,١٩٠	...
الميزان الكلي	١١,٩٧٨	٤,٠٧٥	٥٨٨	-١,٨٧٣	-٢,٩٦٧	-٣٤٤	...

* أرقام أولية وتقديرية.

الموازين التجارية:

ارتفعت الصادرات السلعية الإجمالية للدول العربية (بدون احتساب صادرات العراق والصومال) في عام ١٩٩٦ لتبلغ ما قيمته حوالي / ١٧١ / مليار دولار مقابل / ١٥١/ مليار دولار عام ١٩٩٥ بزيادة قدرها حوالي / ٢٠ / مليار دولار بنسبة ١٢،٧٪ كما بلغت عام ١٩٧٣ ما قيمته / ١٨١,١ / مليار دولار.

ويعزى ارتفاع قيمة الصادرات خلال عام ١٩٩٦ إلى الارتفاع الملحوظ الذي شهدته الأسعار العالمية للنفط، نظراً لأن الصادرات النفطية تشكل الجزء الأكبر من إجمالي الصادرات السلعية العربية، مع ملاحظة أن التأثير السلبي الناجم عن انخفاض أسعار النفط على قيمة الصادرات خلال عام ١٩٩٧ قد جرى تعويضه جزئياً بالزيادة في كمية الصادرات النفطية.

أما بالنسبة للواردات فقد بلغت ما قيمته / ١٣٥,٨ / مليار دولار عام ١٩٩٦ مقابل / ١٣٠,١ / مليار دولار عام ١٩٩٥، أي بزيادة قدرها / ٥,٧ / مليار دولار بنسبة ٤,٣٪ بينما بلغت عام ١٩٩٧ ما قيمته / ١٤٥,٣ / مليار دولار، ويعزى ذلك إلى تأثير ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى خلال العام، كذلك أثرت سياسات التحرير في ميادين التجارة وإصلاح نظم أسعار الصرف في عدد من الدول العربية وزيادة النشاط الاقتصادي وتنامي دور القطاع الخاص بما ترتب عليه من نمو الطلب على الواردات وخاصة مدخلات الإنتاج اللازمة للتنمية.

وبناءً على ما تقدم سجل الميزان التجاري العربي فائضاً ملموساً يصل إلى /٣٤,٩/ مليار دولار عام ١٩٩٦ مقابل / ٢١,٣ / مليار دولار عام ١٩٩٥، وقد تركزت الزيادة في الفائض في كل من السعودية- الإمارات- الجزائر- الكويت- عمان- وقطر وتحول الفائض في الميزان التجاري لليمن إلى عجز، وسجلت كلاً من المغرب وتونس انخفاضاً في مستوى العجز بالميزان التجاري، مقابل ارتفاعه في كل من مصر- الأردن- لبنان-سورية- والسودان.

أما بالنسبة لعام ١٩٩٧ فتشير التقديرات الأولية إلى استمرار الفائض في الميزان التجاري العربي مع ارتفاعه بدرجة طفيفة حيث يقدر أن يبلغ / ٣٥,٨ / مليار دولار عام ١٩٩٧.

٢- ٣ د : الدين العام الخارجي[١] :

بلغ إجمالي المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة[٢] كما في نهاية عام ١٩٩٦ نحو / ١٥٦,٩ / مليار دولار،ويشمل هذا المبلغ مديونية ثلاث عشرة دولة عربية مقترضة، وباستثناء سبع دول عربية منتجة للنفط[٣]. ما زالت تعتبر دولاً دائنة وليست مقترضة.

---

(١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد - مصدر سابق- .

(٢) تشمل هذه الدول الأردن وتونس والجزائر وجيبوتي والسودان وسورية والصومال ومصر وعمان ولبنان والمغرب وموريتانيا واليمن.

(٣) تشمل هذه الدول السعودية والإمارات والكويت والبحرين وقطر والعراق وليبيا .

وشهد وضع المديونية الخارجية لمجموع الدول العربية المقترضة تحسناً نسبياً خلال عام ١٩٩٦ مقارنة بالعام السابق، وذلك من حيث حجم تلك المديونية، وكذلك نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي وإلى الصادرات من السلع والخدمات، فقد سجلت انخفاضاً في مستوى حجمها بنحو / ١,٦ / مليار دولار، وفي نسبتها إلى كل من الناتج المحلي الإجمالي وحصيلة الصادرات من السلع والخدمات من نحو ٧٤ ٪ و ٢٥٢ ٪ لكل منهما على الترتيب إلى نحو ٦٧٪ و٢٢٦٪ في عام ١٩٩٦، كذلك يلاحظ هذا التحسن من واقع المستوى الذي أصبح عليه عبء خدمة الدين العام الخارجي لهذه الدول مجتمعة وذلك منذ عام ١٩٩٢، كما تعكسه مبالغ خدمة ذلك الدين ونسبته إلى حصيلة الصادرات من السلع والخدمات، إذ انخفض مبلغ خدمة الدين من نحو / ١٨,١ / مليار دولار عام ١٩٩٢ إلى نحو / ١٢,٤ / مليار دولار في عام ١٩٩٦، وهبطت نسبة خدمة المديونية الخارجية من نحو ٣٢,٦ ٪ عام ١٩٩٢ إلى ١٩,٤ ٪ عام ١٩٩٥ إلى ١٧,٦ ٪ عام ١٩٩٦، ويتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في المستقبل بفضل السياسات التي تنتهجها الدول العربية في هذا المجال الرامية، إلى ضبط عملية الاستدانة من الخارج واللجوء إلى القروض الميسرة مع توجيهها لتمويل المشاريع الإنتاجية..

وتجدر الإشارة في هذا المجال، إلى أن نسبة خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة إلى حصيلة صادراتها من السلع والخدمات تعتبر معتدلة قياساً بما هي عليه في مجموعات أخرى من الدول النامية، إذ بلغت في مجموعة الدول الإفريقية المقترضة خلال عام ١٩٩٦ نحو ٢٣٪، وفي دول نصف الكرة الأرضية الغربي نحو ٤٤ ٪.

ولغرض المقارنة بين الدول العربية الثلاث عشرة المقترضة، فقد تم تصنيفها وفق عبء المديونية الخارجية كما تبينه مؤشرات نسبة الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي وإلى الصادرات من السلع والخدمات. (الجدول رقم ٢٠):

جدول رقم (٢٠)

تصنيف الدول العربية المقترضة وفق عبء المديونية١٩٩٦

المجموعة والدولة	نسب الدين القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الدين القائم إلى الصادرات
المجموعة الأولى (مديونية معتدلة أو قليلة)	أقل من ٥١ في المئة	أقل من ٢٢٠ في المئة
تونس	٥٠,٧	١٢٠,٣
مصر	٤٤,٧	١٩٠,٨
جيبوتي	٣٩,٠	١١٥,٤
عُمان	٢٢,٣	٤٦,٥
لبنان	١٤,٤	١٧٦,٦
المجموعة الثانية (مديونية مرتفعة)	أقل من ١٢٥ في المئة	من ٢٢٠ إلى ٣٢٥ في المئة
الأردن	٩٩,٢	١٧٦,٥
الجزائر	٧٣,٠	٢٥١,٨
المغرب	٥٩,١	٢٣٠,٧
اليمن	١٢٣,٤	٢٥٨,٨
سورية	١٢٥,٠	٣٢١,٤
المجموعة الثالثة (مديونية متفاقمة)	تفوق ١٢٥ في المئة	تفوق ٣٢٥ في المئة
السودان	٢٥٧,٦	٢٥٠٥,٨
الصومال	٢١٨١,٨	١٤٦٧,٥
موريتانيا	٢٢٠,٦	٥٠٨,٦

المصدر: البنك الدولي، التمويل العالمي للتنمية، ١٩٩٨.

٢ ـ ٤ : تحديات اقتصادية أمام الدول العربية:

٢ـ ٤ أ ـ مدخل:

ليس هناك من شك في أن المتغيرات التي حدثت خلال السنوات الماضية في العالم، سواء على الصعيد السياسي، أو الاقتصادي، تطرح تحديات جديدة على الاقتصاد

العربي سواء لجهة الآثار السلبية التي تنتج عنها، أو لجهة السعي لتنظيم الآثار الإيجابية التي يمكن أن ترافقها، بالتالي لابد للعرب من وقفة جادة تضع الأسس الصحيحة التي تمكنها من الانطلاق، وتستطيع في المرحلة القادمة أن تلحق بركب العالم المتقدم، تتقن الشروط والقوانين التي وضعها هذا العالم، وتعرف كيف تتحرك في الملاعب التي حددها، سواء ملاعب العولمة الفسيحة، أو ملاعب منظمة التجارة العالمية الرحبة، أو ملاعب التكتلات المتعددة....

أيضاً لابد للعرب من تحديد موقفهم في مختلف الملاعب، وأي التكتلات، والقوي يمكن أن يحقق الانحياز إليها مكاسب أفضل، خاصة وأن الوقائع تثبت أنه لامجال للانعزال في زمن العولمة، والتقوقع إلى الذات بهدف تحقيق التنمية المستقلة، ويمكن أن يؤدي برأي أحد المفكرين[1] إلى تحقيق (التخلف المستقل) وليس إلى (التنمية المستقلة) وأن الشعوب تصنع تاريخها في ظل قوانين وقيود محددة، وأن الحرية الحقيقية في الحركة والمناورة التاريخية تنبع من (فهم الضرورة)، مع ذلك تبقى هناك إمكانية للحفاظ على حد أدنى من مقومات التنمية المستقلة في زمن العولمة، لكن لابد قبل ذلك من تحديد الموقع.. وتحديد التحديات، والتهيؤ لمواجهة هذه التحديات..

فما هي المعضلات التي يعاني منها الاقتصاد العربي؟ وبالتالي ما هي التحديات التي يواجهها؟ وكيف يمكن أن تجري علاقاته المستقبلية مع التكتلات الاقتصادية العالمية؟..

٢- ٤ ب : المعضلات والتحديات:

تشير إحدى الدراسات[2] التي تناولت توقعات المستقبل العربي كما يتصورها عدد من القيادات الفكرية والثقافية العربية، إلى أن هموم المستقبل ومشكلاته الملحة، كما يراها هؤلاء تندرج في أولوياتها كالآتي:

---

(١) مصر ورياح العولمة - مصدر سابق- .

(٢) مستقبل الوطن العربي.. جولة في هموم الحاضر وتوقعات المستقبل -مجلة المستقبل- العدد ٨٩ تموز (يوليو) ١٩٨٦ .

-التنمية.

-الديمقراطية.

-التبعية.

-أخطار التفتت.

وهذه الأولويات قد تكون مثار اتفاق أو اختلاف طبقاً لوجهات نظر الباحثين وخلفياتهم

لكن هل يمكن أن تنحصر هموم المستقبل العربي عند هذه القضايا ونحن نبدأ الألفية الثالثة وسط عاصفة من المتغيرات التي يمكن أن تأخذ في طريقها كثيرين؟..

وإذا قلنا إن التنمية هي إحدى همومنا، فماذا يمكن أن يندرج من عناوين وهموم تحت هذا الهم الكبير، أو التبعية، أو الديمقراطية، أو التفتت، او التجزئة؟.. وهذه الهموم يمكن أن تلتقي فيها الأمة العربية مع غيرها من الأمم والدول النامية، أو يمكن أن تلتقي معها في بعضها، بل ويمكن أن يضاف لها هموم وتحديات لم يذكرها هؤلاء المفكرون ربما لأنها لم ترد في الاستبيان المقدم، أو لأسباب أخرى، وأبرز التحديات برأينا هو وجود الكيان الصهيوني بأهدافه وأطماعه ومراوغاته وإدعاءاته الكاذبة الراغبة في السلام.

في كل الأحوال يمكن تحديد أبرز المعضلات أو المشكلات التي تواجه العالم العربي على الصعيد الاقتصادي بما يلي:

١- تحديات التعليم:

إذ وبالرغم من التقدم المتحقق في مجال التعليم وزيادة نسبة الإنفاق في هذا القطاع والذي بلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في العام ١٩٩٤ نحو ٥,٢٪ إلا أن نسبة الأمية لاتزال مرتفعة والتي تتجاوز بين الإناث ٥٦٪ والذكور ٤٤٪ حسب إحصائيات عام ١٩٩٥، لكن المشكلة الأهم برأينا في الألفية الثالثة لم تعد في أمية القراءة والكتابة

وحسب، بل في الأمية المعلوماتية والتكنولوجية، التي ربما تتجاوز نسبتها الـ ٩٠٪ خاصة في ظل التسارع الكبير لمعطيات هذين الفرعين، وهذه النسبة مرشحة للزيادة أكثر فيما لو استمرت مدارسنا ومعاهدنا وجامعاتنا على النهج ذاته في التعليم وحشو المعلومات، وطرائق الامتحانات وما شابه[1] إذ أن النظام التعليمي السائد في وطننا العربي لايمكن أن يساهم في تخريج كوادر قادرة على التعامل مع المستجدات العالمية، لاسيما المعرفية والتكنولوجية منها..

والنظام التعليمي العربي لايزال - للأسف - حتى الآن يعتمد على تخريج الكم، وليس النوع.

٢- فرص العمل:

يقدر عدد القوى العاملة في الدول العربية خلال عام ١٩٩٧ بحوالي /١٨,٥/ مليون عامل، وتشير بيانات منظمة العمل العربية إلى أن حجم القوى العاملة يتجه نحو الارتفاع بمعدل سنوي يقدر بنحو ٣,٧٪، كما تقدر بعض الإحصائيات حاجة بعض الدول متوسطة عدد السكان كسورية مثلاً البالغ عدد سكانها نحو /١٥/ مليون نسمة إلى نحو ٢٠٠ ألف فرصة عمل سنوياً، وتوفير فرص عمل لهذه الطاقات الجديدة يحتاج إلى مبالغ طائلة ليست في طاقة وإمكانات هذه الدول..

مع ذلك فإن المشكلات تكمن في هذا المجال بتدني نوعية القوى العاملة وتردي انتاجيتها قياساً إلى إنتاجية الفرد في دول أخرى، وارتفاع تكلفتها، والمستقبل في ظل ماهو متاح بين أيدينا من خطط تتعلق بحل مشكلة البطالة، وخاصة بين الفئات المتعلمة لايطمئن، إذ إن المطلوب في هذا المجال لمواجهة هذه المعضلة تنمية قدرات القوى العاملة، ومهارتها، ومرونتها، واتجاهاتها نحو العمل، بالإضافة إلى تطوير أنظمة التدريب والبحوث، وتطوير الأنشطة ذات الكثافة العمالية، وتحسين مناخ

---

(١) خلال إعداد هذا الكتاب نقلت الأنباء لنا خبرين هامين، الأول من مصر بإضافة تسمية التكنولوجيا والمعلوماتية إلى إحدى الوزارات، وإحداث معهد عال للمعلوماتية، والثاني من الإمارات بافتتاح مدينة للإنترنيت في دبي.

الاستثمار...إلخ، مع الإشارة هنا إلى أن الأتمتة التي بدأت تدخل قطاع الصناعة تستغني عن الكثير من القوى العاملة العادية، كما أن برامج الخصخصة لابد ستلقي بالآلاف من العمال في كل بلد إلى الشوارع لينضموا إلى صفوف العاطلين عن العمل، بالتالي لابد من زيادة الاستثمارات، وزيادة الطاقات الإنتاجية، من جهة لتستوعب جيوش العاطلين عن العمل، ومن جهة ثانية تحسين كفاءاتها التدريبية والمهنية لتكون قادرة على التعامل مع معطيات العصر التكنولوجية.

٣- تحديات الطاقة:

ويمثل نضوب النفط في المستقبل أحد التحديات الخطرة التي تواجه الاقتصاد العربي، خصوصاً أن النفط يشكل نسبة كبيرة من استهلاك الطاقة في الوطن العربي تقارب إلى ٥٨٪ عام ١٩٩٥، ومن المتوقع ان تمثل ٥٥٪ عام ٢٠٠٠ بسبب ارتفاع مساهمة الغاز الطبيعي كمصدر من مصادر الطاقة، من ٣٨٪ عام ١٩٩٥ إلى ٤٢٪ عام ٢٠٠٠، وكذلك بالنسبة للمصادر الأخرى المتمثلة في الفحم والطاقة الكهرومائية التي من المتوقع ألاتتجاوز ٤٪ في عام ٢٠٠٠ من اجمالي الاستهلاك للطاقة[1]. وهذا يعطينا مؤشراً إلى استمرار هيمنة النفط في ميزان الطاقة في الوطن العربي، بمعنى آخر ضعف تنمية مصادر الطاقة البديلة، سواء مايرتبط بالطاقة الشمسية التي لاتزال تقتصر على تسخين المياه في القطاع المنزلي وبشكل محدود جداً، وكذلك الأمر بالنسبة لطاقة الرياح والطاقة النووية ... وسينعكس هذا الاستنزاف المتزايد للطاقة النفطية المتاحة، على التقليل من طول أمد بقاء النفط كأحد مصادر الطاقة في الوطن العربي، لذلك لابد من بناء قاعدة صناعية تكنولوجية للطاقات المتجددة والبديلة، ورفع كفاءة استخدام الطاقات التقليدية وترشيد استخدامها..

أما بالنسبة للطاقة كمصدر من مصادر الثروات العربية فتشير الوقائع، لاسيما عام ١٩٩٨، وأوائل عام ١٩٩٩ إلى أنه من الخطأ الكبير الاعتماد على النفط كمصدرمن

---

(١) العرب والطاقة والنظام الدولي الجديد، د.عدنان مصطفى-مجلة المستقبل العربي- العدد١٨٩ تشرين الثاني - نوفمبر - ١٩٩٤ .

مصادر القطع الأجنبي، إذ تدنت أسعاره إلى ما دون العشرة دولارات، قبل أن تعاود الارتفاع لتصل إلى ما يزيد عن العشرين دولاراً، ولكنها حسب مصادر عليا في منظمة الأوبك لاتعادل أكثر من أربعة دولارات حسب الأسعار الثابتة لعام ١٩٧٤، إذ أن التضخم التهم كل الزيادات التي طرأت بين أعوام ١٩٤٧ و ١٩٩٩.

وكنتيجة لما سبق فإن الطاقات التقليدية (نفط وغاز) لايجوز الاعتماد عليها سواء كمصادر للطاقة، أو للقطع الأجنبي، ولابد من بديل أو بدائل في المجالين معاً..

٤- التحدي السكاني:

تعتبر معدلات التزايد السكاني في الوطن العربي من أعلى المعدلات في العالم، وتصل إلى حدود ٣٪ كمتوسط، في حين أن المتوسط العالمي هو بحدود ١,٧٪، أما في الدول المتقدمة فإن نسبة التزايد السكاني هي بحدود ٠,٤٪ سنوياً، وسيترتب على هذه الزيادة السكانية زيادة في قوة العمل التي من المتوقع أن يصل عددها إلى نحو / ١٠٥ / ملايين عامل بزيادة نحو / ٢٩ / مليون عامل عن عام ١٩٩٥، كما أنه من المتوقع زيادة الهجرة من الريف إلى المدينة بحيث تقدر نسبة عدد السكان الحضر عام ٢٠٠٠ بحدود ٥٧٪ من عدد السكان.

وتشير إحدى الدراسات إلى أن ٧٠٪ من سكان ليبيا سيتركزون بحلول عام ٢٠٠٠ في مدينتي بنغازي وطرابلس، وفي عام ٢٠٠٠ أيضاً تكون على سبيل المثال بغداد والقاهرة قد أصبحتا من أكبر /٢٥/ مدينة في العالم يبلغ عدد سكانها أكثر من / ١٠ / ملايين نسمة[1].

وأمام مشكلة تزايد الهجرة هذه وزيادة عدد السكان بشكل كبير سيصبح الاقتصاد العربي أمام أكثر من مشكلة، يتعلق بعضها بتوفير فرص العمل للقادمين الجدد إلى سوق العمل كذلك توفير الخدمات الصحية والتعليمية والمرافق للأحياء الفقيرة التي عادة ما تحيط بالمدن الكبرى، والمشكلة الأكبر هي عدم القدرة على تلبية مختلف هذه الخدمات، أو فرص العمل..

---

(١) الحواضر الكبرى وتحديات المستقبل -مجلة المدينة العربية- العدد٣٣ أيلول / سبتمبر / ١٩٨٨ .

٥- المشكلة التكنولوجية:

وفي هذا المجال نشير إلى أن التكنولوجيا بصفة عامة، والتكنولوجيا العالمية بصفة خاصة شبه غائبة عن الاقتصاد العربي، وتزداد الفجوة التكنولوجية اتساعاً يوماً بعد يوم بين العالم العربي والعالم المتقدم في هذا المجال لأسباب تتعلق بمشكلات سكانية وتعليمية وتدريبية وتخطيطية....الخ.

إن الاقتصاد العربي يعيش حالة من الاستلاب إزاء الثورة العلمية التكنولوجية فهو من جهة ينبهر بمنجزاتها الهائلة، ودورها القيادي في تشكيل صورة الاقتصاد الكوني المعاصر، وتوفير الحلول العلمية لمجموعة من المشكلات الاقتصادية، ومن جهة أخرى وأمام العجز عن امتلاك ناصية الثورة العلمية والتكنولوجية تسوده المواقف العديدة إزاءها، ويتجسد ذلك بالتركيز على سلبيات التقدم، والاستخدام المنفلت لمنجزات الثورة[1].

بالتالي سيبقى الاقتصاد العربي مستهلكاً لمنجزات الثورة العلمية والتكنولوجية وقد قدرت بعض الدراسات ما سوف يستورده العرب من تجهيزات صناعية ومعارف تكنولوجية بين أعوام ١٩٨٨ ٢٠٠ بنحو / ١٥٠ / مليار دولار.

والمشكلة أو المشاكل التي نجمت أو ستنجم عن ذلك ستنعكس على الاقتصاد العربي ومستقبله، وقدرته على مواجهة التحديات من خلال عدم القدرة على اللحاق بالثورة العلمية والتكنولوجية، وازدياد اتساع الفجوة العلمية، والفجوة التكنولوجية، وفجوة نظم المعلومات، ففي الوقت الذي يقيم فيه العالم الصناعي صناعات فضائية، وصناعة المعرفة، لازال العالم العربي يعاني من تخلف شديد في ميادين الثورة التكنولوجية بميادينها المختلفة، وهذا يتطلب الاكتفاء بمرحلةالتفرج والانبهار، والانتقال إلى مرحلة الفعل والتأثير، والبداية في مصر والإمارات، وبالرغم من أهميتها لكنها لاتكاد تشكل شيئاً للاقتصاد العربي الرازح تحت ضغط العديد من المعضلات والمشكلات الكبيرة.

---

(١) الاقتصاد العربي وتحديات التطور في الاقتصاد العالمي مصدر سابق.

٦- تحديات الزراعة والغذاء:

قدرت بعض الدراسات المنشورة[١] قيمة فاتورة الغذاء لعام ٢٠٠٠ بحدود / ١٢٠ / مليار دولار بزيادة / ٩٠ / مليار دولار عن عام ١٩٩٢، وهذا يعني ازدياد تبعية الوطن العربي على العالم الخارجي لتأمين حاجته من الغذاء الذي يمكن اعتباره من أهم الأسلحة الضاغطة التي يمكن للدول المصدِّرة للغذاء، وهي في حالتنا الدول الغربية، والولايات المتحدة بشكل خاص، أن تستخدمها وتستغلها بما يخدم مصالحها، التي غالباً ما تتعارض مع مصالحنا، وتتوافق مع مصالح العدو الصهيوني، لذلك فإن مشكلة تحقيق الأمن الغذائي العربي هي من أولويات المشكلات التي يعاني منها ليس الاقتصاد العربي وحسب، بل الأنظمة العربية بشكل عام، لأن انعكاسات استخدام سلاح الغذاء ضدها سيطال جوانب سياسية واجتماعية وسيكون له أثره على مواقف هذه الأنظمة، واستقلال قرارها، ومدى قدرتها على لجم الاضطرابات التي يمكن أن تقع في مجتمعاتها فيما لو حصل نقص في توفير هذه الموارد.

بالتالي فالأمر يتعدى حدود المشكلة العادية التي يمكن محاصرة بعض آثارها، وهذا يتطلب توفير إمكانيات كبيرة في قطاعات الزراعة، وتوفير مختلف احتياجات هذا القطاع والتصنيع الزراعي وغيرها..

٧- الموارد المالية:

إن الاستثمار في القطاعات الاقتصادية التي تتطلب تكنولوجيا عالية يتطلب موارد مالية ضخمة ليس باستطاعة الحكومات العربية تلبيتها، لذلك لابد من الاعتماد على القطاع الخاص المحلي والأجنبي لتأمين هذه الموارد، ونقل التكنولوجيا العالية، وهذا يتطلب بيئة استثمارية سليمة، ومناخ استثماري ملائم.

٨- تحديات ذات صلة ببنية الاقتصاد العربي بشكل عام:

وفي هذا المجال نشير إلى أبرز هذه التحديات باختصار:

---

(١) تقرير اقتصادي -صحيفة البيان- ٢٩ آب /أغسطس/ ١٩٩٩ .

٨ـ أ: ضعف التشابكات الأفقية بين الدول العربية، وضعف التشابكات الرأسية فيما بين القطاعات المختلفة داخل البلد الواحد.

٨ـ ب: تدني الأهمية النسبية لناتج القطاع الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث لاتتعدى في المتوسط الـ ١٤ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

٨ـ جـ: تراجع الأهمية النسبية لقطاع الصناعات التحويلية التي تقدر بنحو ١٨٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي.

٨ـ د: الاختلال بين نمو القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي من زراعة وصناعة من جهة، وخدمات من جهة أخرى، مما ساعد على تمحور الاقتصادات العربية حول أنشطة الخدمات.

٨ـ هـ: الخلل البنيوي في هيكل التجارة الخارجية العربية وزيادة المستوردات عن الصادرات، مع تركيز هذه كعجوزات على الموازين التجارية وموازين المدفوعات، وتصاعد حجم وأعباء المديونية الخارجية.

٨ـ و: ضآلة وزن التجارة العربية البينية والتي تدور حول متوسط ٨٪ من إجمالي التجارة العربية الخارجية.

٨ـ ز: التباطؤ الشديد في النمو، والركود الشديد وانخفاض أسعار المواد الأولية ونمو نزعة الحماية.

٩– تحديات ذات صلة بالعمل العربي المشترك:

وأبرزها:

٩ـ أ: فشل الاقتصادات العربية في إيجاد أي نوع من أنواع التكامل المبني على أسس علمية واضحة نتيجة عدم الواقعية وانعدام الثقة.

٩ـ ب: غياب الإرادة السياسية، أو ضعفها، وعمق الشعور القطري وغياب البعد القومي، وقد انعكس ذلك بشكل واضح على العمل الاقتصادي العربي المشترك، حيث

أصبح البعد القطري لمفهوم التنمية العربية، وغياب الإرادة والمشاركة السياسية، من أهم معوقات التنمية التي تواجه الاقتصادات العربية[١].

١٠- تحديات ذات صلة بالأوضاع الاقتصادية الدولية:

وتتمثل بالعولمة ومفرزاتها من منظمات وتكتلات ....الخ، وقد أشرنا إلى بعضها سابقاً.

١١- تحديات تفرضها الترتيبات الاقتصادية والمشاريع المطروحة للمنطقة:

وأبرزها:

١١ـ أ: النظام الشرق أوسطي بمخاطره العديدة، ومما يزيد في خطورة هذا النظام على الاقتصاد العربي مساهمة بعض الاقتصادات العربية في الدمج الاستراتيجي للكيان الصهيوني في الاقتصاد العربي من خلال المشروع، بما يؤدي إلى تفكيكها وسهولة الهيمنة عليها.. مع ما يترتب على كل ذلك من انعكاسات على مؤسسات العمل العربي المشترك وشكل وأسلوب عملها، بل وحتى بروز مفهوم جديد للأمن الإقليمي يذوب فيه الأمن الاقتصادي العربي بعد إعطاء دور كبير للكيان الصهيوني في تحديد أبعاد الأمن الإقليمي[٢].

١١ـ ب: المشاريع الأخرى التي يتم طرحها للمنطقة من دوائر أمريكية وأوروبية والتي ستكون لها انعكاساتها السلبية على الاقتصاد العربي، والتي لاتقل عن الآثار والمنعكسات السلبية للمعضلات والتحديات الداخلية إذا لم نستطع تعظيم مكاسبنا منها، إذ أن تلك المشاريع تحاصر الاقتصادات العربية في محيطها الإقليمي، وفي عالمها الخارجي[٣].

---

(١) مفهوم وأبعاد التنمية الاقتصادية في الأقطار العربية - د. جميل طاهر - شؤون عربية - العدد ٧٥ أيلول / سبتمبر / ١٩٩٣.

(٢) انظر الفصل السادس من كتابنا هذا - الفقرة الخاصة بالشرق أوسطية .

(٣) سنأتي على الحديث عنها في الفصل السادس.

١٢- تحديات اللامبالاة:

ولعل أخطر المشكلات والتحديات التي تواجهها الاقتصادات العربية ستنجم عن الموقف السلبي من المستقبل، والاكتفاء بدور المتفرج أحياناً، والمندهش في أحيان أخرى، وغير المعني غالباً، فيترك العرب الأحداث تصنع الأحداث، هذا إذا لم تكن لهم مساهمتهم السلبية في صنع المستقبل، من خلال الانسياق وراء موجة التصورات الاقتصادية الدولية والإقليمية، والانضمام إليها!!..

في كل الأحوال من الصعب أن تحيط فقرة في فصل من كتاب بالمعضلات والتحديات التي يعاني منها الاقتصاد العربي، سواء على صعيد بنيته الهيكلية، أو على صعيد أدائه، أو على صعيد ما يحيط به، لكن ما سبق يؤكد أن مستقبل الاقتصاد العربي هو مستقبل تحديات داخلية، وإقليمية، وخارجية لايقل كثيراً خطورة أي تحدٍ منها عن خطورة سواه على المستقبل العربي بشكل عام، وبجملتين اثنتين، المطلوب من العرب أولاً أن يواجهوا هذه التحديات كما تقتضي المواجهة دون استهانة، وثانياً على العرب أن يتقنوا كيفية التعامل مع تحديات العولمة في مجالاتها المختلفة، والمشاريع المطروحة بأشكالها المتعددة!..

عند ذلك نستطيع القول أن الاقتصاد العربي يمكنه أن يواجه عصر عاصف بالمتغيرات والمستجدات العالمية التي تحدثنا عنها، والمعضلات والتحديات الداخلية والخارجية، التي أشرنا إلى أبرزها.

٢- ٥ : مستقبل علاقة العرب بالعالم في ضوء الواقع الراهن:

٢- ٥ - أ: أهمية العلاقات الدولية:

في خضم ما جرى ويجري على الساحة العالمية من متغيرات، وما استتبع وسيستتبع ذلك من تحديات، من الطبيعي أن يقع هاجس إقامة علاقات خارجية مبنية على أساس الندية وتبادل المصالح والمنافع في أولويات الهواجس التي تؤرق أصحاب القرار والمفكرين العرب، وفي هذا المجال نستحضر دعوة المفكر محمد حسنين هيكل الباحثين

لينهضوا: (بمهمة استكشاف إعادة تكييف علاقاتنا بالعالم وقواه المؤثرة)، ذلك أن العالم يعيش ثورات الاتصالات والمعلوماتية والديمقراطية، ومعطيات العولمة، بات قريباً من بعضه في كل شيء، وباتت تداعيات أي قرار، أو موقف، أو فعل في بلد ما تنتقل إلى مختلف دول العالم بتأثيراتها الإيجابية أو السلبية سواء منها البعيدة عن مركز الحدث أو القريبة منه..

والوطن العربي بحكم موقعه الجغرافي، والأطماع التي لم تعد خافية بثرواته، سيتأثر دائماً إلى هذا الحد أو ذاك بأي فعل، أو حدث عالمي، فكيف إذا كانت أرض هذا الوطن، وخيراته، ومستقبله هدف الكثير من الأفعال أو المشاريع العالمية؟!..

كما أن الوطن العربي بحكم موقعه، وموارده، عليه أن يتفاعل بشكل إيجابي مع المتغيرات، ويواجه التحديات، بما يحقق مصالحه، ويعظم منافعه، ويعزز هذه الضرورة أنه لازال حتى الآن يواجه الكثير من المشكلات ذات الأثر السلبي على مستقبله في الزراعة والصناعة، والتكنولوجيا وغيرها، واستمرار هذه المشكلات سيزيد من الأعباء التي ستفرضها عليه التحديات المستجدة، وبالتالي يزيد من مخاطر ليس فقط إبقائه بعيداً عن الملاعب التي يستطيع فيها أن يحقق لنفسه شيئاً، بل سيكون على الهامش، وغير قادر على البقاء كقوة، وكوطن له تاريخه وطموحه..

لذلك وفي ظل عالمية الاقتصاد المتمثلة بالارتقاء بأساليب العمل وفنون الإنتاج، وبروز عالمية القوانين، والأسعار ومختلف المؤشرات الاقتصادية، والعلاقات التجارية، وسيطرة قوة متعددات الجنسية ....الخ، لايمكن لأي اقتصاد قطري أن يحل مشكلاته، ويواجه تحدياته ويحقق تنميته، لذلك لابد من حوار مع العالم.. ولابد من توثيق العلاقات الخارجية، ولابد من مواجهة هذا العالم في الحوار معه، أو في إقامة العلاقات من موقع إذا قلنا أنه من الصعب في ظل الواقع العربي الراهن أن يكون قوياً، لكننا نستطيع القول وجوب ألا يكون ضعيفاً بالتكيف مع المعطيات الجديدة، وإجراء الإصلاحات السياسية والاقتصادية سواء على الصعيد القطري أو القومي، وتفعيل العمل العربي المشترك..

لذلك يبقى موضوع العلاقات الخارجية وتكافؤها أحد أهم المواضيع التي تشغل البال العربي من أقصاه إلى أقصاه..

٢- ٥- ب : المستقبل في ضوء الواقع:

حسب معطيات الواقع الراهن سيترتب على استكمال مراحل التعاون والاندماج الاقتصادي بين المجموعات التي تمثل الشركاء الاساسيين للتجارة العربية إلى احداث التأثير في المجالات التالية:

أولاً- التبادل السلعي:

ستكون قوانين منظمة التجارة العالمية المجحفة بحق الدول النامية والعربية منها هي السائدة في المعاملات التجارية، وسيكون من الصعوبة بمكان على منتجات الدول العربية سواء الزراعية بعد إيجاد الحلول للمشكلات الراهنة في المفاوضات الجارية بشأنها، أو معاملتها معاملة السلع الزراعية الإسرائيلية، أو الصناعية ... سيكون من الصعوبة بمكان أن تنافس السلع الأجنبية، سواء في الأسواق الداخلية، أو الأسواق الخارجية.

ثانياً- النزعة الحمائية:

دأبت دول عربية على توفير الحماية لمنتجاتها بهدف تطويرها وتنميتها وتوفير بدائل محلية للمستوردات المرهقة لموازناتها، لكن هذه الحماية في ظل قوانين التجارة العالمية المفروضة، والعولمة، وتقليص الحواجز التجارية،تحولت من نعمة لصناعات محلية عديدة إلى نقمة عليها، وبات على هذه الصناعات أن تثبت جدارتها في منافسة مثيلاتها غير العربية، أو حتى العربية أحياناً القادمة من دول لم تعطِ هذه المنتجات الحماية التي توفرت لمثيلها في دول عربية أخرى.

بالمقابل قد تفرض الأطراف الخارجية في مبادلاتها التجارية مع الدول العربية مقاييس ومواصفات ليس باستطاعة المنتجات العربية الوصول إليها، لاسيما الزراعية في

الوقت الذي ستدخل منتجات تلك الأطراف الأسواق العربية، ولهذا أيضاً أثره السلبي الكبير على الإنتاج الزراعي والصناعي العربي.

ثالثاً– المعاملة بالمثل:

تفرض قواعد التجارة الجديدة، سواء من خلال اتفاقيات الغات، أو الشركات، أو المشاريع الأخرى مبدأ المعاملة بالمثل لمختلف الدول المنضمة للاتفاقية، أو الأطراف في الشراكة، و ستفتح الأسواق أمام مختلف المنتجات دون منحها أي مزايا تفضيلية، باعتبارها تناقض مبدأ التجارة و المنافسة الحرة، وهذا يعني إلغاء أي مزايا تفضيلية حصلت عليها الدول العربية، سواء فرادى أو مجموعات، وكان لها دور في حجم زيادة الصادرات العربية إلى الأسواق الخارجية، و قدرتها على منافسة سلع لدول لا تتمتع بمثل هذه المزايا.

والدول العربية في مفاوضاتها، سواء للمشاركة مع أوروبا، أو انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية تسعى للحفاظ على هذه المزايا، لأن في فقدانها لها ضرراً سيقع على منتجاتها و بالتالي اقتصاداتها، لكنها لن تفلح في ذلك!....

رابعاً– إجراءات التعامل و المواجهة:

في ضوء ما سبق من تأكيد على العلاقات الندية، و وقائع ذات انعكاسات ضارة على الاقتصاد العربي، نجد من المفيد الإشارة إلى أبرز ما يمكن التوقف عنده، كأفكار تساعد في إقامة علاقات مستقبلية متكافئة بين العرب و العالم، و هي في الوقت ذاته تعتبر حلولاً لمشكلات و تحديات اقتصادية عربية راهنة، منها:

١– بناء مشروع نهضوي عربي يغلّب المصالح القومية على المصالح القطرية.

٢– اعتماد حلول عربية للمشكلات التي تواجه الاقتصادات العربية.

٣– وضع أسس قابلة للتطبيق لبناء قاعدة اقتصادية عربية تحقق الأمن الاقتصادي العربي، وأن يتم الالتزام بها لبناء اقتصاد عربي قادر على مواجهة المتغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية.

٤- التطبيق الفعال لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ودون أي استثناءات وتحديد فترات زمنية يتم الالتزام بها للانتقال إلى الخطوات الأكثر تقدماً للوصول إلى مرحلة الوحدة الاقتصادية والنقدية في فترة تنسجم والتواريخ المعتمدة لاعتماد قواعد المنظمة العالمية للتجارة والشراكة المتوسطية.

٥- مواجهة المشاريع الاقتصادية المشبوهة بأهدافها الرامية إلى تقويض النظام العربي القائم، والهيمنة على الاقتصاد العربي كالشرق أوسطية وغيرها..

٦- تحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك وإبعاده عن الهزات والخلافات السياسية.

الفصل الثالث

الحوار العربي/الأوربي

الفصل الثالث

الحوار العربي / الأوروبي

٣-١- مدخل:

كانت أوروبا ولاتزال حديث العرب، وأرقهم اليومي، مذ أطلق العرب أعنة الفتح غرباً وشمالاً، فعبروا البحر إليها، والتقوا أهلها بالمدى مرة، وبالسيف مرة أخرى.. بالمقابل كان العرب ولازالوا حديث الأوروبيين وأرقهم اليومي، مذ شيدت روما حربها في بلاد العرب، وحتى انسياب النفط عيوناً في الأراضي العربية..

وكان العرب.. وكان الأوروبيون، ولازالوا بين دمٍ وثأر، وكتاب وصحيفة.. بين كر وفر ولقاء.. فلا يطول التباعد حتى يحصل اللقاء، ولايستمر اللقاء حتى يحصل الفراق.. يقولون.. العرب والأوروبيون أنه قدر الجغرافية أن نتجاور كندين متكافئين، وينشران التعاون مرة، ثم لايلبثان أن يدخلا الحرب مرة أخرى.. آخرون يتحدثون عن أن العرب والأوروبيين صنعوا تاريخ المعمورة، وجعلوا له شكل الدائرة، فكان للعرب حقبة، وكان للأوروبيين فيها مثلها..

أوروبا والعرب.. أكثر من عنوان، وأكثر من تاريخ وجغرافية.. إنه شروع في بناء مستقبل يتكئ على قدرية الجغرافية، ويتعلم تجربة التاريخ، وأهم من هذا وذاك يرنو إلى غاية إنسانية عليا لشعوب ملت تناقضاتها وصراعاتها، وآثرت تحييد آليات الصراع، وتقديم آليات التعاون..

بهذه الكلمات الشاعرية الجميلة يقدم أحد الكتاب لحديث عن أوروبا والعرب والمستقبل[١].

لكن هذه الفجوة الأوروبية تجاه العرب، والشروع في بناء المستقبل الذي سبق الحديث عنه مع ضرورة إقامة حوار عربي / أوروبي تتحقق فيه مصالح لكلا الطرفين، ويسفر عن توازن يخدم كلا الجانبين لم يحدث إلا بعد حرب تشرين (أكتوبر) ١٩٧٣، حيث ظهر النفط كسلاح استخدمه العرب لأول مرة في تاريخهم من أجل حقوق لهم اغتصبت، فأرست أزمة الطاقة تلك الأرضية الأولى لما دعي بعد ذلك بالحوار العربي / الأوروبي، وذهب الطرفان إلى الحوار وكل منهما مسكون بهاجس مختلف عن هاجس الطرف الآخر، ففي حين أراده العرب لخدمة قضاياهم السياسية، وفي طليعتها قضية الصراع العربي/الصهيوني، أراده الأوروبيون خدمة لقضاياهم الاقتصادية، وفي طليعتها قضية النفط واستمرار تدفقه..

واستمر الحوار لسنوات انقطع فيها حيناً واتصل حيناً آخر، قبل أن يتوقف بعد اتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٨، وتأييد أوروبا لهذه الاتفاقية وانقسام العرب، ولم يستأنف إلا بعد سنوات طويلة على أساس المشاركة مع الدول العربية المتوسطية، واستمراره كحوار مع دول عربية أخرى كدول الخليج، وعبر منظمات ومؤسسات كالاتحاد البرلماني العربي ولكن في فترات متباعدة..

٣-٢: أوروبا والعرب تاريخياً:

تقول الأسطورة اليونانية أن أوروبا (Europe) هي ابنة الملك الفينيقي (آجينور) بن (بوزيدون) إله البحر أمها (ليبيا) كانت صبية جميلة كالصباح، ذات بشرة بيضاء مخملية، وفي أحد الأيام كانت تمرح مع رفيقاتها على شاطئ البحر، رآها (زوس) فعشقها، وحتى لاتغار زوجته (هيرا) تنكر بشكل ثور أبيض اللون، بقرنين ذهبيين على شكل هلال، واقترب منها وديعاً، فأخذت تلاطفه، وتداعبه، حتى أنها تجرأت على

(١) أوروبا والعرب والمستقبل.. خالد الأشهب -مجلة أوروبا والعرب- العدد ١٦٦ أيار (مايو) ١٩٩٧.

امتطائه، فعبر بها البحر إلى جزيرة (كريت) حيث عاد إلى هيئته، وتزوجها، فولدت لـه (فينوس) و (رادامانت)، وربمـا (شاربيدون)، وقـد خلـد القدمـاء ذكـرى هـذه الفتـاة الفينيقية التي جاءت من بلادٍ بعيدة لتكتشف عالماً مجهولاً بأن أطلقوا اسمها على إحـدى جهات العالم الأربع (أوروبا)..[1]. وهذه القصة الأسطورية تقودنا حتماً للتـأكيد علـى الصلات القديمة بين أوروبـا والشـعب الفينيقـي ذي الأصـل العربـي الـذي ظهـر علـى ساحل المتوسط وعرف بصباغة "الأرجوان " التي تعني باليونانية (Pnoinix)، منذ القـرن الثاني عشر قبل الميلاد، ومنذ إطلاق هذه التسمية عليهم باتوا يعرفون باسـم الفينيقيـين (Les Pneniciens)، وسميت المنطقة (فينيقيا)، وتشـير بعـض الكتابـات التاريخيـة إلى أن كلمة (Pnoinix - Pnoenyx) تعني الدم الأحمر، كما تذكر هذه الكتابات أيضاً أن هـذا الاسم يشير إلى حمرة البلح، الذي كان من جملة بضائع الفينيقيين الـتي تـاجروا بهـا مـع بلاد اليونان وبذلك تكون كلمة فينيقي مرادفة لكلمـة كنعـاني، وقـد كـان الفينيقيـون يسمون أنفسهم بالكنعانيين ويدعون بلادهم بأرض كنعان، ومـن أهـم المدن الفينيقيـة التي كان لها دور سياسي وثقافي فعال، أرواد، جبيل، صيدا، وصـور وغيرهـا، وغـدت مدينة صيدا من أشهر المناطق الفينيقية الهامة في شرق المتوسـط طيلـة الفـترة مـن القـرن الرابع عشر قبل الميلاد، حتى بداية القرن الثاني عشر قبل الميلاد، واسـتطاع الفينيقيـون من خلال أسفارهم التجارية واحتكاكهم بكثير من الشعوب أن ينشروا كتابـاتهم دون عناء، فقد أخذها عنها اليونانيون في حوالي القرن السابع قبـل الميـلاد، بعـد أن أضـافوا إليها حروفاً للحركة، وعن هؤلاء أخذ اللاتين، وسار على منوالهم الرومان..

وساهم العرب الفينيقون في نشر العلوم ونقلوها إلى أوروبا وتعـاونوا مـع المصريـين وظهر منهم زيتون الرواقي (٣٣٦-٢٦٤ ق) وهـو مـن أصـل عربـي فينيقـي، ولـد في قبرص وقصد أثينا عام ٣١٤ قبل الميلاد، كذلك (فيلون الجبلي) و (بورفيروس الصوري ٢٣٣-٣٠٥ م) وقد استخدم اليونانيون أكثر ما في ثقافتهم وحضارتهم وعلومهـم مـن البابليين والفينيقيين، ودائمـاً كـانت العلاقـات بـين العـرب وجـيرانهم الأوروبيـين مـن

---

(١) معجم الأساطير اليونانية والرومانية -سهيل عثمان وعبد الرزاق الأصفر- دمشق ١٩٨٢ .

سكان سواحل المتوسط وجزره تتسم بالتعاون السلمي والتسامح والانفتاح، وهذا لايدع مجالاً للشك أن العرب والأوروبيين المتوسطيين ليسوا غرباء عن بعضهم، ودائماً كانت هناك ثمة تأثيرات متبادلة بينهم(١).

و هناك من يعتقد أن التأثيرات المتبادلة بين الشرق و الغرب بدأت منذ أواسط الألف الثالث قبل الميلاد، و أن هذه التأثيرات المتبادلة قد حدثت عبر البحر المتوسط الذي تدل تسميته لغوياً / MEDI TERRANNEE / على معنى الوساطة، أو الواسطة بين الأقاليم البرية التي تقع حوله، و هي في جملتها أقاليم أوروبية أو عربية(٢).

و لم يكن العثور على كميات من النقود العربية التي تعود إلى القرن التاسع الميلادي في بعض الدول الإسكندنافية و شمال روسيا بأمر مستغرب، فكما اتصف تاريخ العلاقات العربية الأوروبية بجانب علمي و ثقافي و حضاري، نقل العرب من خلاله الكثير من العلوم في الطب و الفلك و الرياضيات إلى الغرب، كذلك اتصف في جانب منه بالطابع الاقتصادي، و العثور على هذه النقود يدل على أن التعامل الاقتصادي بين العرب و أوروبا بمختلف أنحائها جاء على مراحل، تبدأ بالعلاقة مع الأجزاء الأوروبية الغربية كفرنسا و إيطاليا و بلاد الإغريق، ثم تتسع لتشمل أجزاء أخرى حتى يصل العرب بنفوذهم التجاري إلى الشمال في القرن التاسع الميلادي(٣). إذ و مع تكّون الدولة العربية الإسلامية في شبه الجزيرة العربية وشمال إفريقيا في القرن السابع الميلادي يمكن بدء الحديث عن علاقات اقتصادية وتجارية منتظمة مع أوروبا، بعد أن أعطى الإسلام التجارة دفعة هامة، إذ اتخذت وسيلة لتنمية النشاطات الاقتصادية الأخرى كالصناعة والزراعة في الأمصار المفتوحة، إضافة إلى ما يهيؤه التبادل التجاري من فرص طيبة لنشر الدعوة

---

(١) للتوسع في هذا الموضوع، انظر العرب وأوروبا.. آلاف السنين من التواصل- د. خلف الجراد- مجلة أوروبا والعرب- العدد١٦٦ أيار (مايو) ١٩٩٧].

(٢) تاريخ الثقافة بين العرب وأوربا - د. إحسان الهندي - مجلة معلومات دولية- العدد ٥٩ شتاء ١٩٩٩.

(٣) العلاقات الاقتصادية بين العرب وأوروبا في التاريخ - عزة جلال -مجلة معلومات دولية- العدد ٥٩ شتاء ١٩٩٩ .

الإسلامية، فوصل العرب كتجار وفاتحين إلى البلقان ووسط روسيا في القرن السابع الميلادي، واستمر تأثيرهم التجاري في تلك المناطق حتى عصر الكشوفات الجغرافية[١]، وقد شهدت العصور الوسطى نمو العلاقات بين أوروبا في جزئها الغربي والدول العربية في الأندلس، حيث نشطت التجارة بين حلب ومرسيليا وجنوه عبر البحر المتوسط وصقيلية، كما كانت البضائع تصل إلى الأندلس عن طريق الإسكندرية وشمال إفريقيا، وتوزع بعد ذلك على مراكز أوروبا التجارية.

ومع الوجود الصليبي أصبحت سورية وبلاد الشام تحت سيطرة أمراء من جنسيات أوروبية عديدة، فنشطت حركة تصدير هائلة لمنتجات زراعية ونسيجية.. كما عملت الإمارات الصليبية على ساحل البحر المتوسط بوظيفة الترانزيت..

وشهدت أوروبا مقابل ازدياد التجارة إليها حركة انتعاش اقتصادية وسياسية عرفتها الفترة الأولى للوجود الصليبي في الشرق، وما لبثت أن قلّت، ثم تلاشت مع انقلاب الوضع، وتحقيق العرب مكاسب سياسية، واستعادتهم الإمارات التي كان يسيطر عليها الصليبيون بساحل الشام، والتي تحكمت في التجارة خلال العقود الأولى للوجود الصليبي به، خلال تلك الفترة بدأت أوروبا تستفيد من احتكاكها بأسباب الحضارة العربية التي دأب المؤرخون على تسميتها كنوز الشرق في حين دخل العرب مع أواسط العصور الوسطى فترات من التفتت السياسي.

ويذكر الشاعر الإسباني (سرفانتس) أنه خلال الحروب الصليبية التي استمرت عدة قرون احتك الأوروبيون بالحضارة العربية لمدة طويلة، واتصلوا بها بشكل مباشر، وكانت من نتائج ذلك الاحتكاك الطويل تأثير مباشر على أخلاق وعادات الصليبيين، لذلك نقلوا جزءاً كبيراً منها إلى أوروبا[٢]

وكما استمرت الحروب الصليبية العربية، استمرت العلاقات الودية فأثرت على مجرى التاريخ في القرون التالية، ولم يكن لاتصال الحضارة العربية والمسيحية في الأندلس وصقيلية مثلاً أي أثر على العنصر البشري الذي تعلق كل بدينه وقيمه

---

(١) المصدر السابق.

(٢) شمس العرب تسطع على الغرب –زيغريد هونكه– الجزائر ١٩٧٣.

الروحية، وهذا مطلب من مطالب العصر، وفي هذا يذكر الرحالة (ابن جبير) وهو في طريقة إلى الحج على مركب إسباني أثناء مروره في صقيلية مشاهد مؤثرة من تعايش العرب المسلمين تحت حكم الأوروبيين النصارى..

و مع قدوم القرن السادس عشر، قرن الاكتشافات الجغرافية، بدأت أوروبا تأخذ موقع القوة المهيمنة، مع بدايات التصنيع فيها، و انحصرت العلاقات التجارية مع العرب في الامتيازات التي حصلت عليها دول أوروبية لاحتكار زراعة منتجات أو احتكار الصيد في بعض الموانئ العربية[١] .

ولاشك أن الطريق التجاري إلى الشرق كان له دوره القوي أيضاً في الاحتكاك الأوروبي حضارياً مع العرب خلال العصور الوسطى، وبدايات عصر النهضة في أوروبا وبالتالي كان ازدهار الجمهوريات الإيطالية في تلك الفترة لأسباب تعود في جزء منها إلى الاحتكاك بالعرب والمتاجرة معهم، ولعله قد لحق هذه الجمهوريات نوع من الفتور الاقتصادي بصورة خاصة حينما انتقل مجرى هذا الطريق إلى الغرب بعد وصول الأوروبيين إلى الهند عن طريق رأس الرجاء الصالح..

كما يمكن الإشارة هنا إلى الوجود الفعلي للعرب الذي ظل قائماً في شبه الجزيرة الأيبيرية على مدار تسعة قرون من الزمن انتقلت خلالها الحضارة العربية و العلوم العربية، نحو أوروبا، و كذلك إلى أمريكا بعد اكتشافها، بالتالي فقد مهدت الثقافة العربية الأندلسية المتعددة و المتنوعة بتأثيرها، الطريق أمام النهضة الغربية[٢].

يقول الأستاذ / كويلر يونج / في ختام بحث له قدمه لندوة عالمية عقدت في واشنطن عام ١٩٥٣ عن الثقافة العربية الإسلامية: ((... و بعد فهذا عرض تاريخي قصدنا به التذكير بالدَين الثقافي العظيم الذي ندين به للإسلام، منذ أن كنا داخل هذه الألف سنة نسافر إلى العواصم الإسلامية و إلى المعلمين المسلمين ندرس على يديهم العلوم و الفنون و فلسفة الحياة الإنسانية، و في جملة ذلك تراثنا الكلاسيكي الذي قام

---

(١) المصدر السابق.

(٢) أثر الثقافة الأندلسية في المغرب –د. علي دياب –مجلة معلومات دولية– العدد ٥٩ شتاء ١٩٩٩ .

الإسلام على رعايته خير قيام، حتى استطاعت أوروبا مرة أخرى أن تتفهمه و ترعاه، و كل هذا يجب أن يمازج الروح التي تتجه بها نحو الإسلام، نحمل إليه هدايانا الثقافية و الروحية، فلنذهب إليه إذن في شعور بالمساواة، نؤدي الدين القديم[1].

و تأسيساً على ما سبق، نستطيع القول إن الحوض المتوسطي كان أحد مراكز التبادلات التجارية و الثقافية و الحضارية الدولية الأكثر نشاطاً بسبب وضعه الجغرافي الاستراتيجي بين أوروبا و إفريقيا و آسيا، و لم يفقد هذا الحوض تأثيره في كتلة الاقتصاد العالمي إلا بعد اكتشاف الأمريكيتين، و تطور قدرات الأسطول البرتغالي الذي توصل إلى الدوران حول رأس الرجاء الصالح، و الوصول بحرياً إلى الهند الشرقية، فانتقل مع بداية القرن السابع عشر ثقل الرأسمالية الصناعية من البحر المتوسط و جنوب أوروبا إلى شمال أوروبا و المجالات الأطلسية،لكن و مع انهيار الإمبراطورية العثمانية دخل البحر المتوسط عصر الهيمنة و المنافسة الاستعمارية الفرنسية / البريطانية، و بالتالي عصر الاهتمام بالدول المحيطة به لجهة نهب خيراتها و ثرواتها، و تقسيمها،مع ما استتبع ذلك من تخلف واضح لهذه الدول، و اتساع الهوة الثقافية و المعرفية و التقانية التي نشهدها اليوم.

و بدخول العرب مع أوروبا حقبة الاستعمار ظهر هيكل تفاعل رأسي على صعيد علاقاتهم الاقتصادية، و في ذلك النمط من التفاعل حققت الدول المركزية المهيمنة المستعمِرة بكسر الميم مكاسب هائلة على حساب الدول المستعمَرة بفتح الميم، واستمر هذا النمط سائداً مع قدوم القرن العشرين، و ترسخت ظاهرة عدم الاستقرارية الاقتصادية في البلاد العربية بسبب عمل كل من بريطانيا و فرنسا و إيطاليا ورثة التركة العثمانية على تخصيص مستعمراتهم العربية في إنتاج المواد الخام، و تأكد هذا التخصيص الاقتصادي عالمياً حتى بعد استقلال الدول العربية في فترة ما بين الحربين العالميتين أو ما بعد الحرب الثانية لبعض الدول الأخرى، لكن الاستقلال السياسي الذي

(١) أثر العرب والإسلام في النهضة الأوروبية سهير القلماوي وآخرون مجلة معلومات دولية العدد ٥٩ - شتاء ١٩٩٩.

أنجزته تلك الدول لاحقاً لم يتواكب مع الاستقلال الاقتصادي، فقد ظلت في بعضها تخدم مصالح الدول المسيطرة رغم استقلالها رسمياً[١].

و بقيام إسرائيل انحازت أوروبا بشكل عام إليها، عدا إسبانيا و اليونان و فرنسا في عهد الجنرال ديغول، و قد سبب ذلك انحسار العلاقات الاقتصادية الأوروبية المتوسطية، ثم أتت حرب تشرين / اكتوبر/ ١٩٧٣ و ظهر ما لدى الجانب العربي من قوة اقتصادية،وأدى ارتفاع أسعار النفط، ومقاطعة الولايات المتحدة وهولندا اللتين جاهرتا في دعمهما للتوسع الإسرائيلي آنذاك، إلى أزمة النفط العالمية التي كانت البلاد الأوروبية الصناعية أول من عانى آثارها السلبية على اقتصادياتها.. فكان من أثر هذه الأزمة نمو شعور أوروبي غربي من أن نوعاً من التفاهم والتقارب مع العالم العربي أجدى على المدى البعيد من مقاومة الحقوق العربية المشروعة في السيادة، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي عن أجزاء عزيزة من أراضيه، وأن من الأفضل عقد صلات اقتصادية وثقافية مع الدول العربية تقوم على تبادل المنفعة، لا على نزاعات السيطرة والتمييز والإجحاف[٢].

لذلك نستطيع القول إن حرب تشرين (أكتوبر) ١٩٧٣ شكلت في نتائجها ومجرياتها ونتائجها العملية المباشرة على الدول الأوروبية، لاسيما سلاح النفط العربي وتوظيفه في خوض المعركة بداية تاريخ جديد للحوار العربي / الأوروبي في التاريخ المعاصر، وقد رسخ بيان المجموعة الأوروبية عقب حرب تشرين (أكتوبر) التوجه الأوروبي الجديد نحو حوار يحسم الصراع استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة، لاسيما القرارين / ٢٤٢ / و / ٣٣٨ / وضرورة الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وفي قمة الجزائر في تشرين الثاني / نوفمبر / ١٩٧٣ رحبت الدول العربية بالبيان الأوروبي باعتباره أفضل وثيقة معبرة عن فهم أفضل للحقوق العربية وحسم

(١) التنمية العربية في منطقة البحر المتوسط -د.جورج قرم- مجلة دراسات عربية- العددان ١١ و١٢/١٩٩٧ .
(٢) الحوار العربي الأوروبي كمنعطف في تاريخ العلاقات العربية الأوروبية- د.رفيق جويجاتي- مجلة معلومات دولية- العدد ٥٩ -شتاء ١٩٩٩.

مسألة الصراع العربي / الصهيوني.. وتتالت اللقاءات والحوارات بعد ذلك حتى توجت في تشرين الثاني / نوفمبر / ١٩٩٥ بلقاء / برشلونه / الذي انعقد بمبادرة من دول الاتحاد المطلة على البحر المتوسط كرد عملي على سياسة التفرد الأمريكي في المنطقة و مشاريعها المختلفة وأبرزها المشروع الاقتصادي المسمى بـ (الشرق أوسطي).

ولعل الهدف الأبرز لهذا اللقاء على صعيد التعاون المتوسطي الارتقاء بهذا التعاون لتحقيق الشراكة الكاملة، والتعاون الاستراتيجي لتحقيق المنافع المتبادلة، وفي مختلف المجالات السياسية، والثقافية، والاقتصادية. .وغيرها..

باختصار نستطيع القول أن العلاقات العربية / الأوروبية مرت بالعديد من المراحل، وتراوحت بين حالات التعاون الكامل القائم على المنفعة المتبادلة إلى مراحل اتصفت بالنزاعات والحروب والهيمنة،وهي المراحل الأكثر وضوحاً والتي استمرت منذ ما سمي بالحملات الصليبية،إلى الدور الأوروبي في زرع الكيان الصهيوني، مروراً بمرحلة الاستعمار الذي لم تنج منه دولة عربية.. بل قد كان لأوروبا دور في منع أية عملية وحدوية ومحاربتها منذ أيام محمد علي في القرن التاسع عشر، فقد جاء في رسالة اللورد /بالمرستون/ وزير الخارجية البريطانية الموجهة إلى السفير البريطاني في استانبول، والمؤرخة في ١١/٨/ ١٨٤٠ م: (أقترح أن تفتح فلسطين للهجرة اليهودية والاستيطان، حتى ينشأ حاجز يمنع محمد علي من التفكير مرة أخرى في الوحدة مع سورية[١].. كذلك عملت فرنسا وبريطانيا على تقسيم سورية الطبيعية إلى عدة دول من خلال اتفاقية سايكس بيكو.. وحتى في البلد الواحد سعت هذه الدول لتقسيمه إلى أقاليم ودويلات طائفية.

حتى جاءت حرب تشرين / أكتوبر / لتؤكد لأوروبا أنه من المهم لمصالحها التعاون مع الدول العربية، خاصة وأن ذلك يضع حداً لمحاولات تعزيز التواجد الأمريكي في المنطقة، وتغييب الدور الأوروبي،فكانت الدعوة إلى الحوار، ومن ثم الحوار الذي مر بحالات متعددة من القوة والضعف والغياب، وعلى أساسه وفي ضوء

---

(١) الشروط الموضوعية لقيام شراكة أوروبية / سورية حقيقية – د. منير الحمش –محاضرات جمعية العلوم الاقتصادية– دمشق ١٩٩٩ .

متغيرات جديدة، بدأت مفاوضات الشراكة، فكانت قمة برشلونة التي ركزت على بعض الأمور التي تهم أوروبا وتعتبرها مقلقة لها، في مجالات التعاون، والهجرة، والإرهاب، وغير ذلك..

٣-٣: سنوات الحوار:

٣-٣- أ: مدخل:

مفهوم الحوار عبارة عن صيغة لمواجهة أوضاع لم يتم حلها، ويمكن أن يبدأ من تبادل الحديث في مكان محدد، إلى التفاوض في أوضاع متوترة، إلى مواجهة ضمن إطار محدد، إلى علاقة مبهمة لاتتضمن حتماً صلة حقيقية..

وقديماً عرفنا الحوار السقراطي، والأفلاطوني، بمثابة طريق للإقناع المطبوعة بالمهابة التي تحدد المساهمين الذين لهم مصلحة مشتركة فيه، وما يميز الحوار الأفلاطوني عن المحادثات العادية هو أن المهم ليس فقط تبادل الرأي، لكن هذا التبادل من شأنه أن يخطو بالمعرفة والإدراك والفهم خطوات إلى الأمام..

ثم إن حوار الفلسفة اليونانية، أو المسرح بمفهوم شكسبير يندرج في عالم الثقافة وبذلك فهو يطمح إلى تأييد النخبة الاجتماعية والسياسية التي تقّدر الثقافة وترتقب دعماً لوضعها.

وفي علم السياسة تبقى كلمة حوار غامضة إلى حد كبير، وجاذبية استعمال الكلمة مردها على ما يبدو إلى الغموض الذي يكتنفها، إذ أنها لاتدل على شيء تقريباً..

وعلى مستوى العلاقات الدولية، فقد اكتسبت كلمة حوار دلالة سياسية تفيد أكثر من مجرد اللقاء، لكنها تبقى أقل من المحادثات أوالمفاوضات، وأول من استعمله في العلاقات بين العالم العربي والمجموعة الأوروبية كان / ميشال جوبير / في ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٣، وزير خارجية فرنسا آنذاك، وقد نبعت الكلمة من أزمة الطاقة في معنى جديد تسوده قوة المصالح الأوروبية التي أصبحت في حاجة ماسة إلى

التعاون مع العرب[1]، لكن مصادر أخرى تشير إلى أن الفيلسوف اللبناني / رينيه حبشي / كان أول من طرح مفهوم الحوار العربي الأوروبي في مقالة نشرت له عام ١٩عندما قال: ((.. بدل أن يفهم أن مصلحته (الغرب) الأكثر إلحاحية ومباشرة هي في دعوة الشرق إلى تعاون فعّال بهدف إجراء حوار قد يرتفع يوماً لأن يصبح حواراً على قاعدة المساواة، وبدلاً من أن يعتبر أنه لايجوز اقتلاع المواطنين من جغرافيتهم وتاريخهم، وأنه لكي يستحق ثقتهم، من الأجدى دفعهم لأن يحبوا بلادهم، ويعيدوا ثقتهم بتاريخهم الخاص..)) ففكرة الحوار العربي/الأوروبي تعود إذن إلى تاريخ سابق للأزمة النفطية عام ١٩٧١، إلا أن هذه الأزمة هي التي أوجدت الحوار على صعيد الواقع[2]، و لم يأخذ الحوار العربي الصفة المؤسسية إلا في حزيران (يونيو) ١٩٧٥ أثناء انعقاد الاجتماع الأول للخبراء العرب والأوروبيين في القاهرة..

والحوار بين الأمم والشعوب، وتبادل الخبرات والتجارب سمة من السمات البارزة للإنسانية منذ فجر التاريخ، وإلى ما قبل الحرب العالمية الثانية كانت لغة الحوار الدولي هي من بين الدول الصناعية محدودة العدد، والتي كانت في حينه مسيطرة على مقدرات معظم الشعوب النامية المستعمرة في ذلك الحين، وبعد استقلال هذه الدول، وبهدف تحقيق تطورها الاقتصادي والاجتماعي تولدت لدى بعض قياداتها الوطنية أهمية إجراء حوارات فيما بينها وبين الدول المتقدمة، فكان أن عقدت الأولى مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥ في محاولة تشكيل قوة مفاوضة ضاغطة تلته مؤتمرات أخرى، نتج عنها فكرة حوار الشمال والجنوب، الذي كانت تحكمه أساساً المصالح الاقتصادية، وحوار العرب وأوروبا هو أساساً حوار شمال غني وجنوب فقير.. شمال أوروبي يضم / ١٥ / دولة و/ ٣٧٠ / مليون مواطن، و / ١٠/ لغات و دخل الفرد فيه بحدود / ٢١ / ألف دولار، وجنوب عربي يضم / ٢٢ / دولة و /٣٠٠ / مليون مواطن، ولغة واحدة، ومتوسط دخل الفرد فيه ألف دولار..

---

(١) الحوار العربي الأوروبي- د. المنجي الصيداوي- شؤون عربية- العدد ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١.

(٢) أفكار نقدية حول الحوار العربي / الأوروبي -بشارة خضر- شؤون عربية- عدد ١٢ شباط (فبراير) ١٩٨٢.

ومع بداية الجلسات الأولى ظهرت حاجة كل طرف إلى التعاون مع الآخر، وهذا ما أكده مؤتمر القمة العربية السادس الذي انعقد في الجزائر في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر / ١٩٧٣ في البيان الذي أكد على أن أوروبا الغربية تتصل بالشعوب العربية عبر البحر المتوسط بصلات حضارية متينة، وبمصالح حيوية متداخلة لايمكن أن تنمو إلا في إطار تعاون تسوده الثقة والمصالح المتبادلة، وهي لهذا جديرة باتخاذ موقف واضح منصف إزاء قضيتنا العادلة..

٣-٣- ب: دوافع وأهداف الحوار:

أولاً – بالنسبة للجانب العربي:

كان أبرز ما يهدف إليه الجانب العربي من الحوار هو مايلي:

١- القيام بدور رئيسي ومكثف بغية التوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط.

٢- الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني.

٣- بالنسبة للمشاريع الصناعية التي ستقام في الوطن العربي كنتيجة للحوار، كان هناك مسعى عربي لانعتاق هذه الصناعات، وبالتالي الاقتصاد العربي من التبعية شبه المطلقة، ومحاولة خلق بيئات عربية تكنولوجية تساعد على خلق الصناعات الاستراتيجية باستقلالية تامة..

٤- التأكيد على البعد الثقافي في الحوار والذي يمكن أن تتأسس عليه الأبعاد الاقتصادية والسياسية، وتوفير عوامل نجاحه من خلال إيجاد إرادة سياسية مرتكزة على ممارسة ثقافية عازمة على التجديد والإبداع..

ثانياً– بالنسبة للجانب الأوروبي:

أعطى الجانب الأوروبي أسبقية الحوار الاقتصادي لاعتبارات عديدة منها أن القطاع الصناعي في العالم العربي لم يزل في بداياته، ويحتاج إلى المساعدة الخارجية،

إضافة إلى أهمية الأسواق العربية بالنسبة للصناعة الأوروبية، كذلك فإن الجماعية الأوروبية التي نشأت بمضمون اقتصادي تعتقد بأن الجانب الاقتصادي هو الكفيل بنجاح الحوار، لذلك فقد كان أبرز ما يرمي إليه الجانب الأوروبي من الحوار هو:

- إقامة صندوق مشترك برأسمال ضخم يمكن أن يصل إلى مليار دولار لإقامة المشروعات التي يتم الاتفاق عليها، ويساهم الجانب العربي بنسبة ٨٠ ٪ منها، مقابل ٢٠ ٪ للجانب الأوروبي الذي سيخصصها لتمويل مستورداته من النفط.
- إقامة مشروعات في المنطقة العربية ترفع من القوة الشرائية للأفراد في الدول الفقيرة منها من جهة، وتمكنها من زيادة مستورداتها من الخارج من جهة أخرى، خاصة المشاريع الاستهلاكية، وبعض مشاريع البتروكيماويات والأسمدة، وبعض مشاريع تصنيع الإنتاج الزراعي وتحسين المراعي..
- محاولة دمج الاقتصاد الأوروبي المتطور بالاقتصاد العربي النامي، والاستفادة من أسواقه.
- القيام بأبحاث مشتركة في مجالات تكنولوجية وجيولوجية وإنتاج الكهرباء والمياه والتدريب.

إضافة إلى:

- رغبة أوروبا في إبراز هويتها بالاستقلال عن سياسة الولايات المتحدة، والتعبير عن عزمها السياسي والاقتصادي في التعامل مع العالم العربي.
- العمل على تسوية دائمة وعادلة لمسألة الصراع العربي / الإسرائيلي.

وبشكل عام فقد تميزت دوافع وأهداف الحوار العربي / الأوروبي بالمعادلة التالية:

- المطالب السياسية العربية، مقابل الأهداف الاقتصادية الأوروبية، وبالنظر لأن الحوار نشأ في ظروف حرب تشرين / أكتوبر / ١٩٧٣، فقد تلوّن بالتطورات السياسية التي من شأنها أن تحمل أحد الطرفين على استخدام ضغوطه، وتنشيطها عندما تحين الظروف المواتية، أو محاولة التوفيق بين المصالح المتشابكة، أو التفاوض لعقد اتفاقات تدعم المصالح القائمة.

٣-٣- جـ: مراحل الحوار:

يأتي الحوار العربي / الأوروبي ضمن النسق العام لحوارات الشمال والجنوب، فأقطار الوطن العربي الـ / ٢٢ / هي ضمن الدول النامية، لها سماتها، وخصائصها، وتعاني معاناتها، وتطمح لنفس طموحاتها، فهي متخلفة في المجالات الاجتماعية والصناعية والزراعية والبنى الأساسية، وغائبة عن مفردات العلم والتكنولوجيا.

أما الدول الأوروبية فهي في مجملها دول صناعية متقدمة صناعياً واقتصادياً واجتماعياً، تهدف إلى الحفاظ على درجة تطورها عبر هيمنتها على مقدرات شعوب أخرى نامية، وتملك حصيلة وافرة من رؤوس الأموال ومن التقدم العلمي والتكنولوجي، كما تهدف إلى إمداد مصانعها بالطاقة التي تتوفر في جزء كبير منها في الوطن العربي، إضافة إلى رغبتها في أن تكون أسواق الوطن العربي الواسعة مستهلكة لمنتجاتها..

ويمكن تحديد أربعة عوامل رئيسة كان لها دورها في استفاقة أوروبا على أهمية المنطقة العربية بالنسبة لها، وهذه العوامل هي:

١- أزمة الطاقة بعد حرب عام ١٩٧٣ وما نجم عنها من توقف الإمدادات النفطية لبعض الدول الغربية وتخفيضها لدول أخرى، وإمكان استعمال النفط كسلاح بين العرب..

٢- الشعور بالخطر القادم من الجنوب[١].

٣- الزحف الأمريكي المتزايد إلى المنطقة وخطر المنافسين الآخرين ولاسيما الآسيويين.

٤- الرغبة لدى بعض الدول الأوروبية بتحقيق تواجد اقتصادي على الأقل في المنطقة مواز إلى حد ما للتواجد الأمريكي.

(١) والمتمثل أساساً حسب الرؤية الأوروبية بالتطرف الديني وأعمال العنف والهجرة

وقد التقت هذه الاستفاقة الأوروبية مع رغبة عربية بإقامة مثل هذا الحوار الذي يحقق للعرب قوة سياسية يمكن أن يكون لها دورها في دعم المواقف العربية في قضية الصراع العربي / الصهيوني، وإنهاء الاحتلال للأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، وبالتالي كان العرب مهيؤون للحوار قبل حرب تشرين (أكتوبر) عام ١٩٧٣، لكن هذه الحرب وما رافقها على صعيد أزمة النفط لعب دوراً في انطلاقته..

أولاً– مرحلة الانطلاق:

رغم أن فكرة الحوار تعود إلى ما قبل الأزمة النفطية كما سبقت الإشارة / إلا أن هذه الأزمة أوجدت الحوار على صعيد الواقع، وكانت القمة العربية في الجزائر بين ٢٦ ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣ قد أطلقت إشارة حسن نية باتجاه المجموعة الأوروبية عندما أكد البيان الختامي للمؤتمر أن الحظر النفطي لم يكن القصد منه معاقبة أوروبا، بل لفت نظرها إلى ضرورة حل الصراع العربي / الإسرائيلي، وفي ١٤ / ١٢ / ١٩٧٣ انعقدت القمة الأوروبية في كوبنهاجن، وحضرها أربعة وزراء عرب أوفدتهم قمة الجزائر لتقديم الملف العربي إلى هذه القمة، والذي يتضمن مقترحات عربية حول حوار متوسطي، وكان هذا الحواربالذات النقطة المركزية التي دارت حولها أعمال قمة الجزائر، لكن أولويات الطرفين كانت مختلفة، فبينما كانت أولوية العرب الحصول على دعم الجماعة الأوروبية في قضية الصراع مع إسرائيل، كانت أولوية الأوروبيين ضمان إمداد منتظم للنفط بأسعار معقولة.. لكن دون التقليل من أهمية الجانب السياسي، لأنه لايمكن الحديث عن أمن التموين بالنفط في حال عدم استقرار المنطقة المنتجة له..

وفي ٤ /٣/ ١٩٧٤ تم تشكيل لجنة منتدبة للاتصالات الدولية للبدء بالحوار، لكن فيتو بريطاني أجهضها، ولم يسحب هذا الفيتو إلا في ١٠ / ٦ / ١٩٧٤ بعد إلغاء الحظر النفطي عن هولندا والولايات المتحدة، خلال اجتماع للمجموعة الأوروبية، نوقش فيه موضوع التعاون السياسي.. وقد مهد ذلك لبدء إجراء اتصالات أوروبية / عربية في باريس على المستوى الوزاري في ٣١ / ٦ / ١٩٧٤، وتحديد بنية التعاون الأوروبي في ١٦ / ٩ / ١٩٧٤، وفي الوقت نفسه وبين ١٤-١٧ / ٩ / ١٩٧٤، انعقد

المؤتمر البرلماني للتعاون الأوروبي / العربي، ووافقت القمة العربية في الرباط بتاريخ ٢٨ / ١٠ / ١٩٧٤ على مبدأ الحوار العربي / الأوروبي، لكن الجامعة العربية استعجلت طلب مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية (١٤ / ١١ / ١٩٧٤)، وهذا ما أدى إلى تأجيل الاجتماع الأول للجنة العامة في ٢٦ / ١١ / ١٩٧٤، واستؤنفت المناقشات في ١٨ / ١ / ١٩٧٥، حيث انعقد لقاء تشاوري تبعه لقاء آخر في / دبلن / بتاريخ ١٣ / ٢ / ١٩٧٥، تم فيه الاتفاق حول مشاركة المنظمة باعتماد صيغة التفاوض بين مجموعتين عربية وأوروبية، لابين دول، وأعلنت الجامعة العربية بتاريخ ٢٦ / ٤ / ١٩٧٥ قبولها صيغة دبلن، وبين ١٠ ١٤ / ٦ / ١٩٧٥ انعقد أول اجتماع تمهيدي للخبراء الأوروبيين والعرب في القاهرة التي شهدت الانطلاقة الأولى للحوار العربي / الأوروبي[1]، وفي هذا الاجتماع أخذ الحوار الصفة المؤسسية، وتبنى المجتمعون مبادئ الحوار وأهدافه وأصعدته[2]، لكن الطابع الغالب على ما صدر عن هذا الاجتماع كان صورياً، مثال: (التركيز على الروابط الحضارية التي تصل الطرفين عبر المتوسط) و (يعتبر الجانب الأوروبي أن أول أهدافه يتمثل في تنظيم الاتصال بين الطرفين قصد تجميع الآراء المبدئية الخاصة بتعاونهما في الميادين الممكن ربط التعاون فيها)....الخ[3]

ثانياً- المرحلة الأولى ١٩٧٥-١٩٨١:

في السنوات التي تلت والتي اعتبرها البعض سنوات ذروة الحوار وحددها بين الأعوام ١٩٧٥-١٩٨١ [4]، كان يمكن ملاحظة المشهد العام كما يلي:

- فيما يتعلق بالطاقة: استقرار الأسعار بمستوى أعلى، ثم الصدمة النفطية الثانية عام ١٩٧٩.

---

(١) وثائق المؤتمر البرلماني الأول التحضيري للتعاون الأوروبي/العربي- ١٤- ١٧ / ٩ / ١٩٧٤- دمشق.

(٢) انظر: أوروبا والوطن العربي.. القرابة والجوار - د. بشارة خضر - مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٣.

(٣) الحوار العربي / الأوروبي- د. المنجي الصيداوي-مصدر سابق.

(٤) أوروبا والوطن العربي..القرابة والجوار -مصدر سابق]

– فيما يتعلق بالجانب السياسي المتصل بالقضية الفلسطينية صدر إعلان لندن ١٩٧٧ وإعلان البندقية ١٩٨٠، وقد شكلا منعطفاً هاماً لصالح القضية الفلسطينية.

وفي هذا المشهد السياسي وجدت المجموعة الأوروبية نفسها في مواجهة كامب ديفيد، ودعت إلى ضرورة الحل الشامل.

– فيما يتعلق بالواقع العربي، بدأ الانقسام العربي بعد اتفاقيات كامب ديفيد ١٩٧٨.

–وعلى الصعيد الأوروبي كانت خطوات متقدمة نحو تعميق السوق المشتركة.

– على الصعيد الدولي كان يمكن ملاحظة تصعيد المنافسة التجارية بين أوروبا والولايات المتحدة، مقابل انفراج استراتيجي بين القطبين السوفييتي والأمريكي.

وفيما يلي استعراض للاجتماعات التي انعقدت خلال هذه الفترة(١).

١– اجتماع القاهرة ١٠– ١٤ / ٦ / ١٩٧٥:

تحددت أهداف الحوار في هذا الاجتماع بميادين التعاون التي سيشملها الحوار بـ (إقامة علاقات خاصة بين المجموعتين)، استناداً إلى (الإرث الثقافي المشترك وعلاقات الجوار) و (خلق شروط أساسية لتنمية العالم العربي) لأن من شأن ذلك (تشجيع الاستقرار والأمن والسلام العادل في المنطقة)

٢– اجتماع روما ٢٢– ٢٥ / ٧ / ١٩٧٥:

ذهب الطرفان في هذا الاجتماع، أبعد قليلاً وأسَّسا سبع مجموعات عمل للميادين التالية:

ـ التصنيع.

ـ البنية التحتية.

(١) للتوسع في هذا الموضوع يمكن العودة إلى كتاب: أوروبا والوطن العربي- القرابة والجوار- مصدر سابق.. وأضواء على المرحلة الراهنة في الحوار العربي الأوروبي- د. أحمد صدقي الدجاني- مجلة شؤون عربية- العدد ٤ – حزيران (يونيو) ١٩٨١ .

- التنمية الزراعية والريفية.

- التعاون المالي.

- التجارة.

- التعاون العلمي والتقاني.

- القضايا الثقافية والاجتماعية، اليد العاملة.

أبدى البيان المشترك الصادر عن هذا الاجتماع ارتياحه للقرارات المتخذة، وأكد مجدداً (التصميم المشترك في التوصل إلى نتائج ملموسة في مصلحة الطرفين العربي والأوروبي).

٣- اجتماع أبو ظبي (٢٢- ٢٧ / ١١ / ١٩٧٥)

لم ينجم شيء بارز عن هذا الاجتماع، الذي اكتفى بعرض أعمال المجموعات السبع المتخصصة، لقد تجنب الجانب الأوروبي، بدقة، المسائل السياسية لأنه لم يكن مكلفاً بمقاربتها.

٤- الاجتماع الأول للجنة العامة في اللوكسمبورغ (١٨-٢٠/٥/١٩٧٦)

تناول هذا الاجتماع، المنعقد على مستوى السفراء، طبقاً لصيغة /دبلن/، في طليعة جدول أعماله مسألة بعنوان (المسائل السياسية)، ولم يكن هناك تقدم ملموس في الموقف الأوروبي منذ إعلان ٦ / ١٠ / ١٩٧٣، لكن وعلى الصعيد التنظيمي، أقرت اللجنة العامة، أخيراً، مؤسسات الحوار، وتقرر أن تجتمع هذه اللجنة، التي أصبحت أعلى جهاز للحوار، مرتين في السنة، على مستوى السفراء، وكلما دعت الحاجة.

٥- الاجتماع الثاني للجنة العامة في تونس (١٠-١١/٢/١٩٧٧):

أجمعت آراء متفرقة على أن هذا الاجتماع للجنة العامة كان من اكثرها أهمية وتميز بإرادة الأوروبيين الالتزام، وتحدث بيانه الختامي عن (الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني)، وأكد مجدداً اهتمام الأوروبيين بـ (احتلال الأراضي العربية منذ

١٩٦٧)، وكذلك (معارضتهم السياسية الهادفة إلى إقامة المستوطنات، وكل محاولة لتغيير وضع القدس من جانب واحد).

وقد لاقى هذا التغيير في الموقف الأوروبي ترحيب الجانب العربي.

٦- الاجتماع الثالث للجنة العامة في بروكسل (تشرين الأول/أكتوبر/١٩٧٧):

انعقد هذا الاجتماع بعد مرور بضعة أشهر على إعلان لندن في ١٩٧٧/٦/٢٩، الذي شكل مرحلة هامة في تطور الموقف الأوروبي من المسألة الفلسطينية، حيث تم اعتبار الفلسطينيين (شعباً له هويته الوطنية)، أضاف أن هذا الشعب (بحاجة إلى وطن)، وأن هذا الوطن شرط ضروري (للسلام العادل والدائم)، لكن وعلى الرغم من هذا التقدم الإيجابي (بقي في معظمه حبراً على ورق) وبدأت تظهر بعض الخلافات التي تتعلق بالأفضليات التجارية، وبالاستثمارات العربية في أوروبا، وحرية نقل التقانة، والمنتوجات النفطية المكررة.

وبعد بضعة أيام على الاجتماع الثالث للجنة العامة، طرأ حدث بالغ التأثير: زيارة السادات المذهلة إلى القدس (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧)، رحب الغرب بهذه الزيارة التي حطمت كل المحرمات، إلا أنها تعرضت لإدانة الوطن العربي (المحافظ) و(التقدمي) معاً، فارتبكت أوروبا وقد فاجأها أمر هذه المعارضة، فخطوة السادات لاتزعجها، لكنها لاتستطيع مباركة مبادرة مدانة بكل هذا الإجماع في الوطن العربي، لهذا عندما اجتمع رؤساء دول المجموعة الأوروبية في ٢١ و ٢٢ / ١١ / ١٩٧٧، لم ترفض الدول التسع التي حطمت حاجز الشك، ودعت إلى حل شامل للنزاع، عليه (أن يأخذ بعين الاعتبار حقوق واهتمامات جميع الأطراف المعنية).

٧- الاجتماع الرابع للجنة العامة في دمشق (٩-١٢/١١/ ١٩٧٨):

حصل الاجتماع في جو متوتر ومقطب، ذلك أنه التأم بعد مرور شهرين على توقيع اتفاقيات كامب ديفيد، حث الجانب العربي مجدداً الجانب الأوروبي على الاعتراف

الرسمي بمنظمة التحرير الفلسطينية، بينما اكتفى الأوروبيون بالتذكير (بمركزية المسألة الفلسطينية)، من دون بلوغ حد الاعتراف بالمنظمة، أما الهام في هذا الاجتماع هو أن الجماعة الأوروبية تراجعت عن ترحيبها الشديد بتوقيع اتفاق الصلح بين إسرائيل ومصر عام ١٩٧٩، ففي إعلان باريس (٢٦ / ٣ / ١٩٧٩)، اعتبرت الدول التسع أن (على اتفاق السلام أن يشكل تطبيقاً صحيحاً للقرار ٢٤٢)، لكنها استعجلت في تمنيها أن يؤدي هذا الاتفاق (إلى تسوية شاملة) تشارك فيها جميع الأطراف المعنية بما فيها (ممثلو الشعب الفلسطيني)، وأكد إعلان (١٩٨٠/٦/١٣) على ضرورة إيجاد حل للقضية الفلسطينية، لذلك لاقى هذا الإعلان الاستنكار الشديد من قبل إسرائيل.

كما أن الأمريكيين أنفسهم أدانوا هذا الإعلان بشدة، واعتبروا أن الأوروبيين يتجاوزون حدود تعهداتهم ويفرطون في (إعلانات أحادية الجانب) ومن دون تشاور مسبق.

ويبدو أن الأوروبيين كانوا مصممين على المضي قدماً في هذا الاتجاه، ولذلك قام مبعوث المجموعة السيد / ثورن / بمهمة استطلاع في الشرق الأوسط تنفيذاً للمقطع الحادي عشر من إعلان البندقية، وقدم تقريراً عن مهمته في ١ ٢ / ١٢ / ١٩٨٠، إلى المجلس الأوروبي، تناولت فصول التقرير الكبيرة مسائل الانسحاب من الأراضي المحتلة، تقرير المصير، الأمن، القدس، وبعد سماع تلاوة التقرير قرر المجلس " ضرورة إجراء اتصالات جديدة مع الجهات المعنية، انسجاماً مع الملاحظات الواردة فيه.

في غضون ذلك كان الشرق الأوسط، من جديد، مسرحاً لحرب دموية تتواجه فيها إيران والعراق، وإزاء هذه الحرب، انقسم العرب الذين توحدوا في إدانتهم اتفاقات كامب ديفيد بين مؤيد للعراق، أو رافض لهذه الحرب التي شكلها النظام العراقي، وتضر بالمصلحة القومية العربية.

واعتباراً من مطلع الثمانينات صارت سفينة العرب تتخبط خبط عشواء بلا قائد ولا دفة قيادة، وبات النظام العربي، وقد أصبح متعدد الأقطاب، يسير على غير هدى..

وقد أضعف تفكك النظام الإقليمي العربي من فاعلية الجامعة العربية التي لجأت إلى تونس بعد أن اضطرت إلى مغادرة مقرها في القاهرة، ودخل الحوار الأوروبي/ العربي في مرحلة سبات عميق، أما الجماعة الأوروبية فقد باتت منشغلة بمسائل أكثر أهمية بالنسبة إليها: التوسع الثاني، مع دخول اليونان (١٩٨١/١/١) وتفاقم الأزمة الاقتصادية،وهنا يجب ألا يغرب عن بالنا أن الحرب الإيرانية أدت إلى صدمة نفطية ثانية، جعلت سعر البرميل يرتفع إلى نحو /٤٠/ دولاراً..

ثالثاً- المرحلة الثانية ١٩٨١- ١٩٨٨:

في هذه المرحلة كان يمكن رؤية مشهد الحوار العربي / الأوروبي كما يلي:

- أوروبياً غموض وعدم وضوح وأحياناً غياب الموقف الأوروبي تجاه قضية الصراع العربي / الإسرائيلي، لعدة أسباب منها:

غياب فرنسا عن تأدية أي دور أوروبي إيجابي بعد انتخاب / فرانسوا ميتران / رئيساً لها، وهو المعروف بتأييده لإسرائيل، وقد أعلن عن تأييده لعملية كامب ديفيد، ورغبة فرنسا إرسال قوات للمشاركة في القوات متعددة الجنسيات في سيناء، ورفض أي مبادرة أوروبية لاتكون بطلب جميع الأطراف، أي العرب وإسرائيل، بل وقام بزيارة ودية لإسرائيل..

لكن وبعد الغزو الإسرائيلي للبنان في ٦ / ٦ / ١٩٨٢ بدأ في الأفق ثمة دور أوروبي جديد، فأصدرت دول المجموعة عقب اجتماع لها في بون ٩ / ٦ / ١٩٨٢ بياناً أدانت فيه الغزو، وهددت بعقوبات إذا ما رفضت إسرائيل الانسحاب، وأنها ستدرس احتمالات العمل المستقبلي، ثم ما لبث الأوروبيون أن طلبوا من إسرائيل أجوبة على أسئلة عشرة حول موضوع الانسحاب لكنها لم ترد، واعتبرت الأسئلة استجواباً مرفوضاً.. لكن التهديد بعقوبات ضدها بقي دون أي إجراء فعلي، وفي اجتماع المجموعة في بروكسل بتاريخ ١٩٨٢/٦/١٩ طالبت بانسحاب كل القوات الأجنبية من لبنان، وفي هذا نزولاً عند رغبة أمريكية / إسرائيلية، إذ ساوت في هذا

الطلب بين القوات الإسرائيلية الغازية، والقوات السورية الموجودة بطلب وموافقة لبنانية وعربية..

وتميز صيف عام ١٩٨٢ بالإعلان عن عدة مبادرات لحل الصراع، منها المبادرة الفرنسية / العربية (١٩ / ٧ / ١٩٨٢) ومشروع ريغن (١ / ٩ / ١٩٨٢) والمشروع العربي في فاس (٩ / ٩ / ١٩٨٢)..

وبعد مجزرة صبرا وشاتيلا أدانت دول المجموعة العشر آنذاك المجزرة وطالبت في بيان أصدرته في ٢٠ / ٩ / ١٩٨٢ بالانسحاب الفوري للقوات الإسرائيلية من بيروت الغربية، وأيدت مبادرة ريغن التي ظهرت فيها الولايات المتحدة سيدة اللعبة.

واستمر هذا الغموض والتردد والغياب أحياناً للموقف الأوروبي حتى ١٩٨٦/١٠/٢٧ عندما أصدرت دول المجموعة قراراً ميَّزت فيه المنتجات الواردة من الضفة الغربية من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ عن المنتجات الواردة من إسرائيل، كأنما كانت هذه رسالة إلى إسرائيل بأن المجموعة الأوروبية تعتبر الأراضي المحتلة كياناً متميزاً ومتمتعاً بحكم ذاتي خاص، لكن إسرائيل أعاقت تطبيق هذا القرار.

وإثر اجتماع في ٢١ / ١١ / ١٩٨٨ في بروكسل أعلنت دول المجموعة التي أصبح عددها اثنتا عشرة دولة أنها:(تولي أهمية خاصة لقرارات المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، والتي تعكس إرادة الشعب الفلسطيني في تأكيد هويته الوطنية)، وتضمن البيان الختامي لاجتماعها خطوات إيجابية نحو الحل السلمي للنزاع العربي الإسرائيلي[١]

وفيما بعد بدا وكأن الحوار العربي / الأوروبي معني فقط بالعلاقة بين دول المجموعة ومنظمة التحرير الفلسطينية، وتبني مواقف هذه المنظمة، لاسيما بعد إعلان عرفات خلال زيارته لفرنسا (٢ ٤ / ٥ / ١٩٨٩) أن الميثاق الوطني الفلسطيني قد عفا عليه الزمن، وغلب عليه طابع التقادم، وبمعنى آخر أنه سيلقي السلاح، ويحول دون المقاومة المسلحة..

(١) أوروبا والوطن العربي– القرابة والجوار – مصدر سابق .

وبالتالي يمكن القول، إنه وفي هذه المرحلة غفا الحوار في سبات عميق حاول أن يصحو خلاله أكثر من مرة، لكنه سرعان ما كان يعود إلى سباته، وبالطبع لعبت عدة عوامل دوراً في هذا السبات أبرزها، التشتت العربي الذي ميز هذه المرحلة، والانقسام بين الدول العربية، سواء بسبب الحرب العراقية / الإيرانية، أو لاحقاً بسبب اتفاقية كامب ديفيد.

رابعاً– المرحلة الثالثة ١٩٨٨ –١٩٩٠:

تميز المشهد في مطلع هذه الفترة أوروبياً ببدء الانهيارات الاشتراكية في دول أوروبا الشرقية، وسقوط جدار برلين، وتزايد عدد دول المجموعة ليصل إلى اثنتي عشرة دولة، وبالتالي بروزها كقوة اقتصادية جديدة سواء كناتج اقتصادي، أو كسوق، أو حجم تجارة عالمية ...الخ وبدا واضحاً التشتت والانقسام العربي الذي بات معه وصف سنوات الثمانينيات بسنوات التخبط والأزمات سمة من السمات البارزة في مسيرة العمل العربي.. ففقدت القضية الفلسطينية مركزيتها، وتوقف انعقاد مؤتمرات القمة العربية، إذ مرت خمس سنوات بين آخر مؤتمرين (فاس ١٩٨٢، وعمان ١٩٨٧)، وقد قاطعت هذا المؤتمر عدة دول، وانتقل الاهتمام الجيوسياسي نحو منطقة الخليج.. وتوقف الحوار العربي الأوروبي.

لكن وفي عام ١٩٨٨ بدأ كل شيء يتغير إذ بات المشهد كمايلي:

– الانتفاضة الفلسطينية تتصدر الاهتمامات العربية.

– مصر تدعم العراق في حربه ضد إيران.

– قمة استثنائية لجامعة الدول العربية في الدار البيضاء ٢٣ ٢٦ / ٥ / ١٩٨٩، أعادت توحيد الجامعة العربية.

– إعلان الاتحاد المغاربي (موريتانيا– المغرب– الجزائر– تونس– ليبيا) شباط (فبراير)١٩٨٩.

– إعلان قيام مجلس التعاون العربي في العام نفسه (مصر– الأردن– العراق– اليمن الشمالي).

– تفكك الأنظمة الشيوعية.

هذه المعطيات دفعت لتنشيط الحوار العربي /الأوروبي من جديد، لذلك وتلبية لدعوة فرنسية بإطلاق حوار عربي / أوروبي شامل تشارك فيه كل الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية انعقد بتاريخ ٢٢ / ١٢ / ١٩٨٩ في باريس المؤتمر الوزاري المكلف بإعادة إحياء الحوار، وقد جرى تأكيد أوروبي على لسان الرئيس الفرنسي (فرانسوا ميتران) على أن الحوار يجب أن يكون (تشاوراً أو تعاوناً) وقال الرئيس (ميتران): (تتمنى جماعتنا الأوروبية أن تتمكن من إقامة أفضل العلاقات مع جميع أعضاء الجامعة العربية)..

ونجم عن المؤتمر تشكيل مجموعتا عمل:

- **الأولى:** لتقديم التوصيات بشأن التعاون الاقتصادي والتقني والاجتماعي.
- **الثانية:** لإعادة بنى الحوار العربي / الأوروبي.

وقد أعدت المجموعة سلسلة من مشاريع تعاون تتعلق بـ:

- حماية وتشجيع الاستثمار.
- نقل التقنيات.
- أوضاع الهجرة.
- العلاقات الثقافية.

إضافة إلى مشاريع اتفاقات حول الشباب والبيئة والبتروكيماويات وغيرها.

أما المجموعة الثانية فقد بقيت أعمالها في الإطار النظري، سواء في الجانب السياسي والاجتماعات التي اقترحتها المجموعة من كلا الطرفين مرة كل عام، أو الجانب الاقتصادي والتقني والفني والاجتماعي والتي رأت المجموعة أنها تتحقق من خلال اللجنة العامة التي تجتمع سنوياً، وتكون وظيفتها التوجيه والمراقبة.

كما شهدت هذه الصحوة الأوروبية فرض عقوبات بحق إسرائيل للمرة الأولى من خلال تجميد اتفاق التعاون العلمي في ١٠ / ٢ / ١٩٩٠ حتى فتح الجامعات

الفلسطينية التي أغلقتها إسرائيل بعد سلسلة إضرابات طلابية كانت قد شهدتها، لكن سرعان ما عادت الانتكاسة لصحوة الحوار بعد غزو النظام العراقي للكويت في ٢ / ٨ / ١٩٩٠ والذي أعاد تغييب الدور الأوروبي وتهميش دور أوروبا لصالح الدور الأمريكي الذي جاءته فرصته الذهبية للعودة إلى المنطقة.

وهكذا كان على الحوار العربي أن يعود مرة أخرى إلى سباته لينتظر وقتاً طويلاً قبل أن يعود إلى حد ما، إلى عافيته وحركته من جديد.

خامساً– المرحلة الرابعة ١٩٩٠ .....

حاول الجانب الأوروبي أن يحمِّل الجانب العربي في مرحلة لاحقة مسؤولية توقف الحوار مستنداً إلى طلب تقدم به عميد السلك الدبلوماسي في بروكسل بالتأجيل المؤقت للحوار إلى حين بناء وحدة الحوار في الجامعة العربية التي انتقل مقرها إلى تونس بسبب تجميد عضوية مصر في الجامعة إثر اتفاقيات كامب ديفيد، وقد أكد توقف الحوار حقيقة مدى تأثره بمواقف جانبية، ومواقف أطراف أخرى خارجة عنه، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية[1]، وكان واضحاً تأثر الموقف الأوروبي بالموقف الأمريكي من الحوار، إذ فرضت واشنطن على دول المجموعة أن تعطي اتفاقية كامب ديفيد فرصتها، ولاتفعل ما من شأنه التأثير عليها سلبياً بطريق مباشر أو غير مباشر، لذلك عمدت بعد إعلان التأييد لها إلى تجنب البحث في الجانب السياسي من الحوار، كما عمدت إلى تجنب الحوار الفوري مع الجانب العربي بدون مصر، حتى لايبدو الجانب الأوروبي وكأنه يؤيد الإجراءات التي اتخذت بحقها، ولما كان البحث في الجانب الاقتصادي من الحوار دون الجانب السياسي غير مقبول من الجانب العربي، فقد آثر الجانب العربي أن يوقف الحوار لفترة، قبل أن يعود على مستويات مختلفة، وفي أوقات متباعدة، ليشهد تطورات حتى مع بعض الدول تصل إلى حد الشراكة، ومع دول أخرى يقطع خطوات للوصول إلى هذه الشراكة، وهذه هي الدول العربية التي تطل على المتوسط يضاف لها الأردن

(١) أضواء على المرحلة الراهنة في الحوار العربي الأوروبي – د. أحمد صدقي الدجاني – مجلة شؤون عربية – العدد ٤– حزيران (يونيو) ١٩٨١ .

وموريتانيا، أما مع بعض الدول الأخرى، كالدول الخليجية فلايزال على مستوى الحوار الذي يتطلع أطرافه إلى مرحلة متقدمة أكثر تصل إلى الشراكة.

وقبل الحديث عن الحوار الخليجي / الأوروبي ، نشير إلى أن مؤتمراً للحوار البرلماني العربي / الأوروبي قد شهدته دمشق خلال شهر آب (أغسطس) ١٩٩٧، قدم فيه كل جانب تصوراته لمرحلة التعاون المقبلة.

فقد كرر الجانب العربي الكثير مما سبق وطرحه في الاجتماع الذي عقده الجانبان في مالطا في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٧، **وأكد في المجال السياسي على ضرورة:**

- دعم عملية السلام في الشرق الأوسط وفقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي.
- العمل على رفع الحصار المفروض على بعض الدول العربية (ليبيا- العراق).

ـ أما في المجال الاقتصادي فقد أكد على:

- تطوير التجارة العربية / الأوروبية وتجنيب المظاهر السلبية للعولمة.
- تشجيع شراكة عربية / أوروبية من أجل التنمية.
- حمل منظمة التجارة العالمية على تخفيف قيودها على الدول النامية.
- تشجيع المعونات الفنية والمالية للبلدان الإفريقية والعربية.

وفي المجال الثقافي أكد الجانب العربي على:

- الاهتمام بالتبادل الثقافي بين الدول العربية وأوروبا.
- الاحترام المتبادل للقيم الثقافية.

أما الجانب الأوروبي فقد أبدى تفهماً واضحاً لما طرحه الجانب العربي، لكنه أضاف جملة من قضايا يعتبرها ذات أهمية بالنسبة له منها:

- الاهتمام بقضايا الهجرة والعنصرية والعمل على التحكم بتيارات الهجرة إلى أوروبا.

- تشجيع الحوار الثقافي بين الأديان ونبذ التطرف والإرهاب.

- تشجيع تعليم اللغات الأوروبية كطريق لتبادل المعارف.

٣-٣- د: الحوار الأوروبي / الخليجي:

أما بالنسبة للحوار الأوروبي / الخليجي فقد عقدت اتفاقية مبادئ بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، للتعاون الاقتصادي والتجاري عام ١٩٨٨، تمهيداً لاتفاقيات مفصلة أخرى لاحقة، من أجل تطوير وتنظيم سبل التعاون في قطاعات التجارة والطاقة والصناعة والزراعة، وإقامة (منطقة تجارة حرة)، ومشروعات مشتركة في مجالات نقل التكنولوجيا والتدريب، وتنص الاتفاقية الإطارية (أو الاتفاقية المرحلة الأولى) أيضاً على التطبيق المتبادل لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، غير أن هذه الاتفاقيات القطاعية المشار إليها سلفاً لم يتم التوصل إلى أي منها حتى الآن.

وقد اتسمت جولات المفاوضات التجارية بين الطرفين (الأوروبي والخليجي) بالعمومية لبعض الوقت، مما دعا مجلس التعاون الخليجي إلى تغيير طريقة التفاوض، بالتركيز على المجالات ذات الأولوية كل على حدة، وتخصيص جولة تفاوضية لكل منها، وبالطبع كان قطاع الطاقة في مقدمة اهتمامات مجلس التعاون لاعتباره يمثل نحو ٩٠٪ من صادراته للاتحاد الأوروبي، وعلى أساس أن ينصب البحث على إيجاد حل متوازن لمعادلة تتمثل فيها مصلحة الجانب الأوروبي في استمرار الإمدادات المنتظمة من خامات الطاقة الخليجية، ومصلحة مجلس التعاون في نفاذ صادرات النفط ومنتجاته والبتروكيماويات الخليجية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي دون قيود، وكانت دول الخليج تسعى بصفة خاصة إلى تضمين اتفاقية مع الاتحاد، التزاماً بعدم خضوع هذه المنتجات لضرائب جمركية أو إجراءات أخرى مثل الأثر المماثل، بالإضافة إلى تعريف جمركي دقيق للمنتجات البترولية المكررة، وأحكام تعالج الفترة الانتقالية، للتحول من ترتيبات

نظام الأفضليات المعمم إلى ترتيبات (منطقة التجارة الحرة)، مع التأكد من أن الامتيازات أو السقوف لن تقل عما هو متاح حالياً للدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى، وإيجاد نص يعالج الحواجز التجارية غير الجمركية (ذات الطبيعة الإيرادية أو الفنية أو الإدارية)، وكذلك موضوع عدم التمييز، للتأكد من أن تلك الحواجز أو السياسات الأوروبية المماثلة (كسياسة الطاقة أو البيئة) لن تؤثر سلباً في مكاسب دول مجلس التعاون..

لكن هناك عدة عوامل أعاقت تقدم المفاوضات بين الجانبين حتى الآن، نحو إقامة (منطقة تجارة حرة)، ومن أهم هذه العوامل[1] :

١- قرار الاتحاد استبعاد المنتجات البتروكيماوية من تبادل الإعفاءات بين الجانبين بحجة أنها منتجات حساسة .

٢- وجود اختلافات عديدة بين الجانبين، بشأن تحديد السلع ومستوى وفترات الحماية الجمركية، التي تطبقها كل من الدول الخليجية والأوروبية.

٣- فرض الضرائب المتزايدة على المنتجات البترولية، قد تصل إلى ثلثي سعر المستهلك النهائي.

٤- الاتجاه إلى فرض ضريبة الكربون كنسبة عن كل برميل نفط بحجة حماية البيئة، وإن كان لم يتخذ قرار نهائي جماعي ملزم حتى الآن، وترك الأمر مؤقتاً لكل دولة على حدة، في تطبيق هذه الضريبة.

٥- عدم توصل دول مجلس التعاون الخليجي حتى الآن إلى اتفاق بشأن توحيد التعرفة الجمركية، أي الانتقال إلى مرحلة الاتحاد الجمركي، مما يعوق التفاوض على الخفض الجماعي المتبادل المتدرج للرسوم الجمركية انتهاءً بإلغائها كلياً، (قررت قمة المجلس التي انعقدت في المملكة العربية السعودية بين ٢٧-٢٩ / ١١ / ١٩٩٩ توحيد التعرفة الجمركية عام ٢٠٠٥).

---

(١) تقرير الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية- مصدر سابق .

وقد عقد اجتماع ثلاثي وزاري بين الجانبين في غرناطة في تموز(يوليو) ١٩٩٥ واجتماع خبراء في الرياض في تشرين الثاني (نوفمبر)١٩٩٥، ولم يتم التوصل فيه إلى نتائج هامة، كما عقد اجتماع لوزراء خارجية الجانبين في نيسان (أبريل)١٩٩٦ في لوكسمبورج، وقد جرى فيه تقييم شامل لواقع ومستقبل العلاقات الخليجية / الأوروبية، وعقد اجتماع آخر عقد في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٦ لوزراء الخارجية والمالية والنفط لدول مجلس التعاون الخليجي، تم فيه التركيز على ضرورة إحداث تحول في العلاقات شاملة، تغطي كافة الجوانب، من طاقة وتجارة واستثمار وتدريب وتكنولوجيا ....الخ، في إطار من التكافؤ والمصالح المتوازنة.

وشهدت مدينة دبي الإمارات العربية المتحدة بين ١-٢ / ١١ / ١٩٩٩ آخر اجتماع وزاري بين الجانبين للقرن العشرين، حيث انعقد المجلس الوزاري المشترك بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ودول الاتحاد الأوروبي، وقد تناول البيان الصادر في ختام أعمال المجلس قضايا سياسية واقتصادية، ففي الجانب السياسي أعرب المجلس عن قلقه لعدم حدوث أي تقدم في الجهود الرامية لحل النزاع بين الإمارات وإيران، وأبرزها حول الجزر الثلاث (طنب الكبرى طنب الصغرى أبو موسى) كما أعرب المجلس عن قلقه لتردي الأوضاع الإنسانية في العراق، والذي تتحمل الحكومة العراقية المسؤولية الأكبر فيه.. وأكد الجانبان الأوروبي والخليجي تصميمهما على تحويل الحوار السياسي بينهما إلى شراكة استراتيجية على المدى البعيد.. كما حدد الجانبان التزامهما بدعم عملية السلام لإرساء سلام عادل وشامل في منطقة الشرق الأوسط.

أما في المجال الاقتصادي فقد اتفق الجانبان على تكثيف المفاوضات للوصول إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة في أقرب وقت.. وحتى ذلك الحين يحرص الجانبان لتعزيز العلاقات بشكل متوازن[1]، مع ذلك وجَّه الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عدة انتقادات إلى الجانب الأوروبي الذي لازال يضع العوائق أمام الصادرات النفطية، وبعض المنتجات البتروكيماوية، وبعض الصناعات كالألمنيوم، واستغرب الأمين العام

---

(١) صحيفة البيان ٣ / ١١ / ١٩٩٩ .

لمجلس التعاون الخليجي إصرار أوروبا على معاملة هذه الصادرات كسلع حساسة، في حين أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول لسوق مجلس التعاون الخليجي، ويأتي في ترتيبه قبل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وقد وصل العجز في الميزان التجاري الخليجي/الأوروبي عام ١٩٩٧ إلى نحو / ١٩ / مليار دولار أمريكي، علماً أن الاتحاد الأوروبي يطرح مسألة تطبيق وحدة جمركية بين دول مجلس التعاون كشرط للتوصل إلى اتفاق التبادل معها[١] .

وبالنسبة للحوار الأوروبي / السوداني فقد توقف عام ١٩٩٦ لأسباب تتعلق باتهامات السودان بانتهاك حقوق الإنسان، ودعم الإرهاب.. لكن هذا الحوار قد استؤنف في أواخر عام ١٩٩٩.

٣-٤- أجهزة الحوار:

تم إقرار تنظيم الحوار العربي / الأوروبي في أول اجتماع للجنة العامة في اللوكسمبورغ (١٨-٢٠ / ٥ / ١٩٧٦) كانت أجهزة الحوار في حينه كما يلي، اللجنة العامة ولجان العمل، بيد أن إعادة إطلاق الحوار بعد سنوات من السبات ترافقت بإعادة تركيب بنيته، بغية تحسين فعاليته مع احتفاظه بمظهره المزدوج السياسي من جهة، والاقتصادي والتقني والاجتماعي والثقافي من جهة أخرى، وفي هذا السياق وافقت اللجنة العامة المجتمعة في دبلن (٧-٨ / ٦ / ١٩٩٠) على التنظيم التالي:

- الترويكا الوزارية (الباب السياسي).
- اللجنة العامة (الباب الاقتصادي والتقني والاجتماعي والثقافي).
- لجان العمل (بعدد ثلاثة لا سبعة).

أما أجهزة الحوار في المرحلة الأولى فهي :

أ- اللجنة العامة:

اللجنة العامة هي أعلى جهاز للحوار، وتتألف من مبعوثي الطرفين (العربي والأوروبي) على مستوى السفراء، ومن أعضاء المنظمتين (جامعة الدول العربية

---

(١) صحيفة السياسة ٣ / ١١ / ١٩٩٩ .

والجماعة الأوروبية)، وهي تدفع (حق المبادرة) وتوجه الحوار، وتناقش توجهاته العامة وتدرس الاقتراحات التي ترفعها إليها كل مجموعة، وتقر المشاريع التي تقدمها لجان العمل.

تجتمع اللجنة العامة مرتين في العام، يرأس رؤوساء البعثتين الأوروبية والعربية بالتضامن، الاجتماعات التي تحصل تعاقبياً في عاصمة أوروبية وأخرى عربية، توزع اللجنة في نهاية كل اجتماع بياناً ختامياً يلخص المقررات المتخذة من قبل الطرفين، ولكن لم تجتمع اللجنة طوال سبعة عشر عاماً غير خمس مرات اللوكسبورغ (١٨-٢٠ / ٦ / ١٩٧٦) تونس (١٠-١٢ / ٢ / ١٩٧٧)، بروكسل (٢٦-٢٨ / ١٠ / ١٩٧٧)، دمشق (٩-١١ / ١٢ / ١٩٧٨)، أثينا (١٤ / ١٢ / ١٩٨٣)، ولم يصدر بيان ختامي عن الاجتماع الأخير.

ب-لجان العمل:

تم تأسيس سبع لجان عمل هي: لجنة الزراعة والتنمية الريفية، لجنة التصنيع، لجنة البنية التحتية، لجنة الثقافة والعمل والقضايا الاجتماعية، لجنة التعاون العلمي والتقاني، لجنة التعاون المالي، لجنة التعاون التجاري،تتكون كل لجنة من ١٠ ١٤ خبيراً من الطرفين يكون في عدادهم ممثلون لأمانة جامعة الدول العربية والمجلس العام للسوق الأوروبية المشتركة، تعرض لجان العمل اقتراحاتها على اللجنة العامة ولاتوضع الاقتراحات موضع التنفيذ إلا بعد موافقة اللجنة العامة عليها، يمكن لكل لجنة تشكيل فريق أو أكثر متخصص ومكلف بدراسة مسائل تقنية محددة، يقدم كل فريق متخصص تقريره إلى لجنة العمل التابع لها.

-أجهزة الحوار- المرحلة الثانية ١٩٩٠:

أثارت تجربة الحوار العربي / الأوروبي مشكلة عدم ملائمة البنى القائمة، ونقص المبادرة لدى اللجنة العامة التي تكتفي بوظيفة الإصغاء إلى، أو تسجيل التقدم الحاصل أو الخلافات المستمرة، كذلك نقصاً في تقديم الملفات الهامة لأن الأعضاء العاملين في

اللجنة لايتمتعون بسلطة سياسية كافية في كثير من الحالات، وشلل في الحوار السياسي من جراء المستوى الذي أوكل إليه، إضافة إلى تمييع الحوار التقني في عدد مفرط من لجان العمل والفرق المتخصصة.. وقد أدت الرغبة بمعالجة هذه الثغرات في اللجنة العامة في / دبلن / إلى إعادة تنظيم بنى الحوار بغية إعطائه مرونة أكبر وبالتالي فعالية أكبر.

وقد سمحت البنية الجديدة من جهة، بتأمين تنسيق وثيق بين جوانب الحوار السياسي، الاقتصادي، التقني الاجتماعي، الثقافي، وسمحت من جهة أخرى بضمان معالجة المسائل على مستوى مناسب.

أ- الترويكا الوزارية:

تحقق الجانب السياسي في الحوار باجتماع وزاري اتخذت مؤسسته شكل الترويكا، ينعقد الاجتماع مرة في السنة، تعاقبياً في عاصمة أوروبية وأخرى عربية، تدرس الترويكا المسائل السياسية ذات الاهتمام المشترك وتعطي الدفع اللازم للجوانب الاقتصادية والتقنية والاجتماعية والثقافية، ويمكنها أن تنظم بمبادرة خاصة منها، مؤتمرات وزارية عامة.

ب- اللجنة العامة:

تتحقق الجوانب الاقتصادية والتقنية والاجتماعية والثقافية عبر اللجنة العامة التي تشكل جهازها المركزي، ووظيفتها توجيه ومراقبة مهام لجان العمل وتقرير المبالغ اللازمة لها لتنفيذ هذه المهام،كما تقرر اللجنة العامة تشكيل لجان العمل وتحدد المهام الخاصة بها وقواعد عملها، وتوافق أخيراً على المشاريع التي تقدم لها، وتقدم التقارير إلى الترويكا وترفع إليها بالتوصيات،و يترأس اللجنة العامة بالمشاركة رؤوساء البعثات الأوروبية والعربية، وهي تتشكل من مبعوثي الطرفين ورسميين من درجة السفراء أو درجة معادلة لها، ومن ردفاء الرؤساء في كل لجنة عمل.

يحدد موعد وتاريخ كل اجتماع في الاجتماع السابق له، وإذا لم يحصل ذلك يتم تحديد اللقاء باتفاق بين الرئاسة الأوروبية و أمانة جامعة الدول العربية، وباتفاقهما

أيضاً يمكن دعوة اللجنة العامة إلى اجتماع استثنائي عند الضرورة، تعقد اجتماعات اللجنة العامة تعاقبياً في عاصمة أوروبية وأخرى عربية، تتفق الرئاستان مسبقاً على موضوع الاجتماع وتؤمن رئاسة الطرف المضيف إدارة الجلسات، وتتخذ القرارات بالإجماع،و تذيع اللجنة العامة في نهاية كل اجتماع بياناً بمقرراتها الرئيسية.

جـ-لجان العمل:

عدد لجان العمل ثلاثة: اقتصادية، تقنية، اجتماعية وثقافية، تؤمن اللجنة العامة توزيع المهام على لجان العمل،وقد أقرت اللجنة العامة في / دبلن / مبدأ التوزيع التالي:

-**اللجنة الاقتصادية:** الزراعة، الأمن الغذائي، الصناعة، تنشيط التجارة.

-**اللجنة التقنية:** نقل التقانة، البيئة، النقل، الاتصالات.

-**اللجنة الاجتماعية والثقافية:** الإعداد التقني والمهني، مكافحة المخدرات، المسائل الاجتماعية والثقافية.

وفي إطار توجيهات اللجنة العامة تقدم لجان العمل اقتراحاتها لها، ولاتصبح قابلة للتطبيق إلا بعد موافقة اللجنة العامة، تضم كل لجنة خبراء من الطرفين، كما يمكن استشارة أشخاص يتم انتقاؤهم من القطاعات المعنية العامة أو الخاصة، ويجب أن تعكس المشاريع مصالح مشتركة ومصالح داخل كل منطقة إقليمية.

يعين الطرف العربي والأوروبي لكل لجنة عملاً رديفاً لكل من الرئيس ونائبه والمقرر وكذلك مقرراً رديفاً للمشاريع الخاصة عند الضرورة، يدير الاجتماعات الرئيس الرديف للبعثة المضيفة، وتكون مدة ردفاء الرئيس ونائبه لمدة ثلاث سنوات، قابلة للتجديد مرة واحدة لاتلغي فترة الخدمة كرديف لنائب الرئيس الأهلية لوظيفة رديف الرئيس وبالعكس.

يتم وضع (روزنامة) الاجتماعات مسبقاً بالاتفاق بين رديفي الرئيس، ويتم تبليغ تاريخ اجتماع لجنة العمل و(الروزنامة) ومحضر الاجتماع إلى رئاسة وأمانة سر جامعة الدول العربية وإلى الرئاسة الأوروبية ولجنة الجماعة الأوروبية، ويتفق الرؤساء الردفاء

على تاريخ الاجتماعات التي تعقد تعاقبياً في بروكسل والقاهرة، ويمكن تعيين أمكنة اجتماعات أخرى بالاتفاق المشترك..

٣-٥: مجالات الحوار:

كان للحوار منذ بدايته جانبان، أحدهما سياسي والآخر يشمل العلاقات الاقتصادية والفنية والاجتماعية والثقافية بين المجموعتين العربية والأوروبية، فبالنسبة للجانب السياسي:

تم التركيزعلى قضية الشرق الأوسط، ويمكن القول بإيجاز أن المجموعة الأوروبية خطت في هذا المجال بعض خطوات إيجابية تمثلت أساساً في البيان المشترك الذي أصدرته في ٦ تشرين الثاني /نوفمبر/ ١٩٧٣، والذي أعقبته في عدة مناسبات بيانات أخرى بينت فيها المجموعة الأوروبية رأيها في الصراع العربي / الإسرائيلي.

ويعتبر الجانب العربي أن هذه الخطوات تشكل تقدماً في الموقف الأوروبي لابأس به، وقد استمر الحوار السياسي بين الجانبين في اجتماعات " اللجنة العامة المشتركة " للحوار التي عمل الجانب العربي فيها بتوجيه من مجلس الجامعة.

وبالنسبة للجانب الاقتصادي والفني:

اتفق الطرفان منذ البداية على أن تكون مهمة الحوار في الشؤون الاقتصادية والفنية والاجتماعية والثقافية أقرب إلى الشمول، مع استبعاد موضوع تجارة النفط، لأنه يبحث في محافل دولية أخرى، وكان هذا الاستبعاد بناءً على رغبة من الجانب العربي.

وفي إطار ما اتفق عليه في اجتماع القاهرة من ضوابط عامة، بحث خبراء الجانبين في أبوظبي (تشرين الثاني /نوفمبر/ ١٩٧٥) المجالات ذات الأولوية بالنسبة للجانب العربي، ووافق الجانبان على تشكيل مجموعات متخصصة بالنسبة لعدد من هذه المجالات:

فبالنسبة للصناعة:

قرر الجانبان دراسة مجالات الأولوية بالنسبة للجانب العربي بهدف:

أ- بيان الاحتياجات والطاقات الإنتاجية في الأسواق العربية والأوروبية والعالمية.

ب- تحديد المجالات الرئيسية للتكامل مع الأخذ بالاعتبار العوامل المختلفة المتعلقة بالإنتاج والصلاحية لدى الجانبين.

جـ- تحديد المشاريع الرئيسية الجديدة بالتنفيذ في إطار التعاون العربي الأوروبي وذلك بالسرعة الممكنة.

ووافق الجانبان على تشكيل المجموعات المتخصصة الآتية:

أ- صناعات تكرير النفط والصناعات النفطية.

ب- تصنيع الأسمدة الآزوتية والفوسفاتية والمركبة.

جـ- صناعات الحديد والصلب مع الاهتمام بصفة خاصة بالبحوث والمعلومات حول الاختزال الغازي المباشر للحديد الخام بما في ذلك الصناعات المغذية وخاصة التعدين والصناعات المستخدمة مثل الصناعات الميكانية والكهربائية والإلكترونية.

وبالنسبة للقطاع الزراعي:

تم استعراض الخطوط الرئيسية لاستراتيجية التنمية الزراعية في الدول العربية والتي تشمل:

- الموارد الزراعية في البلاد العربية.
- الإنتاج الزراعي العربي الحالي وتوقعاته حتى سنة ١٩٨٥.
- الطلبات الراهنة على المنتجات العربية الزراعية وتوقعاتها حتى سنة ١٩٨٥.
- تقدير العجز في الأغذية في البلاد العربية حتى سنة ١٩٨٥.
- متطلبات المواد الغذائية للمرحلة القادمة.

•وفي إطار تلك الأولويات اتفق الطرفان على التركيز في المقام الأول على عدة مشروعات منها:

•مشروع إقليمي متكامل للزراعة والتنمية الريفية في جنوب دارفور في جمهورية السودان الديمقراطية.

•مشروع لزيادة إنتاج اللحوم في جمهورية السودان.

•مشروع لتنمية عوامل الإنتاج الزراعي من أجل زيادة إنتاج الحبوب في الجمهورية العربية السورية.

•مشروع متكامل للتنمية الزراعية في الصومال.

•وقد تم في أبو ظبي اجتماع لدراسة الأولويات بالنسبة لسائر مجالات الحوار العربي الأوروبي (البنية الاساسية- التعاون العلمي والتكنولوجي- الثقافة والعمل والشؤون الاجتماعية- التعاون التجاري- التعاون المالي).

٣-٦: مواقف من الحوار:

٣-٦- أ- الولايات المتحدة الأمريكية:

إن أمريكا لم ولن ترحب بتقارب عربي / أوروبي خصوصاً ذلك التقارب الذي قد تتزعمه أو تتولاه فرنسا، وتاريخياً يمكن الرجوع إلى أوائل السبعينات، عندما أعلن / هنري كيسنجر / وزير خارجية أمريكا آنذاك، أن عام ١٩٧٣ سيكون عام أوروبا، وكان يقصد أن أمريكا ستعيد ترتيب البيت الأوروبي بمجرد أن تنتهي من مشكلة فيتنام.. وأصر /كيسنجر/ على أن يكون هناك (تشاور) بين أوروبا وأمريكا في كل القرارات الأوروبية، بما فيها فتح حوار مع الدول العربية، وكان التكتيك الأمريكي في هذا الإطار يقوم على معارضة أي تمهيد أو تنسيق بين الدول الأوروبية نفسها للاستئناف في الحوار بجدية[1]، وخاصة وأنه كانت تجري الاستعدادات لعقد مؤتمر وزاري عربي / أوروبي،

(١) أوروبا والوطن العربي- القرابة والجوار -مصدر سابق- .

وهذا ما أكده / ميشيل جوبير / وزير الخارجية الفرنسي الذي قال حول الموقف الأمريكي من الحوار:(قال لي كيسنجر أنه سيعارض أية مبادرة للحوار العربي / الأوروبي وسيعمل على إفشالها).. بل ذهب الرئيس الأمريكي / نيكسون / إلى الإعلان العلني عن ذلك في خطاب ألقاه في ١٥ / ٣ / ١٩٧٥ في شيكاغو، أدان فيه الحوار العربي / الأوروبي ووصفه بـ ((المؤامرة الأوروبية ضد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية))[١].

وبالفعل فقد استطاعت واشنطن الحد من زخم الحوار عندما وفرت لأوروبا نفطاً رخيصاً، بعد إنشائها الوكالة الدولية للطاقة، والترتيبات الأخرى التي تمت في هذا الخصوص، مثل تفاهم /أوتاوا/ لعام ١٩٧٤، والانهيار المضطرد لنفوذ منظمتي الأوابك والأوبك ...الخ وكان من نتيجة ذلك أن استبعدت هذه الأخيرة من المساهمة الفعالة في قضايا الأمن والسلام في المنطقة، وبالتالي لم يعد هناك ضرورة لأن تركز أوروبا على الحوار مع العرب أو تعتبره ذو أهمية استراتيجية قصوى لها[٢].

لذلك بدا الموقف الأوروبي متردداً دائماً عندما كانت تتم مطالبته بدعم عملية السلام العادل والدائم، وأن يكون له دور في ذلك، وبالتالي كان الموقف الأمريكي السياسي لإفشال كل حوار، يمكن أن يؤدي إلى تعاون عربي أوروبي جماعي، خاصة إذا دار حول الطاقة والاتجاه إلى حل الصراع القائم في المنطقة.. كان مؤثراً جداً في المواقف الأوروبية لذلك لم تستطع أن تضع مسألة التدخل في الصراع في أولوياتها ومشاغلها ضمن الحوار، وكان الجانب الأوروبي، بالتالي يبحث عن حلول وسط تخضع لخطوات موزونة، وجلّ ما استطاع أن يفعل هذا الجانب هو التهديد بوقف المساعدات عندما اجتاحت إسرائيل بيروت عام ١٩٨٢ وارتكابه بمجزرة صبرا وشاتيلا، بما يعني أن العداء الأمريكي للحوار كان مستمراً منذ أوائل السبعينيات، وحتى الثمانينيات، لذلك استمر التردد الأوروبي في اتخاذ أي موقف فاعل، والضغط

---

(١) أوروبا والعرب – القرابة والجوار– مصدر سابق .

(٢) ندوة الأمن والتعاون في منطقة المتوسط – د. سعيد الأسود – مجلة الدراسات العليا– ليبيا– خريف عام ١٩٩٨ .

الأمريكي ظهر أيضاً بعد اتفاقيات كامب ديفيد التي كانت سبباً من أسباب تعثر الحوار وتوقفه، وقد أرادت أوروبا نزولاً عند رغبة أمريكية / إسرائيلية إعطاء أطراف كامب ديفيد فرصة لتحقيق السلام على طريقتها، لذلك أظهر الأمريكيون عداءهم واستياءهم مرة أخرى من الحوار بعد إعلان البندقية الذي صدر في ١٣ / ٦ / ١٩٨٠ إثر حدثين هامين:

الأول: فشل مفاوضات الحكم الذاتي التي كان مقرراً أن تنتهي في أيار (مايو) ١٩٨٠.

الثاني: زيارة الرئيس الفرنسي / جيسكار ديستان / إلى بعض دول الخليج.

إذ أن بيان حلف الأطلسي الذي صدر في أعقابه في تركيا تجاهل الحوار تماماً ولم يشر أو يتبنى ما ورد فيه[1].

وتأسيساً على ما سبق يمكن القول أن استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية المعادية للحوار العربي / الأوروبي تنطلق من رغبتها في أن تكون المهيمنة الوحيدة في المنطقة، وصاحبة القرار فيها، خاصة وأن الدور الأوروبي يمكن أن يلتقي مع الرغبة العربية في السلام العادل والدائم، وهذا لايتوافق مع الرغبة الإسرائيلية التي تنزع نحو العدوان بأشكاله المختلفة، إضافة إلى أن السماح لأوروبا بأن تأخذ دوراً ما في مجال، أو منطقة، يمكن أن يدفعها لمحاولة توسيع هذا الدور في مجالات ومناطق أخرى، وهذا يهدد الاستراتيجية الأمريكية في أوروبا أيضاً والقائمة على الإبقاء على الدول الأوروبية تابعة لها، سواء عسكرياً أو سياسياً من خلال حلف الأطلسي، أو اقتصادياً من خلال استمرار واشنطن المرجع الوحيد لحل المشكلات التي تعاني منها أوروبا، ومنها مشكلة الطاقة..

وقد نجحت الولايات المتحدة حتى الآن في تطبيق هذه الاستراتيجية، لاسيما بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وانفرادها في العالم كقطب وحيد، وبالتالي لاتزال أوروبا تدور

---

(١) أضواء على المرحلة الراهنة في الحوار العربي الأوروبي – مصدر سابق.

في كل تحركاتها ضمن الفلك الأمريكي، خاصة وأن الدول الأوروبية الراغبة حقيقة في الابتعاد عن المركز الأمريكي، والاستقلال عنها محدودة، وتأتي فرنسا في مقدمتها، كما يمكن اعتبار ألمانيا مهيأة لهذا الاستقلال..

بمعنى آخر.. الضعف الأوروبي تجاه الولايات المتحدة كان له دوره في تيسير المهمة الأمريكية بإعاقة الحوار العربي / الأوروبي، وإبعاد أوروبا عن المساهمة بأي دور فاعل في قضية السلام في الشرق الأوسط..

٣-٦- ب: الاتحاد السوفييتي:

كان للاتحاد السوفيتي قبل انهياره الفظيع مع بداية عقد التسعينيات مصالح هامة في منطقة المتوسط، شأنه في ذلك شأن بقية الدول والقوى الأخرى، وتتلخص هذه المصالح بـ:

١- بلوغ (المياه الدافئة) وهذا هو حلم كل قائد في موسكو.

٢- السيطرة على منطقة غنية بالنفط.

٣- الإشعاع إيديولوجياً في منطقة (ظهر الغرب الرأسمالي لها على الدوام كمصدر للكثير من الآلام).

٤- وضع اليد على كل (ميدان شرق أوسطي) تُرك حراً نتيجة أخطاء الدبلوماسية الأمريكية.

٥- التغلغل في البحر الأحمر والمحيط الهندي عبر قناة السويس.

لذلك كانت له رؤاه الخاصة به حول الحوار العربي / الأوروبي والتي تتفق مع مصالحه، لهذا وإن كان يقف إلى جانب العرب في صراعهم مع العدو الصهيوني، لكنه في الوقت ذاته يتوجس من أن يؤدي هذا الحوار إلى الإضرار بمصالحه في ظل وجود قوة أخرى مؤثرة في المنطقة، وتلقى القبول العربي، والترحيب من قبل قياداته وجماهيره، وبالتالي يمكن أن تتم خدمة المصالح الأوروبية على حسابه، خاصة في ظل تنامي

احتياجاته إلى الطاقة والأسواق، لاسيما في أسواق السلاح التي يمكن أن يكون لها مصدر آخر في حال نجاح الحوار العربي / الأوروربي، وهذا قد ينزع موقع القدم الذي أتاح للاتحاد السوفييتي أن يتغلغل في الأراضي العربية[1]، لذلك لم يكن ينظر بعين الرضا لهذا الحوار، ولكنه بقي متكتماً و لم يعلن معارضته العلنية كما الولايات المتحدة الأمريكية، لأنه لايريد المجازفة بخسارة الأنظمة التقدمية العربية، ويخدم في الوقت ذاته مصلحة الصينيين الذين كانوا يتهمون أمريكا والاتحاد السوفييتي معاً بالتواطؤ لاقتسام العالم.

٣-٦- جـ: موقف إسرائيل:

لاشك بأن الموقف الإسرائيلي كان -ولايزال- معادياً للحوار إلى أقصى الحدود، وأسباب العداء واضحة، فالحوار الجاد وغير المنحاز مسبقاً، والقائم على محاولة كل طرف فهم وتفهم موقف الطرف الآخر، وقضاياه، سيؤدي إلى وقوف أوروبي إلى جانب العرب في المطالبة بالحل الدائم والعادل للصراع، وانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة، والتزام إسرائيل بقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، لذلك فإن من الطبيعي أن يعلن حكام إسرائيل معاداتهم للحوار، بل واتهام الأوروبيين بتأييد العداء للسامية كلما اقتربوا من تبني موقف عادل غير منحاز، وهي التهمة الإسرائيلية الجاهزة التي يمكن أن يلصقونها بكل من يقف ضد عدوانيتهم، لذلك وإثر إعلان البندقية في حزيران (يونيو) ١٩٨٠ والذي كان فيه للمجموعة الأوروبية موقفاً مؤيداً لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، لم يتردد (إسحاق شامير) رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك من اتهام أوروبا بمناصرة (الإرهاب المعادي للسامية)!!، إذ أعلن وبكل صراحة أمام دبلوماسيين أوروبيين في إسرائيل خلال لقاء معهم في ٧ / ١٠ / ١٩٨٠: (ثمة علاقة ما بين الموقف الأوروبي والإرهاب المعادي للسامية)..

---

(١) أفكار نقدية حول الحوار العربي / الأوروبي- مصدر سابق .

٣- ٧: خلاصة ونتيجة:

وهكذا تلتقي مواقف القوى ذات المصالح الجيوسياسية في منطقة المتوسط، إضافة للموقف الإسرائيلي في قناة معاداة الحوار، والرغبة في إفشاله لأنه سيؤدي إلى الإضرار بمصالحها، وإن كان لكل طرف طريقته في التعبير عن رأيه أو اضطراره لهذا السبب أو ذاك لإخفاء حقيقة مواقفه.. وكان على العرب والأوروبيين إدراك ذلك، وبالتالي دفع الحوار إلى الأمام، لكنهم لم يفعلوا.. بل ربما أدركوا أن الحوار الذي يخدم مصالحهم المشتركة يؤثر على مصالح الآخرين، وأرادوا دفعه للأمام، لكن القوى الآخرى المؤثرة أعاقت هذا الحوار بطرائقها الخاصة بها فتعثر، وتوقف، وأحياناً انتعش، لكنه لم يؤدِّ يوماً أهدافه.

٣-٨: توقف الحوار:

٣- ٨- أ: مدخل:

بالرغم من قناعة المجموعة الأوروبية والدول العربية بفائدة وأهمية الحوار لتطوير التعاون الذي يخدم بالنتيجة مصالحهم على مختلف الأصعدة والمستويات، إلا أن الحوار ما إن ينطلق حتى تتم إعاقة حركته وتعطيله لأسباب ربما تكون خارجة عن إرادة الطرفين أحياناً، وفي أحيان أخرى بسبب خلافات كان يمكن تجاوزها، بالتالي كان الطريق مليء دائماً بالمعيقات والصعوبات.. بل والمكائد أحياناً..

٣-٨- ب: معيقات الحوار:

يمكن تلخيص معيقات الحوار التي أدت إلى تعثره وتوقفه بما يلي:

١- تأثر كلا الطرفين الأوروبي والعربي بمواقف أطراف أخرى خارجة عنه، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ذات التأثير الكبير والواضح على أوروبا، كذلك تأثره بالمواقف الإسرائيلية والصهيونية، والأوضاع الداخلية في دول المجموعة، والمتباينة، سواء في النظرة للحوار، أو في العلاقة مع الولايات المتحدة وإسرائيل.

٢- تأييد أوروبا لاتفاقية كامب ديفيد، ونزولها عند الرغبة الأمريكية الإسرائيلية إعطاءها فرصتها.

٣- تجنب الجانب الأوروبي البحث في قضايا سياسية بعد اتفاقية كامب ديفيد، ولما كان البحث في الجانب الاقتصادي دون الجانب السياسي غير مقبول عربياً لذلك وجد الطرف العربي أن توقف الحوار أكثر جدوى.

٤- عدم حدوث التقدم المطلوب عربياً في مجالات الاستثمار، والتجارة، ونقل التكنولوجيا وفقاً لمصالح الجانب العربي.

٥- الانقسام العربي إثر اتفاقية كامب ديفيد، وانقسام الجامعة العربية إلى جامعتين، وتوزع منظماتها ومؤسساتها، وبالتالي عدم وجود طرف عربي تكون له رؤيته الموحدة خلال جلسات الحوار.

لكن هذا السبب الأخير كان مؤقتاً في بعض جوانبه، إذ خلال نحو شهرين باشرت الجامعة العربية مهامها، وحاول الأمين العام الجديد استئناف الحوار، وإقرار مؤتمر القمة العربية في تونس ذلك، لكن الاستجابة الأوروبية لم تكن بمستوى الرغبة العربية.

٦- يمكن إضافة أسباب أخرى غير ظاهرة، لكنها كامنة لدى كل طرف رغم عدم إعلانه صراحةً عنها، وتتلخص باستمرار سوء ظن كل طرف بالطرف الآخر، فالعرب لازالوا ينظرون إلى ما كل غربي على أنه استعماري، يخدم المصالح الغربية خاصة وأن الاستعمار الغربي ليس مسؤولاً فقط عن التخلف الذي أصاب الأمة العربية.. بل هو مسؤول أيضاً عن زرع الكيان الصهيوني على أرض فلسطين العربية.. إضافة إلى الخوف من الغرب كمصدر للأفكار المستوردة، والحضارة الغازية.....الخ

بالمقابل يستمر الأوروبيون ينظرون إلى العرب على أنهم مصدر للتطرف والإرهاب وأن العرب والمسلمين خصوم أصلاء للحضارة الغربية، إضافة إلى أنهم متخلفون[1] :

(١) محاولة لتوظيف الثقافة الإسلامية في تحقيق تغيرات في المجتمعات العربية والإسلامية- د. أحمد كمال أبو المجد- شؤون عربية- العدد ٢٩- تموز (يوليو) ١٩٨٣ .

هذه الأسباب مجتمعة كانت تؤدي دائماً إلى تعثر المفاوضات، وتوقف الحوار بين الحين والآخر قبل أن يستأنف لفترة سرعان ما يعود بعدها إلى سيرته الأولى من التعثر.

٣-٨- جـ: عوامل استمرار الحوار:

مع ذلك فإن توقف الحوار لم يكن يعني انتفاء الحاجة إليه، لكن - وكما سبقت الإشارة -كانت هناك معيقات تمثلت في مؤثرات داخلية وخارجية، وكان هناك مساع حقيقية لإفشاله رغم أن الجانبين كانا على قناعة بفائدة الحوار وأهميته لكليهما، وبالتالي فإن متطلبات استمراره وعوامل نجاحه كان يمكن أن تكون قادرة على دفعه.. لكن بقيت المعيقات ذات أثر أكبر في مسيرته، وكانت دائماً تعمل على تغييب متطلبات وعوامل استمراره التي يمكن تلخيصها بما يلي:

- الاستقلالية في المواقف والقرارات.

- المرونة والقدرة على الحركة لترجمة الاستقلالية في المواقف إلى واقع عبر قرارات يتم الالتزام بها.

- القدرة على تحمل المسؤوليات والوفاء بالالتزامات التي يتم اتخاذها.

- توفر إرادة الوسائل التي تفرض نفسها..

لكن يحصل في أحيان كثيرة، في العلاقات الدولية ما هو تطبيق للقول العربي المأثور (العين بصيرة واليد قصيرة)، ويحصل أيضاً أن يرى بلد ما، أو كتلة بلدان، وبوضوح أين تكمن مصالحه، ولكنه يعجز عن بلوغها بسبب لعبة النفوذ، وانعدام الترابط السياسي والسيطرة الأجنبية، وهذا ما يمكن ملاحظته بالنسبة للحوار العربي / الأوروبي الذي يتعرض لمعيقات عديدة[١].

(١) الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة أمام الحوار العربي / الأوروبي- د. بشارة خضر- شؤون عربية- العدد ٤ حزيران (يونيو) ١٩٨١ .

مع ذلك فإن مصالح الطرفين العربي والأوروبي تبقى أهم دافع يمكن أن يعيد التوازن بين عوامل نجاح الحوار وبين معيقاته، وأن تغلب عوامل النجاح ومتطلباته التي سبقت الإشارة إليها، خاصة وأن هذه المتطلبات والعوامل مدعومة بعوامل ذات أهمية قصوى في العلاقات الدولية، مثل علاقات التاريخ، وامتدادات الجغرافيا، وتلاقي الحضارات، والمصالح الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية وغيرها..، وهي عوامل واضحة في العلاقة بين الجانبين الأوروبي / العربي اللذين لم تنقطع علاقاتهما على مر التاريخ منذ أيام الفينيقيين يضاف إليها في عصرنا الراهن التحديات التي يمكن أن تكون مشتركة في كثير من جوانبها، وأبرزها تحدي التبعية الذي تشكو منه أوروبا رغم ما حققته من تقدم وتطور في المجالات كافة، بالتالي فإن مصالح التلاقي والحوار والتعاون صارت ذات أهمية أكثر وضوحاً، ويمكن بالتالي أن يكون لها أثر أكبر ليس على مستوى طرفي الحوار فقط، بل على مستويات العلاقات الدولية، والتوازنات القائمة على الخلل كما نراها في واقعنا الراهن..

بالتالي فعوامل استمرار الحوار بقيت قائمة، و كان يمكن لأوروبا، كما للعرب الانطلاق منها لبناء مستقبل أفضل.. وبناء هذا المستقبل يتوقف على كيفية تعامل طرفيه مع معطيات مصلحتهما المشتركة، ومع تفاعل العوامل التي أنضجت الحوار، في المنطقتين العربية والأوروبية، أي أنه يتوقف بداية على مواقفهما منه.

٣- ٨- د: الحوار.. محاولة تقييم:

دائماً كان كل طرف يحاول تحقيق ما يريده من الحوار، وفي محاولة التقييم يمكن إيراد الملاحظات التالية:

- سعي العرب من خلال الجامعة العربية لأن يكونوا في الحوار أصحاب موقف موحد يضمن لهم الدعم الأوروبي لاسترداد الحقوق المشروعة، وإيجاد الحل العادل والدائم لقضية الصراع في المنطقة.

- مقابل ذلك سعى الأوروبيون للتعامل مع الوفود العربية فرادى، وعقد الاتفاقيات مع كل قطر عربي على حدة، ومحاولة الاستفادة من الوضع الاقتصادي الضعيف

لانتزاع تنازلات، لاسيما عندما يدور الحديث حول مرفق العلوم والتكنولوجيا.. وقد سبب ذلك إضعافاً للموقف العربي.

- كان الطرف الأوروبي يعرف تماماً ماذا يريد من كل بلد عربي، ويتعامل كطرف واحد مع هذا البلد أو ذاك.

بالمقابل كان الجانب العربي منقسماً لايعرف ماذا يريد في المجال الاقتصادي، وبالتالي لم تكن هناك مطالب واضحة ومحددة في هذا المجال، عكس المجال السياسي الذي كان واضحاً ومحدداً بالحصول على الدعم الأوروبي للمطالب العربية.

- الأوروبيون كانوا يختارون أعضاء وفدهم بدقة ومن أصحاب الكفاءات والاختصاصات العلمية والمهنية، وما يستلزمه تحقيق الهدف الأوروبي من باحثين في مختلف المجالات.. مع الحرص على استمراريتهم في كل جلسات الحوار.

- بينما العرب كان كل ما سبق آخر ما يفكرون به، سواء لجهة الاختصاص الفني والعلمي، أو لجهة استمرارية أعضاء الوفود.. بالتالي لم يكن هناك تكافؤ بين قدرات وإمكانات الجانبين، وقد كان لهذا أثره في المحصلة النهائية للحوار.

- اختلفت طبيعة الأهداف الاقتصادية بين الجانبين، فالجانب العربي يريد تحقيق نهضته الذاتية والخلاص من التبعية.. والجانب الأوروبي يريد دمجاً للاقتصادين الأوروبي والعربي، رغم ما بينهما من تفاوت في التطور.

- سجل الحوار خلال مراحل مختلفة فترات انتعاش وانفراجات، مقابل فترات تعثر وتوقف، لكن فترات الانتعاش التي تتسارع فيها وتيرة انعقاد الاجتماعات كانت دائماً قصيرة ومتواضعة القرارات، قياساً لفترات السبات والتوقف التي كانت تطول، وتتأثر فيها الأطراف بمواقف وآراء تعيق الانبعاث من جديد، أما ما يمكن وصفه بالتحولات الأوروبية التي نجم عنها الاعتراف ببعض الحقوق العربية العادلة في قضية الصراع العربي / الصهيوني فكانت بطيئة لسببين رئيسين:

الأول: التبني الأمريكي الكامل والكافي واللازم للمشروع الصهيوني مما ساعد إسرائيل في متابعة سياساتها العدوانية، ودون أي حساب للاعتراضات الأوروبية.

الثاني: أن أوروبا المترددة والمتحالفة مع الولايات المتحدة الأمريكية إبان الحرب الباردة ترى بفعل قوى مؤثرة داخلية وخارجية أنه ليس من مصلحتها أن تدرج علاقاتها مع العرب في أولوياتها على حساب علاقاتها وتحالفاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

بمعنى آخر فالحوار العربي / الأوروبي ورغم كل الاعتبارات الجغرافية والتاريخية والثقافية والحضارية التي استند إليها في تبرير إصلاح وتجديد العلاقة بين العرب وأوروبا، وعبر عقدين ونيف من انطلاقته لم يستطع انتزاع تغيير حاسم في مواقف أوروبا السياسية من الصراع العربي / الإسرائيلي، لذلك فقد انتهى الحوار وتوقف لأنه من غير المفيد لأوروبا كما ترى أن تقحم نفسها فيما لاتجني منه مصلحة جديدة، طالما أن كل حاجاتهم لدى العرب مقضية، وهم يبحثون عما يحقق مصالحهم، لامصالح غيرهم.

وتأسيساً على ما سبق يمكن الإشارة إلى أن الحوار العربي / الأوروبي ارتبط بعدد من المعطيات هي[١]:

١- أنه سعى لإيجاد علاقة متميزة ومؤطرة للتبادل التجاري والتعاون الاقتصادي.

٢- لم يلبِّ الطموحات والتطلعات العربية الرامية إلى ربط التعاون الاقتصادي بالموقف الأوروبي إيجابياً من الصراع العربي الإسرائيلي.

٣- أن هذا الحوار لطالما اصطدم بالبعد السياسي، وشكل عائقاً أمام تقدمه، وإحراز تطورات عملية في مسار توقف الحوار لمدة عشر سنوات بسبب اتفاقية كامب ديفيد.

٤- إن هذا الحوار، ومنذ المبادرة إليه (بيان بروكسل، ثم بيان الجزائر) يأخذ بصيغة الحوار الأوروبي/ المتوسطي، من خلال تأكيد كلا المجموعتين الأوروبية والعربية

---

(١) أسئلة برشلونة- عبد الرحمن مطر- المستقبل العربي -العدد ٢١٥- كانون الثاني (يناير) ١٩٩٧ .

على الروابط الحضارية المتوسطية، وأن تأخذ العلاقات صيغة التعاون المتوسطي والتبادل التجاري على مستويات عدة:

المستوى الأول: اتفاقيات ثنائية بين بلدان أوروبية وبلدان عربية وقد تمت الإشارة إليها.

المستوى الثاني: اتفاقيات تفضيلية للتبادل التجاري بين المجموعة الأوروبية (السوق المشتركة) وبلدان عربية بصورة فردية، بمعنى أن السوق المشتركة أبرمت اتفاقيات تجارية مع كثير من البلدان العربية كمصر، وتونس، والمغرب، والجزائر وغيرها، خارج إطار الجامعة العربية التي كانت ترعى الحوار العربي / الأوروبي، ومنحت تلك الاتفاقيات أفضليات في التعامل التجاري والاقتصادي، والإعفاء الضريبي وغيرها.. كما وقعت المجموعة الأوروبية اتفاقاً تفضيلياً مع اسرائيل، وقبل أن تبدأ لقاءات الحوار العربي/الأوروبي على مستوى الخبراء في آيار / مايو / ١٩٧٥، منحت إسرائيل بموجبه أفضلية جمركية وحق المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية الخارجية للسوق الأوروبية المشتركة، وهو أمر لم يمنح لأية دولة عربية، على الرغم من حجم التبادل التجاري والاقتصادي للدول العربية مع المجموعة الأوروبية..

أخيراً وكمحصلة لما سبق في مجال الحوار العربي / الأوروبي، نرى مع غيرنا أنه كان يجب على الطرفين أن يفهما أنه من السخف التأكيد أنه يوجد بين أوروبا والعرب، حول المحور المتوسطي نقطة التقاء عميقة للمصالح، لأن هذا من أبسط البديهيات، أيضاً إذا كان للعرب والأوروبيين مصلحة مشتركة فإنما هي مصلحة سيادة السلام والتعاون في المتوسط.. بدل أن يسعِّر التنافس والتوتر فيه والحرب.. ((ولكن متى يدرك الأوروبيون أن المتوسط ليس واسعاً جداً حتى يفترقوا، وليس ضيقاً جداً حتى يختلطوا[1] .

(١) الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة أمام الحوار العربي / الأوروبي– مصدر سابق .

الفصل الرابع

الشراكة الأوربية/المتوسطية

الفصل الرابع

الشراكة / الأوروبية / المتوسطية

٤-١: مدخل:

يمثل حوض المتوسط ٦٪ من اليابسة، و٧٪ من سكان العالم، و٨٪من الثروة العالمية، وتتشاطأ عليه الدول التالية:

أولاً: من الشرق: سورية، لبنان، فلسطين المحتلة.

ثانياً: من الجنوب: مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب.

ثالثاً: من الشمال: تركيا، اليونان، ايطاليا، فرنسا، إسبانيا، البرتغال، وهي دول المجموعة الأوروبية، إضافة إلى تركيا، وإلبانيا، ويوغسلافيا.

رابعاً: الجزر: قبرص ومالطا..

وتتميز هذه الدول بعدم التجانس بسبب الفوارق الاقتصادية الكبيرة في الثروة، وعلاقات التبعية الداخلية فيها، فهناك شمال غني يبلغ الناتج الإجمالي فيه حوالي /٧/ تريليون دولار، و متوسط دخل الفرد فيه سنوياً نحو /٢١/ ألف دولار، وجنوب فقير لايتجاوز متوسط دخل الفرد فيه الألف دولار أمريكي، من خلال إجمالي الناتج القومي الذي لايصل إلى أكثر من / ٥٩٨ / مليار، وبالنسبة للمبادلات التجارية تتصدر دول الشمال ودول الجنوب بشكل عام أولويات قوائم التجارة الخارجية، فيما

بينها كنسبة، وليس كحجم وقيمة، سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات، وغالباً تصدر دول الجنوب العربية إلى أوروبا السلع الخام كالنفط والقطن، إضافة للإنتاج الزراعي، وتستورد منها الآلات وأدوات الإنتاج، والسلع المصنّعة ذات المكَوّن التقاني غير العالي غالباً.

أما نصيب دول المجموعة الأوروبية في التجارة العالمية فتقارب نسبته الـ ١٩٪ مقابل ١٧٪ للولايات المتحدة، و٨٪ لليابان، مقابل ٢,٩٪ للعالم العربي، مع الإشارة إلى أن النفط يشكل فقط ٦٨٪ من الصادرات العربية، وتبلغ نسبة الصادرات للاتحاد الأوروبي من إجمالي الصادرات العربية ٢٦٪، أما الواردات العربية من الاتحاد الأوروبي فتشكل نسبة ٤٥,٦٪ من إجمالي الواردات العربية[١].

وإضافة إلى التباين الشديد في العوامل الاقتصادية، هناك تباين في الجوانب الاجتماعية (هجرة- بطالة - عنف- تطرف)، وفي العوامل البشرية (التفاوت في النمو السكاني)، وفي العوامل الثقافية (الأديان والحضارات)، وإذا أضفنا نشوء تيار فكري سياسي غربي يزعم أن الإسلام خطر يهدد الحضارة الأوروبية، فإننا نكون قد أضفنا دعوى المفكر الأمريكي / صمويل هانتنغتون / في " صدام الحضارات " وقبلنا بأن يعتبر الإسلام (جزء من حقيقة ثقافية) وأن (العدو القديم دخل من الباب الخلفي)[٢].

وبالتالي فالدارس للواقع العربي / الأوروبي يلاحظ الفروق العديدة بين المستوى الذي حققته أوروبا على مختلف الأصعدة، والذي جعلها تنتمي لدول الشمال الغني، والمستوى الذي لايزال يقف عنده الواقع العربي والذي يبقيه ضمن مجموعة دول الجنوب النامية، وأن كل ما حققته خلال العقود التالية للاستقلال لم يردم الهوة بينها وبين دول العالم الصناعي، بل أن هذه الهوة تزداد اتساعاً لأسباب تتعلق بعدم قدرة

---

(١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد- لعام ١٩٩٨- مصدر سابق.

(٢) الشراكة الأوروبية المتوسطية د. هيثم الكيلاني بمجلة شؤون الأوسط العدد ٤٩ شباط (فبراير) ١٩٩٦ عن: ((حروب الحضارات)) لوموند دبلوماتيك -كانون الأول /ديسمبر/ ١٩٩٤ .

العرب على اللحاق بثورات العصر الممتلئة بثورات المعلوماتية والتكنولوجيا والاتصالات وغيرها..

يضاف إلى ذلك أنه لازالت هناك فروق بين الشمال الأوروبي، والجنوب العربي في مستويات التنمية البشرية، والرفاهية الاجتماعية، كما يمكن ملاحظة أوجه الاختلاف في الجوانب الثقافية التي تتباين بين أوروبا والعرب، والمعيشة المتناقضة، وهذه الحقائق هي اليوم بعض ما يتسم به الواقع بين شمال وجنوب المتوسط.

ورغم أن العلاقات التجارية بين أوروبا والدول العربية، لاسيما المتوسطية تعود إلى قرون مضت، إلا أنها كانت قائمة على علاقة مستعمر- بكسر العين- بمستعمر- بفتح العين- وقوي بضعيف، حتى أوائل الستينات، حيث تم تنظيم هذه العلاقات عبر اتفاقيات مختلفة، وكان لبنان البلد العربي الأول الذي وقع في ٢١ / ٥ / ١٩٦٥ اتفاقاً تجارياً غير تفاضلي مع دول الاتحاد الأوروبي التي كان عددها آنذاك ست دول فقط، وفي كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٢ تم مع مصر توقيع اتفاق تجاري أيضاً، ثم وفي عام ١٩٧٣ بدأت مناقشات بين دول المغرب العربي ودول الاتحاد الأوروبي، انتهت إلى عقد اتفاقيات معها خلال شهري آذار ونيسان (مارس وأبريل) ١٩٧٦، وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧، ثم توقيع اتفاقيات مماثلة مع مصر وسورية والأردن.. وذلك في ظل الحوار العربي /الأوروبي الذي كان قد بدأ إثر الصدمة النفطية الأولى عام ١٩٧٣.

وهكذا فقد ارتبطت دول المجموعة الأوروبية بعلاقات اقتصادية مع شتى الدول العربية من خلال اتفاقيات متعددة تم التوصل إليها مع هذه الدول خلال فترات انقطاع الحوار العربي / الأوروبي أو تعثره، وقد اعتبرت هذه الاتفاقيات بالنسبة للدول العربية المتوسطية (سورية- مصر- لبنان- تونس- الجزائر- المغرب- الأردن) المرجع والأساس في مفاوضات الشراكة اللاحقة خاصة وأنها كانت تهدف إلى تنمية التعاون الاقتصادي والفني والمالي بين الدول العربية المعنية، ودول المجموعة الأوروبية من خلال دعم الجانب الأوروبي لجهود التنمية، وتشجيع أنشطة التعاون، وتمويل المشروعات أو البرامج التي تحقق هذه الأهداف، كما تهدف إلى تنمية التبادل التجاري بين الجانبين، وتحرير

دخول المنتجات الصناعية من الدول العربية إلى الدول المعنية، وإعطاء امتيازات تعريفية لسلعها الزراعية، دون الحاجة إلى المعاملة بالمثل، كما تبع ذلك التوقيع على بروتوكولات مساعدات مالية ودعم فني بدءاً من عام ١٩٧٨ وتمت برمجتها على السنوات التي امتدت حتى عام ١٩٩٦، مع الإشارة إلى عدم تنفيذ بعضها لأسباب مختلفة..

٤-٢: السياسة المتوسطية للمجموعة الأوروبية:

حتى عام ١٩٤٥ كان للقوى الأوروبية المختلفة سياساتها المتوسطية الخاصة بها، وغالباً ما كانت سياسات خلافية.. وبعد الحرب العالمية الثانية لم يعد لبلدان أوروبا الغربية سياسة متوسطية خاصة بكل منها، ولامشتركة فيما بينها، سوى تلك التي يفترضها الالتحاق، أو الانحياز للولايات المتحدة الأمريكية.. فقط بريطانيا وفرنسا اللتين تمتعتا بمواقع استعمارية في المنطقة قادتا معارك خلفية من أجل الحفاظ على امتيازاتهما..

** لكن بريطانيا توقفت منذ عام ١٩٥٤ عن مثل هذه المعارك حول مصر والسودان، وبعد فشل العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ تخلت عن نفوذها الخاص في المنطقة بما في ذلك بلدان الخليج الساحلية.

** أما فرنسا فكانت ولاتزال تعتبر نفسها قوة كبيرة،وقد حاولت الحكومات الفرنسية المتعاقبة منذ نهاية الحرب الكونية الثانية أن تحتفظ بالمواقع الاستعمارية لبلدها، لكنها لم تستطع أن تحقق ما تصبو إليه رغم محاولات الرئيس / شارل ديغول / أن يجد لفرنسا سياسة متوسطية واستقلال أكثر عن الولايات المتحدة.

إذ ابتداءً من عام ١٩٥٨ ومع مجيء الرئيس الفرنسي / شارل ديغول / إلى السلطة بدأت تلوح في الأفق بوادر تغيير في السياسة الفرنسية تجاه الوطن العربي، لكن مرحلة كاملة استمرت حتى عام ١٩٧٣ تميزت بغياب أوروبي واضح عن العالم العربي، وقد ساعد على ذلك أن الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة كانا القطبين المهيمنين على

المنطقة، وكانت الانقسامات العربية تدور حول التحالف مع أحد هذين القطبين.

** وبالنسبة لألمانيا فهي لم تكن تملك سياسة عربية ومتوسطية أفضل من بريطانيا ولعلها لاتبحث عن تطوير سياسة كهذه في المستقبل المنظور.

** وفيما يتعلق بإيطاليا، ورغم موقعها الجغرافي الحساس حكماً للمشاكل المتوسطية لكنها لاتملك سياسة متوسطية أو عربية فاعلة بسبب هامشيتها في التطور الرأسمالي الأوروبي واضطرارها بالتالي إلى أن تخضع طموحاتها المفروضة مع قوى أوروبية أخرى أكثر قدرة على الحسم، مع ذلك يمكنها أن تشكل ثقلاً في التوزان الأوروبي في اتجاه اتباع سياسة أوروبية مشتركة مستقلة عن الاهتمامات الأميركية للهيمنة، لكنها حتى الآن لم تقم بذلك..

** أما اسبانيا والبرتغال فتحتلان مركزاً مهماً في الجيواستراتيجية الأمريكية للهيمنة، وقد صاغت الولايات المتحدة تحالفها مع هذين البلدين غداة الحرب العالمية الثانية من أجل التحكم بمدخل المتوسط الغربي، عززه الاتفاق الأمريكي / المغربي عام ١٩٨٢ لإعطاء تسهيلات للقوات العسكرية الأمريكية على الأرض.. وحالياً تشكل شبه جزيرة إيبيريا صلة الوصل الأولى في محور واشنطن تل أبيب، ورأس الجسر الأوروبي الأساسي لقوات الانتشار السريع الأمريكية التي لعبت دوراً حاسماً في حرب الخليج..

بالتالي فإن هذا الخيار الغربي يفرغ الخطاب (الأوروبي / العربي) من أي مدلول جدي، واسبانيا الحديثة ديمقراطياً التي تزعم اتباع سياسة صداقة تجاه دول أمريكا اللاتينية والعالم العربي، قد أطلقت حركتها في اتجاه معاكس في الواقع لمقتضيات ما تعلنه من مبادئ..

كذلك البرتغال تجد نفسها بحكم واقعها الاقتصادي المتخلف ليست بقادرة على انتهاج أي دور متوسطي مستقل.[1]

لذلك وبالرغم من أن اتفاقية روماعام ١٩٥٧ التي تم توقيعها من قبل الدول

(١) للتوسع في هذا الموضوع انظر: قضايا استراتيجية في المتوسط-د.سمير أمين وآخرون- منشورات دار الفارابي ١٩٩٢.

الأوروبية الست المؤسسة للمجموعة الأوروبية تركت الباب مفتوحاً أمام إقامة صلات اقتصادية وسياسية وثيقة بين دول المجموعة والدول والأراضي التابعة لها عبر البحار، لكن علاقة الجماعة الأوروبية مع البلدان النامية ظلت على الدوام معقدة ومتعددة الأوجه، بسبب مواقفها وارتباطاتها المشار إليها آنفة الذكر من جهة، وبسبب السياسة التجارية التي تعتمدها المجموعة من جهة أخرى، والتي وفرت وضعاً مميزاً لبعض الدول مثل بعض الدول الإفريقية وبلدان حوض الكاريبي والباسفيكي، في حين كانت دول أخرى لاتتمتع بأي امتيازات باستثناء الفوائد التي يمكن أن تحصل عليها من خلال النظام المعمم للأفضليات في تجارة المنتجات الصناعية، كما كانت للكثير من دول المجموعة صلات تاريخية مع الدول المتوسطية، تستند في معظمها إلى العلاقات التالية للحقبة الاستعمارية، فظلت لفرنسا صلاتها الخاصة بالمغرب والجزائر وتونس ولبنان وسورية، كما ارتبطت إيطاليا بصلات خاصة مع تونس، وتمتعت بريطانيا بعلاقات خاصة مع قبرص ومصر ومالطا، وإسرائيل التي قامت على أرض فلسطين..كما ارتبطت تركيا واليونان بصلات مع المجموعة بصفتهما عضوين في حلف الأطلسي.

وبناءً على هذه الاعتبارات أقامت دول المجموعة صلات تعاقدية مختلفة عن طريق عقد اتفاقيات مع / ١٢ / بلداً من بلدان المنطقة السبع عشرة، ونتيجة لعدم وجود اتفاق داخل الجماعة حول خطوط عريضة مشتركة، فقد تفاوت نطاق هذه الاتفاقيات الشاملة إلى حد كبير، والمزاملة، والتي لاتخلو من التعقيد، كما هو الحال بالنسبة لليونان وتركيا، وإنتهاءً بالترتيبات الخالية من الامتيازات، والقائمة على منح كل طرف الطرف الآخر صفة (الدولة الأولى بالرعاية) وتحدد مضامين هذه الاتفاقيات بصورة رئيسية حسب حاجات البلد المعني والزمن الذي عقدت فيها الاتفاقية، فقد صيغت اتفاقيات المزاملة مع اليونان عام ١٩٦١، وتركيا عام ١٩٦٣، ولاحقاً مع قبرص ومالطا، لتؤدي في النهاية إلى قيام اتحاد جمركي بينها، وبين الجماعة الأوروبية، أما بالنسبة لتركيا فكانت ثمة إمكانية لأن تنضم إلى عضوية الجماعة، بينما جرى ربط دول المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس عام ١٩٦٧) وكذلك المشرق العربي (مصر

وسورية ولبنان)، إضافة إلى إسرائيل ويوغسلافيا بالجماعة عن طريق اتفاقيات للتعاون، شملت التجارة والتعاون الصناعي والمساعدات المالية[١].

بيد أن تعبير (مزاملة) في حالتي المغرب وتونس لم يخل من عدم الدقة، نظراً لأن الاتفاقيتين المعقودتين معهما كانتا في الأساس للتعاون التجاري، وفي كل الأحوال شكلت جملة من الاتفاقيات المتباينة المرحلة الأولى من السياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية، وبالرغم من الصلات التعاقدية بين بلدان متوسطية بعينها، وبين الجماعة، فقد حالت ثنائية الاتفاقيات واتساع نطاقها دون إقامة صلات وثيقة بين بلدان الإقليم المتوسطي، وكانت تلك الاتفاقيات أولى المحاولات الجادة لصياغة سياسة متوسطية كلية لكنها لم تتحقق قبل حلول عام ١٩٧٢ حيث شكلت نموذجاً مبكراً للتعامل مع الإقليم من منظور عام، وكانت هذه المحاولات إحدى النتائج المترتبة على الأهمية المتنامية للإقليم نفسه[٢]، كما هدفت إلى ضمان الاتساق بين أساليب التعامل الضروري والمتباينة مع الإقليم، وكان من الضروري الاتفاق على مجموعة من القواعد والمعايير المشتركة لتحكم علاقات المجموعة مع المنطقة، كما جعلت آفاق التوسع التي بدت واضحة بعد عام ١٩٧٣، من الضروري إعادة النظر في هذه الاتفاقيات.

وكان الهدف الرئيسي للسياسة المتوسطية تضمين التعاون الاقتصادي والمالي في الامتيازات التجارية الممنوحة، وإقامة روابط للتعاون بين بلدان الدول المتشاطئة على المتوسط، كما جعل تزايد عدد المهاجرين من خارج المجموعة إلى البلدان الأعضاء من /٧٢٢/ ألف عام ١٩٥٠ إلى /٣,٥/ مليون عام ١٩٧٤، وبالتالي كان من الضروري التوصل إلى أسلوب مشترك لمعالجة مشكلة هجرة العمال هذه، خاصة وأن الحوض المتوسطي المصدر الرئيسي للقوى العاملة الأجنبية في دول المجموعة، مما كان له دوره الفعال في صياغة السياسة الأوروبية المتوسطية[٣].

(١) الآفاق الاقتصادية للعولمة المتوسطية: رؤية عربية -د.غالب عوض صالح- دراسة ١٩٩٧ .

(٢) البحر المتوسط في العالم المعاصر- د. سمير أمين -مركز دراسات الوحدة العربية -بيروت ١٩٨٥ .

(٣) الآفاق الاقتصادية للعولمة المتوسطية -مصدر سابق.

وفي إطار هذه السياسة التي تبناها المجلس الإداري الأوروبي في قمة باريس عام ١٩٧٢ تم توقيع أولى الاتفاقيات مع إسرائيل في العام ذاته، ثم مع دول المغرب العربي لاحقاً، وفي عام ١٩٧٧ جرى توقيع اتفاقيات أخرى مع كل من مصر وسورية والأردن، وفيما بعد وفي العام ذاته مع لبنان،وفي الوقت نفسه وقعت المجموعة بروتوكولاً إضافياً مالياً مع إسرائيل..

وفي نهاية عام ١٩٨٩ بدأت الجماعة الأوروبية إعادة تقويم لسياستها المتوسطية إثر مجموعة من المتغيرات التي حدثت في العالم، وأبرزها بالنسبة لدول المجموعة توحيد الألمانيتين، فتبنى المجلس الوزاري للمجموعة في كانون الثاني (ديسمبر) ١٩٩٠ عدة إجراءات لتحديث العلاقات وتطويرها، آخذاً بالاعتبار التحديات التي تواجهها أوروبا والدول المتوسطية الأخرى، وهدفت هذه الإجراءات إلى إفساح المجال للمنتجات الصناعية الدخول إلى السوق الأوروبية، وخاصة بالنسبة للدول التي طبقت إصلاحات اقتصادية بنجاح، وزادت الحصة الكلية للمنتجات الصناعية للدول المتوسطية غير الأعضاء المصدرة للاتحاد الأوروبي من ٢٨٪ عام ١٩٧٩ إلى ٥٤٪ عام ١٩٩٣، ورفعت كل من المغرب وتونس معدلات تصديرهما من ٢٤٪ إلى ٦٦٪ بالنسبة للمغرب، ومن ٤٠٪ إلى ٧٧٪ بالنسبة لتونس..

وتحسنت التسهيلات المقدمة للمنتجات الزراعية، لكن هذه التحسينات لم تؤدِ إلى النتيجة المطلوبة، فأكثر هذه الدول تصديراً لدول المجموعة وهما المغرب وتركيا لم تزد نسبة صادراتهما الزراعية إلى دول الاتحاد عن ١٥٪ من إجمالي صادراتهما إليها..

وعلى الصعيد المالي نظم التعاون المالي بين الطرفين أربعة بروتوكولات مالية مدة كل منها خمس سنوات تنتهي عام ١٩٩٦، وزاد حجم المساعدات المقدمة من الاتحاد الأوروبي بموجب هذه البروتوكولات لتصل في الجيل الرابع من البروتوكولات المالية السارية المفعول من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٦ إلى نحو / ٢,٣ / مليار وحدة نقد أوروبية (إيكو ـECU)[1].

---

(١) متوسط سعر وحدة النقد الأوروبية (الإيكو) خلال السنوات الخمس ١٩٩٢-١٩٩٧ هو / ١,٢ / دولار /، والإيكو وحدة حسابية تتكون من سلة العملات للدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد بناء على أوزان معينة، ولمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة الملحق الخاص بالنظام النقدي الأوروبي..

وارتبطت أغلب دول حوض المتوسط باتفاقيات تعاون مع المجموعة الأوروبية ومن بينها الدول العربية الواقعة في حوض المتوسط، حيث وقعت كل من مصر ولبنان وسورية والأردن وتونس والجزائر والمغرب اتفاقيات للتعاون الشامل نصت على منح العديد من المزايا لصادرات تلك الدول إلى دول المجموعة من طرف واحد، ودون انتظار المعاملة بالمثل، في حين ارتبطت السودان وموريتانيا مع الاتحاد من خلال اتفاقيات لومي..

وقد أدت هذه الاتفاقيات إلى تطبيق نظام المعاملة التفضيلية أو مبدأ الدولة الأكثر رعاية، سمح بموجبه بدخول بضائع دول المنطقة إلى دول السوق بشكل حر تقريباً، وقبلت دول السوق الأوروبية أن تبقى صادراتها تخضع للرسوم الجمركية السائدة في الدول المتوسطية مساهمة منها في دعم اقتصاداتها، كما قدم مصرف الاستثمار الأوروبي يومها مجموعة من المساعدات المالية غير قابلة السداد، بالإضافة إلى قروض بفوائد متدنية، كذلك تم خلال تلك الفترة إرساء قواعد للتعاون الفني والثقافي.

وقد جاءت هذه الاتفاقيات في إطار الجو السياسي الذي كان مخيماً يومها، أما السبب الثاني المهم لعقد مثل هذه الاتفاقيات فهو أن صادرات دول المتوسط، لم تكن لتزاحم منتجات دول المجموعة الأوروبية التسع يومها، مع ذلك لم يزد حجم التبادل التجاري بين الأطراف المعنية منذ ذلك الحين وحتى الآن بشكل ملحوظ بل بالعكس، حدثت أحياناً تراجعات فيه، فالاتصال مع السوق الأوروبية بقي مقصوراً على التعامل مع قطاعات اقتصادية محدودة على الجانب الآخر للمتوسط الذي تريد دول المجموعة مساعدته، وبالمحصلة ساءت أوضاع الموازين التجارية لهذه الدول بدل أن تتحسن فقد لجأت دول المجموعة الأوروبية إلى اختزال الاتفاقيات المعقودة سابقاً، بحيث شددت على دخول بعض السلع التي دعيت بالحساسة، مثل المواد الغذائية، والمصنوعات النسيجية إلى السوق الأوروبية، بينما ازدادت بالمقابل الصادرات الغذائية الأوروبية المدعومة سعرياً باتجاه أسواق المتوسط، مما زاد في تبعية دوله في حقل بالغ الحساسية بالنسبة لها، وذلك بخلاف الأهداف المعلنة للمجموعة الأوروبية، من أنها تدعم جهود

هذه الدول في مجال تحقيق أمنها الغذائي، ويمكن قول الشيء نفسه في مجال المديونية الخارجية للدول المتوسطية لحساب دول المجموعة الأوروبية، التي مافتئت في ازدياد منذ ذلك الحين.

كما لم تلقَ محاولات الاندماج الإقليمي للدول المتوسطية، وتنمية التجارة فيما بينها أي دعم من المجموعة الأوروبية التي نأت بمشاكلها الخاصة عن ذلك، مع أن الاتفاقيات الثنائية المعقودة بينها وبين الدول المتوسطية كانت تنص على تقديم مثل هذا الدعم للمحاولات التي تجري بهذا الخصوص، هكذا كانت الحال أواخر السبعينيات.

أما في الثمانينيات وبالرغم من عقد اتفاقيات جديدة بين الأطراف المعنية، فالحال لم يتغير كثيراً فمع أن المجموعة الأوروبية يومها زادت من حجم دعمها المالي بنسبة ٥٩٪، إلا أن المبلغ في مجموعه لم يغط حتى الزيادة في نسب التضخم للدول المتوسطية، بل إن هناك ما يشير إلى اهتمام المجموعة الأوروبية بمنطقة المتوسط، لم يكن حتى فترة قريبة على ذلك القدر من الأهمية.

وفي العام ١٩٩٠ أعلن الاتحاد الأوروبي عن سياسة جديدة تجاه دول المنطقة، عندما خصص مساعدة مالية لها ككل، كما لو كانت تشكل مجموعة واحدة، وبلغت هذه المساعدات / ٤,٤٠٥ / مليار ECU أي حوالي / ٧,٥ / مليار دولار للفترة ١٩٩٢-١٩٩٦، مع ذلك استمر الاتحاد الأوروبي في توزيع أغلب المبلغ المذكور بموجب اتفاقيات ثنائية، عقدت بين الاتحاد الأوروبي من جهة وكل دوله من دول المنطقة على حدة، لكن اتفاقية عام ١٩٩٠ لم تراع هي أيضاً النواحي الاجتماعية والاقتصادية للمشاكل التي تتعرض لها الدول المطلة على المتوسط بما فيه الكفاية.

وجاءت حرب الخليج ونشوء حالة عدم الاستقرار في جنوب المتوسط، ليتعمق لدى دول شماله الأوروبية الإحساس بالأزمة الناشئة، وتقاطع ذلك مع الأحداث التي جرت في شرق أوروبا، والتي أدت إلى توقيع الاتحاد الأوروبي على اتفاقيات شراكة مع دول وسط وشرق أوروبا، والتغير الطارئ على الاتحاد نفسه بانضمام أعضاء جدد له، بالإضافة إلى توقيع اتفاقية للاتحاد الجمركي مع تركيا، والتوقيع في مدينة مراكش عام

١٩٩٤ على اتفاقيات المرحلة الأخيرة من جولة /الأرجواي/ التي أدت إلى ولادة منظمة التجارة العالمية (WTO) والاتفاق على تحرير التجارة العالمية والخدمات في إطار الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات (GATT)، وفي كانون الأول / ديسمبر / ١٩٩٠ تبنت دول المجموعة الأوروبية سياسة جديدة تهدف إلى:

١- إيجاد توازن مع الروابط التي أقامتها المجموعة مع دول وسط وشرق أوروبا.

٢- الحاجة إلى أسواق جديدة.

٣- العمل على توفير عوامل استقرار في دول جنوب وشرق المتوسط من خلال العمل على إحداث نمو متواصل، ورفع مستويات المعيشة فيها من خلال دعم وتشجيع الإصلاح الاقتصادي، وبما يعمل على تقليل الضغوط المتعلقة بالهجرة إلى شمال المتوسط.

٤- التغلب على المشاكل السكانية في هذه الدول، حيث أن عدد سكان دول حوض المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي سيصل إلى / ٤٠٠ / مليون نسمة في عام ٢٠٣٥، وأن نسبة المهاجرين الموجودين حالياً في دول الاتحاد الأوروبي جاؤوا من دول جنوب وشرق المتوسط، وقد يعمل التزايد السكاني في هذه الدول على تزايد موجات الهجرة إلى دول الاتحاد الأوروبي، لذلك ترى المجموعة الأوروبية احتواء هذا التزايد عن طريق سرعة الانطلاق الاقتصادي، وتبني سياسات سكانية مناسبة.

٥- دعم وتشجيع الإصلاح السياسي، واحترام حقوق الإنسان، وحرية التعبير عن الرأي، وتطبيق ما أطلق عليه الحكم الرشيد، وذلك كوسائل لكبح جماح التطرف.

٦- زيادة التعاون بين دول المجموعة، ودول حوض المتوسط في العديد من المجالات مثل المحافظة على سلامة البيئة،وإمدادات الطاقة والهجرة، والتجارة، والاستثمار وغيرها..

وقد تبنت دول المجموعة هذه السياسة في شهر كانون الأول / ديسمبر / ١٩٩٠ وبدأت العمل في اتجاهات مساندة الإصلاح الاقتصادي، وتشجيع الانفتاح على العالم الخارجي، والإصلاح الهيكلي الذي يجري في بعض دول حوض المتوسط، وقد أعد الاتحاد الأوروبي مشروعات لاتفاقيات المشاركة مع كل دولة من دول حوض

المتوسط، وكانت تونس الدولة الأولى التي وقعت على الاتفاقية عام ١٩٩٥، ثم المغرب عام ١٩٩٦، والأردن عام ١٩٩٩، وحتى مطلع العام ٢٠٠٠ لازالت المفاوضات جارية مع سورية، والجزائر، ولبنان، ومصر..

٤-٣ الإطار المؤسسي للعلاقات الاقتصادية العربية / الأوروبية:

تنظم العلاقات الاقتصادية العربية / الأوروبية مجموعة من الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية والمالية والفنية، نشير إليها فيما يلي[1]:

أولاً- اتفاقيات بلدان المغرب ودول البحر الأبيض المتوسط:

حتى عام ١٩٧٧ كان قد تم إبرام العديد من الاتفاقيات المفتوحة للتعاون التجاري ولأغراض إقامة العلاقات الاقتصادية التفضيلية بين كل من المغرب والجزائر وتونس ومصر والأردن ولبنان وسورية مع دول السوق، وقد نصت تلك الاتفاقيات على حرية دخول كافة المنتجات الصناعية للدول العربية ذات العلاقة، إلى السوق الأوروبية، كما تضمنت امتيازات جمركية بشأن المنتجات الزراعية، وذلك دون أن تلزم السوق شركاءها التجاريين من الدول العربية بمبدأ المعاملة بالمثل أسوة ببقية الدول النامية، وعلى الرغم من ذلك، فقد ظهرت بعض العقبات إزاء التدابير التجارية التفضيلية نظراً لوجود مصالح متضاربة مع دول السوق في مجالات الصادرات الزراعية والصناعية، وخاصة بعد انضمام كل من اليونان وإسبانيا والبرتغال إلى عضوية السوق، الأمر الذي أدى إلى الحد من الامتيازات التجارية الممنوحة للدول العربية في صناعة المنسوجات والجلود والمنتجات الزراعية، التي تعتبر في الوقت نفسه سلعاً تصديرية رئيسية لكل من إسبانيا والبرتغال واليونان..

وفي عام ١٩٨٧ تم إبرام اتفاقية إضافية سمحت دول المجموعة الأوروبية بمقتضاها للدول العربية ذات العلاقة بالمحافظة على المعدلات التقليدية لصادراتها وإلغاء الرسوم الجمركية على عدد من المنتجات الزراعية بالتدريج، وصولاً إلى إلغائها بالكامل لاحقاً، وذلك للحد من آثار انضمام كل من إسبانيا والبرتغال على حجم الصادرات الزراعية العربية إلى دول السوق الأوروبية المشتركة.

---

(١) للتوسع في هذا الموضوع انظر: اليورو- د. سمير صارم- إصدار دار الفكر- دمشق ١٩٩٩ .

كما نصت اتفاقيات عام ١٩٧٧ على مساهمة مالية من الجماعة الأوروبية للمساعدة في النمو الاقتصادي للدول العربية السبع المتوسطية، بلغ مجموع هذه المساعدات (منح قروض) وفق البروتوكول الأول ١٩٧٨-١٩١ / ٦٣٩ / مليون إيكو[1]، وبلغت وفق البروتوكول الثاني ١٩٨٢-١٩٨٦ / ٩٧٥ / مليون إيكو، أما مجموع هذه المساعدات فقد بلغت وفق البروتوكول الثالث ١٩٨٧-١٩٩١ / ١٠٥٥ / مليون إيكو، أي بمجموع قدره /٣١٦٩ / مليون إيكو، وتم لاحقاً توقيع بروتوكول لتقديم منح وقروض بلغت وفق هذا البروتوكول /١٩٠٨/ مليون إيكو (انظر الجدول رقم ٢٢):

(١) انظر الهامش (٨٥)

جدول رقم (٢٢)
مجموع مساعدة السوق الاوربية المشتركة للبلدان العربية المتوسطية
وفق بروتوكولات ١٩٧٨ - ١٩٩٦ (مليون إيكو)*

الدولة	سنوات البروتوكولات	قروض البنك الأوروبي للاستثمار	ميزانية السوق	المجموع
الجزائر	البروتوكول الأول ١٩٧٨ – ١٩٨١	٧٠	٤٤	١١٤
	البروتوكول الثاني ١٩٨٢ – ١٩٨٦	١٠٧	٤٤	١٥١
	البروتوكول الثالث ١٩٨٧ – ١٩٩١	١٨٣	٥٦	٢٣٩
	البروتوكول الرابع ١٩٩١ – ١٩٩٦	٢٨٠	٥٢	٣٣٢
مصر	البروتوكول الأول ١٩٧٨ – ١٩٨١	٩٣	٧٧	١٧٠
	البروتوكول الثاني ١٩٨٢ – ١٩٨٦	١٥٠	١٢٦	٢٧٦
	البروتوكول الثالث ١٩٨٧ – ١٩٩١	٢٤٩	٢٠٠	٤٤٩
	البروتوكول الرابع ١٩٩١ – ١٩٩٦	٢٨٠	٢٤٢	٥٢٢
الأردن	البروتوكول الأول ١٩٧٨ – ١٩٨١	١٨	٢٢	٤٠
	البروتوكول الثاني ١٩٨٢ – ١٩٨٦	٣٧	٢٦	٦٣
	البروتوكول الثالث ١٩٨٧ – ١٩٩١	٦٣	٢٦	١٠٠
	البروتوكول الرابع ١٩٩١ – ١٩٩٦	٨٠	٤٤	١٢٤
لبنان	البروتوكول الأول ١٩٧٨ – ١٩٨١	٢٠	١٠	٣٠
	البروتوكول الثاني ١٩٨٢ – ١٩٨٦	٣٤	١٦	٥٠
	مساعدات طارئة ١٩٧٧ – ١٩٧٨	٢٠	–	٢٠
	مساعدة طارئة ١٩٨٢ – ١٩٨٦	٥٠	–	٥٠
	البروتوكول الثالث ١٩٨٧ – ١٩٩١	٥٣	٢٠	٧٣
	البروتوكول الرابع ١٩٩١ – ١٩٩٦	٤٥	٢٢	٦٧
المغرب	البروتوكول الأول ١٩٧٨ – ١٩٨١	٥٦	٧٤	١٣٠
	البروتوكول الثاني ١٩٨٢ – ١٩٨٦	٩٠	١٠٩	١٩٩
	البروتوكول الثالث ١٩٨٧ – ١٩٩١	١٥١	١٧٣	٣٢٤
	البروتوكول الرابع ١٩٩١ – ١٩٩٦	٢٢٠	٢١٨	٤٣٨
سورية	البروتوكول الأول ١٩٧٨ – ١٩٨١	٣٤	٢٦	٦٠
	البروتوكول الثاني ١٩٨٢ – ١٩٨٦	٦٤	٣٣	٩٧
	البروتوكول الثالث ١٩٨٧ – ١٩٩١	١١٠	٣٦	١٤٦
	البروتوكول الرابع ١٩٩١ – ١٩٩٦	١١٥	٤١	١٥٦

تونس	البروتوكول الأول ١٩٧٨ – ١٩٨١	٤١	٥٤	٩٥
	البروتوكول الثاني ١٩٨٢ – ١٩٨٦	٧٨	٦١	١٣٩
	البروتوكول الثالث ١٩٨٧ – ١٩٩١	١٣١	٦١	٢٢٤
	البروتوكول الرابع ١٩٩١ – ١٩٩٦	١٦٨	١٠١	٢٦٩
المجموع	البروتوكول الأول ١٩٧٨ – ١٩٨١	٣٣٢	٣٠٧	٦٣٩
	البروتوكول الثاني ١٩٨٢ – ١٩٨٦	٥٦٠	٤١٥	٩٧٥
	البروتوكول الثالث ١٩٨٧ – ١٩٩١	٩٤٠	٦١٥	١٥٥٥
	البروتوكول الرابع ١٩٩١ – ١٩٩٦	١٩٠٨	٧٢٠	١٩٠٨
المجموع العام		**٣٨٤٠**	**٢٠٥٧**	**٥٠٧٧**

المصدر: البنك الأوروبي للاستثمار.

* الإيكو كان يساوي / ٠,٧٥٣ / دولار حتى أوائل التسعينات، ثم أصبح /١,٢/ دولار مع توقيع البروتوكول الرابع. (انظر الملحق رقم(٣) النظام النقدي الأوروبي).

وقد وجهت انتقادات عديدة لهذه البروتوكولات من الدول العربية المتوسطية، سواء لجهة التفضيل، لاسيما في البروتوكولات الأولى لبلدان عربية على حساب أخرى " المغرب العربي " على حساب المشرق العربي. (انظر الجدول رقم ٢٢).

إضافة إلى وجود هوة بين ما تعلنه السوق الأوروبية المشتركة بشأن أهمية بلدان المتوسط ودورها الفعلي في التعاون معه[1] ، أيضاً فقد فتح المجال مع دول المجموعة الأوروبية للتعاون في مجالات:

١- الإتجار وتشجيع المبيعات.

٢- تشجيع الاستثمارات الخاصة.

٣- التعاون في الميادين العلمية والتقانية والبيئية.

وبالنسبة لدول المغرب العربي تضمنت الاتفاقيات إجراءات خاصة تتعلق بمواطني هذه الدول العاملين في دول المجموعة سواء لجهة استفادتهم من مكاسب نقابية أواجتماعية أوصحية..

---

(١) الوطن العربي.. القرابة والجوار –مصدر سابق– .

ثانياً– اتفاقيات لومي:

ترتبط كل من السودان والصومال وموريتانيا وجيبوتي وجزر القمر بدول المجموعة الأوروبية من خلال اتفاقيات لومي، التي تغطي / ٦٦ / دولة نامية في إفريقيا ومنطقة الكاريبي ACP) وقد حصلت الدول العربية ذات العلاقة في إطار هذه الاتفاقية على ترتيبات تفضيلية، منها تأمين بعض الموارد المالية وترويج التجارة وتقديم التقنية والتدريب الصناعي، ويوفر مصرف الاستثمار الأوروبي وصندوق التنمية الأوروبي المساعدات المالية والقروض الاستثمارية للدول المعنية، وقد بلغ إجمالي المساعدات المقدمة للدول العربية ذات العلاقة في إطار اتفاقيات لومي الأولى والثانية والثالثة والمنتهية بعام ١٩٨٦ ما يقارب / ١٠٣ / مليون دولار، وهو مبلغ متواضع إلى حد كبير مقارنة بضخامة احتياجات تلك الدول.

ثالثاً– اتفاقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي:

عقدت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي في عام ١٩٨٨ اتفاقية للتعاون الاقتصادي مع دول المجموعة الأوروبية وذلك بغرض توسيع وتعزيز علاقات التعاون الاقتصادي والفني في مجالات الطاقة والصناعة والخدمات والزراعة والثروة السمكية والاستثمار والعلوم التقنية والبيئية، وقد تضمنت المرحلة الثانية من المفاوضات مع المجموعة الأوروبية إزالة القيود المفروضة على حركة التجارة وتوفير الضمانات المقبولة للحفاظ على مصالح دول الخليج العربي في السوق الأوروبية، ومن الجدير بالذكر أيضاً أن صادرات البتروكيماويات الخليجية تواجه في الوقت الحاضر بعض القيود الناتجة عن تطبيق دول السوق لنظام الأفضليات المعمم على نطاق محدود، ويتم بمقتضى هذا النظام فرض التعرفة الجمركية بصورة آلية بمجرد أن يتجاوز حجم الصادرات سقف الكمية المحدودة جداً، والمعفاة من الرسوم الجمركية، ويعتبر هذا النظام حمائياً على الرغم من وجود عنصر الإعفاء الجمركي الذي يتسم بالضآلة.

وحيث أن الصناعة البتروكيماوية في دول مجلس التعاون الخليجي استطاعت أن تحقق كفاءة عالية من حيث الجودة والقدرة على المنافسة، كما أنها تتمتع بميزة نسبية

جيدة وطاقة إنتاجية كبيرة مخصصة للتصدير ولاسيما لأسواق الدول الصناعية، فقد فرضت دول المجموعةالأوروبية رسوماً جمركية مرتفعة على أغلب المنتجات البتروكيماوية العربية بغرض الحد من دخولها إلى دول السوق[١].

رابعاً– اتفاقات الشراكة المتوسطية:

كما عقدت دول المجموعة الأوروبية اتفاقات شراكة متوسطية مع عدد من الدول العربية منها المغرب وتونس والأردن وفلسطين، وتجري مفاوضات بشأن عقد اتفاقيات مماثلة مع كل من مصر وسورية ولبنان، وستقيم الدول الموقعة على الاتفاقية تدريجياً شكلاً من أشكال الشراكة والانفتاح على الأسواق الأوروبية، ويعتبر مؤتمر برشلونة المنعقد في خريف عام ١٩٩٥ تحولاً مهماً في نظرة الاتحاد الأوروبي إلى دول جنوب البحر المتوسط بشكل خاص، لجهة تعزيز التعاون الاقتصادي معها.

خامساً– اليمن:

ترتبط الجمهورية العربية اليمنية باتفاق للتعاون الاقتصادي والفني مع المجموعة الأوروبية، ولايشمل الاتفاق مزايا تجارية تفضيلية أو بروتوكولات تعاون فني أو مالي..

٤-٤: واقع التبادل التجاري العربي / الأوروبي[٢] :

رغم أن علاقات التجارة العربية / الأوروبية تؤتي منافع كثيرة للطرفين، إلا أنه يطغى عليها عدم التكافؤ واختلال التوازن، وتدل على ذلك مؤشرات كثيرة، فالدول العربية تعتمد اعتماداً شديداً بل ومفرطاً على الاتحاد في مبادلاتها التجارية، حيث استأثر الاتحاد خلال الأعوام ١٩٩١–١٩٩٥ بنسبة ٣٢٪ في المتوسط من إجمالي صادراتها، ونسبة ٤١٪ من إجمالي وارداتها، وبذلك فإنه يحتل المركز الأول بين

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: عنوان الحوار الأوروبي / الخليجي الفصل الثالث .

(٢) عن التقرير النصف سنوي لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية– حزيران (يونيو) ١٩٩٩ .

الشركاء التجاريين للدول العربية، تاركاً بعيداً خلفه كل من اليابان والولايات المتحدة، وفي المقابل لم تزد حصة الدول العربية من إجمالي الصادرات والواردات الأوروبية عام ١٩٩٥ عن نسبة ٣٪ وقد انقلبت التجارة الأوروبية من فائض لصالح الدول العربية، قاربت قيمته / ٤١ / مليار دولار عام ١٩٨٠، إلى عجز تزايد من حوالي / ٥ / مليار دولار عام ١٩٨٣ إلى أكثر من /١٨/ مليار دولار عام ١٩٩٧. (الجدول رقم ٢٣).

وقد انخفضت نسبة حصة الاتحاد الأوروبي من إجمالي الصادرات العربية تباعاً، من عام ١٩٩٤ إلى عام ١٩٩٦، ثم عاودت الارتفاع عام ١٩٩٧، رغم استمرار ارتفاع القيمة المطلقة لها، أما حصته من الواردات العربية فقد واصلت الارتفاع بالنسبة والقيمة معاً تباعاً من عام ١٩٩٤ إلى عام ١٩٩٧.

جدول رقم (٢٣)
تطور التجارة العربية / الأوروبية
١٩٩٤-١٩٩٧

مليار دولار

الصادرات							
القيمة				٪ من الإجمالي			
١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
٣٤,٥	٣٧,٧	٤١,٩	٤٦,٠	٢٦,٢	٢٥,٦	٢٤,٥	٢٦,٠
الواردات							
٤٥,٧	٥٧,٢	٦٣,٢	٦٦,٩	٣٧,٣	٤٢,٥	٤٤,٩	٤٥,٦

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي – مصدر سابق.

يوضح ذلك أن السوق العربية تزداد انفتاحاً أمام المنتجات الأوروبية خلال الفترة المدروسة، بينما تتقلص الأهمية النسبية للصادرات العربية إلى الاتحاد الأوروبي، ويؤمل أن تؤدي اتفاقيات الشراكة العربية / الأوروبية لإقامة مناطق التجارةالحرة (في إطار الشراكة المتوسطية / الأوروبية نظام برشلونة)، إلى زيادة الصادرات العربية إلى أسواق دول الاتحاد، غير أن ضعف مرونة هياكل الإنتاج العربية قد يؤثر في قدرة الدول العربية على الاستفادة في الأجل القصير، من إقامة هذه المناطق التجارية الحرة مع

الاتحاد الأوروبي. ويعتبر من أهم الأسباب وراء عجز الميزان التجاري مع أوروبا اتخاذ الاتحاد سياسة تعتمد التقليل من استهلاك النفط، الذي هو أهم السلع العربية المصدرة إليه، وكذلك اتخاذه إجراءات لتنويع مصادر الطاقة، والتقليل من الاعتماد على النفط العربي،والتراجع المطّرد في أسعاره، بالإضافة إلى انخفاض قيمة الدولار أمام جميع العملات الرئيسية، وتوضح هذه الظاهرة حساسية هيكل الصادرات العربية للسياسات التي يمكن أن يعتمدها الشركاء للإضرار به، ففي مقابل تنوع الصادرات الأوروبية إلى العالم العربي، تتركز الصادرات العربية إلى الاتحاد في عدد محدود جداً من السلع، على رأسها النفط والغاز الطبيعي اللذين يمثلان معاً ٨٥٪ من الصادرات العربية إلى دول الاتحاد، ويتفاقم الوضع إذا ما أضفنا إلى الميزان التجاري تجارة الخدمات، حيث تسجل موازين مدفوعات الدول العربية عجزاً كبيراً، علماً بأن ما يقرب من نصف عجز الدول العربية في تجارة الخدمات هو مع دول الاتحاد الأوروبي، ومع ذلك توجد بعض المؤشرات على أنه ربما يطرأ بعض التحسن في المستقبل القريب، على الميزان التجاري للدول العربية مع الاتحاد، نتيجة للإقبال المتزايد على الغاز الطبيعي العربي، حيث بدأت مفاوضات حول إمكانية تزويد أوروبا بالغاز السائل من قطر، إضافة إلى الشروع في بناء أنبوب الغاز المغاربي الأوروبي..

ونشير إلى أن الاتحاد الأوروبي ينتهج سياسات تجارية ذات أثر سلبي على الصادرات العربية إليه، ومن بين هذه السياسات:

أ- تفرض دول الاتحاد (ضريبة الكربون) على النفط الخام بصورة تدريجية ومتفاوتة اختيارياً (علماً بأنه لايخضع لرسوم جمركية) وذلك بحجة حماية البيئة بواقع /٣/ دولار على كل برميل نفط في المرحلة الأولى، تتدرج لتصل إلى /١٠/ دولارات بحلول عام ٢٠٠٠، وترى الدول العربية المصدرة للنفط أن هذه الضريبة هي مجرد أداة للحصول على موارد ضريبية إضافية مفرطة لدول الاتحاد، تلحق الضرر بالمنتجين وتثقل المستهلكين، تحت ستار مخاوف بيئية لاتستند على يقين علمي، وبجانب ذلك فإن الذريعة الأوروبية حول انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، إذا صح الادعاء بأن له دوراً في ارتفاع حرارة الأرض هو مشكلة عالمية لاتنهض الضريبة بمفردها كوسيلة ناجحة

للحد منها في دول الاتحاد، وتلحق هذه الضريبة أضراراً بمكاسب الدول العربية المصدرة للنفط، باعتبار النفط عاملاً أساسياً في ماضي المنطقة العربية وحاضرها ومستقبلها، سياسياً واقتصادياً واستراتيجياً وهو من أبرز مصادر أهمية المنطقة الحقيقية بالنسبة للعالم الخارجي، لاسيما في ضوء عدة حقائق هامة منها، أن النفط العربي يشكل حالياً نحو ٣٠٪ من الإنتاج العالمي، وتمتد خارطة الدول العربية فوق ٦٢٪ من احتياطي النفط الخام في العالم، وتعتمد الإيرادات الحكومية للدول المنتجة للنفط بنحو ٧٤٪ على الإيرادات النفطية.

ب- سياسة الاتحاد في الحد من نفاذ صادرات المنتجات النفطية العربية إلى أسواقه، عن طريق فرض رسوم جمركية وضرائب متزايدة على هذه المنتجات، قد تصل إلى ثلثي سعر المستهلك النهائي، فقد بلغت جملة الضرائب مؤخراً إلى / ٥٧ / دولاراً للبرميل، بينما بلغ سعر المستهلك نحو / ٩٦ / دولاراً، وبلغ سعر خامات أوبك نحو / ٢٠ / دولاراً للبرميل، وبهذا استمر تفاقم التمييز الضريبي الذي ترزح تحته المنتجات البترولية مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى، وبما يفصم العلاقة بين ما يتقاضاه مصدِّر النفط، وبين ما يدفعه المستهلك النهائي في دول الاتحاد، أما بالنسبة للرسوم الجمركية على هذه المنتجات، فإن الاتحاد لايفرض رسوماً على المنتجات المستخدمة كمواد أولية في صناعة البتروكيماويات، إلا أنه يفرض رسوماً قدرها ٦٪ على المنتجات الخفيفة والمتوسطة، و٣,٥٪ على زيت الغاز الذي يزيد محتواه الكبريتي عن ٢٪ و ٣,٥ ٪ على زيت الوقود.

ويستثنى من هذه التعرفة عدة دول منها دول البحر المتوسط عدا ليبيا وتونس والجزائر ومصر وسورية، والدول التي تتمتع بنظام الأفضليات المعمم (GSP)، وقد قرر الاتحاد في كانون الأول (ديسمبر)١٩٩٤ تغيير قواعد العمل بنظام الأفضليات المعمم، وذلك بفرض رسوم جمركية بواقع ٥٠٪ من التعرفة اعتباراً من كانون الثاني (يناير)١٩٩٦، و١٠٠٪ اعتباراً من كانون الثاني (يناير)١٩٩٧، وبعد ذلك ستقوم دول الاتحاد بتخفيض التعرفة الجمركية على وارداتها من المنتجات البترولية بشكل تدريجي بنسب تتراوح بين ٣٠٪ ٤٠٪، وسوف يتدرج تطبيق الرسوم المخفضة وفق

اتفاقية الجات (جولة أورجواي) على المنتجات البترولية، بحيث تصل عام ١٩٩٩ إلى ٤,٧٪ على المنتجات الخفيفة المتوسطة وإلى ٣,٥ ٪ على زيت الغاز وزيت الوقود.

جـ- بالنسبة للمنتجات البتروكيماوية العربية المستوردة إلى الاتحاد، فقد ألغى بالنسبة إليها نظام الأفضليات المعمم، الذي كان يسمح بحصص محددة مخفضة أو معفاة، على أن تخضع لرسوم جمركية تتراوح بين ٨٪، ١٠٪، ١٣٪ اعتباراً من عام ١٩٩٥، ثم تتراوح هذه النسب طبقاً لاتفاقيات الجات (جولة أورجواي) على ٥-١٠ سنوات، لتصبح ما بين ٥,٥٪، ٦,٥٪ مع إعفاء كل من الايثلين والبروبيلين والستايرين.

د- تتعرض منتجات دول المغرب العربي المصدرة إلى الاتحاد لإجراءات يفرضها كالحصص التي تحد من استيراد منتجاتها الزراعية، وبعض مصنوعاتها كالمنسوجات، إضافة إلى الصعوبات المترتبة على المنافسة الشديدة من المنتجات المثيلة لكل من إسبانيا والبرتغال واليونان، وإعانات المزارعين في دول الاتحاد التي تؤدي أسعارهم إلى تخفيض، ويصعب على الدول المغربية أن تعيد هيكلة اقتصاداتها لتتلاءم مع احتياجات أسواق دول الاتحاد كأسواق رئيسية لصادراتها (٦٠٪ ـ٧٠٪ من الصادرات) ويضاف إلى ذلك مسألة حقوق الصيد التي تعتبر حيوية، حيث أن الثروة السمكية هي أهم رافد للاقتصاد المغربي (٤٥٪ من حصيلة الصادرات)، وكذلك بالنسبة للاقتصاد الموريتاني، لاسيما بعد تدهور الأسعار العالمية للحديد الخام، مما تشتد معه حاجة البلدين للحفاظ على ثراواتهما البحرية، علماً بأن المغرب قرر إلغاء اتفاقية حقوق الصيد القائمة مع إسبانيا بدءاً من مطلع العام ٢٠٠٠.

هـ- تتعرض صادرات مصر ولبنان والأردن وسورية إلى الاتحاد، لممارسات تقييدية أيضاً، وتتمثل في حصص وأسعار المنتجات الزراعية ومعايير المواصفات وقواعد المنشأ، إضافة إلى إلغاء نظام الأفضليات المعمم، ووقف الإفادة من بعض الاتفاقيات التفضيلية، ويؤدي كل ذلك إلى الحد من الصادرات.

٤-٥: الحوار.. من السبات إلى الشراكة:

عوامل عديدة شهدتها المنطقة والعالم، كانت ذات أثر في انطلاقة جديدة لأوروبا باتجاه العرب، والعمل على تطوير الحوار الذي كان متوقفاً إلى شكل أكثر فاعلية يصل إلى حد الشراكة، ففي ضوء معطيات ومستجدات ما بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، وانتهاء الحرب الباردة، وبالتالي غياب الخطوط الحمر التي رسمت مناطق النفوذ السوفييتي، ومناطق النفوذ الأمريكي في العالم وظهور بوادر رؤية أمريكية جديدة ترى في أوروبا منافساً محتملاً لمصالحها، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، إضافة لعوامل أوروبية داخلية، اقتصادية وسياسية مستجدة مثل عودة الديغوليين إلى سدة الرئاسة في فرنسا، والسير خطوات متقدمة على طريق الوحدة النقدية التي تم إنجازها مع مطلع عام ١٩٩٩ ، كذلك عوامل خارجية أبرزها واقع التكتلات العالمية الجديد ....الخ، في ضوء هذه المعطيات وجدت أوروبا نفسها في حاجة متنامية لتحرك جديد في منطقة الشرق الأوسط، تمثل في إعداد مشروعها المتوسطي الهادف لإقامة شراكة أوروبية متوسطية..

فقد وجدت أوروبا نفسها طليقة بعد الانتهاء من الحرب الباردة وضراوتها، وأدركت أن تعزيز وجودها في الشرق الأوسط لن يكون إلا بالاستناد إلى غياب الراعي الروسي غير الفاعل في عملية السلام، التي طرحها الأمريكيون لحل مسألة الصراع في المنطقة، المدخل إلى مرحلة ما بعد السلام.. مرحلة الاستثمارات الضخمة والتنمية، خاصة وأنهم أدركوا أنهم لم يعودوا في الذهن الأمريكي الراهن حلفاء كما كانوا بالأمس بل منافسين.. خاصة وأن العرب قد منحوهم مزيداً من الثقة والحماس والترحيب بدور أوروبي سياسي في عملية السلام، بعدما ذهب الأمريكيون والإسرائيليون بعيداً في الترويج لمشروع (الشرق الأوسط الجديد) الذي أثار العرب ودفعهم للبحث عن بديل، وجدوه في أوروبا التي سبق وأداروا معها حوارات من أجل التعاون الاقتصادي، والدعم السياسي.

يمكن أن يسد الفراغ الذي تركه غياب الاتحاد السوفييتي بإيجاد حليف سياسي واقتصادي للعرب، وللجانبين الأوروبي والعربي مصالح في ذلك، لذلك يمكن أن

نتلمس بدايات مسألة تبلور التعاون والشراكة الأوروبية المتوسطية بعد التحولات التي مر بها النظام الدولي مع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات والتي أدت إلى انتهاء نظام القطبية الثنائية، فمنذ تلك الفترة برز توجه عام لإعادة صياغة نسق العلاقات الدولية عبر عنه فيما سمي بالنظام العالمي الجديد، الذي استند جانب منه على التصورات التي طرحت من جانب دول أوروبا الغربية تجاه المناطق التي توجد مصالح أساسية بها، وشكل ذلك في مجموعه ما أصبح يعرف بمرحلة ما بعد الحرب الباردة.. وفي هذا السياق كانت دول الاتحاد الأوروبي قد بدأت بعملية واسعة لإعادة تقييم سياساتها الخارجية مع دول الجوار الملاصقة لها، أو المؤثرة فيها داخل القارة الأوروبية وخارجها، خاصة مع الدول المطلة على شرق وجنوب المتوسط[1].

وقد أعطى مجيء الديغوليين إلى السلطة في فرنسا دفعاً جديداً للحماس الأوروبي، ليس في سعيها إلى دور سياسي في عملية سلام الشرق الأوسط فحسب، بل في سعيها المتزايد للتحرر من القبضة الأمريكية، والاستقلال بقرار أوروبي لايشارك الأمريكيون في صناعته كالعادة.

وتلا ذلك أكثر من حدث أكد أن الولايات المتحدة وأوروبا قد وضعا أقدامهما كاملة في عتبة التنافس الجاد والعلني حول فاعلية أوروبية سياسية واقتصادية في رسم مستقبل المنطقة العربية، تطمح إليها أوروبا فيما ترفضها الولايات المتحدة، ولاتتردد في الإعلان عن العداء لها، وقد ظهر الخلاف والتنافس مثلاً في إسقاط الفيتو الأمريكي لمشروع القرار الأوروبي بإدانة سياسة الاستيطان الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة والذي كان قد تقدم به الاتحاد الأوروبي إلى مجلس الأمن في شهر آذار (مارس) ١٩٧٧، إضافة إلى الخلافات الناشئة حول القيادة الجنوبية لقوات حلف الأطلسي والتي

---

(١) المحددات الداخلية والخارجية وأثرها على علاقات التعاون لدول البحر المتوسط- مرعي عبد الله علي المغربي- دراسة إلى ندوة الأمن والتعاون في منطقة البحر المتوسط- طرابلس ١٩٩٧/١١/٢٩ .

تريدها أوروبا قيادة أوروبية، بينما تريد الولايات المتحدة استبقاءها أمريكية، والخلاف حول قوانين الحصار التجارية الأمريكية... الخ..

وانطلاقاً من أن الشراكة والتعاون بين أي وحدات سياسية أو تكتلات إقليمية سياسية أو جغرافية، لابد من أن يكون محدداً بثلاثة أبعاد اقتصادية وسياسية وحضارية، فإن الطرح الجديد لفكرة الشراكة والتعاون المتوسطي استند إلى التعاون الاقتصادي كمحور للعلاقات التي يمكن تعزيزها في منطقة المتوسط[1].

فالجماعة الأوروربية بحاجة إلى قيام تنسيق بين الدول العربية على مستوى التخطيط الاقتصادي لأن النجاح بتطوير العلاقات الاقتصادية التعاونية يرتبط باستقرار الأسواق والعملات الذي تحتاجه مع الجانب الذي تود التعاون معه، هذا إضافة إلى ضرورات ومتطلبات ضبط حركة العمالة والأفراد[2]، خاصة وأن الجماعة الأوروبية كانت قد بدأت تتصرف نتيجة دوافع كامنة في الرغبة بالاستقلال عن القرار الأمريكي الذي كان قد سبقها إلى طرح مشروعه الاقتصادي في المنطقة بما سمي بـ /الشرق أوسطية / لتتكامل هيمنته الاقتصادية مع هيمنته السياسية..

كل هذا وغيره عاد بأوروبا للحديث ومجدداً عن اعتبارات التاريخ والجغرافيا والتبادل الحضاري مع العرب تمهيداً للعودة إلى المنطقة، لكن عبر مسمى جديد هذه المرة هو الشراكة التي يمكن أن تحقق من المصالح والمنافع ما يتوافق مع المستجدات العالمية، وظهور تكتلات وقوى فاعلة في العلاقات الدولية على الصعيدين السياسي والاقتصادي، إضافة إلىعوامل أخرى تتعلق بالرغبة الأوروبية في الانعتاق من الهيمنة الأمريكية ومحاولة أن يكون لها قرارها المستقل، وذاتها التي تعبر فيها عن حقيقتها كقوة سياسية واقتصادية يجب أن يكون لها دورها على المسرح العالمي..

---

(١) التكامل العربي والتعاون المتوسطي- عدنان السيد حسين-مجلة المستقبل العربي- العدد ٢٢٤-١٩٩٧ .

(٢) نحو بلورة رؤية عربية للشراكة -د. مفيد شهاب -مجلة شؤون عربية -العدد ٨٨ -كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٦.

فسعت الدول الأوروبية الجنوبية المطلة على حوض المتوسط إلى علاقات متنوعة مع الدول العربية، وطرحت أفكاراً عن (علاقات متوسطية) تستند إلى علاقات حضارية تاريخية، وإلى تبادل العلاقات التجارية وتنمية الخدمات المالية المشتركة.

وقد أخذت هذه الدعوات تتبلور مع انعقاد مؤتمر دول الاتحاد الأوروبي في مدينة /كان/ الفرنسية، الذي توقف عند (المتوسطية)، وذلك من خلال تحقيق التعاون بين دول المتوسط، ومهد الطريق لانعقاد مؤتمر برشلونة الخاص بالتعاون الأوروبي / المتوسطي، والذي اعتبر حجر الزاوية في الشراكة التي انطلقت فيما بعد..

فماذا عن هذه الشراكة؟.. وهل استطاعت أو ستستطيع أوروبا من خلالها الخلاص من الهيمنة الأمريكية ، والانعتاق من تأثير النفوذ الأمريكي؟!..

٤-٦- دوافع الشراكة الأوروبية / المتوسطية:

٤-٦- أ - مدخل:

ماسبقت الإشارة إليه من متغيرات، أظهرت على السطح تناقضات في المصالح، واختلافات في الرؤى بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وبدا واضحاً أن تلك تريد الإبقاء على هذه تابعة لها، هامشية في أدوارها، شأنها شأن أي دول أو مجموعة دولية ضمن الترتيب الذي بدأت الولايات المتحدة تعده للعالم بعد القضاء على عدوها الإيديولوجي الأول المتمثل بالاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية التي كانت تدور في فلكه، الذي كان يمثل قوة منعت الولايات المتحدة التفرد في فرض قرارها على العالم كما يحدث الآن.. و لم تراعِ الولايات المتحدة الحليف الأوروبي في مصالحه حتى في أقرب المناطق الجغرافية له، وهي منطقة البحر الأبيض المتوسط، فلم تكتف بإبعاده عن ممارسة أي دور في عملية السلام يجعله أكثر قرباً وقبولاً من الدول العربية، لاسيما الطرف في الصراع، وبالتالي يفتح له المجال للدخول في ترتيبات اقتصادية تحقق له مصالحه في هذا المجال، بل بدأت الولايات المتحدة بترتيبات اقتصادية من منظور (شرق أوسط جديد) يكون لها فيه الكلمة العليا، ولإسرائيل الدور الاقتصادي الأول، واستمرار الإبقاء على دور أوروبي ثانوي، ولهذه الغاية شجعت ورعت وشاركت في

مؤتمر الدار البيضاء عام ١٩٩٤، وعمان عام ١٩٩٥، والقاهرة عام ١٩٩٦، بهدف إقامة سوق شرق أوسطية لها ما لها من أهداف غير نظيفة.. وكان مقرراً تتابع هذه المؤتمرات في الدوحة والقاهرة، لكن الموقف الإسرائيلي من عملية السلام أفشل انعقادها، رغم الإصرار والمحاولات الإسرائيلية المستمرة لانعقاد هذه المؤتمرات..

بالتالي بات الأوروبيون يشعرون أن دورهم انكفأ أو يكاد في منطقة المتوسط، والشرق الأوسط خصوصاً، والذي تنشط فيه الدبلوماسية الأمريكية بشكل واضح، ولم يعد أمام الأوروبيين سوى العمل على الظهور على الساحة العالمية من خلال أدوار اقتصادية وسياسية يمكن أن يتحركوا في إطارها، طالما أن الولايات المتحدة تستمر تريد أوروبا تابعاً لها، ومنفذاً لسياستها ومخططاتها، فأمريكا تصنع حرباً هنا وسلاماً هناك، ومطلوب من الأوروبيون أن يدفعوا الثمن[1]، خاصة وأن أوروبا تجد في نفسها المقدرة والإمكانية لدخول المنطقة، وأن تلاقي القبول فيها أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية، بل وتعتبر نفسها في خط المواجهة الأول فيها أكثر من الولايات المتحدة، خاصة فيما يتعلق بالأصولية، والهجرة غير المشروعة، والتأثيرات السلبية لاستمرار الصراع العربي/ الإسرائيلي على اقتصادها وأمنها السياسي.

وتأسيساً على ذلك يمكن القول طالما أن المصالح هي التي باتت تحكم المواقف والعلاقات، فباتت كل دولة منفردة أو ضمن تكتل أو مجموعة تبحث عن مصالحها.. بل بات الصراع صراع مصالح لا إيديولوجيات، لذلك فمن الطبيعي أن يبحث العرب عن مصالحهم في الشراكة، وأن يبحث الأوروبيون عن مصالحهم أيضاً، وهذه المصالح قد تلتقي أحياناً، وقد تتضارب في أحيان أخرى، لذلك تفهّم العرب، كما تفهم الأوروبيون إلى حدٍ ما الغاية والهدف من الحوار، والدافع له.. والدوافع سياسية واقتصادية بالدرجة الأولى، فالعرب يريدون أولاً عدالة في الموقف الأوروبي من الصراع العربي / الصهيوني، والأوروبيون يريدون بالدرجة الأولى أسواقاً لبضعائهم..

العرب يريدون قوة تقف إلى جانبهم لاسترداد حقوقهم يمكن أن تتمثل بعد سقوط الاتحاد السوفيتي بالمجموعة الأوروبية لمالها من ثقل اقتصادي وبما يمكن أن يكون لها من

---

(١) الدور الأوروبي داخل العالم العربي– علاء طاهر– دراسة مقدمة لمركز الدراسات العربي الأوروبي – ١٩٩٧.

وزن سياسي، وهذه تتطلع لأن يكون لها دورها في المنطقة والعالم بعد بروز الولايات المتحدة كقطب وحيد. كنوع من إثبات الذات لقوة صاعدة يمكن أن تمثل قطباً يُحسب حسابه.

يقول / جاك سانتير / الرئيس السابق للمفوضية الأوروبية:إن أوروبا حريصة وتعمل على تكوين تكتل عربي على غرار الاتحاد الأوروبي، وإن الحاجة إلى هذا التكتل هي حاجة أوروبية، وعربية، ودعا إلى دعم التعاون الثنائي بين الاتحاد الأوروبي وهذا التكتل، وأكد /سانتير / أن أوروبا سوف تعمل على ازدهار منطقة جنوب المتوسط. .

وعلى الرغم من أهمية هذا الإعلان الأوروبي،فإنه يؤكد أن أوروبا تنظر للمنطقة وفق جوهر الصراع العالمي الآن، وهو الموارد والأسواق..و منطقة جنوب المتوسط التي تعتبر الفناء الخلفي لأوروبا تمثل سوقاً هائلة لأوروبا التي تشكو من الركود والتي تواجه منافسة أمريكية / يابانية كبرى.. فسوق الشرق الأوسط هي السوق الأمثل غداً، والأكثر احتياجاً، نظراً لتداعي قدرته على الإكتفاء الذاتي عاماً إثر عام، وتحقيق ازدهار نسبي للمنطقة، وحثها على استبدال وارداتها الأمريكية واليابانية بواردات أوروبية سيحقق لأوروبا انتعاشاً حقيقياً، ويحقق لمصانعها القدرة على الاستمرار، وللناخبين الأوروبيين فرص عمل[1]، يضاف إلى ذلك أن هذه التكتلات القائمة بدأت تشكل تحدياً جديداً آخر على الدول النامية ومن بينها الدول العربية لجهة عدم التكافؤ مع الدول المتقدمة التي سيضمها معه منطقة تجارية حرة واحدة.. أو ستخضع معها لذات القوانين التجارية من خلال اتفاقيات كونية تساوي بين الجميع، بالتالي بدأت هذه التكتلات تدفع الدول العربية باتجاه البحث عن تكتل، أو قوة اقتصادية، تلتقي معها للاستفادة من مزايا الانتساب إليها، وقد التقت الأهداف والمصالح العربية والأوروبية في بوتقة مواجهة هذه التحديات الاقتصادية والسياسية بترتيب انعقاد مؤتمر برشلونة للشراكة والتعاون الأوروبي / المتوسطي، حيث جاءت

(١) تطور الاقتصاد السوري منذ عام ١٩٦٣ وحتى الآن -د. علي كنعان- الحياة ٢٤ / ٤ / ١٩٩٨ .

الدعوة إليه بين مؤتمرين شرق أوسطيين يندرجان في الاستراتيجية الأمريكية للمنطقة، وقد استندت هذه الدعوة إلى تعزيز بعدين هما:

الأول: الاقتصادي.

الثاني: السياسي والأمني.. واتجهت كلياً نحو الجنوب[1]. وعلى هذه الأرضية من المصالح والصراعات نستطيع أن نقرأ ملامح دوافع الشراكة العربية/الأوروبية السياسية والاقتصادية.. فماذا عن هذه المصالح والدوافع بالنسبة للطرفين.

أولاً- الدوافع السياسية لأوروبا:

ضمن الواقع الدولي الراهن تواجه أوروبا صعوبات وتغيرات وتحديات تحد من دورها السياسي في المنطقة والعالم، وهي في غالبية دولها تسعى لأن تتخلص من تبعيتها للولايات المتحدة، لاسيما فرنسا، وألمانيا، وأن يكون قرارها السياسي مستقلاً في مختلف قضايا الصراع العالمي، وبالتالي أن تشكل قوة في مواجهة القوة الأمريكية الحالية، أو أي قوة أخرى مرشحة للظهور في آسيا أو غيرها.. فإقامة الشراكة تساعد على عدم ترسيخ قواعد النظام الدولي الحالي أحادي القطب، والقادة الأوروبيون على ثقة بأن ما تملكه دولهم من قدرات إنتاجية واقتصادية وبشرية يمكن أن يهيئ لهم سبل القوة والمكانة الدوليتين وبالتالي إمكانية صياغة إرادة سياسية موحدة، بالإضافة إلى تمكنها من صياغة علاقات جديدة مع القوى السياسية والمناطق الجغرافية المجاورة لها شرقاً باتجاه روسيا، وجنوباً باتجاه الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.. رغم مظاهر عدم الاستقرار السياسي الذي تشهده بعض المناطق الأوروبية، وضغوط الهجرة، وحرية التجارة، وغيرها وهذا لا يتحقق بغير شراكة حقيقية مع هذه الدول تساعدها في تحقيق صياغة قرارها المستقبلي، والخروج من تحت المظلة الأمريكية المهيمنة.

ولعل الخطر الذي تستشعره أوروبا مما يهدد أمن منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كذلك مدى ما تمثله بعض مناطق جنوب وشرق المتوسط بالنسبة لأوروبا في

---

(١) أسئلة برشلونة- عبد الرحمن مطر- المستقبل العربي- العدد ٢١٥- كانون الثاني (يناير) ١٩٩٧ .

مجال تجارة المخدرات والجريمة المنظمة، والانعكاسات الأمنية لعمليات الهجرة العربية في المجتمع الأوروبي بحقائقها أحياناً، وبمبالغاتها في أحيان أخرى وخشيتها من تنامي المد الأصولي في جنوب وشرق المتوسط، مع قد يستدعي الموروث التاريخي للعلاقات مع الوطن العربي، وينتهج سياسات معادية لأوروبا ولثقافتها ولأمنها واقتصادها، وفي ذلك فرصة أخرى لأمريكا لتثبيت مواقعها في المنطقة، تضاف إلى فرصها الراهنة، يدفعها باتجاه حث الخطى أيضاً نحو الشراكة المطلوبة.

يضاف إلى ما سبق الرغبة الأوروبية على استبقاء معظم مناطق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في دائرة النفوذ الأوروبي المباشر، إلى جانب قضايا أخرى مؤثرة في صياغة الإدرك للموضوع منها انعكاسات عدم الاستقرار السياسي في دول جنوب وشرق المتوسط على النظم الديمقراطية الغربية، كذلك حقيقة الوضع الخاص لإسرائيل في الاستراتيجيات والسياسات الأوروبية حالياً، وشروط واحتمالات تغيير هذا الوضع مستقبلاً، أيضاً هناك حقيقة ما تمثله الوحدة العربية من مصالح أو أخطار في المنظور السياسي الأوروبي، هذا بالإضافة إلى قضايا إقليمية مثل موقع التوازنات الإقليمية في الوطن العربي من ناحية، ووضع القوة الإيرانية الصاعدة من ناحية أخرى في الحسابات السياسية الأوروبية، ورؤية أوروبا لمستقبل الدور التركي في البحر المتوسط، والشرق الأوسط والخليج، والبعد الإفريقي في السياسية الأوروبية الموحدة...الخ [1]. وكل هذه القضايا تعتبر أساسية بالنسبة لأوروبا وتدفعها باتجاه الشراكة مع دول الجوار المتوسطية بشكل عام والعربية منها بشكل خاص، وبالتالي فهي تدرك مدى الحاجة إلى الاستقرار السياسي، أو إثبات الذات والإسهام في صنع السلام والأمن والتنمية، لذلك تمت إضافة البعد السياسي في مؤتمر برشلونة إلى مجموعة الأبعاد الأخرى التي جرى فيها التعاون قبل هذه القمة، بالتالي خلق إعلان برشلونة إطاراً لم يسبق له مثيل لروابط متعددة الجوانب الثقافية والاقتصادية والاجتماعية إلى جوانب سياسية.

---

(١) تأهيل القطاع الصناعي للتكيف مع متطلبات المنافسة- د.خالد عبد النور- ندوة الثلاثاء الاقتصادية ٢٣ / ٣ / ١٩٩٩.

ثانياً– الدوافع السياسية للعرب:

في ظل التطورات والمتغيرات التي فرضتها حقبة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، وسقوط المنظومة الشيوعية بزعامة الاتحاد السوفييتي بكل ما كانت تمثله من ثقل سياسي عالمي، وتوازن دولي، وقوة تدعم الحق العربي، وما تبع ذلك من انفراد الولايات المتحدة الداعم الرئيسي لإسرائيل بزعامة العالم، وولادة منظمة التجارة العالمية، وبروز العولمة، وسياسات الخصخصة، وتطلع أمريكا إلى إقامة نظام شرق أوسطي تكون فيه إسرائيل دولة المركز تمهيداً لتعميم سيطرتها وقراراتها على الدول العربية، خاصة وأن عدة خطوات تمت في هذا الاتجاه من خلال ما أطلق عليه المؤتمرات الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وما تبع هذه المؤتمرات مما سمي بالتعاون الدولي لمكافحة الإرهاب الذي وضعت قمة شرم الشيخ أسسه، بما يعني وجود منظومة أمنية في المنطقة تدعمها واشنطن ...الخ، كل ذلك جعل أوروبا بالنسبة للعرب وخاصة سورية ملاذاً يمكن التحرك باتجاهه والسعي نحوه لاستقطابه إلى جانب العرب، لاسيما في قضيتهم المركزية القضية الفلسطينية، خاصة وأن فرنسا كانت لها مواقف جيدة ومعروفة إلى جانب العرب منذ عهد الجنرال ديغول الذي أعلن وقوف فرنسا ضد العدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧، كذلك وقوفها في عام ١٩٨٢ موقفاً إيجابياً ضد هذا العدوان على لبنان، وبشكل عام فقد عرفت فرنسا بمناصرتها للقضايا العربية، وبعد حرب تشرين / أكتوبر / اتخذت المواقف الأوروبية عموماً منحى أكثر اعتدالاً تجاه القضايا العربية، وقد كان لسورية دورها الواضح في دعم الحوار العربي الأوروبي من خلال فرنسا وتوطيد العلاقات معها، لذلك وجدت الدول العربية أن لها مصلحة في توثيق الصلات، وتكريس التعاون وتوطيد العلاقات العربية / الأوروبية، بما يمكن أن يستتبع ذلك من دفع أوروبا إلى الاستمرار في تبني مواقف غير منحازة لإسرائيل تجاه عملية السلام وتحقيق السلام العادل والشامل القائم على الشرعية الدولية وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.. وقد أكدت قمة كوبنهاجن الأوروبية عام ١٩٧٣ بدء حوار عربي أوروبي تتحدد من خلاله العلاقات الاقتصادية والسياسية بين المجموعة والدول العربية، وقد اعتبر ذلك انقلاباً جذرياً في مواقف المجموعة الأوروبية من

الصراع العربي / الإسرائيلي، وشكّل إزعاجاً للسياسة الأمريكية التي رأت في نتائج هذه القمة تحدياً لها، وبداية الخروج من تحت مظلتها. .

وفي كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٤ أقرت المفوضية الأوروبية والمجلس الأوروبي في / آسن / تقديم استراتيجية طويلة المدى لخلق مشاركة أوروبية متوسطية مكثفة، وتكوين منطقة سلام واستقرار تتضمن دول الاتحاد، وشرق ووسط أوروبا وجنوب وشرق المتوسط، وتوصل المجلس إلى ضرورة إدارة حوار سياسي دوري مع شركاء البحر المتوسطيين في كافة المواضيع ذات الاهتمام المشترك. .

كما استطاعت الدول العربية المشاركة في قمة برشلونة ١٩٩٥ أن تكرس الجانب السياسي في الشراكة إلى حد معقول، إذ نص البيان على أن الدول المشاركة تتطلع إلى تكثيف الحوار السياسي على أساس مجموعة من القيم والمبادئ، كاحترام السيادة الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام حقوق الإنسان، ودولة القانون، والديمقراطية، وعدم اللجوء إلى القوة، وحل المنازعات حلاً سلمياً، والسيطرة على التسلح، وعلى انتشار الأسلحة، ومحاربة المخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة[(١)].

وفي تشرين الثاني / نوفمبر / ١٩٩٦ عين الاتحاد الأوروبي مبعوثاً خاصاً لعملية السلام في الشرق الأوسط بما يعنيه ذلك من اهتمام أوروبي في البحث عن السلام والاستقرار في المنطقة، ودليل على أن أوروبا باتت تتكلم بصوت واحد لتنفيذ سياسة خارجية أمنية أرسيت بمعاهدة ماستريخت..

ثالثاً– الدوافع الاقتصادية لأوروبا:

من الملاحظ أن مفهوم العولمة الحالية بات يرتبط بمفهوم الهيمنة الأمريكية على العالم، بسياستها، وسلعها، وثقافتها، وبدأت الدول الأوروبية في ظل انتشار وتوسع مظلة هذه العولمة تفقد الكثير من مكاسبها وامتيازاتها الاقتصادية التي سبق وحققتها خلال عقود مضت من الزمن، خاصة وأن المشروع الشرق أوسطي الذي يركز على

---

(١) تطور الاقتصاد السوري منذ عام ١٩٦٣ وحتى الآن– مصدر سابق .

الدور الذي يمكن أن تلعبه إسرائيل في اقتصاد المنطقة يأخذ في الاعتبار المصالح الأمريكية و الإسرائيلية أولاً، لذلك كان لابد من أن تعمل أوروبا من أجل أن تبقى الشريك التجاري الأول مع الدول العربية، إذ أنها ووفق الإحصاءات المنشورة تستأثر بما يزيد على ٤٠ ٪ من حجم ما تستورده الدول العربية، كما تستوعب الأسواق الأوروبية نحو ٢٨ ٪ من إجمالي الصادرات العربية، وقد كان هذا هو أحد الدوافع القوية لأوروبا لسعيها نحو تنمية العلاقات الأوروبية مع دول جنوب شرق المتوسط، كذلك يساعد في إنشاء منطقة ازدهار متقاسمة من شأنها تدعيم التنمية الاقتصادية في السوق المتوسطية عبر اتفاقات جديدة للشراكة والتبادل الحر، لذلك يشكل الجانب الاقتصادي محور وركيزة هذا التعاون العربي الأوروبي فيما يسمى الشراكة العربية/الأوروبية والتي تعني تداخل اقتصاديات دول جنوب المتوسط مع دول المجموعة الأوروبية في مجال اقتصادي أرحب وأوسع[1].

إضافة إلى أن الشراكة الأوروبية / المتوسطية تخدم التوجهات الأوروبية بدرجة أولى وأساسية، من خلال السعي لتحقيق النقاط التالية:

١- تطوير عملية الاندماج الأوروبي.

٢- تدعيم إبراز الجماعة الأوروبية كقوة اقتصادية من خلال توسيع مناطق نفوذها لتشمل كل حوض المتوسط.

٣- تدعيم الموقف الأوروبي في عملية المنافسة الحادة مع القوى الاقتصادية العالمية الأخرى (كالولايات المتحدة، واليابان..) وذلك من خلال العمل على اكتساب أعمق لمجالات أنشطتها التجارية والإنتاجية، ومبادلاتها الخارجية.

٤- الرغبة الأوروبية الكبيرة للعب دور مؤثر في السياسات العالمية.

---

(١) تطور الاقتصاد السوري منذ عام ١٩٦٣ وحتى الآن- مصدر سابق- خاصة وأن قرب السوق يجعل إمكانية المنافسة أسهل وأيسر.

٥- تدعيم الاستقلالية الأوروبية في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية التي تدعم بناء اتجاه شرق أوسطي في مناطق التبادل والتعاون الأوروبي / المتوسطي بشكل خاص.

٦- تحقيق مزيد من الاندماج والتكامل في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية من أجل تطوير حوض المتوسط إلى منطقة للتعاون، ولضمان السلام والاستقرار على المدى الطويل[١].

ومن هنا يمكننا فهم طبيعة الموقف الفرنسي والأوروبي ودوافعه من المشاركة الفاعلة والواسعة في قمة عمان للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث أعلنت فرنسا عدم مشاركتها في إنشاء بنك شرق أوسطي لصالح دفع الشراكة المتوسطية الرامي إلى تعزيز التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي[٢] .

رابعاً- الدوافع الاقتصادية للعرب:

بالتأكيد فإن المستفيد الأول من الشراكة على الصعيد الاقتصادي هو الدول الأوروبية نظراً لحجم الأسواق التي تشكلها المجموعة العربية المتوسطية، وحاجتها إلى العديد من المستوردات التي تتراوح بين سلع استهلاكية بسيطة، وأخرى معمرة، وثالثة معقدة، وإلى آلات وتقانات تساعدها في نهضتها التي تطمح إليها، بالمقابل فإن الدخول في الشراكة يجب أن يشجع العرب على إقامة مشروعهم الاقتصادي القومي، والمتمثل حالياً بإقامة منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، وتشجع التجارة البينية، ومع أوروبا التي تشترط أن تكون مكونات السلع الصناعية المصدرة إليها من مكونات محلية بنسبة ٦٠%...

أما أبرز المزايا التي يمكن أن تتوخاها الأقطار العربية المتوسطية من هذه الشراكة، فهي[٣] :

(١) السياسة الجديدة للاتحاد الأوروبي حيال منطقة المتوسط -مجلة ألمانيا - العدد الأول ١٩٩٥ .

(٢) أسئلة برشلونة- مصدر سابق .

(٣) الشراكة الأوروبية المتوسطية ومستقبل الاقتصاد العربي- عرفان تقي الحسن- مجلة الدراسات العليا- العدد ٦- ١٩٩٨ .

١- فتح الأسواق الأوروبية أمام صادراتها الصناعية من جهة، وتخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية بسبب حمائية السياسة الزراعية المشتركة (CAP)[١] لإعضاء المجموعة الأوروبية من جهة أخرى، وبذلك ستضمن هذه الأقطار تحقيق فوائض كبيرة في مبادلاتها التجارية مع الجماعة الأوروبية.

٢- الحصول على مساعدات وقروض إنمائية لتمويل مشاريعها إلى جانب تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، وخاصة الأوروبية منها، إضافة إلى دور البنك الأوروبي للاستثمار في هذا المجال.

٣- تشجيع المساهمة في نقل التكنولوجيا من خلال المشاريع الاستثمارية الأوروبية على الأراضي العربية.

في كل الأحوال فإن المحرك الأساسي والهدف الرئيسي لفكرة الشراكة الأوروبية/المتوسطية هو التنافس الخفي والمعلن بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي للسيطرة على مقاليد الأمور في المنطقة، وخاصة المنطقة العربية، وقد ظهر هذا التنافس بوضوح في بداية التسعينات، حيث تعارضت مصالح الولايات المتحدة مع المصالح الأوروبية من خلال مفاوضات / الغات / بالنسبة للسلع الزراعية وفي السياسة العامة للشرق الأوسط، وعملية السلام، وإفرازات حرب الخليج الثانية وغيرها، كما أن الاتحاد الأوروبي يرغب أن يلعب دوراً في إدارة وتقرير شؤون المنطقة التي يرتبط بها بعلاقات ثقافية واقتصادية وتجارية تعود جذورها إلى أعماق التاريخ، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية طالبت دول أوروبا بأن ترفع أيديها عن منطقة الشرق الأوسط التي تعتبرها واشنطن منطقة نفوذ لها، لما لها من أهمية استراتيجية ونفطية هامة[٢]،

---

(١) Common Agrcul + Uval – Policy هي سياسات كثيرة التعقيد، تعتمد على مجموعة من الأدوات تستهدف السيطرة التامة على درجة المنافسة الأجنبية المسموح بها مقابل ضمان أسعار مرتفعة للمنتجين الزراعيين المحليين، لأعضاء السوق الأوروبية المشتركة، ومثلها نظام الرسوم الجمركية المتغيرة، وحصص الاستيراد علاوة على نظام الدعم القومي لحماية دخول المنتجين المحليين، حيث تصل أحياناً إلى ٧٥٪ من تكاليف الإنتاج.

(٢) الشراكة العربية / الأوروبية.. الآفاق الممكنة والبحث عن المستحيل -محمود عبد الوهاب- ملف البيان -٢٤ / ٤ / ١٩٩٧.

كما أن هناك الكثير من العناصر المشجعة والمساعدة التي تمكنها من تمهيد الطريق أمام التقارب العربي الأوروبي، وفي الطليعة سياسياً واقتصادياً مواجهة التحديات التي أفرزتها المتغيرات العالمية، فكلا الطرفين المتطلعين إلى الشراكة (العرب وأوروبا) بحاجة إلى التحالف إن صح التعبير مع الآخر[1] خاصة وأن العالم يشهد ازدهاراً لمشاريع التكتل والتعاون في آسيا (آسيان) وأمريكا الشمالية (النافتا)، ومنظمة التجارة العالمية، ولعل المصلحة المشتركة الأهم أو ذات الأولوية هي الرغبة بالوقوف المشترك، أمام صيغة الشرق أوسطية المطروحة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

٤-٧: مراحل الشراكة:

كما سبقت الإشارة،مرت العلاقات العربية / الأوروبية بعدد من المراحل والحالات بين شد وجذب.. وتقدم وتراجع قبل أن تصل إلى مرحلة الفعل باتجاه إقامة شراكة في مختلف المجالات، ولعل النقطة الأهم التي يمكن البدء منها واعتبارها المحطة الأولى، الوثيقة التي أصدرتها الجماعة الأوروبية في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠، وعرفت آنذاك بوثيقة / شومان / نسبة إلى وزير الخارجية الفرنسية آنذاك، إذ توصلت المجموعة الأوروبية بعد اجتماع عقدته في مدينة / ميونيخ / الألمانية إلى هذه الوثيقة التي تضمنت دعوة لانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، والتدويل الإداري لمدينة القدس، وحل مشكلة اللاجئين.. لكن وبسبب الموقف الأمريكي المعارض للتحرك الأوروبي لم يكن لهذه الوثيقة، أو الدور الأوروبي بشكل عام أي فاعلية على أرض الواقع.

و يقسم بعض الباحثين الفترة التي مرت بها مراحل الحوار الأوروبي / العربي، وصولاً إلى الشراكة والممتدة بين أعوام ١٩٧٣ وحتى مؤتمر برشلونة إلى مرحلتين[2] :

---

(١) آفاق العلاقات العربية / الأوروبية أبو السعود إبراهيم -مجلة معلومات دولية- العدد ٥٩- شتاء ١٩٩٩.

(٢) العلاقات الاقتصادية العربية / الأوروبية من الحوار الأوروبي إلى مؤتمر برشلونة - د. موسى الضرير - مجلة معلومات دولية - العدد ٥٩ شتاء ١٩٩٩ .

الأولى: مرحلة التعاون العربي / الأوروبي وفق السياسة المتوسطية الشاملة والمعتمدة في عام1973 . .(الحوار).

الثانية: مرحلة التعاون العربي / الأوروبي وفق مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية.. المعتمدة عام ١٩٩٥. (الشراكة).

ففي المرحلة الأولى نمت العلاقات العربية / الأوروبية إلى الحد الذي يمكن اعتبار دول السوق الأوروبي الشريك الأول للوطن العربي، فقد تجاوزت الواردات العربية من دول السوق أكثر من ٤٠ ٪ من إجمالي الواردات العربية، أما الصادرات إلى دول السوق فقد وصلت إلى أكثر من ثلث إجمالي الصادرات العربية.

بالمقابل فإن تجارة السوق الأوروبية مع دول الوطن العربي لا تشكل إلا جزءاً لا يتجاوز ٤ ٪ من إجمالي تجارة السوق الخارجية.

أما فيما يتعلق بالتعاون المالي والتقني فلم تتجاوز المساعدات المقدمة للدول العربية السبع المرشحة للشراكة الـ / ٦٣٩ / مليون إيكو، تمت زيادتها عام ١٩٨١، إلى /٩٧٥ / مليون إيكو من خلال قروض مقدمة من البنك الدولي الأوروبي تم في ١٩٩١ وعبر البروتوكول الرابع إلى / ١٩٠٨/ مليون إيكو، وهي في مجملها غير كافية.

كما أن التفضيلات الجمركية الممنوحة للسلع الصناعية والزراعية غير كافية،بالتالي لم تصل هذه العلاقات في هذه المرحلة إلى المستوى المطلوب.

في المرحلة الثانية: التي بدأت مع مؤتمر برشلونة في تشرين الثاني / نوفمبر / عام ١٩٩٥ بمشاركة / ٢٧ / دولة، تم وضع الخطوات الأولى لتأسيس نظام تعاون إقليمي وسياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي جديد، يصل إلى إقامة تجارة حرة أوروبية / متوسطية بحلول عام ٢٠١٠ يتم فيها التخلص من جميع القيود التجارية أمام حرية انتقال السلع الصناعية والزراعية.

لكن وبين هاتين المرحلتين مرت فترات من انقطاع الحوار أحياناً، وفتوره في أحيان أخرى، نظراً لأن قضية الصراع العربي / الإسرائيلي كانت هي القضية الأساسية على جدول

أعمال الحوار العربي/ الأوروبي لاسيما اجتماع اللجنة العامة للحوار في لوكسمبورج، والتي انعقدت في أيار / مايو / عام ١٩٧٦، إذ لم تتم فيها مناقشة غير هذه القضية..

وفي عام ١٩٩٢ تجمد الجوار الذي لم تكن تناقش فيه غير قضية الصراع، بسبب اشتراط الجانب الأوروبي استبعاد العراق وليبيا، وإصرار الجامعة العربية بالمقابل على عدم الاستجابة لهذا الشرط، وقد أعطى الواقع القائم المتمثل بانتهاء الحرب الباردة، وانتهاء الصراع السوفييتي / الأمريكي، كذلك انتفاء القدرة والرغبة السوفييتية على الوقوف مع العرب كقطب موازٍ للقطب الأمريكي الداعم لإسرائيل، وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد....الخ.. هذا الواقع الجديد ساعد الأوروبيين على اتخاذ مواقف جديدة أكثر تشدداً حيال المطلب العربي بسياسة أكثر توازناً تجاه الصراع العربي / الإسرائيلي.. دون أن يعني ذلك تجاهل المجموعة الأوروبية لأهمية المنطقة بالنسبة لها، إذ أكد بيان أصدرته قمة المجلس الأوروبي انعقدت في لشبونة في ذات العام، التأكيد على أن الضفتين الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط تشكلان مناطق جغرافية يرتبط بها الاتحاد الأوروبي بمصالح قوية تتمثل في الحفاظ على الأمن والاستقرار في تلك المناطق..

ثم دعا المجلس الوزاري الأوروبي في اجتماعه الذي عقد في اليونان عام ١٩٩٤ اللجنة الأوروبية لوضع ورقة عمل حول المبادئ الأساسية لسياسة أوروبية / متوسطية، وقد أقرت هذه الورقة في القمة الأوروبية التي انعقدت في ألمانيا خلال العام نفسه[١].

لكن يبقى تقسيم الفترة بين أعوام ١٩٧٣-١٩٩٥ إلى مرحلتين فقط غير دقيق، إذ إن ملامح التعاون و التي سبقت مؤتمر برشلونة بدأت في العام ١٩٦٩[٢] من خلال اتفاقيات التشارك المبرمة مع تونس والمغرب، والتي فتحت السوق الأوروبية أمام المواد والمنتجات المصنعة أو نصف المصنعة في هذين البلدين دون رسوم جمركية، أما السلع الزراعية فخضعت لرسوم مخفضة.. ويمكن اعتبار هذه الاتفاقيات بداية **المرحلة الأولى**.. وتمثل المرحلة التي تلت اتفاقيات

(١) مشروعات الشراكة بين التبعية والتكافؤ -د. عاصم الخضر -ملحق صحيفة البعث -١٩٩٨/٩/٢٨ .

(٢) تطور الاقتصاد السوري منذ عام ١٩٦٣ وحتى الآن -د. علي كنعان -صحيفة الحياة- ١٩٩٨/٤/٢٤.

التعاون المبرمة عام ١٩٧٦ مع أربع دول عربية جديدة هي الأردن- سورية- لبنان- ومصر عام ١٩٧٧، إضافة إلى بلدان المغرب العربي **المرحلة الثانية** في التعاون، خاصة وأنها جاءت أوسع نطاقاً من اتفاقيات عام ١٩٦٩، بسبب التغير السياسي الذي حصل في الموقف الأوروبي بعد حرب تشرين (أكتوبر) ١٩٧٣ .

إذ سجلت المجموعة الأوروبية أول موقف يمكن اعتباره مستقلاً عن الموقف الأمريكي، بعد أن دعت في بيان أصدرته في ١٣ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ بياناً دعت فيه إلى وقف إطلاق النار.. وإجراء مفاوضات على أساس قرار مجلس الأمن / ٢٤٢ /.. وفي شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من العام نفسه أصدرت المجموعة بياناً آخر تضمن عدم جواز اكتساب أراضي الغير بالقوة، ووضع حد للاحتلال الإسرائيلي الناجم عن عدوان حزيران (يونيو)١٩٦٧.

وفي كانون الأول / ديسمبر / ١٩٧٣ أيدت المجموعة الأوروبية القرار / ٢٤٢ / بكامل بنوده، ودعت إلى حوار عربي / أوروبي، وعقدت عدة جلسات سنوية في هذا المجال، لكنه توقف بعد اتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٨.

أما المرحلة الثالثة: فقد بدأت عام ١٩٨٨، حيث أعيدت صياغة الاتفاقيات الموقعة بحيث باتت الدول الأوروبية أقل انفتاحاً على الدول العربية إذ تم التضييق الاقتصادي / الجمركي على هذه الدول، مقابل منح تركيا وقبرص،و إسرائيل أفضل شروط، خاصة وأن هذه المرحلة شهدت سعي إسرائيل للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي.. أيضاً شهدت هذه المرحلة خلافات أوروبية / خليجية بسبب ما عرف آنذاك بضريبة الكربون.. بالمقابل شهدت العلاقات المصرية / الأوروبية بعض التحسن بسبب اتفاقية كامب ديفيد على الرغم من شكوى الجانب المصري من العجز في ميزانه التجاري لصالح الاتحاد الأوروبي..

وبدأت **المرحلة الرابعة** بعد مؤتمر برشلونة، وما تبعه من مؤتمرات ولقاءات أكدت أهمية الشراكة وضرورتها بالنسبة للجانبين العربي والأوروبي من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من المصالح، سواء الاقتصادية أو السياسية، خاصة وأن التكتلات التي قامت

للتعاون فيما بينها، بدأت تتجه نحو إقامة علاقات مع سواها من تكتلات أو دول لتحقيق مكاسب أكثر، وضمان أسواق أوسع، أو الاستفادة من تقانات أفضل.... الخ.

وفي الجانب الاقتصادي البحت مرت العلاقات العربية / الأوروبية أيضاً بعدد من المراحل قبل أن تستأنف في إطار الشراكة العاملة تحت مظلة المتوسطية في مؤتمر برشلونة عام ١٩٩٥، وهذه المراحل هي:

١ – اتفاقيات شراكة مع تونس والمغرب عام ١٩٦٩، وقد فتحت هذه الاتفاقيات الأسواق الأوروبية أمام السلع المصنعة ونصف المصنعة، التونسية والمغربية، لكن ضعف القاعدة الصناعية في هذين البلدين أفقدهما هذه المزايا.

٢– اتفاقيات تعاون مع سورية ولبنان والأردن عام ١٩٧٦، ثم مع مصر عام ١٩٧٧،وقد أضافت هذه الاتفاقيات مجالات جديدة للتعاون من خلال تقديم معونات فنية واقتصادية، وتطوير التبادل التجاري دون التقيد بمبدأ التعامل بالمثل، كما تضمنت جانباً يتعلق بتطوير وتحسين العلاقات السياسية، وقد بلغ إجمالي ما قدمته المجموعة لدول المنطقة من مساعدات خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨٧ نحو ٣ ٪ من مجموع مساعداتها الاقتصادية المقدمة إلى دول العالم مجتمعة

٣– اتفاقيات التكيف لعام ١٩٨٨، وتطبيق نظام التضييق الاقتصادي الجمركي المنسق الذي أعيدت صياغة البروتوكولات وفقاً له فأضعفت التفضيلات التي منحتها دول الاتحاد إلى كل من تركيا وقبرص ومالطا وإسرائيل، المزايا والتفضيلات التي كانت تستفيد منها الدول العربية، وهذا ما قلل من تطوير وتحسين العلاقات العربية / الأوروبية، وزاد في تدعيم العلاقات الأوروبية مع تلك الدول الأخرى، وخاصة إسرائيل[1].

٤– في العام ١٩٩٠ أعلنت المجموعة الأوروبية عن سياسة جديدة تجاه دول المنطقة كافة عندما خصص لها مساعدة مالية بلغت بين الفترة ١٩٩٢ ١٩٩٦ / ٥,٧ / مليار

---

(١) تأهيل القطاع الصناعي للتكيف مع متطلبات الشراكة –د. خالد عبد النور– ندوة الثلاثاء الاقتصادية– دمشق ١٩٩٩.

دولار، وفي مطلع عام ١٩٩٥ أنجزت المجموعة ما عرف ببرنامج / MEDA / من أجل إقامة نوع أفضل من التعاون مع الدول المتوسطية، وقد تم عرض البرنامج المذكور على قمة برشلونة لوضع اللمسات الأخيرة عليه.

٥- في العام ١٩٩٤ قررت القمة الأوروبية التي انعقدت في مدينة (آيسن) بألمانيا في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٤ مضمون التصور المقدم من اللجنة الأوروبية للاتحاد، والتي وضعت أسساً عامة لسياسة أوروبية متوسطية تمت صياغتها لاحقاً في وثيقة مؤتمر برشلونة.

٤-٨- مؤتمر برشلونة[١] :

انعقد مؤتمر برشلونة في المدينة البرتغالية التي حمل اسمها بين الفترة ٢٧-٢٨/١١/١٩٩٥، وضم وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وعددهم خمسة عشر وزيراً، إضافة إلى وزراء ثماني دول عربية هي المغرب، والجزائر، وتونس ومصر، وسورية، ولبنان، والأردن وفلسطين، إضافة إلى دول متوسطية أخرى من بينها تركيا ومالطا وقبرص.

وقد جاء المؤتمر تتويجاً لحوارات عربية / أوروبية استمرت أكثر من عشرين عاماً شهدت جولات صعبة من النقاشات وتبادل الآراء والاتفاقيات وغيرها، وبدا المؤتمر بالتالي كمحاولة أولى لبلورة رؤية مستقبلية لمنطقة المتوسط، طرح خلاله كل طرف واقع المنطقة وتحدياتها وتصوراته لمستقبلها من وجهة نظره، وبما ينسجم مع مصالحه على مختلف الأصعدة، وكان كل طرف يعطيه الأهمية التي تتناسب وما يعلقه عليه من آمال، لذلك وصف البعض هذا المؤتمر بـ (مؤتمر قمة) والبعض الآخر بـ (حلف أوروبي / متوسطي).....الخ.

فالأوروبيون لم يكتفوا بطرح خطط للتعاون الاقتصادي وحسب، بل تعدوا ذلك إلى مجالات أمنية وسياسية وإيدولوجية وقانونية وثقافية وغيرها، وأعد خبراؤهم ميثاقاً

---

(١) راجع الملحق رقم (١) حيث يوجد نص بيان المؤتمر.

يترجم معظم المفاهيم الأوروبية المعاصرة في حقوق الإنسان، والديمقراطية، والاقتصاد الحر، والتعددية، والالتزام بالقوانين الدولية، واعتماد الوسائل الدبلوماسية في حل المنازعات الدولية...الخ.

والعرب الذين يتطلعون إلى تحقيق تنميتهم والحصول على التكنولوجيا الحديثة، والمساعدة في ردم الهوة الاقتصادية، كان في جعبتهم هم آخر يرقى إلى مرتبة الأولوية، ويتعلق بالصراع العربي / الإسرائيلي، ونزع السلاح وقد أقر المؤتمر ما يلي[١]:

١- في الجانب السياسي والأمن:

تتطلع الدول المشاركة الـ (٢٧ دولة) إلى تكثيف الحوار السياسي على أساس من مجموعة القيم والمبادئ: كاحترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام حقوق الإنسان، ودولة القانون، والديمقراطية وعدم اللجوء إلى القوة وحل المنازعات حلاً سلمياً والسيطرة على التسلح وعلى انتشار الأسلحة، ولاسيما أسلحة الدمار الشامل، والعمل على جعل المنطقة خالية من هذه الأسلحة، ومحاربة المخدرات والإرهاب والجريمة المنظمة.

٢- وفي الجانب الاقتصادي والمالي:

- ينبغي أن تحقق الشراكة هدف (التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدائمة) ضمن أفق بناء منطقة رخاء وازدهار بأمل خلق منطقة تبادل حر واسعة أوروبية متوسطية في غضون أفق عام ٢٠١٠.

وتضمن الجانب الاقتصادي:

- دعم الاقتصاد الحر وتطويره ووضع الإطار القانوني والتنظيمي الملائم لاقتصاد السوق.

- تصويب البيانات الاقتصادية والاجتماعية وتنظيمها وتحديثها، مع إعطاء الأولوية للقطاع الخاص وتطويره، وسيحاول الشركاء تخفيف الآثار الاجتماعية السلبية، والتي

(١) مشروعات الشراكة بين التبعية والتكافؤ- مصدر سابق.

قد تنجم عن هذا التصويب والتنظيم، من خلال البرنامج (لمساعدة السكان الأكثر فقراً).

- اعتماد إجراءات ضرورية في مجال شهادة المنشأ، وشهادة الأصل، وحماية الملكية.

- تعزيز الأولويات الهادفة إلى تنمية عمليات نقل التكنولوجيا.

- دعم التنمية الاقتصادية من خلال الادخار المحلي والاستثمار الخارجي المباشر، مع التأكيد على أهمية إتاحة الأجواء التي تساعد على الاستثمار وإزالة الحواجز التي تعيقه وتؤدي إلى نقل التكنولوجيا وزيادة الإنتاج والتصدير.

وتضمن البيان إشارات أخرى في هذا الجانب أهمها:

- التوفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة.
- دور النساء الرئيسي في التنمية.
- أهمية الحفاظ على الثروة السمكية.
- الدور الحيوي لقطاع الطاقة في الشراكة الاقتصادية الأوروبية المتوسطية ,
- المياه ومسألة تنظيم إدارتها وتنمية الموارد المائية.
- التعاون من أجل تحديث الزراعة.
- أهمية تطوير البنى التحتية وتحسينها.
- احترام مبادئ القانون البحري الدولي.

وفي مجال التعاون المالي، اعترف المشاركون في برشلونة أن إقامة منطقة للتبادل الحر ونجاح الشراكة الأوروبية المتوسطية، إنما يتطلبان زيادة ضخمة في المعونة المالية التي يجب أن تشجع قبل كل شيء النمو الداخلي الثابت، وتعبئة الفعاليات الاقتصادية المحلية. ولاحظ المشاركون أن المجلس الأعلى الأوروبي قد وافق على منح مساعدة مالية مقدارها / ٤٦٨٥ /مليون إيكو للفترة بين العام ١٩٩٥ والعام ١٩٩٩، على شكل اعتمادات متوفرة في ميزانية المجموعة الأوروبية وسيضيف البنك الأوروبي للاستثمار

مساهمته على شكل قروض ذات مبلغ متزايد، مثلما ساهمت الدول الأعضاء من خلال اعتمادات مالية ثنائية.

١- وفي المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية:

يعترف المشاركون بأن العامل الأساسي والمهم في التقارب والتفاهم بين شعوب المتوسط، إنما هي العادات والتقاليد الثقافية والحضارية، وإن الحوار بين الثقافات والتبادل على المستوى الإنساني والعلمي والتكنولوجي يعزز التفاهم بين الشعوب ويحسن معرفتهم المتبادلة ببعضهم.

وتتضمن هذه المجالات:

- تأكيد دور وسائل الإعلام.
- أهمية قطاع الصحة في التنمية وضرورة احترام الحقوق الاجتماعية الأساسية.
- التعاون لتخفيف ضغط الهجرة، بما في ذلك وضع برامج محلية للتدريب المهني وإيجاد فرص عمل محلية، وضرورة تحقيق تعاون أوثق فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية.

لكن تنفيذ بنود إعلان برشلونة سيصطدم بعدد من المعيقات أبرزها:

١- قيام التعاون بين أطراف غير متكافئة.

٢- انخفاض حجم الاستثمار في بلدان الجنوب، وتراجع الدخل الفردي فيها.

٣- تخلف العديد من القطاعات الاقتصادية في دول الجنوب المتوسطي عنها في دول الشمال المتوسطي.

٤- وجود عدد من الصعوبات أمام الإصلاحات الاقتصادية الواجب على دول الجنوب القيام بها، منها محدودية الموارد، والإمكانات، وفرض شروط عدم تدخل الدولة لمصلحة القطاع الخاص.

٥- التناقض بين اتفاقية ماستريخت وإعلان برشلونة، وهذا يعيق العمل الأوروبي باتجاه تنفيذ ما نص عليه الإعلان، لاسيما فيما يخص السلع الزراعية، والتزام دول الاتحاد بعدم استيراد المواد التي تتمتع بمنافسة عالية للإنتاج الزراعي الأوروبي.

٤-٨- أ: التجارة في وثيقة برشلونة:

أولت وثيقة مؤتمر برشلونة اهتماماً كبيراً في المجال الاقتصادي والتجاري، ويتحدد ذلك بالشراكة الاقتصادية والمالية، تحت عنوان إنشاء منطقة ازدهار متقاسمة، أي إقامة مجال أوروبي متوسطي، مبني على التبادل الحر وإلغاء الحواجز الجمركية بين شركاء هذه المنطقة كافة، عبر اتفاقيات جديدة للشراكة الأوروبية / المتوسطية، واتفاقيات التبادل الحر بين شركاء الاتحاد، وهذه المنطقة ستقام تدريجياً إلى غاية عام ٢٠١٠ لخدمة / ٦٠٠ / مليون مستهلك وستغطي مجمل المبادلات، ضمن احترام الالتزامات المترتبة عن اتفاقيات (المنظمة العامة للتعريفات والتجارة الدولية) (الغات) في هذه المنطقة، وقد حددت الأطراف عام ٢٠١٠ كتاريخ للبدء في إقامة هذه المنطقة تدريجياً، حتى يتسنى تغطية كافة مناحي التجارة، مع مراعاة تنفيذ الالتزامات الخاصة بمنطقة التجارة الحرة، حيث سيتم إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية للتجارة في المنتجات المصنعة وفقاً لجداول زمنية يتم مناقشتها بين الشركاء بدءاً من التدفق التجاري التقليدي، وبقدر ما تسمح به السياسات المختلفة، مع توخي احترام النتائج التي تم التوصل إليها في مفاوضات (الغات)، كما سيتم تحرير التجارة في المنتجات الزراعية، من خلال المعاملة التفضيلية المتبادلة بين الأطراف، فضلاً عن تحرير التجارة في الخدمات، بما في ذلك حق التأسيس، مع مراعاة اتفاقية (الغات).

أما الخطوات التي قرر المشاركون للمضي قدماً نحو خلق منطقة التجارة الحرة فهي ما يلي:

- اتخاذ إجراءات مناسبة فيما يتعلق بقواعد المنشأ والشهادات وحماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية والمنافسة.

- متابعة وتطوير السياسات القائمة على مبادئ اقتصاد السوق وتكامل اقتصاداتهم مع مراعاة احتياجاتهم ومستويات التنمية في بلدهم.

- تكييف وتحديث الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، مع إعطاء الأولوية لتشجيع وتطوير القطاع الخاص، ورفع مستوى القطاع الإنتاجي، ووضع إطار مؤسسي وتنظيمي لمواكبة اقتصادات السوق، كما سيبذل المشاركون محاولاتهم لتخفيف الآثار الاجتماعية السلبية التي قد تنجم عن عملية التكيف هذه، وذلك من خلال البرامج الموضوعية لخدمة الطبقات الأكثر احتياجاً.

تطوير الآليات التي تدعم نقل التكنولوجيا.

٤-٩ - المؤتمرات اللاحقة:

٤-٩- أ - مؤتمر مالطا:

انعقدت عدة مؤتمرات لاحقة في مالطا وباليرمو، وشتوتغارت، وقد كان مؤتمر مالطا الذي انعقد في الفترة بين ١٥ ١٦ نيسان / أبريل / ١٩٩٧، بهدف إيجاد قاعدة مشتركة للتفاهم ولتحديد السياسات الاقتصادية الواجب إتباعها للدول المرشحة للشراكة، والسعي لتحويل المتوسط إلى بحيرة سلام، واستقرار وازدهار، عبر إقامة السلام العادل والشامل في المنطقة على قاعدة القرارات الدولية، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وبحث المؤتمر في آفاق التعاون في ميادين العلوم و التكنولوجيا والطاقة والصناعة والسياحة، والمجالات الاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى المجالين الأمني والسياسي، فقد أوضحت الدول العربية المشاركة وبالتنسيق بين مصر وسورية والجزائر أن المفهوم الأوروبي للاستقرار، وهو الدافع الأساسي لسياسة أوروبا المتوسطية، ومأسسة التعاون الأمني، وبناء الثقة غير مقبولين بالنسبة للعرب، مادام التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط مختلاً، وما لم تحل قضايا احتلال الأراضي العربية، وهذا يعني بشكل أقل تجريداً أن العرب ليسوا على استعداد للتحدث عن " الاكتفاء الذاتي الأمني " أو أي تحديد للأسلحة ما دامت إسرائيل غير مستعدة حتى لمناقشة احتكارها للسلاح النووي، وبالتالي فإن الدول العربية ليست مستعدة لإلزام نفسها بالعمل على تهدئة الوضع الحالي ودفعه باتجاه الاستقرار لذلك فهي غير موافقة على أي

مجموعة من إجراءات بناء الثقة ما دام المفصل الرئيسي العملية السلمية معطلاً[1]، وقد أكدت سورية في هذا المؤتمر أن الخوض في هذين المجالين لن يكون واقعياً وموضوعياً إذا تجاهلنا مصير عملية السلام التي يمكن أن يؤدي انهيارها إلى انهيار مجمل عملية برشلونة التي تعتمد أساساً على توفر حالة من السلام والأمن والاستقرار في المنطقة تمكّن من إرساء أسس الشراكة الأوروبية المتوسطية ..

٤-٩- ب - مؤتمر باليرمو:

أما مؤتمر باليرمو الذي انعقد في مدينة باليرمو الإيطالية بين ٣-٤ حزيران (يونيو) ١٩٩٨ فقد أكد أيضاً على أهمية السلام والرغبة في إقامة شراكة حقيقية ومتكافئة..

وقد هدف المؤتمر إلى إيجاد قاعدة مشتركة للتفاهم والترويج حول أهمية اتباع سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول المرشحة للانتساب إلى دائرة الشراكة الأوروبية/المتوسطية، ومع إقرار المؤتمر من أنه يمكن أن تكون هناك اختلافات كبيرة في مسارات تلك البلدان نحو الهدف المنشود، إلا أن عليها أن تمر عبر مراحل تحرير التجارة والخصخصة التي تشكل عناصر أساسية في برامج الإصلاحات البنيوية المقترحة.

٤-٩- جـ - مؤتمر شتوتغارت:

وفي الفترة بين ١٥-١٦ نيسان (أبريل) ١٩٩٩، انعقد في مدينة (شتوتغارت) الألمانية مؤتمر حمل اسم هذه المدينة وتكررت خلال أيام مناقشاته ذات العناوين، وخرج بعدها بتوصيات أكد فيها في المجال السياسي على تعزيز الحوار، والعمل على بناء الثقة بين شعوب الدول المتشاركة، وتأييد حل سلمي في منطقة الشرق الأوسط، لكنه لم يرقَ إلى مستوى الطموح العربي من الشراكة، وبقي القرار الأوروبي في هذا المجال خجولاً متردداً يحاكي المصالح الاقتصادية، ولايجرؤ على تجاوز الدور الأمريكي، وبقي الاتحاد الأوروبي يفتقر إلى الإرادة السياسية الموحدة التي تتيح استخدام أوراق الضغط الكثيرة والمؤثرة في عملية السلام، ولايزال بالتالي أي دور أوروبي هو دور فردي.

---

(١) برشلونة والتسوية - فولكربرتس- مجلة شؤون الأوسط- العدد ٨٢ - نيسان (أبريل) ١٩٩٩ .

أما في المجال التجاري فقد أوصى المؤتمر بما يلي:

١- أكد الوزراء على الأهمية القصوى لإنشاء منطقة التجارة الحرة الأوروبية/المتوسطية بحلول عام ٢٠١٠ وأنه في هذا التاريخ يكون قد حدث التحول الاقتصادي في الاستثمار وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر، لتحقيق مشروع منطقة للشراكة في الرخاء، وهو هدف يظل في قلب الشراكة.

٢- تجاوباً مع قرار صادر عن المؤتمر الوزاري الثاني في مالطا، جرت مناقشة حول دراسة مسحية للتجارة الحرة والتحول الاقتصادي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مقدمة من اللجنة الأوروبية، ورحب المؤتمر بنتائجها، وأكد الوزراء على الالتزام باستكمال شبكة اتفاقيات المشاركة بين الاتحاد الأوروبي وشركائه والتي تتمتع بملامح مشتركة وتهدف لتحقيق منافع متبادلة على أساس المعاملة بالمثل.

٣- وافق الوزراء على أن مراجعة أحكام هذه الاتفاقية، يجب أن تهدف إلى زيادة تبادل الامتيازات الزراعية على أساس المعاملة بالمثل.

٤- أكد الوزراء على أن اتفاقيات التجارة الحرة بين الشركاء المتوسطيين، هي أمر ضروري لبناء منطقة تجارة حرة متوسطية / أوروبية.

٥- رحب الوزراء بالتقدم المتحقق بين الشركاء في هذا المجال وشجعوا بقوة على متابعة هذا التحرك، ودعم تعاون الجنوب الجنوب بوجه عام.

٦- شجع الوزراء بوجه خاص العمل على زيادة التوافق في التعاون الجمركي وفق تحرير حركة السلع والتوريدات الحكومية والتنسيق وتوثيق المواصفات وحقوق الملكية الفكرية والضرائب وحماية المعلومات وقواعد المنافسة والمحاسبة والمراجعة.

٧- وافق الوزراء على دعوة (مؤتمر فالنسيا) للإفادة من الخبرة المستخلصة في بناء الأسواق الداخلية، ورحبوا بالعمل الذي بدأ في هذا المجال وطالبوا بالإسراع فيه.

٨- أكد الوزراء على الدور المركزي للمنشأ التراكمي، الذي يمكن أن يلعبه في دعم التكامل الاقتصادي الفعال في المنطقة، وطالبوا باتخاذ كل التدابير الضرورية لإيجاد

نظام يشتمل على قواعد منشأ متماثلة، باعتبار أنه يفتح الطريق لتراكم كامل، عبر المنطقة الأوروبية المتوسطية بأسرع وقت ممكن.

٩- أكد الوزراء على أهمية أن يواصل الشركاء اتباع سياسة وجهد مكثف لدعم أكبر للقطاع الخاص وكذلك المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، وأن تستمر مؤسسات البنك الأوروبي EIB، وهيئة التنمية المتوسطية الأوروبية MEDA في الاضطلاع بدورها المساند في هذا الشأن.

١٠- رحب الوزراء بمشاركة البرلمان الأوروبي في تنمية البعد البرلماني في عملية برشلونة، ورحبوا بوجه خاص بالاجتماع الأول للمنتدى البرلماني المتوسطي / الأوروبي الأول الذي عقد في /بروكسل/ في تشرين الأول / أكتوبر / ١٩٩٨، وكذلك اجتماع رؤساء البرلمانات المنعقد في /بالمادي مايوركا/ في ٧-٨ آذار (مارس) ١٩٩٩، كتظاهرات هامة لاهتمام الممثلين المنتخبين بالمشاركة، وأكدوا على أن السلطات الإقليمية المحلية، يجب أن ترتبط عن قرب هي والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية ومجتمع رجال الأعمال والمنظمات غير الحكومية،ورحب الوزراء بانعقاد عدة ملتقيات دورية في /شتوتجارت/، موازية للمؤتمر الوزاري، وبما صدر عنها من توصيات، خاصة ما يتعلق منها بنشاطات تتعلق بحقوق الإنسان والبيئة، وإنشاء اتحادات تجارية أوروبية / متوسطية مشتركة.

وكان قد سبق مؤتمر / شتوتغارت / لقاء تنسيق عربي انعقد في القاهرة في الفترة بين ١٢-١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٨، وأوصى بما يلي[١] :

١- التوصية بالاستفادة من تطبيق قاعدة تراكم المنشأ المتعدد الأطراف والكلي بين الدول العربية المتوسطية، عند التصدير إلى دول الاتحاد الأوروبي، في إطار منطقة تجارة حرة عربية، مع قيام كل وفد من الوفود المشاركة بالإبلاغ عن مقترحاته حول شكل وأسلوب توفير شرط قيام منطقة التجارة العربية / المتوسطية، قبل اجتماع وزراء خارجية الدول الأوروبية المتوسطية في شتوتجارت في نيسان (أبريل) ١٩٩٩ إذا أمكن،

---

(١) التقرير النصف سنوي لمجلس الوحدة الاقتصادية - مصدر سابق.

وذلك في إطار توفير الظروف اللازمة للاستفادة من قاعدة التراكم الإقليمي في اتفاقيات الشراكة.

٢- الاتفاق بين الدول العربية المتوسطية حول مواقف محددة من البنود المختلفة في قواعد المنشأ الأوروبية المتوسطية، خاصة فيما يتعلق بقاعدتي التراكم الإقليمي ورد الرسوم وتنسيق المواقف حول القطاعات الصناعية المختلفة.

٣- التقدم إلى الجانب الأوروبي بمشروع للتنسيق فيما بين الدول العربية المتوسطية للحصول على التمويل والخبرة والمشورة الفنية، اللازمة للأنشطة والدراسات التنسيقية التي تتبناها منطقة التجارة الحرة العربية / المتوسطية، بالنسبة لموضوعات فنية مثل قواعد المنشأ وتحرير التجارة وحماية الملكية الفكرية وغيرها..

٤- اقتراح عقد اجتماع للمشاورات الفنية على مستوى الخبراء بين الدول العربية المتوسطية والاتحاد الأوروبي، لمناقشة كيفية الاستفادة من قاعدة تراكم المنشأ الإقليمي لفترة انتقالية، إلى أن يتم توحيد قواعد المنشأ العربية المتوسطية.

٥- تنسيق المواقف في التفاوض مع الجانب الأوروبي حول تيسير سبل انتقال الأفراد بهدف ممارسة الأنشطة المتولدة عن اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية، مثل المشاركة في المؤتمرات والندوات وحركة رجال الأعمال والمتدربين والدارسين، مع الإشارة بصفة خاصة إلى حق الفلسطينيين للانتقال إلى أراضيهم، والحصول على التأشيرات اللازمة للاشتراك في تلك الأنشطة.

التوصية بإعداد ورقة تلخص الموقف العربي من القضايا ذات الاهتمام العربي المشترك مثل:

-محفظة التمويل الثابتة لبرشلونة MEDA11.

-اختلاف قواعد المنشأ.

-العوائق الفنية.

-التعاون اللامركزي.

-مشكلات التجارة (الدعم الإغراق الحجر الزراعي .... الخ).

على أن تتعاون على هذا الشأن كل من رئاسة التنسيق، والترويكا العربية، وآلية التنسيق العربي بوحدة المشاركة المصرية الأوروبية.

٤-١٠- حصاد ما بعد برشلونة:

لم تحمل الوثيقة المقدمة من الاتحاد الأوروبي، والتي اعتمدت كصيغة مثلى للشراكة والتعاون في البحر المتوسط في الواقع جدية التعاون الحقيقي ونديته بين المجموعة الأوروبية وبقية دول المتوسط، فثمة شروط ومعايير في النظر إلى الشراكة والتعاون، ولانغفل هنا التذكير بأن الوثيقة أوروبية، على الرغم من وجود العديد من الدعوات التي صدرت من بلدان عربية أو متوسطية غير عربية بشأن التعاون المتوسطي، كمصر، وتونس والجزائر، ومالطا، فالشروط التي تكفل تحقيق الشراكة والتعاون في البحر المتوسط يجب أن تستند بدءاً إلى مشاركة كاملة وواسعة وشاملة للأطراف المتوسطية، وهذا الشرط يتطلب قناعة مبدئية بمفهوم الشراكة والتعاون، وإذا كانت العلاقات الاقتصادية والتجارية والسياسية والثقافية، قائمة بين دول المتوسط، على المستوى الثنائي، فما هي أبعاد الدعوة إلى شراكة أوروبية متوسطية لاتقوم على مبدأ المساواة في العلاقات الدولية؟! وهو الشرط الثاني إلى جانب التكافؤ والندية، واعتماد الحوار الحضاري إلى جانب المصالح المشتركة.

ونشير في هذا السياق إلى ما يلي:

أولاً: إن وثيقة برشلونة للشراكة والتعاون الأوروبي / المتوسطي لاتعطي أولوية لجانب هام جداً من مقومات الشراكة والتعاون، وهو الجانب الثقافي والحضاري، وكما هو معلوم، إن التعاون والشراكة يقومان على ثلاثة أبعاد (اقتصادية تجارية، سياسية، وثقافية حضارية)، وفيما تهتم الوثيقة بالبعدين الاقتصادي والتجاري، وتعطي للبعد السياسي مفهوماً أمنياً، لاتتناول بالقيمة ذاتها الأرضية التي تتأسس عليها معطيات

التعاون والتلاقي في البحر المتوسط، وهي الأرضية الثقافية والحضارية المشتركة التي تجمع شعوب المتوسط وتصوغ هويتهم الحضارية المبنية على الثقة وإظهار الصورة الحقيقية، والمشرقة للمجتمعات، كل منها للآخر، إذ لاتزال على سبيل المثال صورة العربي المسلم في أذهان الكثير من الأوروبيين، وفي الكتب المدرسية ووسائل الإعلام غير الصورة الحقيقية، ولا يزال الأوروبي ينظر إلى العربي والمسلم على أنه متخلف ومتطرف وإرهابي غالباً.

ثانياً: إن المفهوم المطروح للشراكة والتعاون هو مفهوم أوروبي، بمعنى أنه ليس مفهوماً متوسطياً خالصاً! وهو يتجه إلى إعادة تنميط للعلاقات الاقتصادية والتجارية لأوروبا مع جيرانها على الضفاف المتوسطية، وفي ضوء المتطلبات السياسية والأمنية لأوروبا، وليس على مبدأ (الطبيعة المتميزة للعلاقات التي حاكها الجوار والتاريخ)، وهذه العبارة هي أولى استنادات وثيقة برشلونة، ولكنها مستبعدة كلياً من مضمون الاتفاق المقترح في سياق تحديد مجال مشترك للأمن والاستقرار، أو في الشراكة الاقتصادية والمالية، المتمحورة بإنشاء منطقة ازدهار متقاسمة! أو في مجال الشراكة الاجتماعية والبشرية! التي يرون فيها أفقاً أوروبياً للتخلص من مشكلة الهجرة، بإلزام الدول الموقعة على الوثيقة، باستعادة مواطنيها من الدول الأوروبية، فيما تقتضي الشراكة والتعاون الحقيقيين توفير سبل إدماج المهاجرين في المجتمعات التي يقيمون فيها، وتأمين فرص العمل والحياة الأفضل لهم ولأسرهم[1].

ثالثاً: اصطدام برنامج برشلونة سريعاً بجمود عملية السلام التي تسارع تدهورها منذ وصول / بنيامين نيتنياهو / إلى سدة السلطة في إسرائيل، ولم يختلف الوضع فعلياً في عهد /إيهودا باراك / وقد أدى هذا العنصر الحاسم ذو الطبيعة السياسية إلى شل دينامية برشلونة التي أهملت هذا البعد المهم، وتم التركيز على البعد الاقتصادي.

مع الإشارة هنا إلى أن التقدم في مسيرة الشراكة بعد إطلاق العملة الأوروبية الموحدة، وبعد الحرب التجارية الأمريكية / الأوروبية، بات أكثر ارتباطاً بمستقبل

(١) أسئلة برشلونة – مصدر سابق .

الصراع على مواقع النفوذ السياسية والاقتصادية والثقافية بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة حوض المتوسط[١].

رابعاً: إصرار الاتحاد على منطقة تجارة حرة للسلع المصنعة، وتكون مستكملة بحلول عام ٢٠١٠، والتي تعكس مصلحة الاتحاد، والتحفظ على إقامة منطقة كهذه تشمل السلع الزراعية، أو منتجات الصناعات الاستخراجية، والتي قد تكون أقل ضرراً من منظور الأقطار العربية المتوسطية.

خامساً: على الرغم من أن أحد المنطلقات الأساسية للمشروع المتوسطي هو التأكيد على حق كل دولة ضمن إطار حكم القانون والديمقراطية في اختيار نظامها الاقتصادي والسياسي، إلا أن هذا الحق قد تراجع حين أصر الاتحاد على أن أحد مضامين الشراكة الاقتصادية والمالية هي المزيد من الحرية الاقتصادية، والمزيد من دعم القطاع الخاص، وهذا في واقع الأمر يعد تدخلاً في الشؤون الداخلية للدول ذات العلاقة[٢] .

سادساً: إن دول الاتحاد الأوروبي تخوض مفاوضات الشراكة على أرضية أنه تكتل إقليمي واحد قوي، بينما لاتقف الدول العربية على الأرضية ذاتها، بل تتفاوض دوله فرادى مع الاتحاد الأوروبي الذي يمثل / ١٥ / دولة أوروبية.

سابعاً: إن الدول الأوروبية استخدمت سلوك الاستبعاد في تعاملها مع دول جنوب المتوسط العربية، وهذا ما يظهر في الحوارات حول الشراكة، وفي استبعاد ليبيا ثم قبولها، أو قبول دول عربية غير متوسطية (موريتانيا-الأردن)، واستبعاد أخرى (دول الخليج).

ثامناً: لايزال الجانب الأوروبي يسعى من خلال دعمه لجوانب التغيير في المجتمعات المتوسطية (حقوق الإنسان المرأة الديمقراطية) لتكون صورة طبق الأصل عن رؤيته لها

---

(١) برشلونة وعقبات الشراكة- طلال عتريسي- مجلة شؤون الأوسط - العدد ٨٢ - نيسان (أبريل)١٩٩٩ .

(٢) مشروعات التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط - طه عبد العليم - مجلة السياسة الدولية - العدد ١١٥- كانون الثاني (يناير) ١٩٩٤ .

في المجتمعات الغربية، متجاهلاً خصوصية المجتمعات الأخرى الثقافية والدينية والاجتماعية.

تاسعاً: عمومية الأفكار التي تطرح والتركيز في الاتفاقيات التي يجري تنفيذها على أرض الواقع بالجوانب الأكثر سهولة والتي لاتشكل موضوع خلاف.

عاشراً: فيما يتعلق بقضايا الأمن الإقليمي لايزال الأمر يقتصر على مبادئ حسن النوايا دون الالتزامات..

حادي عشر: فيما يتعلق بالدعم المالي، لايزال هذا الدعم دون الحاجة المطلوبة للتطوير والتحديث وإعادة الهيكلة.

ثاني عشر: وفيما يتعلق بالحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل والسلاح النووي الإسرائيلي يرى الجانب الأوروبي أنه لايستطيع فعل أي شيء طالما أن إسرائيل غير ملتزمة بمعاهدة انتشار الأسلحة النووية، لذلك يكتفي (بالحرص على الحد من انتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية)[١]، هذه هي باختصار حصيلة فترة ما بعد برشلونة والمؤتمرات اللاحقة، وهي حصيلة ليست بالمستوى المطلوب، وبالتالي تبقى الأهداف الطموحة لشراكة فعالة ذات أثر هام في الواقع الاقتصادي والسياسي الدولي الراهن بعيدة المنال نسبياً طالما لم يتم تجاوز المعيقات، واعتماد رؤى جديدة للشراكة تتناسب وأهميتها وفاعليتها، وتواكب المتغيرات العالمية الراهنة..

٤-١١- تحديات الشراكة الأوروبية / المتوسطية:

إن النظرة الأولى للشراكة ينبغي أن تنصب على التغيير الذي استحدثه في قواعد التكامل الإقليمي التي سادت العلاقات الاقتصادية الدولية طوال العقود المنصرمة، فالذي يحدث الآن هو تكامل بين الشمال المتقدم والجنوب النامي، بينما كان هذا التكامل في السابق يحصل بين الشمال والشمال، وبين الجنوب والجنوب، علاوة على أن اتجاه الشراكة نحو التكيّف مع النظام الاقتصادي الدولي الجديد، وهو اتجاه ذو

---

(١) الشراكة الأوروبية / المتوسطية - تحليل لنتائج مؤتمر برشلونة - مصدر سابق.

أهمية فائقة يستحق معه العرب عناء الاجتهاد لفهمه، وكيفية التعامل معه، وسيحمل معه في كل الأحوال عدد من التحديات أبرزها[١] :

١- لابد من إدراك الفلسفة التي يتبناها الاتحاد الأوروبي في عملية الشراكة هذه ومؤداها تهيئة الشريك الضعيف وإقحامه في المشاركة بغية رفع مستواه حتى يرتقي إلى مستوى الأعضاء الأكثر تقدماً، وهي فكرة نشك في مصداقية الأوروبيين على تطبيقها وفقاً لما يظهره لنا تاريخ العلاقات العربية / الأوروبية، ولعل من أبرز تلك التجارب في هذا المجال، التعاون بين المجموعة الأوروبية وأقطار المغرب العربي التي أسفرت عن إهمال هذه الأخيرة في مجابهة أسواق الأقطار الصناعية الشريكة المتقدمة.

٢- تتضمن إحدى التزامات أعضاء الاتحاد الأوروبي بموجب اتفاقية / ماسترنحت/ بعدم استيراد المواد التي تتمتع بمنافسة عالية للإنتاج الأوروبي الزراعي، في وقت يقتضي من تلك الأعضاء الالتزام بمبادئ الـ (GATT) المتضمنة عدم منح أية رعاية أو تفضيل لدولة أكثر من أخرى، ولاشك أن هذا يمثل خرقاً واضحاً لجوهر الشراكة المتوسطية، طالما أن الاتحاد ينقض بتعهداته تجاه جيرانه من الأقطار جنوب وشرق المتوسط التي تقوم بتصدير المنتوجات الزراعية، والمنسوجات وبعض السلع ذات التقانة المتدنية، مقابل ذلك ستفتح الأقطار العربية/ المتوسطية أسواقها أمام المنتجات السلعية والخدمية التي ينتجها الاتحاد الأوروبي مما سيترتب عليه محافظة أعضاء الاتحاد على حصتها في تلك الأسواق، الأمر الذي سيجعل الأقطار العربية تنظر إلى مستقبل شراكتها مع أوروبا بعين الترقب والحذر خوفاً من أن تضطر إلى الخروج من تلك الشراكة نتيجة لعدم القدرة على المنافسة.

بالتالي فإن إقامة منطقة التجارة الحرة في إطار الشراكة المتوسطية سيشمل في حقيقة الأمر الصناعات التحويلية فقط وليست منتوجات الصناعة الاستخراجية أو السلع الزراعية، وهذا يعني صعوبة تطوير الصناعة التحويلية لأقطار جنوب وشرق المتوسط

(١) الشراكة الأوروبية المتوسطية ومستقبل الاقتصاد العربي – مصدر سابق .

التي تكون بحاجة إلى الحماية، وما يترتب عليه من ارتفاع معدل البطالة في هذه القطاعات وتكثيف برامج الخصخصة فيها.

٣- إن ظروف الشراكة سوف لاتشجع الهجرة من أقطار جنوب وشرق المتوسط طبقاً لإحدى شروطها، في حين لايزال هناك فرق هائل بين الدخل الأوروبي والدخل المتوسطي الجنوبي، حيث يصل إلى حوالي عشرة أضعاف، وما يجري في ركاب ذلك من مشكلة البطالة، والضمان الاجتماعي، والهجرة إلى أوروبا....الخ، فلايزال الاتحاد يشدد الرقابة ويزيد القيود على منح تأشيرات الدخول لمواطني دول جنوبي وشرقي المتوسط وخاصة أقطار المغرب العربي.

٤- ثم إن الأقطار العربية المتوسطية ستواجه مشكلة صعوبة الاندماج الاقتصادي المؤسسي فيما بينها وذلك بهدف تحقيق الجودة والنوعية الصناعية المطلوبة التي تشترط الشراكة توفرها عند التصدير إلى أوروبا، وبالتالي ستجابه هذه الأقطار منافسة شديدة من هذه النواحي إزاء المنتوجات الأوروبية وحتى الإسرائيلية.

٥- ولايغيب عن البال، أن حرص الاتحاد الأوروبي في التعامل الانفرادي مع الأقطار العربية المتوسطية بصورة انتقائية سيقوض من الجهود الرامية نحو تعزيز أواصر التعاون الاقتصادي العربي بمختلف صوره، وتعطيل قيام تكتل اقتصادي عربي في المستقبل ما لم يعِ العرب جميع التبعات التي ستترتب على هذه المشاركة، وأن تتعامل معها بحذر بما يحقق مصالحها الاستراتيجية.

أما بالنسبة لبقية الأقطار المتوسطية مثل قبرص ومالطا، فإنهما مرتبطتان بالاتحاد الأوروبي باتفاقيات قديمة تعود إلى العامين ١٩٧١-١٩٧٣ على التوالي، بالتالي فقد رشحتا لعضوية الاتحاد.

٦- أما بخصوص المساهمات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لشركائه الثمان من الأقطار العربية فإنها غالباً ما تعتمد على مؤشر يرجح أن يكون غير مواتٍ لهذه الأقطار، مثل عدد السكان، حيث ستتضرر منه لبنان بوصفها من أصغر بلدان المنطقة.

علاوة على ما ذكر فإن الاتحاد الأوروبي عادة ما يلقي مسؤولية التمويل لأغـراض التنمية في أقطار جنوب المتوسط إلى المؤسسات الدولية المعنية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين، وفي حالة تلقي الأقطار العربية المتوسطية لهذه المساعدات المالية، فإنها لن تكون سوى نزر ضئيل من احتياجاتها المالية الفعلية.

٧- وبالارتباط مع النقطة أعلاه، وفي حالة تدفق الاستثمارات الأوروبية إلى الأقطار العربية المتوسطية، وما تحمل معها من تقانة وخبرات، فإنه من المتوقع أن تتجه صوب قطاعات محددة مثل النفط والصناعات الاستخراجية، والقطاع المصرفي، فيما يتوقع انسياب الجزء الأعظم من تلك الاستثمارات إلى الدول الاشتراكية السابقة.

تلك هي أهم التحديات التي ستواجه الأقطار العربية / المتوسطية بعد انضمامها للشراكة الأوروبية، وفي ضوء ذلك، ينبغي على هذه الأقطار أن تتحمل تكاليف التحول كشروط مسبقة لإنجاح دخولها في الشراكة وهي:

١- **استقرار الاقتصاد الكلي:** ويتضمن إزالة عوائق الاستيراد، واتباع أسعار صرف واقعية.

٢- **تقليل الاعتماد على الضرائب التجارية:** أي يتطلب تغيير هيكل السياسة الضريبية باتجاه الضرائب ذات القاعدة المحلية، إلى جانب تقليل الإنفاق بغية تحديد الصدمات المالية الناجمة عن الدخول في الشراكة.

٣- **تقليل أعباء الدين الخارجي:** وذلك لما يترتب على الدين الخارجي من آثار وخيمة على الاستثمار وما يتطلب من سياسات الإصلاح الاقتصادي الشامل.

٤- **درجة عالية من الانفتاح:** أي اتباع إصلاحات واسعة للتجارة قبل الانضمام إلى الشراكة، وإعادة تخصيص الموارد من خلال تقليل التعريفات الجمركية، وإزالة القيود الكمية، والقيود غير التعريفية على حد سواء.

٥- **الإطار التنظيمي الليبرالي:** لأن الرقابة على أسواق السلع والخدمات ستعيق كفاءة إعادة تخصيص الموارد وتقوض الآثار الجانبية للإصلاح التجاري.

٦- توسيع شبكة الضمان الاجتماعي: فدخول الأقطار العربية بالشراكة سينجم عنه خسائر مؤقتة في حجم العمالة لديها، إضافة إلى انخفاض الدخول الحقيقية لبعض شرائح المجتمع، لذلك لابد من تعزيز شبكة الضمان الاجتماعي التي تستهدف أولاً معاونة الشريحة الأكثر عرضة للخسائر وتقديم الدعم لإعادة تدريب العمال الذين سيتم تسريحهم.

تلك هي السياسات اللازمة لنجاح الشراكة المتوسطية من أجل تحقيق حد أدنى من تكافؤ الشركاء، وهي السياسات التي نتوقع أن تستغرق وقتاً طويلاً حتى يتم تطبيقها.

لكن وباستعراض ما تم حتى الآن بدءاً من المبادرات، وانتهاءً بالوقائع، مروراً بما تم من مفاوضات نلاحظ ما يلي:

أولاً: إن الطرف الأوروبي كان هو المبادر لطرح كل المبادرات وكان الطرف العربي هو المتلقي دائماً.. بمعنى أن الصياغات الأولى لهذه المبادرات كانت تتم حسب رؤى ومصالح المجموعة الأوروبية، وكان على الدول العربيةأن تناقش وتقيِّم وتطالب.. وكان الخوف من الحظر النفطي أولاً، وخسارة الأسواق العربية ثانياً وراء كل التحركات الأوروبية، وبالتالي كانت الظروف الأوروبية في مجملها تغلّب الجانب الاقتصادي، أما الجانب السياسي فكان يأتي دائماً في آخر الاهتمامات الأوروبية، حسب الرؤية الأوروبية، وهذا ما يمكن ملاحظته من عدم دعوة ليبيا إلى برشلونة بحجة قضية لوكيربي، أيضاً هذا ما يمكن ملاحظته منذ بدايات الحوار العربي الأوروبي، وما تم طرحه من صيغ للتعاون، بدءاً من الصيغ الأولى التي بدأت في الثمانينيات والتي تمثلت أولاً بصيغة ٥+٥ [(١)]، ثم مؤتمر الأمن والتعاون المتوسطي[(٢)]،

---

(١) ٥+٥ فكرة طرحت عام ١٩٩٨ ثم تبلورت عام ١٩٩١ في الاجتماع المغاربي / الأوروبي في الجزائر، ويعني إقامة تعاون بين دول الاتحاد المغاربي الخمس (المغرب الجزائر تونس ليبيا موريتانيا) مقابل دول أوروبية خمس هي (إيطاليا إسبانيا فرنسا البرتغال مالطا).

(٢) اقتراح صدر عن وزيري خارجية إيطاليا وإسبانيا عام ١٩٩٠ لإنشاء مؤتمر متوسطي على غرار مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، على أن يضم إسرائيل لاحقاً.

ثم منتدى البحر المتوسط[١]، قبل أن تتبلور فكرة شراكة عام ١٩٩٤ لينعقد مؤتمر برشلونة لصياغة هذه الشراكة يومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر)١٩٩٥..

وإضافة إلى محاولة الجانب الأوروبي التقليل من أهمية البعد السياسي للحوارات والاتفاقيات، هناك تغييب لمسألة ضبط التسلح النووي، ففي حين يطالب الأوروبيون بتجنب (القدرات العسكرية التي تتجاوز الحاجات المشروعة للدفاع) لكنهم لا يحددون حدوداً لهذه الحاجة المشروعة، ولا يضعون معياراً لمشروعيتها عندما يجري الحديث عن التسلح النووي الإسرائيلي[٢].

ثانياً: إن تغييب أحد الجانبين السياسي أو الاقتصادي في العلاقة العربية / الأوروبية هو المعضلة الأساسية التي تواجه الطرفين معاً منذ سنوات طويلة، بمعنى أن هناك اختلافاً في الدوافع والأهداف وأولويتها بين الأطراف المتحاورة، مما ينعكس سلباً على هذا الحوار لجهة صعوبة، أو عدم الاتفاق، أو على الأقل إطالة فترة المفاوضات.. خاصة وأن لكل دولة عربية أوضاعها وظروفها الداخلية المختلفة عن غيرها.. حتى الأوضاع الداخلية الأوروبية تتباين لذلك كثيراً ما يتم تجنب، أو تأجيل الحوار في القضايا الشائكة.

ثالثاً: هناك عامل هام آخر يؤثر في الحوار هو المناخ العالمي السائد المتمثل بالدور والوضع والنفوذ الأمريكي في المنطقة، والذي يرفض أي دور آخر يؤثر عليه، وهذا يفسر محدودية الفعالية السياسية لكل صيغ الحوار العربي / الأوروبي ومحدودية التحرك الأوروبي بصفة عامة، ودائماً كان هناك خلاف أو عدم اتفاق بين الطرفين العربي والأوروبي على قواسم مشتركة فيما يخص العملية السلمية، واتخاذ مواقف سياسية

---

(١) منتدى البحر المتوسط فكرة فرنسية أعلنها الرئيس ميتران عام ١٩٨٨ لكنها لم تتبلور إلا عام ١٩٩١ بمبادرة من مصر، وقد أنشئ هذا المنتدى عام ١٩٩٤، وضم عشرة دول هي: (مصر الجزائر المغرب تونس تركيا اليونان إسبانيا فرنسا إيطاليا البرتغال).. ثم انضمت (مالطا) عام ١٩٩٦ .

(٢) البعد السياسي للحوار العربي / الأوروبي- سامح راشد -ملحق صحيفة البيان-١٩٩٧/٤/٤ .

متوازنة تجاه قضية الصراع العربي الإسرائيلي، رغم التحرك الأوروبي الذي بقي وإلى حد كبير في إطار المظاهر، أو الشكل، ودون أن يحقق المطلوب عربياً منه، لأسباب مختلفة منها ارتباط موازين القوى سواء داخل المنطقة، أو على الصعيد الأوروبي بالعلاقة الوثيقة مع الولايات المتحدة، ومنها ما يتعلق حتى بأصل النظرة الأوروبية للصراع والتي تميل لصالح الطرف الإسرائيلي بشكل عام.. وهذا التحرك الأوروبي الذي لم يسفر عن شيء، يمكن أن يسري على نتائج زيارات الرئيس الفرنسي شيراك للمنطقة أكثر من مرة، و محاولة القيام بدور فرنسي أكبر في تطورات التسوية السلمية، ثم زيارة وزير الدفاع البريطاني /مالكوريفكند/ لدولة الإمارات العربية المتحدة، ودعوته لإنشاء منظمة للأمن والتعاون في الشرق الأوسط على غرار تلك القائمة في أوروبا، وأخيراً قيام الاتحاد الأوروبي بتعيين ممثل دائم في المنطقة لمتابعة عملية التسوية السلمية، وكلها تحركات لم تسفر عن نتيجة إيجابية حقيقية للأسباب الواردة أعلاه..[1].

رابعاً: مما سبق نلاحظ أن التعاون الاقتصادي يحظى بعوامل مساعدة أكثر للنجاح من التعاون السياسي الذي يواجه صعوبات عديدة، بالتالي يجد البعض إمكانية البدء بمجالات التعاون المرشحة للنجاح وفي طليعتها المجال الاقتصادي، لكن ضمن شروط متكافئة لا يكون فيها طرف رابح على حساب طرف خاسر..

٤-١٢- مقومات نجاح الشراكة:

٤-١٢- أ - مدخل:

نجاح أي مشروع يستلزم عدداً من الشروط والمقومات التي يجب توفيرها لضمان عملية النجاح المنشودة،وفي موضوع الشراكة فإن أهم مقومات نجاحها باختصار شديد ما يلي:

أولاً- الإرادة السياسية: ولدينا في تجربة قيام السوق الأوروبية المشتركة خير دليل

---

(١) المصدر السابق

على أهمية الإرادة السياسية التي كانت أهم عامل من عوامل الوصول إلى تحقيق الوحدة النقدية، ومن خلالها تم التغلب على العديد من المعيقات، أو تجاوزها، لأن إنجاز الهدف كان يعلو على كل معيق، أو خلاف، وبإيجاز نشير أن أوروبا في مجال الإرادة السياسية بحاجة إلى موقف حاسم تجاه الشراكة بعيداً عن الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً– القناعة بالمشروع: إذ من المهم جداً أن يكون أطراف الحوار على قناعة بضرورته أولاً، وأهميته وجدواه ثانياً، وأنه حاجة ملحة لهذه الأطراف لمواجهة التحديات الراهنة، أو للعبور نحو المستقبل بما يخدم مصالحها السياسية والاقتصادية والتقانية.

ثالثاً– ضرورة التعاون: إذ لابد من تعاون أطراف مشروع الشراكة من أجل تحقيق النجاح على جميع المستويات وأصعدة المشروع، وأن كل طرف مسؤول مسؤولية كاملة عن تنفيذ التزاماته المتفق عليها، ويجب أن يجعل كل طرف المصلحة المشتركة الركيزة الأولى للعمل الجماعي.

رابعاً– التكافؤ في العلاقة: إذ من الصعب توفير ضمانات النجاح لأي مشروع إذا كان ثمة تباين بين أطرافه، لأن مثل هذا التباين سيحقق امتيازات لطرف على حساب الطرف أو الأطراف الأخرى، وتتناسب هذه الامتيازات طرداً مع شدة التباين.

بناءً على ما سبق يطرح التساؤل التالي نفسه:

– إلى أي حد تتوفر مثل هذه الشروط والأساسيات لمشروع الشراكة الأوروبية/المتوسطية؟..

للوهلة الأولى نلاحظ أن أي شرط من تلك الشروط غير متوفر بالشكل الذي يجعل الدارس أو صاحب القرار مطمئناً إلى النتيجة التي يسعى إليها من خلال هذه الشراكة..

لكن.. وإذا كانت التحديات القائمة أو المستقبلية تفرض قيام شراكة أوروبية / متوسطية وهذا ما يدركه أصحاب القرار لمختلف أطراف الشراكة، فإن الإرادة

السياسية هي الأكثر وضوحاً إلى حد ما من جملة الشروط التي سبقت الإشارة إليها، لكن تبقى قضية التكافؤ في العلاقة هي الشرط الذي لايزال يأخذ الحيز الأوسع من الحوارات والنقاشات من قبل الأطراف المعنية، نظراً لأهمية ذلك في تحقيق الشراكة لأهدافها في مجالاتها السياسية والثقافية والحضارية والإنسانية.

فما هي شروط الشراكة المتكافئة؟!..

٤-١٢- ب - شروط الشراكة المتكافئة:

١- بداية لابد من الإشارة إلى مسؤولية الاتحاد الأوروبي بالوصول بالمنطقة إلى وضع الاستقرار الذي يعتبر الشرط الأول لتكافؤ الشراكة، ومعروف أن قيام إسرائيل كان ولايزال السبب الأول في تشريد شعب، وفي اشتعال المنطقة، وانشغالها بالحروب، وفي احتلال الأراضي العربية، مع كل ما تبع ويتبع ذلك من عدم استقرار في المنطقة ولمختلف الأطراف، لذلك لابد من العمل الجاد والضاغط على إسرائيل للالتزام بقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وقرارات مؤتمر مدريد القائمة على مبدأ الأرض مقابل السلام ...إلخ.

خاصة وأن أوروبا ذاتها هي المسؤولة المباشرة عن إيجاد الكيان الصهيوني على أرض فلسطين العربية، وبالتالي تتحمل المسؤولية في وضع حد لعدوانية هذا الكيان، وانعكاسات ذلك على استقرار المنطقة والعالم، لاسيما الجوار الأوروبي.

إن أفدح خطر أمني يواجه المنطقة ويبقي المنطقة على حافة الانفجار، هو الحيازة الإسرائيلية للأسلحة النووية، لذلك وفي ظل غياب أنظمة دولية وثنائية تحقق الأمن والاستقرار لغير الدول النووية، لن يطمئن أحد على أمنه واستقراره، بالتالي لامفر من تصحيح هذا الخلل والحديث عن الأمن والاستقرار في المنطقة يصبح بلا معنى طالما استمرت إسرائيل بحيازتها أسلحة الدمار الشامل، واحتلالها أراضي الغير بقوة السلاح، وعدم التزامها بأي مرجعية دولية..

٢- وإذا كان أحد أهم شروط التكافؤ هو الندية، فلابد أيضاً من الاعتراف الأوروبي بالمسؤولية عن التخلف الذي أصاب الوطن العربي واقتصاداته وتنميته ...الخ، وهذا أيضاً يستدعي بالضرورة، لا الاعتذار وحسب كما جرت العادة أن تفعل هذه الدول مع الغير، لكن الأهم في هذه المرحلة إضافة لذلك هو تقديم كل وسائل الدعم والمساندة من أجل ردم هوة التخلف التي خلقتها الحقبة الاستعمارية الطويلة على الأقطار العربية.

٣- الاحترام المتبادل، والذي لم تظهره وثيقة برشلونة التي تشدد على فكرة الشراكة المتوازية والمتساوية على كل الأصعدة السياسية والثقافية والاقتصادية ...الخ، فإطار الشراكة المتوسطية الذي حدده الاتحاد للتعاون مع الدول العربية لايعترف بالهوية الحضارية لهذه الدول، ولابالرابطة العربية الإقليمية والقومية التي تجمع بينها[1].

٤- عدم استبعاد الجامعة العربية من مفاوضات الشراكة خاصة وأنها كانت طرفاً فاعلاً في الحوار العربي / الأوروبي طيلة سنواته التي قاربت العشرين[2]

٥- واستناداً للشرط الرابع للتكافؤ في الشراكة، التخلي عن المعاملة بمعيارين بالنسبة للشراكة الأوروبية سواء مع دول أمريكا اللاتينية التي تمد مشاريع التعاون الإقليمي معها بكل أنواع الدعم المادي والفني والسياسي، ومع إسرائيل التي تتمتع بموجب اتفاق الشراكة الذي تم تجديده عام ١٩٩٥ بامتيازات وتسهيلات أكثر مما يتمتع به أعضاء الاتحاد الأوروبي، وخاصة في مجال البحث العلمي والتكنولوجيا الحديثة.. كما أعطتها مزايا وشروط تفضيلية في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة لم تعطها للمغرب، أو

---

(١) الاتحاد الأوروبي بين مشاريع التعاون الإقليمي العربية والأمريكية- رغيد الصلح- صحيفة الحياة- ٨/٧/ ١٩٩٩.

(٢) في مفاوضات الشراكة الأوروبية/ الأمريكية اللاتينية الذي يهدف إلى إقامة شراكة، يحرص الاتحاد الأوروبي على التعاون مع (ميركوسور سوق أمريكا الجنوبية المشتركة)، مع أنها لاتمثل كافة دول أمريكا الجنوبية، لكنه يستبعد التعاون مع جامعة الدول العربية التي تمثل كل الدول العربية .

تونس، وسمحت لها بالمشاركة في اللجان التي تتولى برامج البحوث والتنمية، ولم تسمح بذلك لتونس أو المغرب..

٦- عدم استبعاد أي دولة متوسطية، أو حتى عربية من مفاوضات الشراكة، وأن يتم الحوار مع العرب كمجموعة، كما الأوروبيين كمجموعة، لأن ميل الدول الأوروبية إلى التفاوض مع كل دولة على حده يجعل الموقف العربي ضعيفاً، فاستبعاد ليبيا خلال فترة العقوبات أثار قلق العرب من خلفيات وتوجهات السياسة الأوروبية المستقبلية.. أيضاً فإن استبعاد دول الخليج، ودول عربية أخرى، يمكن اعتباره محاولة لشق الصف العربي، فإذا كانت هذه الدول بعيدة عن البحر المتوسط، فكيف يمكن تبرير ضم دول أوروبية وعربية أيضاً بعيدة عن هذا البحر؟!..

٧- الشرط الموضوعي السابع هو إلغاء فكرة الانتقاء في الشراكة، إذ أن تمييز أوروبا بين حرية تبادل السلع، وحرية انتقال الأشخاص، فتزيل الحواجز أمام الأولى وتضعها أمام الثانية، وهذا أمر يدعو للريبة..

٨- أيضاً فإن هذا الانتقاء وعدم التكافؤ في التعامل الأوروبي الذي يقتصر على السلع الصناعية (الصناعات التحويلية) واستبعاد المنتوجات الزراعية، واستثناء المكوِّن الزراعي الذي يدخل في إنتاج السلع المصنعة، يعني تهميشاً للزراعة العربية، وهذا يعني أن أوروبا تسعى لتلبية حاجاتها ومصالحها فقط.

٩- تشجيع التدفقات الاستثمارية من أعضاء الاتحاد الأوروبي إلى الأقطار العربية، وتقديم الدعم الفني والمالي والتكنولوجي الكافي من أجل دعم برامج الإصلاح الهيكلي وتحقيق التطور الاقتصادي، وزيادة القدرات الإنتاجية، ورفع الطاقات التصديرية للسلع العربية.

١٠- دعم برامج تطوير الكفاءة البشرية وتحسين المهارات من خلال برامج تراعي الاحتياجات التنموية للتعامل الكفؤ مع تكنولوجيا العصر وثوراته المتلاحقة.

١١- إعادة النظر بأهداف منطقة التبادل التجاري الحر على النحو المقترح حالياً، لأنها -وحتى بالنسبة للأوروبيين- غير كافية، فكيف بالنسبة إلى العرب، إذ لابد من خلق فضاء اقتصادي مشترك.

١٢- إن العرب يحتاجون إلى مواقف سياسية أوروبية مشتركة، إضافة إلى المواقف الاقتصادية المشتركة، وأوروبا كمّا هو معروف فإنها حتى الآن تفتقر إلى سياسة خارجية موحدة تجاه القضايا العربية.

في كل الأحوال، لا يمكن لأي باحث أن ينكر أن كل طرف من أطراف الشراكة المتوسطية الأوروبية / العربية يسعى لتعظيم مكاسبه وتحقيق مصالحه من هذه الشراكة وأحياناً تتفق هذه المصالح، وأحياناً تختلف وتفترق، وبالتأكيد فإن أوروبا تسعى من الشراكة إلى:

١- سوق لمنتجاتها تتمثل في الأسواق العربية الواسعة.

٢- أن يكون لأوروبا دور فاعل في المنطقة وعدم ترك واشنطن تنفرد بتحريك أوراق المفاوضات السياسية، وتحقيق الهيمنة الاقتصادية.

٣- الرد على المشروع الأمريكي المسمى بالشرق أوسطي الذي يتجاهل المصالح الأوروبية.

٤- مكافحة ما يدعى بالإرهاب والتطرف الإسلامي.

أما الدول العربية المتوسطية فهي تريد بالتأكيد أكثر من ذلك من الشراكة وأبرزه:

٥- المساعدة في تحقيق نهضتها الاقتصادية والتنموية.

٦- شراكة متكافئة تبعدها عن التبعية.

٧- نقل المعرفة والتكنولوجيا المتقدمة.

٨- شراكة تقف إلى جانب الحق العربي في سلام عادل وشامل..

وفي ضوء رغبة كل طرف بتحقيق مصالحه، وتعظيم مكاسبه، تجري المفاوضات سواء من خلال المؤتمرات التي بدأت في برشلونة عام ١٩٩٥، أو في اللقاءات الثنائية بين مفاوضين أوروبيين وعرب يمثلون هذه الدولة العربية أو تلك.. والتي لاتزال مستمرة..

الفصل الخامس

الشراكة الأوربية/المتوسطية... حالات

الفصل الخامس

الشراكة الأوروبية / المتوسطية.. حالات

٥-١: الشراكة السورية / الأوروبية

٥-١- أ - مدخل:

بدأت مفاوضات الشراكة السورية / الأوروبية في تشرين الأول / أكتوبر / ١٩٩٧ على خلفية اتفاق التجارة التفضيلية الموقع بين سورية والاتحاد الأوروبي عام ١٩٧٧، بهدف إقامة منطقة تجارة حرة سورية / أوروبية، بما يعني ذلك من توفير مختلف المستلزمات من متطلبات وإجراءات جمركية، واقتصادية، ومالية، لتحديث الاقتصاد السوري، ورفع القدرة التنافسية للصناعة السورية، وللتكامل مع دوائر الأعمال العالمية.

وقد مرت مفاوضات الشراكة السورية / الأوروبية بأكثر من مرحلة شهدت فيها تباطؤاً وبروداً في انعقاد الجلسات التفاوضية، وفي المواضيع المطروحة للنقاش، كما حدثت خلافات بين الجانبين، سواء بالنسبة لقضايا سياسية تتعلق بقضية الصراع العربي /الإسرائيلي أو مالية ذات صلة بالعوائد الجمركية التي ستخسرها الخزينة السورية وطرائق تعويضها، أو اقتصادية تتعلق بالحماية والمنافسة .....الخ.

وفي إطار المفاوضات السورية / الأوروبية قدمت دول المجموعة الأوروبية توجيهات لتطوير البنية الاقتصادية لمختلف القطاعات ذات الأهمية في عملية التحديث والشراكة، مثل القطاع المصرفي المالي.

وقبيل نهاية العام ١٩٩٩ انعقدت الجولة الرابعة لاتفاقية الشراكة، وانتهت إلى تبني مشروع متكامل للتأهيل المؤسساتي و القطاعي في سورية من برنامج MEDA ٢ بتكلفة /٢٢,٥/ مليون يورو، وكذلك تم الاتفاق على مناقشة نصوص مشروع اتفاقية الشراكة السورية / الأوروبية خلال جولات المفاوضات المقبلة.

وكان الجانب الأوروبي قد أبدى في الجولة الثالثة من مفاوضات الشراكة التي انعقدت في آذار / مارس / ١٩٩٩ تفهماً واضحاً للآثار والمنعكسات السلبية للشراكة على الاقتصاد السوري، والمتطلبات الأساسية لمواجهة هذه الآثار..

٥- ١- ب - العلاقات الاقتصادية السورية / الأوروبية:

أولاً- ملامح الاقتصاد السوري:

مر الاقتصاد السوري خلال العقود الخمسة الماضية منذ فجر الاستقلال عام ١٩٤٦ وحتى الآن بمراحل رئيسية ثلاثة، الأولى تمتد حتى عام ١٩٦٣ وقد تعاقبت على الحكم فيها قوى برجوازية وإقطاعية، والثانية منذ عام ١٩٦٣ بداية ثورة الثامن من آذار (مارس) ١٩٦٣ وحتى قيام الحركة التصحيحية عام ١٩٧٠، وفيها توضحت التوجهات الاشتراكية للثورة من خلال التأميم، والإصلاح الزراعي، والانطلاق نحو عملية التصنيع، وإصدار بعض القوانين الاستثمارية، لكن التناقضات داخل القيادة أثرت على النشاط الاقتصادي والسياسي، الأمر الذي استدعى إصلاحات جديدة تجسدت في الحركة التصحيحية التي قادها الرئيس حافظ الأسد في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠.. وقد اعتبرت الحركة التصحيحية بداية عهد جديد لتحقيق النهضة التنموية، ووضعت القيادة السياسية أهدافاً عدة لنقل البلاد من بلد زراعي متخلف إلى بلد صناعي متطور، يعتمد على تصنيع المواد الخام والمنتجات الزراعية وتصديرها سلعاً صناعية، وركزت الدولة على إقامة مؤسسات القطاع العام لكي تلعب دوراً رائداً في الاقتصاد الوطني، وشجعت الحرفيين والصناعيين في القطاع الخاص على إقامة منشآت صغيرة ومتوسطة بهدف الاستفادة من الإمكانات الفردية وتشجيع رؤوس الأموال المهاجرة للعودة والمساهمة في بناء الوطن.

وشجعت خطوات الانفتاح والمساعدات العربية على إقامة قطاع صناعي متطور انعكس على الدخل القومي الذي ازداد خلال عقد الثمانينات من / ٢،١ / بليون ليرة سورية عام ١٩٧٠[1] إلى /٥١،٢/ بليون ليرة سورية عام ١٩٨٠ وبلغت نسبة الزيادة نحو ٨٣٩ ٪، إضافة إلى ذلك، ارتفع حجم التكوين الرأسمالي من / ٩٠٠ / مليون ليرة سورية عام ١٩٧٠ إلى / ١٤،٣ / بليون ليرة سورية عام ١٩٨٠، أي تضاعف بحدود ١٥ مرة منذ عام ١٩٧٠، وهذا يدل على تركز الاستثمارات في قطاع الصناعة والخدمات الحكومية ومشاريع القاعدة الأساسية.

كما شهد الاقتصاد السوري معدلات نمو مرتفعة في فترة التصحيح والانطلاق، وظهرت نتائج إيجابية متعددة أهمها:

١- استكمال بناء مشاريع القاعدة الاقتصادية الأساسية من طرقات وجسور ومرافئ وسكك حديدية وكهرباء وماء واتصالات وغيرها.

٢- إجراء موازنة بين مستوى الأجور ومستوى الأسعار والتي بقيت مقبولة حتى عام ١٩٨٧ علماً أنها كانت تميل لمصلحة الأجور في مواجهة الأسعار، لكن مستويات الأجور بقيت في الإطار الأدنى للتوازن حيث سجلت معدلات التضخم ارتفاعاً لم يتجاوز ١٠٪، وهي معدلات مقبولة في البلدان النامية، وفي سورية على وجه التحديد.. وتراوح خلال العامين الأخيرين بين ٥ ٪ ٢,٥ ٪.

٣- زيادة معدلات نمو الإنتاج، إذ بلغ إجمالي الناتج المحلي نحو ٦،٨ بليون ليرة سورية عام ١٩٧٠ و ٥١,٢ بليون ليرة سورية عام ١٩٨٠ و ١٢٧,٧ بليون ليرة سورية عام ١٩٨٧، وتراوح معدل النمو السنوي في هذه الفترة بين ٧,٥ ٪ و ٨,٥ ٪.

٤- بلغت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي / ١٠٨٧ / ليرة سورية في عام ١٩٧٠ و /٥٨٩٠/ ليرة سورية عام ١٩٨٠ و / ١١٦٤٣ / ليرة سورية عام ١٩٨٧.

٥- بلغت حصة الفرد من الخدمات الاجتماعية نحو /٢٣٠,٥/ ليرة سورية عام

---

(١) الدولار يساوي نحو ٥٠ ليرة سورية.

١٩٧٠، ونحو /٢٠٨٤/ ليرة سورية عام ١٩٨٠، ونحو / ٢٤١٩,٥ / ليرة سورية عام ١٩٨٧ أي بمعدل سنوي نسبته ٩,١٪.

٦- بلغ معدل البطالة نحو ٤ ٪ في عام ١٩٨٧، إذ كانت المصانع العامة للدولة تستوعب أكثر السكان القادرين على العمل، وهي حالياً بحدود ٩ ٪.

٧- ساهمت مؤسسات القطاع العام الصناعي في تمويل الموازنة العامة، إذ بلغت نسبة الإيرادات نحو ٣٠ ٪ في عام ١٩٨٠ و ٢٨,٤ ٪ عام ١٩٨٦ وهي معدلات مقبولة.

وانعكست هذه التطورات الاقتصادية إيجاباً على حياة المواطنين، إذ ازدادت حصة المواطن من الدخل القومي من / ٩٦٩ / ليرة سورية عام ١٩٧٠ إلى / ٥٨٨٨ / ليرة سورية عام ١٩٨٠، ومما يدل على إيجابية هذه النتائج، استقرار المستوى العام للأسعار خلال هذه الفترة مقارنة مع معدل الرواتب والأجور.

واستمر الاقتصاد السوري مزدهراً حتى عام ١٩٨٥، إذ شهدت البلاد بعد هذا التاريخ تراجعاً اقتصادياً ملموساً تجلى في انخفاض قيمة الليرة السورية نحو ١٢ ضعفاً منذ أواسط الثمانينيات، وتعرضت البلاد إلى عقوبات اقتصادية فرضت عليها من قبل أوروبا، واتهمت سورية بالإرهاب لدعمها المباشر للقضية الفلسطينية والحقوق العربية.

ودفعت الأزمة الاقتصادية، التي دامت أكثر من ثلاث سنوات، البلاد إلى اتخاذ إجراءات وخطوات جديدة تجلت في إصدار المرسوم رقم ١٠ لعام ١٩٨٦ المتعلق بالاستثمار الزراعي وتقديم المساعدات اللازمة للمستثمرين لتأسيس مجموعة من الشركات الزراعية التي ساهمت في زيادة إنتاج المواد الغذائية، وبدأت خطوات تحقيق الأمن الغذائي تظهر للوجود منذ عام ١٩٨٨.

كما برزت عدة تحديات أساسية بدأت تحكم عملية اختيار أي توجهات مستقبلية بما فيها توجهات الشراكة، أو التعاون، أو غيرها وهذه التحديات هي[1] :

١- إن النفط ثروة ناضبة كمصدر لموارد مالية ناجمة عن التصدير، أو على الأقل

---

(١) تقرير حول الشراكة السورية / الأوروبية - دراسة وزارة الاقتصاد - دمشق ١٩٩٨.

عدم الاعتماد عليه كمورد أساسي للقطع الأجنبي، خاصة في ظل التقلبات الواضحة في أسعاره واتجاهها نحو الهبوط.

٢- يتزايد عدد سكان سورية بمعدل ٣,٣ ٪ سنوياً، وهي من أعلى نسب التزايد في العالم، ويترتب على ذلك أن تستقبل سوق العمالة في كل عام ما بين ١٥٠-٢٠٠ ألف طالب عمل جديد، فإذا ما أخذنا بالحد الأدنى وافترضنا التكلفة الاستثمارية لكل فرصة عمل واحدة تبلغ بالمتوسط وعلى الأقل مليون ليرة سورية (وهو رقم يمثل حوالي ٦٠ ٪ من متوسط التكلفة الاستثمارية للعامل الواحد في الاستثمارات الصناعية التي نفذت في عامي ١٩٩٦-١٩٩٧) فيصبح مبلغ الاستثمارات الضرورية لذلك / ١٥٠ / مليار ليرة سورية كحد أدنى، أي ما يزيد على ربع الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٦، ولو أخذنا بفرضية كامل متوسط التكلفة الاستثمارية سالف الذكر والبالغ ١،٦ مليون ل. س لوصل المبلغ المطلوب سنوياً للاستثمار إلى / ٢٤٠ / مليار ل. س، أي ما يعادل ٤٢,٥ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٦ وهذا هو التحدي الثاني.

٣- سيترتب على الانفتاح التجاري، الناجم عن منطقة التجارة الحرة العربية أو تلك الناجمة عن الشراكة السورية / الأوروبية أو من خلال الانتساب المحتمل لعضوية الغات، هزة عنيفة تصيب النسيج الصناعي السوري، إذ لن يصمد عدد لا يستهان به من الصناعات السورية التي تعيش في ظل الحماية، وإذا كانت الدراسات التي أعدت في تونس بصدد آثار اتفاقية الشراكة التونسية / الأوروبية، قد توقعت انهيار ثلث نسيجها الصناعي وتهديد الثلث الثاني ما لم يدعم ويؤهل على الوجه المطلوب، وصمود الثلث الأخير، وإذا ما عرفنا أن تونس قد حققت تطوراً صناعياً ملحوظاً، وأن صادراتها الصناعية من المنتجات النسيجية والألبسة تبلغ / ٣ / مليار دولار، وأنها قد بدأت بسياسات التكيف الهيكلي والانفتاح المتعاظم منذ عام ١٩٨٧ فلنا أن نتوقع منطقياً أن يكون الوضع كذلك بالنسبة لسورية على الأقل، إن لم يكن أسوأ بكثير:

٣- أ- فالصناعات القادرة على الصمود هي أساساً تلك التي تتوفر لإنتاجها المزايا النسبية من حيث توفر المادة الأولية والخبرة الفنية محلياً، وحجم المنشأة المناسب

وخطوط إنتاج بتكنولوجيا متقدمة وقادرة على المنافسة في الداخل والتصدير إلى الخارج، وتتعلق بصناعة النسيج والألبسة الجاهزة والتريكو القائمة على القطن وبعض الصناعات الغذائية أو الهندسية كالإسمنت أو الكيمائية كالأسمدة الفوسفاتية.

٣- ب- وبالمقابل هناك صناعات ستؤول إلى الزوال بحكم اعتمادها الكلي على المكونات Components من الخارج كصناعة الأدوات الكهربائية المنزلية أو مستلزمات الإنتاج المستوردة كصناعة المنظفات والمناديل الورقية والحبيبات البلاستيكية والمشروبات الغازية والدهانات، حيث يقتصر هامش القيمة المضافة محلياً على حيز ضيق، يتعذر معه الوقوف في وجه منافسة المنتجات المثيلة المستوردة.

٣-جـ - أما الجزء الثالث فيتعلق بالمنشآت القادرة على الصمود، إذا ما تمت إعادة هيكلتها وتأهيلها بجدية سواء لتوفر المزايا النسبية لإنتاجها أو لأنها صناعات كثيفة العمالة.

و لمواجهة هذه التحديات، و المتغيرات الإقليمية و العالمية وتحدياتها المعروفة، يمكن إجمال ابرز الإجراءات التي اتخذتها الحكومة السورية، وهي[1]:

١- ربط الاستيراد بالتصدير وتشجيع الصادرات السورية والسماح للمصدر أن يحتفظ بنسبة ٧٥٪ من قيمة صادراته بالعملات الأجنبية بغية إعادة الاستيراد.

٢- تخفيض الرسوم الجمركية على الكثير من السلع الغذائية والصناعية مقارنة مع المرحلة السابقة واستمرت الدولة بتعديل الرسوم الجمركية حتى عام ١٩٩٦.

٣- إصدار قانون المغتربين رقم ١٩ لعام ١٩٩٠ والذي سمح للسوريين المغتربين بإدخال سيارة وأثاث منزلي وأدوات عمل وتجهيزات صناعية بهدف الاستثمار الصناعي أو الزراعي.

٤- إصدار قانون الاستثمار رقم ١٠ العام ١٩٩١ والذي سمح للقطاع الخاص السوري والعربي والأجنبي بإقامة استثمارات صناعية أو زراعية أو سياحية وتنوع

---

(١) المصدر السابق.

الإعفاءات والمزايا والتسهيلات المتعددة، وكان هذا القانون بمثابة دعوة صريحة للقطاع الخاص لكي يأخذ مكانة بارزة في الاقتصاد السوري بعد أن كان القطاع العام يسيطر على ٨٠ ٪ من الإنتاج والتوزيع في البلاد.

٥- السماح للمواطنين السوريين بفتح حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية من دون قيد أو شرط وبالكميات التي يرغب المواطن بها، وكان هذا الإجراء بمثابة إلغاء غير مباشر للقانون رقم ٢٤ لعام ١٩٨٧ القاضي بمنع تداول العملات الأجنبية داخل البلاد.

٦- الحصول على قروض خارجية من المؤسسات المالية والدولية والعربية بغية تمويل الاستثمارات في سورية، وذلك للمرة الأولى منذ بداية ١٩٩٠ وبكميات كبيرة بلغ معدلها السنوي نحو /٢٥ / بليون ليرة سورية.

وقد ترتب على عملية الانفتاح الاقتصادي منذ عام ١٩٩٠ وحتى الوقت الحاضر جملة من النتائج الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تجلت كما يلي:

١- توسيع دور القطاع الخاص في الصناعة والتجارة والسماح له بإقامة المنشآت التي يرغب بها شريطة مطابقتها وانسجامها مع الخطة الاقتصادية وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢- العمل على توحيد أسعار صرف الليرة السورية والسماح بفتح حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية تمهيداً للانتقال إلى تحرير سوق الصرف.

٣- تطور حجم إجمالي الناتج المحلي من / ٢٠٨,٨ / بليون ليرة سورية عام ١٩٨٩ إلى / ٦٥٥,١/ بليون ليرة سورية عام ١٩٩٦ وإلى / ٧٢٥ / بليون ليرة سورية عام ١٩٩٧، أي أن الناتج تضاعف بحدود ثلاث مرات ونصف المرة نتيجة دخول مشاريع القطاع الخاص الجديدة وإلى / ٨٠٧ / بليون ليرة عام ١٩٩٨ بنسبة نمو قدرها ١٠,٧٪.

٤- إن تطور حجم الاستثمارات يوحي بتطور حجم التكوين الرأسمالي الذي بلغ عام ١٩٨٩ نحو /٣٣,٨ / بليون ليرة سورية، ثم ارتفع إلى / ١٦٩,٤ / بليون ليرة

سورية عام ١٩٩٦، وبلغ إجمالي التكوين الرأسمالي منذ عام ١٩٨٩ بلغ نحو /٨٠٣,٣/ بليون ليرة سورية، أي بمعدل نمو وسطي قدره ١٠,١ ٪ وتدل هذه النسبة على أهمية الاستثمار الذي يقوم به القطاع الخاص في هذه المرحلة.

٥- ازدياد حصة الفرد من الدخل القومي من / ١٦٥٦٧ / ليرة سورية عام ١٩٨٩ إلى / ٤٣٠١٦ / ليرة سورية عام ١٩٩٦.

٦- نمو حجم المبادلات التجارية الخارجية، إذ بلغت قيمة السلع والخدمات المستوردة نحو /٣١,١/ بليون ليرة سورية عام ١٩٩١، ثم ارتفعت إلى / ٦٠,٤ / بليون ليرة سورية عام ١٩٩٦، ثم انخفضت إلى / ٤٥,٢ / بليون عام ١٩٩٧، وإلى / ٤٣,٧ / بليون عام ١٩٩٨، أما الصادرات فقد ارتفعت من / ٣٨,٥ / بليون ليرة سورية عام ١٩٩١ إلى /٤٤,٨ / بليون ليرة سورية عام ١٩٩٦ ثم إلى / ٤٥,٩ / بليون ليرة سورية عام ١٩٩٧، وأصبحت تغطي ٧٥ ٪ من الواردات بعدما كانت تغطيها بالكامل في ١٩٩١ مع وجود فائض، أما في نهاية عام ١٩٩٨ فقد انخفضت إلى / ٣٢٤ / مليار، والسبب في تراجع الصادرات إلى الواردات الاعتماد على استيراد الآلات والتجهيزات الحديثة مرتفعة الكلفة، وذلك بغية إقامة الاستثمارات الكبيرة.

وتدل هذه المؤشرات على حجم التطور الذي شهده الاقتصاد السوري، لكن هذا الاقتصاد يعاني كغيره من الاقتصادات من مشاكل إدارية وتنموية وزيادة في عدد السكان وغيرها، وما زالت التجربة في الانفتاح الاقتصادي بطيئة وذلك خشية الوقوع في أزمات اقتصادية أو الاندماج في الاقتصاد العالمي وسيطرة الاحتكارات الأجنبية على بعض الموارد المهمة في البلاد، ومما يؤخر من سرعة الانفتاح الاطمئنان إلى تجربة الأمن الغذائي، وعدم الاعتماد على العالم الخارجي في تأمين السلع الغذائية الضرورية.

هذه العملية جعلت الدولة تدخل بشكل بطيء إلى الاقتصاد العالمي، إضافة إلى ذلك، فإن ضخامة رأس المال السوري الخاص في الخارج يجعل الدولة متخوفة من السماح بإقامة مصارف خاصة، مع ذلك فإن هذه الإجراءات أصبحت قيد الدرس واتخاذ القرار بالانفتاح السريع وإقامة المصارف الخاصة والدخول في اتفاقية التجارة

العالمية وتوسيع عملية المشاركة مع السوق الأوروبية وتطوير هذه العلاقة قد أصبح في إطار الواقع العملي، وأخذت طريقها إلى الحوار وتبادل المصالح في ما بين أوروبا وسورية، والاستفادة من مزايا الموقع الجغرافي والمنتجات المختلفة في ما بين هذه الأقاليم.

ثانياً– واقع التبادل التجاري السوري الأوروبي:

١– اتسم الميزان التجاري السوري خلال السنوات ١٩٩٢–١٩٩٨ بتضاؤل الصادرات وتزايد الواردات بعد أن كان فائضاً عامي ١٩٩٠–١٩٩١، إذ بينما تضاعفت قيمة الواردات خلال الفترة ١٩٩٠–١٩٩٥ تضاءلت الصادرات بمعدل ٩,٥٪ فقد بلغ العجز ١١ ٪ عام ١٩٩٢ و ٢٤ ٪ عام ١٩٩٤ لينخفض إلى ١٦ ٪ عام ١٩٩٥.وفي عام ١٩٩٧ يتحسن وضع الميزان التجاري ويتوازن (٤٥٢١١) مليون ليرة سورية مستوردات و (٤٣٩٥٣) مليون ليرة سورية، أما في عام ١٩٩٨ فيزداد الخلل ليصل إلى عجز مقداره (١١٨٨٢) مليون ليرة سورية، و في الوقت الذي تصاعد فيه حجم الصادرات الزراعية خلال الفترة ذاتها بحوالي النصف تقريباً تراجعت الواردات بمعدل ١٢,٥ ٪، كما ارتفعت واردات قطاع الصناعة التحويلية بأكثر من الضعف وانحسرت صادراته بمعدل النصف، علماً أن النفط يحتل المرتبة الأولى ليصل إلى نسبة من ٥٠–٦٠ ٪ من إجمالي الصادرات السورية.

٢– أما التبادل التجاري بين سورية و الاتحاد الأوروبي فتشير إحصاءات التجارة الخارجية خلال السنوات ١٩٩٣–١٩٩٥ إلى ما يلي:

٢–١: الاتحاد الأوروبي هو العميل التجاري الأول في سورية، إذ تستورد منه أكثر من ثلث إجمالي وارداتها (بمتوسط قدره ٣٦ ٪ خلال الفترة المذكورة)، و تصدر له حوالي ٦٠ ٪ من مجموع صادراتها (بمتوسط قدره ٥٨ ٪).

٢–٢: حققت سورية فائضاً في ميزانها التجاري مع دول المجموعة الأوروبية بنسبة ١٧ ٪ عام ١٩٩٣ و ٣,٤ ٪ عام ١٩٩٤ ثم ارتفعت لتبلغ ٣٩ ٪ عام ١٩٩٥.

٢–٣: تستحوذ خمس دول أوروبية حوالي ٨٧ ٪ من واردات سورية من المجموعة

و تأتي ألمانيا على رأسها بنسبة تتراوح بين ٢٥ ٣٠ ٪ من مجموع تلك الواردات تليها إيطاليا بنسبة ٢١ ٢٥ ٪ ثم فرنسا بنسبة تأرجحت بين ٢٠ و ١٨ ٪ تليها بلجيكا ثم بريطانيا.

٢-٤: و بالمقابل يتوجه أكثر من ٩٠ ٪ من صادرات سورية إلى أربع من دول المجموعة الاوروبية حيث تحتل إيطاليا المكانة الأولى بنسبة تتراوح بين ٤١ ٪ و ٥٠٪، تليها فرنسا بنسبة ٢٥٪ تتبعها كل من إسبانيا بنسبة ١٣ ٪ و بريطانيا بنسبة متوسطها ١٧٪.

٣- يسيطر النفط بصورة ساحقة على بنية الصادرات السورية إلى المجموعة الأوروبية، إذ يشكل ٨٧ ٪ بالمتوسط، خلال الفترة المذكورة من إجمالي الصادرات السورية للمجموعة يضاف إليه القطن الذي يمثل نسبة متوسطها ٣,٩ ٪، بينما لا تتجاوز منتجات الصناعة التحويلية المتمثلة بالمنسوجات القطنية و الألبسة نسبة ٣,٩٣٪ من المتوسط، بعد أن وصلت عام ١٩٩٤ إلى ٥،٧ ٪ لتنخفض إلى النصف (٢,٩) عام ١٩٩٥. أما الـ ٥ ٪ الباقية تتشكل من تصدير الجلود المدبوغة والفوسفات و الصوف الخام و المصارين.

٤- و بالمقابل يتسم هيكل الواردات السورية من المجموعة الأوروبية بهيمنة السلع و المنتجات الصناعية التي تنطوي على قيمة مضافة عالية أو سلع نصف مصنعة. و تشير إحصاءات التجارة الخارجية المتعلقة بهذه الفترة بأنه تـأتي في المرتبة الأولى فئة الآلات والتجهيزات و المعدات و المحركات و المولدات و أجهزة و قطع التبديل الخاصة بها، وهي تمثل الثلث (٣٣ ٪) بالمتوسط تليها المواد الوسيطة و نصف المصنعة و خاصة المنتجات الكيميائية و غيرها من مدخلات الإنتاج للصناعة التحويلية كالخيوط التركيبية و الأصبغة و المنتجات المعدنية من صفائح و أنابيب، و تمثل بالمتوسط حوالي الثلث أيضاً من الواردات من دول المجموعة (٣٢,٤ ٪). و تحتل وسائط النقل على مختلف أنواعها و قطع التبديل العائدة لها المرتبة الثالثة إذ تشكل ١١,٢ ٪ بالمتوسط من الإجمالي، و تمثل السلع الأخرى (متفرقات) ٢٣,٣ ٪.

٥- أما التبادل التجاري في المنتجات الزراعية مع الاتحاد الأوروبي فقد انخفض

خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ استيراداً و تصديراً، فقد بلغ نصيب الاتحاد الأوروبي من الواردات الزراعية السورية ٣٨ ٪ عام ١٩٩٠ ليصبح ١٤ ٪ عام ١٩٩٤ حيث تمثل الحبوب ٥٣ ٪ من هذه الواردات و المحاصيل الصناعية ٢٣ ٪ و المنتجات الحيوانية ٢١,٥٪..

ومثلت صادرات سورية الزراعية إلى دول المجموعة الأوروبية ١٧,٥ ٪ من إجمالي هذه الصادرات عام ١٩٩٠ و انحدرت هذه النسبة إلى ١٢ ٪ عام ١٩٩٤ حيث شكلت المحاصيل الصناعية ما يقرب من ٩٠ ٪ من صادرات سورية إلى المجموعة الأوروبية.

وأوضح تقرير حديث للمفوضية الأوروبية بدمشق أن حجم الصادرات السورية إلى أوروبا بلغ العام ١٩٩٧ نحو مليار و / ٩٩٥ / مليونا و /٢٤٧ / ألف إيكو، في حين بلغت الواردات السورية من دول الاتحاد الأوروبي مليارا و/ ٣٤٥/ مليونا و/٤٠٨ /ألف إيكو، و تشمل الصادرات السورية النفط بصورة خاصة، إذ يشكل ٨٧٪ من مجموع الصادرات، ثم النسيج و الجلود المدبوغة و الفوسفات و الصوف وزيت الزيتون. أما الواردات السورية من هذه الدول فهي الآلات و المعدات والمحركات و المولدات و أجهزة و قطع التبديل. و يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول لسورية، إذ تستورد منه أكثر من ثلث إجمالي وارداتها و تصدر له حوالي ٦٠ ٪ من مجموع صادراتها[(١)] .

كما إن الاتحاد الأوروبي يمول حالياً عدداً من المشاريع تبلغ قيمتها / ١٢٠ / مليون وحدة نقد أوروبية، ترتفع إلى / ٢٠٠ / مليون وحدة نقد أوروبية في حال إضافة المشاريع التي يتم تحضيرها خلال العام ١٩٩٩، وتتوزع على قطاعات الكهرباء، والزراعة، والبيئة، والقطاعات الثقافية وغيرها..

٥-١ جـ - الرؤية السورية للشراكة العربية / الأوروبية:

قال الرئيس **حافظ الأسد** رئيس الجمهورية العربية السورية خلال الزيارة التي قام بها إلى فرنسا في شهر تموز / يوليو / ١٩٩٨ بدعوة من الرئيس الفرنسي جاك شيراك رداً على كلمة للرئيس شيراك أشار فيها إلى موضوع الشراكة السورية / الأوروبية:

---

(١) نشرة المفوضية الأوروبية بدمشق- العدد ١٢- ١٩٩٨ .

(إن العلاقات القائمة بين بلدينا إنما هي امتداد لصلات جغرافية قديمة، وتاريخ طويل من التواصل والتفاعل الحضاري، فالبحر الأبيض المتوسط الذي يطل عليه بلدانا شكل همزة وصل ووسيلة تبادل وتعاون، وأداة تقريب وتمازج حضاري، إنها علاقة لها جذور في الماضي العريق، ولها مرتكزات ومعطيات واضحة في الحاضر والمستقبل.. وهذا ما جعلنا نتطلع باستمرار إلى علاقة عربية / فرنسية، وعلاقة سورية / فرنسية جديدة.)

ويضيف:

(والتاريخ في جوهره دروس وعبر يستفيد منها الإنسان في العمل من أجل ما هو خير للبشرية ونافع لأجيالها القادمة، وما هو في مصلحة متطلبات العصر الذي نعيشه، ومصلحة المستقبل الذي تريده الشعوب جميعها، والذي لا يمكن أن يتحقق إلا على أساس الصداقة والتعاون المتكافئ والاحترام المتبادل بين الشعوب، وزوال السيطرة والاستغلال)

وفي هذا تأكيد على نقاط ثلاثة يمكن أن نتبين منها نظرة سورية للشراكة:

الأولى: رغبة سورية بإقامة علاقة سورية فرنسية، وعربية فرنسية.

الثانية: التأكيد على التكافؤ والمساواة في العلاقة لتحقيق مصالح الشعوب المتشاركة.

الثالثة: ربط العلاقات العربية / الأوروبية بمصلحة البشرية والأجيال.

وعلى هذا فالمتتبع للسياسة السورية يجد بوضوح مدى تأييدها لإنجاز مشروع الشراكة الأوروبية/ المتوسطية، والدخول إلى الاقتصاد العالمي من خلال تطوير العلاقات العربية/العربية، والعربية/الأوروبية.. وقد قطعت خطوات هامة في هذين المجالين، سواء عبر إقامة المنطقة التجارية الحرة العربية الكبرى التي دخلت أحكامها حيز التنفيذ اعتباراً من مطلع شهر كانون الثاني ١٩٩٨، على أن يتم إنجازها مطلع عام ٢٠٠٨ أو إزالة الحواجز الجمركية مع لبنان بحلول عام ٢٠٠٢، أو إقامة الشراكة مع أوروبا التي تربطها بها علاقات اقتصادية وثقافية وسياسية جيدة، إذ تمثل الصادرات

السورية إلى دول الاتحاد الأوروبي أكثر من ٦٠ ٪ من إجمالي صادرات سورية، وتبلغ وارداتها أكثر من ٣٠ ٪ من إجمالي الواردات السورية، كما تربط سورية بغالبية دول المجموعة علاقات سياسية متطورة لاسيما مع فرنسا، وعلاقات ثقافية عبر برامج التعاون العلمي والثقافي المعقود بين سورية وهذه البلدان..

ومشروع الشراكة السورية / الأوروبية يندرج تنفيذاً لما ورد في إعلان برشلونة في إطار استراتيجية الاتحاد الأوروبي للتعاون مع دول جنوب البحر المتوسط، بهدف إقامة منطقة تجارة حرة، وتعاون مالي واقتصادي يستهدف تشجيع تنمية اقتصادية متكافئة، ونمو مستديم يحافظ على البيئة والموارد الطبيعية، وإنشاء مناخ مواتٍ للاستثمار الأجنبي، وتطوير البنية التحتية والاتصالات، وتنمية إمكانات البحث والتأهيل العلمي والفني.. هذا بالإضافة إلى تعاون سياسي وآخر ثقافي إنساني.

وعلى هذا يشكل مشروع الشراكة نقطة تحول هامة في تاريخ سورية الاقتصادي بما ينطوي عليه من أوضاع جديدة، ومتطلبات تفضي إلى تحولات هيكلية، سواء تلك التي يستوجبها مشروع الاتفاق، أو تلك التي يجب أن تحدث في سورية لمواجهة الوضع التنافسي الجديد على مستوى الاقتصاد الكلي أو الجزئي[(١)].

وبالتالي لابد حسب تلك الرؤية السورية من تبني حزمة من السياسات والتعديلات والتشريعات والتحولات التنظيمية، إضافة إلى عدد من التدابير أو الإجراءات التي يجب اتخاذها آخذين بعين الاعتبار دور الدولة الأساسي أيضاً في تفعيل اقتصاد السوق، كما أثبتته تجربة كوريا الجنوبية وماليزيا احتذاءً باليابان، فأنظمة التجارة الخارجية ستخضع فوراً لتعديلات باتجاه التبسيط من حيث الاكتفاء بقائمة سلبية تحدد السلع الممنوعة وباتجاه إلغاء تدريجي لحصر الاستيراد بجهة محددة، على أن تحرير التجارة يستتبع تطوير النظام المصرفي، وإلغاء المرسوم / ٢٤ / الخاص بتداول القطع الأجنبي، وتوحيد سعر الصرف، والفصل بين الاستيراد وقطع التصدير، كما يتطلب الأمر تنظيم إيقاع تخفيض الرسوم الجمركية بحيث يتدرج التخفيض على موارد الخزينة، ويتزامن تصاعد

---

(١) تقرير حول مشروع الشراكة السورية الأوروبية- مصدر سابق .

التخفيض مع تعاظم الإنجاز في إعادة هيكلية الاقتصاد وخاصة قطاع الصناعة، هذا بالإضافة إلى صياغة جديدة للسياسة الضريبية تستهدف تطوير الاقتصاد الوطني من خلال زيادة المطارح الضريبية وتحسين الأداء الضريبي، وبحيث تستطيع الدولة تمويل الاستثمارات اللازمة لتطوير البنية التحتية وخاصة المناطق الصناعية، وتنمية الموارد البشرية بما يستجيب لمتطلبات إعادة الهيكلة وتشجيع الاستثمار، مع ضرورة التركيز على قضيتين أساسيتين تتطلبان جهوداً مكثفة:

أولاهما:

ـ تطوير القطاع الصناعي وإعادة هيكلته، كما فعلت البرتغال سابقاً، وكما تفعل تونس الآن،من خلال صندوق خاص لتمويل الاستشارات من ناحية والنشاط التأهيلي والارتقاء بمستوى المنشآت من ناحية أخرى، وإيجاد الشروط المناسبة التي تحل إشكالية التمويل الصناعي في مرحلتي إنشاء المشروع وتشغيله باعتباره شرطاً يجب توفره لتنمية قطاع الصناعة.

وثانيهما:

ـ اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لا من خلال ما يجدر بسورية أن توفره من مناخ يجتذب الاستثمار المحلي والأجنبي (من خلال استراتيجية معلنة تنطوي على وضوح في الرؤية، وتحقيق للعدالة بين جميع المستثمرين، وانضباط في التنفيذ ومؤيدات زاجرة للمخالفين وتوفير للبنية التحتية والموارد البشرية المؤهلة والأطر التشريعية والتنظيمية الملائمة) فحسب، بل عبر جهد إرادي خلاق يقوم به أيضاً الجانب الأوروبي لتحقيق هذا الغرض، باعتبار ذلك شرطاً هاماً للحصول على المكاسب المرتقبة من الاتفاقية، ويتوقع أن تحقق الاتفاقية مزايا اقتصادية هامة على المدى الطويل خاصة، غير أنها ستقضي أيضاً على تكاليف انتقالية سنتعرض لمناقشتها لاحقاً..

وقد كانت سورية أول بلد متوسطي يناقش رسمياً من خلال ما سمي ببعثة البرمجة السورية / الأوروبية المشتركة كيف يتوجب تنفيذ الحزمة الأولى من دعم الاتحاد

الأوروبي في إطار عملية برشلونة، وقد كان ذلك في حزيران (يونيو) ١٩٩٥، ثم كانت هناك بعثة برمجة ثانية في آذار (مارس) ١٩٩٨ والنتيجة هي مجموعة من البرامج تغطي مجالات هامة للمرحلة الانتقالية الاقتصادية، مع التركيز على الدعم المؤسساتي وتعزيز قطاع الأعمال، ومنح الأهمية للقطاعات الإنتاجية[1].

٥-١ د – محطات اقتصادية على طريق الشراكة السورية / الأوروبية:

في عام ١٩٧٩ وقعت سورية مع الاتحاد الأوروبي اتفاقاً مدته خمس سنوات، والثاني عام ١٩٨٢، والثالث عام ١٩٨٦، والرابع عام ١٩٩١، يقدم الاتحاد الأوروبي بموجبها هبات وقروض تتراوح ما بين /٦٠/ مليون وحدة نقدية أوروبية بموجب الاتفاق الأول، و /١٥٨ / مليوناً بموجب الاتفاق الرابع، تشكل الهبات مبلغ / ٢٦ / مليوناً في الاتفاق الأول، و / ٤٣ / مليوناً في الاتفاق الرابع..

غير أن البرلمان الأوروبي، وفي أعقاب قطع العلاقات بين بريطانيا وسورية عام ١٩٨٦ أوقف التوقيع على الاتفاق الثالث والرابع، و لم يتم التوقيع على الثالث إلا في عام ١٩٩٢، أما الرابع فقد تم إيقافه بقصد استخدامه كورقة ضغط سياسي على سورية، وبقي مجمداً حتى التصديق عليه في نهاية عام ١٩٩٣..

وبتاريخ ٢٨ / ١١ / ١٩٩٤ عقد في بروكسل الاجتماع الأول لمجلس التعاون السوري / الأوروبي اعتبره السوريون خطوة باتجاه مراجعة شاملة على أسس جديدة لبناء قاعدة ثابتة وصلبة للتعاون، وفي عام ١٩٩٥ شاركت سورية في مؤتمر برشلونة، وفي حزيران (يونيو) أعربت سورية عن استعدادها لبدء المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي لعقد شراكة، وبين حزيران (يونيو) ١٩٩٦ وتموز (يوليو) ١٩٩٧ عقدت عدة لقاءات رسمية لكنها غير ملزمة للطرفين، كانت عبارة عن محادثات استكشافية تسمح للأطراف فهم الأهداف والواجبات المتبادلة.. وعلى أساس تلك المباحثات، فإن

(١) الشراكة الأوروبية / المتوسطية والتعاون السوري / الأوروبي -كزافيه مارشال- محاضرة في جامعة دمشق- ١٥ / ١٢ / ١٩٩٨.

المفوضية الأوروبية هيأت وثيقة المفاوضات التي صدقت من قبل مجلس الاتحاد الأوروبي في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٧.

وفي أيار (مايو) ١٩٩٨ التزمت سورية والاتحاد الأوروبي بعقد مفاوضات من أجل إبرام اتفاقية الشراكة، وتم لهذه الغاية عقد اجتماعين رسميين على مستوى الوزراء عام ١٩٩٨، وثالث في عام ١٩٩٩ كما أجريت استشارات فنية، ونظمت ندوة عام ١٩٩٨.

٥-١ هـ - السمات الأساسية لمشروع الشراكة السورية / الأوروبية[1] :

أولاً- في مجال تحرير التجارة:

١- تخصص الاتفاقية، الباب الثاني تحت عنوان « الانتقال الحر للسلع » لهذا الموضوع، وتنص المادة (٦) على إنشاء تدريجي لمنطقة تجارة حرة، خلال فترة انتقالية لا تتعدى ١٢ عاماً تبدأ من سريان الاتفاقية، بما يتوافق مع أحكام اتفاقية الجات لعام ١٩٩٤ وتوابعها، علماً بأن الاتفاقية لا تطبق مبدأ التحرير الشامل على كافة المنتجات والسلع، بل تستثني منها بعض منتجات الصناعات الزراعية والغذائية من جهة والمنتجات الزراعية من جهة أخرى، كما تميز بين المنتجات الصناعية من حيث إيقاع التحرير التجاري ومواعيده، لذا قسم هذا الباب إلى ثلاثة فصول: المنتجات الصناعية، المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري، وأحكام مشتركة تنطبق على كليهما.

٢- ينصب الفصل الأول من هذا الباب على المنتجات الصناعية، فلا يجوز فرض أي رسم جمركي جديد على الواردات أو أي ضريبة ذات أثر مماثل على المبادلات بين المجموعة وسورية (المادة ٨)، على أن المجموعة الأوروبية تؤكد، وبصورة أعم، اتفاق التعاون الحالي، إذ تقبل استيراد المنتجات السورية معفاة من الرسوم الجمركية،

---

(١) تم الاعتماد في هذه الفقرة وما يتعلق بنصوص الاتفاقية على دراسات الوزارات المعنية في سورية، لاسيما منها دراسة (الشراكة السورية الأوروبية.. مضمونها.. متطلباتها ومنعكساتها د. شبلي أبو فخر) ١٩٩٩ .

والضرائب ذات الأثر المماثل ودون قيود كمية أو إجراءات بالأثر نفسه (المادة ٩)، غير أن مشروع الاتفاقية يختص بمنتجات الصناعات الزراعية والغذائية بحكم خاص يشكل استثناء من النظام المطبق على المنتجات الصناعية.

٣- يختلف إيقاع التحرير التدريجي للمنتجات الصناعية المستوردة من دول المجموعة باختلاف طبيعتها ومدى منافستها للإنتاج المحلي، وتم توزيعها إلى فئات أربع:

أ- المنتجات الصناعية التي يتم تحرير استيرادها كلياً من الرسوم الجمركية أو ما يماثلها فور سريان الاتفاقية، وتشتمل على الآلات والمعدات الصناعية التي لا تصنع محلياً (المادة ١١ / ١) وهي تشكل ثلث واردات سورية من المجموعة الأوروبية.

ب- المدخلات من سلع وسيطة ومواد أولية، وهي تخضع لتحرير تدريجي، من الرسوم أو ما يماثلها، خلال خمس سنوات من تاريخ الاتفاقية، إذ تخفض ١٥ ٪ فور سريان الاتفاقية، كما تخفض بالنسبة نفسها سنوياً خلال السنوات الأربع الأولى و٢٥٪ خلال السنة الخامسة (المادة:١١/ ٢)، وتشكل هذه المنتجات الثلث الثاني من واردات سورية من المجموعة.

جـ- المنتجات الصناعية الأوروبية المنافسة للمنتجات السورية، وتخضع لتحرير تدريجي من الرسوم والضرائب المماثلة خلال الفترة الانتقالية، إذ تخفض بمعدل ٨ ٪ حين سريان الاتفاقية، وبالنسبة نفسها خلال السنوات الإحدى عشرة التي تليه و ٤ ٪ خلال السنة الأخيرة (المادة ١١ / ٣) .

د- المنتجات الصناعية الأخرى التي يبدأ تخفيض الرسوم والضرائب عليها بعد أربع سنوات من سريان الاتفاقية،إذ تخضع آنذاك لتخفيض بمعدل ١٢ ٪، ولتخفيض سنوي بواقع ١١ ٪ خلال الأعوام الثمانية اللاحقة (المادة ١١ / ٣).

٤- أما منتجات الصناعات الزراعية والغذائية، التي منشؤها المجموعة أو سورية، فالمنتجات السورية تخضع لرسم خاص على ما يسمى « العنصر الغذائي » وينصب هذا الرسم، على الفارق بين أسعار المدخلات الزراعية اللازمة لتصنيع تلك المنتجات في

بلدان الاتحاد الأوروبي وأسعار هذه المدخلات نفسها الموردة من دول أخرى غير دول الاتحاد الأوروبي أو سورية، إذا ما كانت التكلفة الإجمالية لهذه المدخلات أعلى في دول الاتحاد الأوروبي منها في الخارج (المادة ١٠ / ١ /)، ويمكن أن يكون هذا الرسم مبلغاً محدداً، أو نسبة معينة من الفارق المذكور، أما المنتجات المستوردة من دول المجموعة، فيمكن لسورية أيضاً أن تفرض على العنصر الزراعي رسماً بمبلغ محدد أو بنسبة معينة من القيمة (المادة ١٠ / ٢) وبالمقابل يخضع العنصر الصناعي من الرسم إلى الإلغاء التدريجي وفق أحكام المادة ١١ / ٣) المادة (١٠/٤)

٥- ينظم الفصل الثاني من هذا الباب الأحكام المتعلقة بـ (المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري) وتخضع هذه المنتجات للوائح جمركية على أساس تخفيض التعرفات والحصص، إذ تنطوي الاتفاقية المعقودة مع تونس، فيما يخص الصادرات التونسية من هذه المنتجات إلى المجموعة، على تخفيضات في التعرفة تتراوح بين ٢٠ و ٨٠٪ أو الإلغاء الكامل للرسم، خاصة في إطار حصص محددة لعدد قليل من المنتجات كالبرتقال الطازج والبطاطا المبكرة ومعجون الطماطم، أو في إطار " كميات مرجعية" وفقاً لميزان تجاري تقدره سنوياً المجموعة الأوروبية، أما زيت الزيتون غير المكرر، فيفرض عليه، خلال الخمس سنوات الأولى رسم جمركي بمعدل/ ECU٧,٨١ / على كل / ١١٠ / كغ في حدود /٤٦٠٠٠ / طناً في العام، ولكن يمكن للاتحاد الأوروبي اتخاذ الإجراء المناسب إذا ما أخلّ استيراد هذه الكمية بتوازن السوق لديه، وبصورة عامة يحكم تبادل هذه المنتجات بين الطرفين مبدآن أساسيان.

أولهما: تقديم تنازلات متبادلة بين الطرفين بهدف رفع مستوى تحرير المبادلات بينهما وليس الإزالة الكاملة للرسوم الجمركية أو الضرائب المماثلة (المادة ١٦)، كما ينص مشروع الاتفاقية على أن يدرس الطرفان خلال السنة الخامسة لتنفيذ الاتفاقية الوضع، بهدف تحديد إجراءات التحرير التي سيطبقها الجانبان ابتداءً من أول يوم في السنة السادسة تحقيقاً للهدف المذكور في المادة ١٦ (المادة ١٨ / ١).

ثانيهما: إن تطبيق المبدأ الأول محكوم عملياً بـ (الحساسية الخاصة لتلك المنتجات) حيث سيبحث الجانبان في إطار (مجلس الشراكة) إمكانية منح بعضهما البعض الامتيازات المناسبة لكل منتج على حدة وعلى أساس متقابل (المادة ١٨ / ٢).

٦- جاء الفصل الثالث من الباب الثاني بمجموعة من الأحكام المشتركة التي تنطبق على المنتجات الصناعية والزراعية معاً، كما اشتمل أحكاماً أخرى تتعلق بعدد من الإجراءات الوقائية التي سنفرد لها فقرة مستقلة، نظراً لأهميتها أولاً، ولأن عدداً آخر منها قد عولج خارج هذا الفصل سواء في الباب الثاني ذاته أم غيره ثانياً:

٦- أ - تتجسد القاعدة الأساسية التي تقوم عليها منطقة التجارة الحرة في مبدأ حرية تنقل السلع دون حواجز أو تمييز أو خلل إذ (١) لايجوز وضع أي قيود كمية على الاستيراد أو إجراءات ذات أثر مماثل في المبادلات بين الطرفين.(٢) لا يجوز تطبيق أي رسوم جمركية أو قيود كمية أو ضرائب أو إجراءات ذات أثر مماثل على الصادرات فيما بين الطرفين (المادة: ١٩ / أ و ج). (٣) تلغى القيود الكمية والإجراءات ذات الأثر المماثل المطبقة حالياً على الاستيراد في المبادلات بينهما فور سريان الاتفاقية (المادة: ١٩/ ب) علماً بأن الجانب الأوروبي قد قبل، نتيجة للمباحثات الاستكشافية التي تمت بين سورية و بينه، بأن يتم هذا الإلغاء خلال فترة ثلاث سنوات من بدء سريان الاتفاقية. (٤) لا تتمتع المنتجات السورية التي تستوردها المجموعة بنظام أفضل من ذاك الذي تطبقه دول المجموعة فيما بينها (المادة: ٢١).

٦-ب - كما تنص الاتفاقية على ضرورة:

(١) - امتناع الطرفين عن اتخاذ أي إجراء أو ممارسة ذات طبيعة ضريبية تسفر، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، عن التمييز بين منتجات أحد الطرفين والمنتجات المشابهة لدى الطرف الآخر (المادة ٢٢/١).

(٢) - عدم استفادة المنتجات المصدرة إلى أي من الطرفين من استرداد ضريبة داخلية تفوق مبلغ الضرائب المباشرة أو غير المباشرة التي كانت مفروضة.

٦-جـ- لا تحول هذه الاتفاقية دون الحفاظ على، أو إقامة، اتحادات جمركية أو منطقة تجارة حرة مع جهات أخرى، طالما لا تتعارض في أحكامها مع نصوص هذه الاتفاقية، لكن على الطرفين أن يتشاوروا فيما بينهما، في إطار لجنة الشراكة، بهذا الشأن أو بالمسائل الهامة المتعلقة بسياستهما التجارية مع بلدان أخرى.

٧- تشمل الاتفاقية، كما سبق ذكره، على مجموعة من الأحكام تبيح اتخاذ إجراءات وقائية، تمثل استثناءات مؤقتة من تطبيق أحكام الاتفاقية، لمواجهة ظروف ومصاعب معينة ومحددة لدى طرف واحد (سورية) أو لدى أي من الطرفين ويمكن حصرها بما يلي:

٧-أ - تتعلق الفئة الأولى بإجراءات، تستفيد منها سورية فقط، لحماية (الصناعات الناشئة) أو (قطاعات معينة تجري إعادة هيكلتها) أو (تواجه صعوبات جدية) خاصة إذا كانت تؤدي إلى (مشكلات اجتماعية)، إذ يمكن لسورية عندئذ، عملاً بأحكام (المادة ١٤ الفصل الأول من الباب الثاني) اتخاذ تدابير بزيادة الرسوم الجمركية أو إعادة فرضها، استثناءً من أحكام المادة ١١، على المنتجات المعينة الواردة من دول المجموعة، وذلك ضمن عدد من الشروط أهمها:

- ألا تتجاوز الرسوم الجمركية المفروضة ٢٥ ٪ من القيمة، أو ٤٠ ٪ وفقاً للمشروع السوري المقترح.

- ألا تتعدى القيمة الإجمالية لهذه المنتجات المشمولة بالإجراءات المذكورة ١٥ ٪ أو ٢٥ ٪ وفقاً للمشروع السوري من إجمالي المنتجات الصناعية المستوردة من المجموعة خلال آخر سنة تتوفر عنها الإحصاءات.

- أن تطبق هذه الإجراءات لمدة خمس سنوات، ما لم تقرر لجنة الشراكة فترة أطول، على ألا تتجاوز نهاية الفترة الانتقالية، إلا إذا تعلق الأمر بصعوبات تواجه صناعات جديدة أو صناعات تعاد هيكلتها وفقاً للمشروع السوري فيمكن تطبيق هذه الإجراءات لمدة ٣ سنوات أخرى بعد انقضاء الفترة المذكورة.

– أن تقدم سورية جدولاً زمنياً بالإلغاء التدريجي لهذه الإجراءات وفق شرائح سنوية متساوية يبدأ بعد عامين من وضعها ما لم تقرر لجنة الشراكة جدولاً زمنياً مخالفاً، أما الإجراءات التي يمكن أن يفيد منها الطرفان فسنعرض لها في الفقرات التالية.

٧–ب– يمكن لأي من الطرفين تعديل النظام المنصوص عليه في هذه الاتفاقية بشأن المنتجات الزراعية، إذا ما قام أي منهما بتعديل سياساته الزراعية وتطوير أحكامها بما يتفق وهذا التعديل (المادة ١/٢٠) على أن يعلم لجنة الشراكة بذلك لتجتمع، بناء على طلب الطرف الآخر، لتأخذ بالحسبان مصالح هذا الأخير، بحيث تظل المستوردات التي منشؤها الطرف الآخر حاصلة على مزايا مقاربة لما تضمنته هذه الاتفاقية (المادة ٢٠ / ٢).

٧–جـ – تتعلق الفئة الثالثة من هذه الإجراءات بمكافحة ظاهرة الإغراق المبين في المادة ٦ من اتفاقية الجات (المادة ٢٤) أولاً، وبالحماية من تدفق الواردات من منتج معين بكميات تؤدي إلى الإضرار بإنتاج وطني مماثل ومنافس أو إلى اضطرابات جدية في قطاع من النشاط الاقتصادي (المادة ٢٥) ثانياً، أو لإيقاف إعادة تصدير منتج (استفاد من مزايا الإعفاء من الرسوم) إلى بلد آخر، في الوقت الذي يخضع فيه داخل البلد المصدر إلى قيود كمية أو رسوم جمركية أو يؤدي إلى نقص خطير منتج يعتبر أساسياً بالنسبة للبلد المذكور ثالثاً، في مثل هذه الحالات يستطيع الطرف المعني اتخاذ الإجراءات المناسبة شريطة:

– إعطاء الأولوية للإجراءات التي تؤدي إلى أقل خلل ممكن في سيرورة الاتفاقية.

– تزويد لجنة الشراكة بالمعلومات المفيدة وإبلاغها بالإجراءات المشتركة.

– التشاور بين الطرفين، لا سيما بقصد إلغائها عندما تسمح الظروف بذلك (المادة٢٧).

٧–د – أما الإجراء الأخير فيتعلق بمواجهة ميزان المدفوعات، في سورية أو في بلد أو أكثر عضو في المجموعة، مصاعب جسيمة، إذ يجوز عندئذ لأي من الطرفين اتخاذ إجراءات تقييدية (وفقاً لأحكام اتفاقية الجات وصندوق النقد الدولي) على أن لا تذهب لأبعد ما تتطلبه معالجة ميزان المدفوعات وأن يتم إعلام الطرف الآخر بالإجراء المتخذ وبالجدول الزمني الخاص بإلغائها (المادة ٣٥).

ثانياً- ملاحظات حول تحرير التجارة في مشروع الشراكة:

١- لا يؤدي تحرير التجارة بين طرف قوي (المجموعة الأوروبية) ودول نامية (كسورية) إلى تحقيق أوتوماتيكي للمكاسب الاقتصادية لصالح الطرفين في الوقت ذاته، ولابد من ثم، من سياسة تدخليه تتجاوز في البداية قوى السوق، يتبناها الطرف القوي لدعم اقتصاد الطرف الضعيف بصورة مكثفة، من خلال المعونات الفنية والمالية والقروض الميسرة وتشجيع تدفق الاستثمارات ونحوه كما حدث عند انضمام إسبانيا واليونان للمجموعة الأوروبية،ولا مناص للطرف الضعيف في الوقت ذاته من تعبئة قواه لتطوير ذاته ومنشآته وأنظمته وتطبيقها بحزم من خلال رؤية شاملة، تنطوي على استراتيجية عمل متكاملة، من حيث الأهداف والسياسات والإجراءات والمؤسسات.

٢- تميز الاتفاقية بين المنتجات الصناعية، حيث تستهدف التحرير الكامل، وبين المنتجات الزراعية التي لا تستهدف بشأنها الإلغاء الكامل للرسوم وإنما تحريراً تدريجياً أوسع بدءاً من العام السادس.

وفي الوقت الذي يلح الجانب الأوروبي على تطبيق مبدأ المزايا النسبية في الصناعة، فإنه لا يفعل ذلك في قطاع الزراعة أو الصناعات الغذائية. وهذا يعني أن تبادل المنتجات الزراعية لا تحكمه قوى السوق وقوانين العرض والطلب بقدر ماتحكمه الاعتبارات السياسية الداخلية في الاتحاد الأوروبية، وخاصة تمسك المنتجين والمصدرين والمستوردين الأوروبيين ومن حوض البحر المتوسط بالذات بالدفاع عن امتيازاتهم في إطار السياسة الزراعية المشتركة حيث يخصص ٦٠ ٪ من ميزانية اللجنة لدعمها، علماً بأن الاتحاد الأوروبي قبل بالتخفيض التدريجي لهذا الدعم في إطار اتفاقية الجات، ويجدر بالذكر هنا، أنه بالمقابل، ليس من مصلحة سورية تحرير وارداتها الزراعية من الاتحاد الأوروبي لأسباب اجتماعية تتعلق بالدعم مثل القمح والدقيق أو لأسباب مالية تخص (الضميمة) مثل الزيوت، وإن الصادرات الزراعية السورية تتركز أساساً في القطن الذي يشكل حوالي ٩٠ ٪ منها، وهو منتج، ومثله القمح القاسي، لا تناله السياسة الزراعية.

٣- تشكل الفترة الانتقالية، المحددة بأفق لا يتجاوز عام ٢٠١٠، فاصلاً زمنياً معيناً قد يتعذر معه، بالرغم من التدرج في تحرير التجارة، لتحقيق التغيرات الهيكلية والتنظيمية المطلوبة لمواجهة الوضع التنافسي الجديد، وإذا كان المحللون الاقتصاديون في تونس يرون أنها فترة قصيرة وغير كافية، على الرغم من أن هذا البلد قد بدأ في برنامج التكيف الهيكلي منذ عام ١٩٧٨، وانطلق التوجه نحو توجيه القطاع الخاص منذ بداية السبعينات، فمن باب أولى أن يكون الأمر كذلك بالنسبة لسورية، على الرغم من أن قصر الفترة الانتقالية يمثل عنصراً سلبياً ضاغطاً إلا أنه يمتلك جانباً إيجابياً يكمن في أنه سيدفعنا بالضرورة إلى أن لا نبدد لحظة في بذل جهودنا كورشة عمل، لوضع استراتيجية التغيير في خطة عملها موضع التنفيذ، أضف إلى ذلك توفير إمكانية إطالة الفترة الانتقالية لبعض الصناعات السورية، لفترة ثلاث سنوات إضافية، عملاً بأحكام المادة ١٤، وخاصة وأن وفد اللجنة الأوروبية الذي قدم إلى سورية في شهر آذار (مارس) ١٩٩٩ لن يمانع في توسيع نطاق الاستثناء الذي تمنحه المادة المذكورة إلى سورية، ليشمل إضافة إلى الصناعات الجديدة التي نصت عليها هذه المادة، الصناعات التي تواجه صعوبات لدى إعادة هيكلتها.

٤- إن التحرير الفوري الشامل، إثر سريان الاتفاقية، لاستيراد الآلات والمعدات مع ما يعنيه من أثر إيجابي، ولو جزئي، على تحديث النسيج الصناعي السوري إلا أنه يثبط أي جهد في المستقبل قد يبذل لتطوير جانب من هذه الصناعة في سورية، التي أهملت كثيراً في الماضي على الرغم من دورها في التطور الصناعي و في إرساء قاعدة تكنولوجية وطنية، غير أنه إذا ما تحقق تعاون فني وصناعي مكثف من قبل الجانب الأوروبي، خاصة من خلال توجيه جزء من الاستثمارات المشتركة السورية الأوروبية نحو هذا الفرع الصناعي الحيوي، أمكن تجنب هذا الأثر السلبي.

٥- لا جدال بأن الإجراءات الوقائية التي سبق ذكرها أمر ضروري، وإيجابي بالنسبة لسورية، وعلى الرغم من غياب معايير واضحة يتحدد معها مفهوم (الضرر) الذي قد تتعرض له أو (المصاعب) التي قد تواجه صناعة ما أو مفهوم (الصناعة

الناشئة)، إلا أنه يمكن توظيف هذا الغموض لمصلحة سورية، غير أن تحديد سقف لقيمة المنتجات الصناعية التي قد يطالها الإجراء الوقائي بـ ١٥ ٪ من قيمة المستوردات الصناعية من المجموعة هو تحديد ضيق يجب زيادته، فالدولة المعنية أعرف بالأضرار والمصاعب التي تواجه صناعاتها، وفترة الحضانة لصناعة ما تطول كثيراً في بلد نامٍ عنها في بلد متقدم، وهذا ما يفسر اقتراح المشروع السوري برفع هذه النسبة إلى ٢٥٪..

٦- لا تنطوي الاتفاقية على نظام يحمي العملة السورية، ومن ثم مبادلتها التجارية، من تقلبات سعر صرف العملات الأوروبية، خاصة تلك الناجمة عن تخفيضات أسعار الصرف بهذه المنافسة، كما هو عليه الحال في اتفاقية النافتا حيث أنشئ صندوق برأسمال قدره / ٨,٨ / مليار دولار، لإنقاص التقلبات في سعر التعادل بين عملات الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، ومعلوم أن الطرف الأضعف في منطقة حرة للتجارة هو الأكثر تعرضاً للآثار السلبية الناجمة عن مثل هذه التخفيضات، إذ تتضاءل قدرة هذا الطرف على المنافسة في التصدير، بينما يتحمل أعباء ارتفاع سعر الصرف في حالة الاستيراد.

٥-١-و- متطلبات تنفيذ الشراكة:

يمكن أن تشمل هذه المتطلبات ثلاثة مجالات: المسار العام، التنظيم والتجارة الخارجية وما يستتبعه من إعادة النظر بعدد من التشريعات وبالرسوم الجمركية وأخيراً التدابير الواجبة الاتخاذ بشأن إعادة هيكلة قطاع الصناعة واجتذاب الاستثمارات.

١- لقد صيغ مشروع الاتفاقية بصورة تعكس الفلسفة الاقتصادية التي يأخذ بها الاتحاد الأوروبي كما يعكس المبادئ التي أقرها إعلان برشلونة من حيث أن النمو المتسارع يستلزم اقتصاد سوق أكثر انفتاحاً.

وعلى هذا فإن مشروع الاتفاقية يفضي إلى الاتجاه نحو الأخذ بنظام السوق القائم على المنافسة الشفافة، كإطار عام للسياسة الاقتصادية خلال الفترة الانتقالية، تكون سورية قد أعادت خلالها هيكلة اقتصادها في هذا المنحى بصورة تدريجية، مع ما يعنيه

ذلك من تنشيط للقطاع الخاص أساساً، أما القطاع العام، فلكي يكون قادراً على الصمود، يجب أن يشمله إصلاح شامل فعال لتصبح منشآته على كفاءة اقتصادية عالية، إذ لن يتمتع بعد السنوات الخمس الأولى، إلا استثناء بأي حق خاص أو حصري أو دعم، غير أن ذلك لا يعني إلغاء دور الدولة في إدارة الاقتصاد، وإنما يتغير التوجه الذي يحكم الدولة.

٢- إن أنظمة التجارة الخارجية الحالية متشابكة و معقدة، و لا بد أن تتجه التعديلات المطلوبة نحو التبسيط و التسهيل من جهة و نحو إلغاء قوائم وقف الاستيراد، وقد يكون من الأفضل الاكتفاء فقط بقائمة سلبية واحدة تشمل السلع الممنوع استيرادها لأسباب مقبولة ومعروفة، وهذا التوجه يستتبع بالتالي وفقاً لمشروع الاتفاقية:

٢-أ- إعادة النظر في إجازة الاستيراد من حيث المبدأ وفقاً لطبيعة الوظيفة التي تقوم بها، فإن كانت تعني اتخاذ قرار إيجابي أو سلبي بالموافقة على الاستيراد من دول المجموعة، تصبح عندئذ (إجراءً مماثلاً) للقيود الكمية التي يقضي مشروع الاتفاقية بإلغائها فور سريانها، أما إذا كانت إجراءً تنظيمياً فقط لا تعني قراراً ما بالموافقة أو عدمها على الاستيراد، فلا يتعارض الإبقاء عليها مع أحكام الاتفاقية.

٢-ب- إعادة النظر بنظام قطع التصدير باتجاه منح المصدرين كامل قطع التصدير العائد لهم أو صرف نسبة الـ ٢٥ ٪ التي يتوجب عليهم بيعها للمصرف التجاري السوري على أساس سعر القطع الحقيقي في الأسواق المجاورة إلى أن يتم تحرير التعامل النقدي.

٢-جـ - انسجاماً مع روح الاتفاقية، ودون وجود نص ملزم، من الضروري تطوير النظام المصرفي تطويراً جوهرياً باتجاه التعددية وزيادة فعاليته وبذا يستطيع التاجر أو الصناعي في سورية فتح اعتماداته أو تلقيها في المؤسسات المصرفية السورية، وإنجاز معاملاته بالسرعة المطلوبة، بدلاً من التعامل مع الخارج عبر المصارف الخارجية، كما هو عليه الحال الآن بالنسبة لعدد من المستوردين.

٢- د- وهذا يستتبع بدوره تعديل المرسوم ٢٤ لعام ١٩٨٦ أو إلغائه، إذ لا يمكن الحفاظ عليه مع السير المنهجي على طريق تحرير التجارة حيث يكون التعامل مع النقد الأجنبي جزءاً من حرية التجارة، لقد نجح مثل هذا الإجراء في دول أخرى ومصر على وجه الخصوص حيث ثبت أنه لا مبرر من التخوف الشائع من احتمال هبوط العملة الوطنية.

٢-هـ وأخيراً فإنه لضروري جداً توحيد أسعار الصرف بسعر واحد يحدد في ضوء سعر الصرف الحقيقي في السوق، وقد يكون من المناسب جداً، والفرصة مواتية الآن بحكم استقرار سعر الصرف هذا منذ عدة سنوات، البدء كخطوة أولى بتوحيد أسعار الصرف المتعددة بسعر الدول المجاورة المعمول به الآن رسمياً، على أن هذه الخطوة ستؤدي إلى ارتفاع في أسعار السلع المستوردة مما يتطلب إعادة النظر في نسب التعرفة الجمركية باتجاه التخفيض بحيث تنتفي أو تكاد زيادة مبالغ الرسوم وبالتالي ارتفاع الأسعار وخاصة بالنسبة للمدخلات الصناعية من سلع وسيطة ومواد أولية.

٣- إن التقليل من أثر الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على موارد الخزينة والتخفيف من الانعكاسات السلبية لتحرير التجارة على قطاع الصناعة التحويلية يستلزمان الأخذ بما يلي:

٣- أ- إصدار التعرفة الاسمية حرصاً على تجنب إنقاص موارد الخزينة لأطول فترة ممكنة.

٣-ب- تنظيم إيقاع تخفيض الرسوم الجمركية بتوزيع السلع والمنتجات على القوائم المختلفة، بحيث يتدرج أثر التخفيض على موارد الخزينة، وبحيث يتزامن تصاعد التخفيضات مع تحقيق الإنجازات المنتظرة في إعادة هيكلة وتطوير القطاعات الإنتاجية، ومن ثم زيادة المطارح الضريبية.

٣-جـ - أن يأخذ توزيع السلع والمنتجات على قوائم التخفيض بعين الاعتبار، مساعدة الصناعات الوطنية الجديرة بالحماية النسبية لاعتبارات موضوعية معيارها

إمكان الوحدات الإنتاجية المعنية للارتقاع بمستوى كفاءتها الاقتصادية والفنية أولاً، وتجنب البطالة ثانياً، واحتمال تنامي قدراتها التصديرية ثالثاً.

٣-د- إن موضوع فوات بعض من الموارد على خزينة الدولة، يطرح قضية السياسة الضريبية واجبة الاتباع، بحيث تستهدف تطوير الاقتصاد الوطني بكافة قطاعاته وتعظيم الاستثمارات المحلية والأجنبية وزيادة المطارح الضريبية نتيجة ذلك، إضافة إلى التركيز على مزيد من تحسين الأداء الضريبي وإيجاد السبل الكفيلة بذلك.

أما التدابير واجبة الاتخاذ فتتعلق بتطوير النسيج الصناعي السوري وإيجاد المناخ الأمثل لاجتذاب الاستثمارات.

٤- تطوير النسيج الصناعي والارتقاء به ليكون على مستوى المنافسة وذلك من خلال:

٤-أ- تطوير القدرات الإدارية والفنية وتعظيم المهارة والمعرفة التقنية، أو ما يسمى بالاستثمار التكنولوجي، لأن التكنولوجيا كامنة في الأفراد قبل الآلات، وهذا يعني تكوين فئة من المديرين الناجحين، مما يتطلب إنجاز مشروع مدرسة إدارة الأعمال مع الاتحاد الأوروبي وتطوير وتفعيل المعاهد الفنية بتوزيع الدراسة فيها مناصفة بين النظري والعملي، كما هو الحال في (مدارس الهندسة) في ألمانيا التي تشكل نموذجاً يحتذى به.

٤-ب- تطوير البنية التحتية وخاصة إنشاء مناطق صناعية تشتمل على كل المرافق وتتكامل فيها كافة الخدمات، ترتبط بشبكة الخطوط الحديدية والبرية، إذ لم تعد المناطق الصناعية مجرد مكان تتجمع فيه الوحدات الصناعية وإنما مراكز جذب للاستثمار الصناعي والوطني.

٤-جـ - إعادة تأهيل المنشآت الصناعية المعرضة للتهديد، لتصبح قادرة على الصمود والمنافسة وهذا يستلزم بالضرورة، أن نحتذي حذو البرتغال عندما انضمت للمجموعة الأوروبية، بإنشاء صندوق خاص تديره وزارة الصناعة يشتمل على شقين: أولهما لتمويل الاستثمارات، وثانيهما لتمويل النشاط التأهيلي وإعادة الهيكلة، وهذا ما تفعله تونس بمعونة الاتحاد الأوروبي.

٤- د- إيجاد المؤسسات والوسائل التي يقتضيها التمويل الصناعي بالحجم المطلوب، والإجراءات الميسرة والسريعة لإقامة وتشغيل المشاريع، إذ لابد من تغيير هذا الوضع الفريد من نوعه الذي يقضي بأن يقوم الصناعي بتمويل أنشطته من موارده الذاتية.

٤-هـ- تطوير وتشجيع الصناعات التصديرية، تعبأ من أجلها جهود مكثفة باعتبارها قارب النجاة الأساسي لاقتصاد سورية الوطني أمام شبح نضوب النفط، وقد تكون تجربة كوريا الجنوبية بهذا الصدد نموذجاً يدرس ويحتذى، بعد أن حقق نجاحاً صارخاً لا ينازع من جهة، وكذلك تجربة الشقيقة تونس المشهود لها بالنجاح الكبير من جهة أخرى.

٥- إيجاد مناخ استثماري مناسب كفيل باجتذاب الاستثمارات الصناعية، فقد أجمعت كافة الدراسات التطبيقية التي بحثت هذا الموضع على أن الكسب الأهم لبلدٍ نامٍ يدخل في منطقة تجارة حرة مع دول متقدمة يتمثل أساساً بمدى تدفق الاستثمارات الخارجية القادمة منها، وهذا أمر لابد منه ليس فقط من الناحية الإنتاجية بالنسبة لبلد مثل سورية لا ينتج إلا أقل من اليسير من المعدات والتجهيزات التي يحتاجها، وإنما أيضاً لأن الحصول على موطئ قدم ثابت في سوق الاتحاد الأوروبي يستلزم في الواقع قيام مشاريع مشتركة في سورية مع رأس المال الأوروبي، ويجدر بالذكر أن الفائض التجاري الذي تحققه الولايات المتحدة الأمريكية مع المكسيك، تقوم عملاً باتفاقية النافتا، بإعادة حقنه كاستثمارات في المكسيك باعتباره بلد العجز، بل إن التوازن بين تدفق السلع وتدفق الاستثمارات يشكل هدفاً نصت عليه الاتفاقية المذكورة، وهذا أيضاً ما فعلته اليابان مع جاراتها من دول شرق وجنوب شرق آسيا، وتحقيق ذلك يستدعي جهداً خاصاً من الجانب الأوروبي، وآخر من جانب سورية:

٥-أ- إن مجرد التوقيع على الاتفاقية، سيكون له (أثر الإعلان) أو (أثر تراجع حالة عدم اليقين) على المستثمرين الأوروبيين المحتملين، لكنه سيظل أثراً محدوداً من الناحية العملية، ولابد من عمل إرادي منهجي يقوم به الجانب الأوروبي من خلال:

- تحفيز الاستثمارات الأوروبية للتوجه نحو سورية كأن يرصد بنك الاستثمار

الأوروبي مبلغاً كافياً يقدم كقروض بشروط ميسرة وتفضيلية للاستثمار في سورية وخاصة إقامة المشاريع المشتركة.

- إنشاء مؤسسات استثمارية أو شركات قابضة مشتركة تكون مهمتها التعرف على فرص الاستثمار الصناعي ودراسة جدواها والترويج لها وإقامتها مع مساهمة محدودة في رأسمالها.

- تقديم معونات مالية وقروض بشروط دفع ميسرة لتمويل إقامة منشآت صناعية بديلة لتلك التي ستزول نتيجة الهزة التي ستتعرض لها بسبب تحرير التجارة أو لإعادة تأهيل المنشآت المهددة.

٥-ب- وبالمقابل يتوجب على سورية توفير كافة المقومات الضرورية لمناخ استثماري ملائم يتجاوز المزايا الضريبية أو انخفاض تكلفة العمالة وقرب الموقع الجغرافي، وتتمثل هذه المقومات بـ:

- توفير بنية تحتية مناسبة وخاصة المناطق الصناعية متكاملة الخدمات.

- نظام مصرفي فعال الأداء وسياسة تمويل ديناميكية وتوحيد سعر الصرف وإلغاء المرسوم ٢٤ وإيجاد سوق مالية لتداول الأسهم، وصياغة ضريبية من شأنها تنشيط الاقتصاد الوطني.

- تهيئة كوادر الإدارة العليا وتكوين الفنيين.

- القضاء على العقبات البيروقراطية وإعادة تنظيم إجراءات الترخيص والتعديل، ونبذ التبعثر المكاني بحيث تكتمل كافة الإجراءات في مكان واحد يضم مكاتب لكافة الجهات المعنية كما فعلت تونس فيما يسمى بطريقة النافذة الواحدة.

- صياغة استراتيجية اقتصادية واضحة توفر رؤية جلية للمستثمر تتيح له إمكانية التنبؤ السليم بالظروف التي ستسود في البلد وتضمن تحقيق العدالة بين المستثمرين دون تمييز. تبسيط التشريعات المعنية بحيث تكون واضحة يضمها دليل استثماري موحد أحسن تبويبه وفهرسته ليسهل فهمه والرجوع إليه، بحيث تنتفي الاعتبارات والتصرفات الذاتية.

- وضع المؤيدات التشريعية الحازمة لتدعيم هذا المناخ، بحيث يسود جو من الانضباط يطمئن معه المستثمر إلى أنه لن يتعرض لعقبات غير متوقعة، ولن يضيع وقتاً أو مالاً للحصول على حق يكفله له القانون.

- وأخيراً ضرورة إقامة (مؤسسة لترويج الاستثمار) مستقلة، تقوم بتنفيذ كل هذه الخدمات وتوفر كافة المعلومات والإحصاءات المطلوبة، بل وتقوم باكتشاف فرص الاستثمار وفق دراسات ما قبل الجدوى لتقدمها، لقاء مقابل، إلى المستثمرين المحتملين.

٦- إلى جانب ذلك كله هناك متطلبات فنية يجب الوفاء بها، بعد أن اتخذت السلطات العليا قراراً ببدء المفاوضات رسمياً، كجزء من الإعداد الجدي للدخول في هذه المفاوضات، ويمكن إجمالها في اثنين:

٦-أ- إن التحديد الدقيق والفعال لتوزيع السلع والمنتجات، على قوائم التدرج في التحرير من الرسوم والضرائب المماثلة، يستلزم دراسة تفصيلية لاحقة تستند أساساً إلى معرفة بكافة المعطيات الإحصائية الكمية للتبادل التجاري مع دول الاتحاد الأوروبي بنداً بنداً وخلال سلسلة زمنية مدتها خمس سنوات، الخاصة بحجم التعامل في كل بند أولاً، وفي موارد الخزينة الناجمة عن هذا التعامل ثانياً، مما يسمح لسورية بتحديد التوزيع الأمثل للسلع والمنتجات على القوائم المذكورة.

٦-ب- تكوين قاعدة معلومات صناعية متينة وشاملة عن النسيج الصناعي السوري، ولا يمكن إيجاد هذه القاعدة إلا من خلال مسح صناعي شامل يمكن في ضوئه التعرف على الواقع الحقيقي لهذا القطاع ومن ثم معالجته في اتجاهي المشاكل العامة للقطاع والخاصة بكل فرع من فروع الصناعة، كما يسمح بتحديد دقيق للمنشآت التي ستزول أو تلك التي ستهدد وتتطلب إعادة تأهيل، إذا ما قامت الشراكة السورية الأوروبية.

٥-١-ز- شروط الشراكة المتكافئة:

تحدد بعض الدراسات التي عالجت موضوع الشراكة الأوروبية / السورية عدداً من الشروط الموضوعية لقيام شراكة حقيقية على الصعيد الاقتصادي بين سورية وأوروبا وهي[١]:

(١) الشروط الموضوعية لقيام شراكة أوروبية / سورية حقيقية -مصدر سابق.

١- ضرورة العودة إلى الماضي من أجل بناء علاقات سليمة للحاضر والمستقبل، وعلى أوروبا في هذا المجال القيام بمراجعة شاملة للماضي واعتراف بمسؤوليتها تجاه حالة التخلف الاقتصادي الذي تعيشه الدول العربية والحال الذي وصلت إليه بسبب الاستعمار والقهر الاقتصادي والاجتماعي والفكري الذي مارسه.. كما أن عليها التوقف عن ترديد المفاهيم الاستعمارية حول همجية سكان الوطن العربي وتخلفهم، إضافة إلى مسؤوليتها عن زرع الكيان الصهيوني في المنطقة العربية وتوفير سبل الحياة والقوة لهذا الكيان..

فالشراكة الحقيقية لايمكن أن تقوم إلا بعد تصفية آثار الماضي وهذه تكون بالاعتراف بمسؤولية أوروبا عن إيجاد المسألة اليهودية، ودعم الحركة الصهيونية، وخلق الكيان الصهيوني على أرض فلسطين، وأمدته بالمال و السلاح، وأتاحت له فرصة الحصول على أسلحة الدمار الشامل، والاعتراف أيضاً بالمسؤولية الأوروبية عن التخلف الذي تعيشه الدول العربية التي استعمرتها سنين طويلة، ونهبت ثرواتها، ودمرت اقتصادها، ونشرت الأمية والجهل والفقر.. وبعد الاعتراف بهذه المسؤولية عليها الاعتذار ومن ثم التعويض بالمساعدة على تجاوز مخلفات الماضي، أي بردم هوة التخلف.

٢- الوقوف الأوروبي الواضح إلى جانب الحق السوري في مسألة الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي السورية التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، لأن عدم اتخاذ موقف واضح، والعمل على تنفيذ القرارات ذات الصلة، تكون أوروبا منحازة إلى إسرائيل، أو هي تقف إلى جانب طرف شريك معها ضد آخر يسعى للشراكة معها..

٣- لا سبيل إلى قيام شراكة بين أطراف غير متكافئة تمثلها أوروبا القوية والمتقدمة اقتصادياً، وسورية البلد الصغير الذي يحاول أن يبني نفسه، والحل هو أن يساعد الطرف الأقوى الطرف الأضعف، وما تم تخصيصه من الجانب الأوروبي لذلك لا يكفي إطلاقاً لسد الفجوة، وحتى لا يكفي للتخفيف من الآثار الضارة للشراكة في إطار منطقة التجارة الحرة لبلد واحد من بلدان جنوب أو شرق المتوسط.

٤- الشرط الموضوعي الرابع هو عدم تدخل أوروبا في الخيارات السياسية والاقتصادية والمالية لسورية، ذلك أن إصرار أوروبا على إعطاء الأولوية للقطاع الخاص، والاتصال المباشر مع أفراد منه ومع غرف الصناعة والتجارة وغيرها، يحمل الكثير من معاني التهميش لدور الدولة، والاعتداء على سيادتها الوطنية.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن سورية أو أي دولة نامية لا تستطيع أن تسلك الطريق الذي سلكه النظام الرأسمالي لتحقيق انتصاره بالاستعمار، ونهب الثروات،وتشغيل الأطفال والنساء واستغلالهم.

٥- منح حماية لمنتجات قطاع الصناعات التحويلية العربية تمكن سورية من المنافسة أولاً، وإقامة صناعات متقدمة غير قائمة ثانياً، والمعروف أن الدول الرأسمالية الصناعية لجأت في القرن التاسع عشر إلى الحماية لبناء قاعدة اقتصادية متقدمة، وخاصة أن إقامة منطقة تجارية للتبادل الحر سيؤدي إلى تكريس تخلف الصناعات المحلية، أو حتى القضاء عليها وإلى البطالة.

٦- عدم استبعاد أي دولة متوسطية، أو حتى عربية من مفاوضات الشراكة، وأن يتم الحوار مع العرب كمجموعة، كما الأوروبيين كمجموعة، حتى لاتكون الدعوة إلى المتوسطية، شأنها شأن الدعوة إلى الشرق أوسطية، فتصبح بذلك محاولة غربية أوروبية لتكريس التجزئة في الوطن العربي، والقضاء على الهوية العربية في المنطقة العربية، وجعل إسرائيل تبدو مقبولة بعد أن يتم الاعتراف بوجودها من خلال ما يدعى بمسيرة السلام، كم أن استفراد الدول العربية التفاوض مع كل منها على حده، ليس إلا رغبة أوروبية عميقة بتمزيق العرب واستمرار تجزئتهم، ومنع التنسيق فيما بينهم، واستبدال تكتلهم كعرب، بكتل أخرى تربطهم فرادى.

٧- إلغاء الازدواجية في المعاملة والكيل بمكيالين في الشراكة، إذ أن أوروبا على سبيل المثال أعطت لإسرائيل مزايا وشروط تفضيلية في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة، لم تعطها للمغرب أو تونس، كما سمحت لها بالمشاركة في اللجان التي تتولى برامج البحوث والتنمية، و لم تسمح بذلك لتونس أو المغرب. .

٨- الشرط الموضوعي الثامن هو إلغاء فكرة الانتقاء في الشراكة، إذ أن تمييز أوروبا بين حرية تبادل السلع، وحرية انتقال الأشخاص، فتزيل الحواجز أمام الأولى وتضعها أمام الثانية، أمر يدعو للريبة..

أيضاً فإن هذا الانتقاد وعدم التكافؤ في التعامل الأوروبي يقتصر على السلع الصناعية (الصناعات التحويلية) واستبعاد المنتوجات الزراعية، واستثناء المكوِّن الزراعي الذي يدخل في إنتاج السلع المصنعة، يعني تهميشاً للزراعة العربية، وهذا يعني أن أوروبا تسعى لتلبية حاجاتها ومصالحها فقط.

٩- إعادة النظر بأهداف منطقة التبادل التجاري الحر على النحو المقترح حالياً، لأنها وحتى بالنسبة للأوروبيين غير كافية، فكيف بالنسبة إلى العرب، إذ لابد من خلق فضاء اقتصادي مشترك.

١٠- إن العرب يحتاجون إلى مواقف سياسية أوروبية مشتركة، إضافة إلى المواقف الاقتصادية المشتركة، وأوروبا كما هو معروف فإنها حتى الآن تفتقر إلى سياسة خارجية موحدة تجاه القضايا العربية.

في كل الأحوال، لا يمكن لأي باحث أن ينكر أن كل طرف من أطراف الشراكة المتوسطية الأوروبية / العربية يسعى لتعظيم مكاسبه وتحقيق مصالحه من هذه الشراكة وأحياناً تتفق هذه المصالح، وأحياناً تختلف وتفترق، وبالتأكيد فإن أوروبا تسعى من الشراكة إلى:

١- سوق لمنتجاتها تتمثل في الأسواق العربية الواسعة.

٢- أن يكون لأوروبا دور فاعل في المنطقة وعدم ترك واشنطن تنفرد بتحريك أوراق المفاوضات السياسية، وتحقيق الهيمنة الاقتصادية.

٣- الرد على المشروع الأمريكي المسمى بالشرق أوسطي الذي يتجاهل المصالح الأوروبية.

٤- مكافحة ما يدعى بالإرهاب والتطرف الإسلامي.

أما الدول العربية المتوسطية فهي تريد بالتأكيد أكثر من ذلك من الشراكة وأبرزه:

١- المساعدة في تحقيق نهضتها الاقتصادية والتنموية.

٢- شراكة متكافئة تبعدها عن التبعية.

٣- نقل المعرفة والتكنولوجيا المتقدمة.

٤- شراكة تقف إلى جانب الحق العربي في سلام عادل وشامل..

وفي ضوء رغبة كل طرف بتحقيق مصالحه، وتعظيم مكاسبه، تجري المفاوضات سواء من خلال المؤتمرات التي بدأت في برشلونة عام ١٩٩٥، أو في اللقاءات الثنائية بين مفاوضين أوروبيين وعرب يمثلون هذه الدولة العربية أو تلك...

وبالنسبة لمفاوضات الشراكة الأوروبية / السورية فإن المفاوضات لم تنقطع منذ سنوات لكنها لم تحقق حتى الآن النتائج التي يتطلع إليها الجانب السوري.

٥-١- ح - انعكاسات الشراكة على الاقتصاد السوري:

إن للاتفاقية انعكاسات سلبية على الاقتصاد السوري في المدى القصير والمتوسط وأخرى إيجابية في المدى المتوسط والطويل[1].

أولاً- الانعكاسات السلبية:

أ- سيؤدي تحرير التجارة إلى تحفيز الاستهلاك الخاص لتوفر طائفة أوسع من السلع الاستهلاكية كماً ونوعاً في السوق المحلية، وسيدفع المستهلكين في سورية إلى شراء السلع المستوردة من دول المجموعة الأوروبية بدلاً من السلع المحلية مما سيضعف معدلات الادخار

(١) الشراكة السورية الأوروبية.. مضمونها.. متطلباتها ومنعكساتها -د. شبلي أبو فخر - ١٩٩٩ .

ب- وسيترتب على ذلك مزيد من تدهور ميزان سورية التجاري الخاص بالسلع الصناعية الخاص مع الاتحاد الأوروبي، في وقت لا تغطي فيه صادراتها الصناعية (١مليار ل. س) أكثر من ٦ ٪ من وارداتها الصناعية من دول المجموعة، كما أن عملية تحسين وتطوير الإنتاج الصناعي لمواجهة المناخ التنافسي الجديد وما تعنيه من استيراد للسلع الرأسمالية التي يحتاجها هذا التحديث ستؤدي إلى تصعيد أكبر لتدهور الميزان التجاري، أضف إلى ذلك، إن القيام باستثمارات جديدة لتطوير البنية التحتية والخدمات في سورية لتوفير مقومات المناخ الاستثماري الملائم، سيؤدي هو أيضاً إلى زيادة مصاعب الميزان التجاري وارتفاع في عجز الحساب الخارجي.

جـ- فوات الموارد الناجمة عن إلغاء الرسوم الجمركية والضرائب المماثلة التي تتحقق من الواردات من الاتحاد الأوروبي على خزينة الدولة، وإذا كان إجمالي هذه الرسوم يُقدَّر وفقاً لوزارة المالية بنحو ٣٠٪ من إجمالي الإيرادات الحكومية، فإن مبلغ الخسارة الفعلية وتوقيتها يرتبط بإصدار التعرفة الاسمية وبتوزيع السلع على قوائم التدرج نحو إلغاء هذه الرسوم من جهة وبمعدلات زيادة الاستيراد من الاتحاد الأوروبي الناجمة عن هذه الشراكة على حساب المناطق الاقتصادية الأخرى من جهة ثانية، فإذا ما صدرت تلك التعرفة، وأحسنت سورية توزيع السلع والمواد على قوائم التدرج تتضاءل خسارة خزينة الدولة، وهناك فترة كافية يمكن معها تعويض الموارد التي ستخسرها خزينة الدولة فيما بعد بسبب تحسن أداء وحدات القطاع العام والبدء بحصاد ثمار إعادة الهيكلة وإعادة تخصيص عوامل الإنتاج وارتفاع قيمة المطارح الضريبية وتحسين الأداء الضريبي.

د- زيادة التزامات الدولة المالية بسبب النفقات التي ستفرضها الشراكة المترتبة على إعادة هيكلة الاقتصاد عامة والصناعي خاصة، وتحسين الأداء الإداري ومجابهة الآثار الاجتماعية السلبية التي ستنجم عن تحرير التجارة، وهذا يستدعي موارد مالية داخلية إضافية، ذلك لأن معونات الاتحاد الأوروبي تقصر عن تلبية هذه الحاجات، فمبلغها يزيد قليلاً عن / ٥ / مليار دولار ومبلغ مماثل كقروض ميسرة من بنك الاستثمار

الأوروبي لكافة دول جنوب المتوسط، علماً بأن هذه المعونات والقروض ستمنح على أساس تنافسي مرتبط بأداء كل بلد في تحقيق الإصلاحات الاقتصادية جرياً على قاعدة (من يسبق ينل).

هـ- سيحدث تحرير التجارة مع المجموعة الأوروبية والواقع الصناعي على ما هو عليه، هزة قوية في النسيج الصناعي السوري، وإذا كانت الدراسات التي أعدت في تونس قد توقعت انهيار ثلث نسيجها الصناعي وتهديد الثلث الثاني ما لم يدعم ويؤهل وصمود الثلث الأخير، فلنا أن نتوقع ما يشبه ذلك في سورية، وسيحيق خطر الانهيار أو التهديد أساساً بالصناعات التي أقيمت للإحلال محل الواردات ومحدودة القيمة المضافة والقائمة على استيراد مكونات Components المنتج النهائي، وهي تخص الصناعات التجميعية الهندسية كصناعة الأدوات الكهربائية المنزلية أو على استيراد السلع الوسيطة والمواد الأولية وهي تخص الصناعات الكيماوية كالمنظفات ومستحضرات التجميل والمناديل والمحارم الورقية والحبيبات البلاستيكية والمشروبات الغازية، وستصمد بالمقابل الصناعات التي تتوفر فيها المزايا النسبية والمستندة على عوامل الإنتاج المحلية من مواد أولية أو عمالة كالصناعات الغذائية والنسيجية والمعدنية، وسيؤدي ذلك إلى ارتفاع البطالة سواءً بسبب انهيار المنشأة أو بسبب التكيف مع المنافسة الخارجية وتخفيض تكاليف العمل بتسريح جزء من العمالة، على أن هذا الأثر قد يكون محدداً بأجل قصير، إذ أن الاستمرار في حماية بعض الصناعات من خلال إلغاء الرسوم على المدخلات والسلع الوسيطة في وقت مبكر وتأخر هذا الإلغاء على المنتجات النهائية لأبعد حد ممكن، سيساعد على استيعاب زيادة البطالة أو تخفيفها.

على أن هذه الآثار السلبية التي تتجسد في الثمن الذي سيدفع لا تشكل أعباء دائمة وإنما تمثل التكلفة التي ستتحملها سورية في المرحلة الانتقالية التي ستفضي، عندما تبدأ سورية بحصاد ثمار الاستثمار الجديدة في تنمية البنية التحتية والموارد البشرية وإعادة هيكلة اقتصادها وتطوير وتدعيم نسيجها الصناعي، إلى تحقيق مزايا اقتصادية هامة.

لذلك فقد أبرز الجانب السوري في المباحثات الرسمية الثانية حول مشروع الشراكة التي انعقدت في شهر آذار (مارس)١٩٩٩، والثالثة التي انعقدت في شهر تشرين الثاني

(نوفمبر) ١٩٩٩ أن الإعفاء التدريجي من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل على المنتجات الصناعية المستوردة من الاتحاد الأوروبي يمكن أن يتم تخفيضها بصورة تدريجية بحيث تكون نسبة مجموع الإعفاءات منخفضة في السنوات الأولى وترتفع تدريجياً على مدى الفترة الانتقالية والمحددة باثني عشر عاماً من بدء نفاذ الاتفاقية، وذلك بهدف تجنب حدوث انخفاض كبير في موارد الخزينة المتأتية من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل في السنوات الأولى، وإتاحة الفرصة للمنشآت لرفع قدرتها التنافسية، وفي إطار هذا التوجه العام ودون الإخلال به يمكن أن يتم تقسيم المستوردات في فئات يطبق على كل منها جدول زمني محدد للإعفاء التدريجي بما ينسجم وهدف رفع القدرات التنافسية للمنشآت الوطنية، وفي هذا الإطار سيتم تطبيق عدة سيناريوهات لتحليل وتقييم النتائج التي تترتب على كل منها واختيار البديل الأفضل، كما أنه في إطار الدراسات الفنية التحضيرية لموضوع تبادل المنتجات تجري دراسة الآثار التي تترتب على إجراء التخفيضات على الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل على المستوردات السورية من الاتحاد الأوروبي بنسب سنوية متساوية تقريباً على مدى الفترة الانتقالية.

وبخصوص المنتجات الصناعية الممنوع استيرادها حالياً بيّن الجانب السوري أنه بهدف إتاحة الفرصة للمنشآت المحلية لرفع مستوى الأداء والقدرة التنافسية لديها، لا يمكن رفع هذا المنع فور بدء نفاذ الاتفاقية، مشيراً إلى خصوصية تلك المنتجات وإلى التباحث الذي تم بشأن هذا الموضوع في اجتماعات سابقة.

ثانياً– الآثار الإيجابية:

ستحقق اتفاقية الشراكة عدداً من المزايا في المدى المتوسط والطويل يمكن حصرها بما يلي:

أ– سيؤدي تحرير التجارة إلى زيادة المنافسة بين المنتجين المحليين أنفسهم وإلى احتدامها في مواجهة السلع الأجنبية، بعد أن تحصنوا لفترة طويلة في خندق الحماية، أو خلف سياج الاحتكار وريعه، وهذه تمثل حافزاً جوهرياً للمنتج المحلي، كي يعبئ،

عندما يستشعر الخطر، إمكاناته وكافة الموارد المتاحة، لتحسين الإنتاج جودةً وسعراً من خلال تعظيم الإنتاجية وخفض الفاقد وترشيد الإنفاق، وتنمية المهارات الفنية والإدارية والتسويقية، ووضع أنظمة فعالة للصيانة ولإدارة المستودعات والمحاسبة وتدفق المعلومات داخل المنشأة، كما قد تؤدي إلى دفع المنشآت وغالبيتها العظمى عائلية، لتجاوز التفتت بالتعاون فيما بينها عبر صيغ شتى، بما فيها الاندماج، مما يساهم أيضاً في تطوير الهيكل الإنتاجي وزيادة عائده وخلق قدرة إنتاجية أكبر.

ب- إن إلغاء الرسوم الجمركية على المدخلات الصناعية من سلع وسيطة ومواد أولية يعني تخفيض تكلفة الإنتاج المحلي مما ينعكس مباشرة في تدعيم القدرة التنافسية للمنشآت في الداخل والخارج، وفي تخفيض الأسعار أو تعظيم الربح مع ما ينجم عنه من توفير إمكانات لإعادة الاستثمار وخلق فرص عمل وتطوير المنشأة أو كليهما معاً، كما أن الإلغاء الفوري للرسوم على الآلات والمعدات سيشكل هو الآخر حافزاً لتحسين وسائل الإنتاج وتحديثها بما يعنيه ذلك من ضرورة تطوير العمالة الفنية والارتقاء بمستواها.

جـ- سيؤدي توقيع اتفاقية الشراكة إلى زيادة الاستثمار بسبب التأثير الإيجابي للمصداقية الناتج عن هذا التوقيع لما تشتمله الاتفاقية من التزام بجدول زمني لتحرير التجارة مع أبرز تجمع اقتصادي وتجاري إقليمي في العالم، وتأكيد على ضرورة القيام بإصلاحات اقتصادية وما تستوجبه من تعديلات وتحولات تشريعية وتنظيمية لتسريع الانتقال إلى اقتصاد منفتح ومستند إلى السوق، وتطبيق تدريجي لمعايير المواصفات والمقاييس وإجراءات شهادة الجودة المعمول بها في الاتحاد الأوروبي، ومن ثم فإن الاتفاقية ستعزز حوافز الاستثمار القائمة في سورية كانخفاض تكلفة العمالة وقرب موقعها الجغرافي، وتوفر الطاقة وتخلق مناخاً استثمارياً أفضل مما يشجع إلى حدٍ كبير الاستثمار المحلي، وإلى حدٍ ما الاستثمار الأجنبي المباشر، (ذلك لأن تدفق الاستثمار الأجنبي بالحجم المطلوب، يستلزم كما ذكر أعلاه، جهداً إرادياً تشجيعياً خلاقاً من الجانب الأوروبي، بالإضافة إلى مقومات اجتذاب الاستثمارات التي يجب أن توفرها سورية).

د- إن توقيع الاتفاقية، وما يترتب عليه من الأخذ بالسياسات والإجراءات وتوفير مقومات المناخ الاستثماري الملائم، سيؤدي إلى توجيه الادخار المحلي للاستثمار في أسهم الشركات التي ستنشأ بسبب تعزيز الاتفاقية للمناخ الاستثماري المطلوب، بدلاً من أن يجمد هذا الادخار بمجوهرات أو بالعقارات أو بالاحتفاظ به، ولا شك أن تمويل النشاط الإنتاجي والخدمي عن طريق الأسهم يمثل مساهمة عامة في حل مشكلة تمويل المشاريع الجديدة، إضافةً إلى الزيادة الكبرى التي ستحصل في حجم الإيداع لدى المصارف بعد أن ألغيت ضريبة التركات على الأموال المودعة لدى المصارف، وما يترتب على ذلك من توفر السيولة لديها لتمويل المشاريع صناعية كانت أم خدمية.

هـ- إن أبرز المكاسب التي ستترتب على الاتفاقية في المدى المتوسط والطويل، فيما يخص ارتفاع معدلات النمو وخلق فرص عمل وتطور القاعدة التكنولوجية الوطنية، سوف تنبثق عن إعادة تخصيص عوامل الإنتاج من عمالة ورأسمال وتوجيهها نحو القطاعات التي تتمتع فيها سورية بمزايا نسبية التي يتحقق معها أكبر قدر من القيمة المضافة محلياً، أي نحو الصناعات القائمة على المواد الأولية المحلية كالقطن وما يعنيه ذلك من إمكانات واسعة في صناعة النسيج والتريكو والألبسة الجاهزة، بحيث يتم تصنيع كل الإنتاج السوري من القطن والقمح القاسي، الذي لا يطبق عليه قيد العنصر الزراعي، وتصدير المنتجات النهائية التي تقوم على استخدامهما إلى دول المجموعة دون أي حاجز جمركي، أو على الصناعات كثيفة العمالة مثل بعض الصناعات الميكانيكية والكهربائية كصناعة قطع الغيار والمكوناتComponents ، كما ستحقق سورية مكسباً هاماً آخر ناجماً عن وفورات الحجم الكبير، بما تعنيه من زيادة حجم الإنتاج ونمو الإنتاجية وانخفاض تكلفة الوحدة المنتجة، التي ستترتب على اندماج سورية مع سوق بهذا الحجم والأهمية.

و- وترتيباً على ذلك سيتعاظم شأن الأنشطة الصناعية الموجهة للتصدير، ولئن كانت السلع الصناعية تتمتع الآن بالوصول الحر إلى المجموعة الأوروبية في ظل اتفاق التعاون فإن حجم الصادرات السورية من هذه السلع ضئيل جداً، إذ لم تتجاوز / ١ /

مليار ليرة سورية، لكن الاتفاقية بما تعنيه من دفع للاستثمار وتحسينات في الكفاءة وارتفاع في معدلات الأداء ستعطي زخماً، يتجاوز إلى حد بعيد مستوى الصادرات الصناعية اليوم، و بذا تحقق سورية، من خلال الزيادة المستمرة لصادراتها الصناعية بالمواصفات العالمية المطلوبة في السوق الأوروبية، الضمان الرئيسي أمام شبح نضوب النفط لازدهار اقتصادها وتوفير ما تحتاجه من القطع الأجنبي للاستيراد ولتمويل تطوير هيكلها الإنتاجي.

ويمكن أن نذكر بهذا الصدد أن صادرات تونس من قطاع النسيج بلغت في عام ١٩٩٧ حوالي / ٤,٦/ مليار دولار، ومن الصناعات الميكانيكية والكهربائية حوالي /٩٠٠/ مليون دولار.

ز- وأخيراً، فإن النتيجة المنطقية لما سبق ذكره تتجسد في تدعيم وتطوير القاعدة التكنولوجية الوطنية، واستيعاب الاقتصاد السوري لأفضل الممارسات والتكنولوجية في الإنتاج والتسويق مع ما يعنيه من تنمية وتحسين شبكات التوزيع للصادرات السورية في الخارج والإدارة بوجه عام، ممارسات الاستثمار المحلي وفق منهجية علمية يتم بموجبها اكتساب الكوادر الفنية والإدارية للمهارات سواءً تحقق ذلك بفضل التكنولوجيا المتوخاة، خلال فترة إنجاز المشروع قبل إقلاعه ثم أثناء تشغيله، كما فعلت دول جنوب شرق آسيا، أو من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بصورة عامةً وفي المشروعات المشتركة خاصةً، وسيترتب على ذلك بالضرورة تصاعد معدلات النمو وتعظيم قدرة الاقتصاد السوري الاستيعابية لمزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية التي ستفضي بدورها إلى مزيد من تعزيز القاعدة التكنولوجية، وهي الأساس الراسخ للتطور الشامل المستمر في سورية.

٥-١ ط: الشراكة خيار أم ضرورة:

في عالم المتغيرات والتحديات فإن الخيارات محكومة بالعديد من الاعتبارات على الأصعدة المحلية والعربية والعالمية، فسورية بمقاييس المساحة وعدد السكان دولة صغيرة في عالم تحكمه قوى كبرى، لذلك فإنها بحاجة إلى مثل هذه الشراكة لعدد من الاعتبارات أبرزها[1] :

(١) الشراكة المتوسطية السورية الأوروبية - سمير سعيفان - صحيفة الثورة - ١/١٥ / ١٩٩٩ .

١- على الصعيد السياسي:

سورية بحاجة إلى شريك استراتيجي بديل على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي الذي كانت تربطها به معاهدة صداقة شاملة وفرت الكثير من المساعدات الاقتصادية والعسكرية وخاصة السياسية، وإذا كانت سورية تسعى لتوطيد علاقة استراتيجية مع فرنسا خاصة وتقوية علاقتها مع أوروبا عموماً، فإن الشراكة مع جسم كبير، أي مع الاتحاد الأوروبي، سيكون له فاعلية أكبر وخاصة بعد ما توحد هذا الجسم في كيان سياسي مستقبلي يقوده مركز واحد، كما تتجه أوروبا اليوم.

٢- على الصعيد الاقتصادي:

أوروبا شريكة سورية بحكم التاريخ والجغرافيا، فهي اليوم أكبر شريك اقتصادي لسورية وهذا ما تظهره مبادلات سورية التجارية مع الاتحاد الأوروبي حيث ٥٥ -٦٠ ٪ من صادراتها تتجه إلى الاتحاد الأوروبي (منها ٨٥ -٩٠ ٪ نفط، ٤-٥ ٪ قطن، ٣-٤٪ منسوجات) كما أن ٣٥-٤٠ ٪ من مستورداتها تأتي من الاتحاد الأوروبي (منها ٣٣ ٪ آلات ومعدات، ٣٣ ٪ مكونات نصف مصنعة، ١١٪ وسائط نقل، ٥ ٪ بقية المنتجات).

٣- على صعيد الاستثمارات:

يتزايد سكان سورية بمعدل يتجاوز ٣ ٪ سنوياً وهي تحتاج إلى استثمارات لا تقل عن ٣٥ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي لتحقيق معدل نمو سنوي لا يقل ٨ ٪، بينما لا يزيد معدل استثمار اليوم عن ١٢ ٪، وبالتالي فالحاجة كبيرة لاستثمارات إضافية تأتي من دول المجموعة الأوروبية التي تبحث عن فرص استثمار في العالم بعد انخفاض معدلات الربح في أوروبا، إضافة إلى أن الشراكة ستسهم في تحسين مناخ الاستثمار عموماً مما سيساعد على اجتذاب استثمارات غير أوروبية وعودة رؤوس الأموال السورية الهاربة.

٤- على صعيد الأسواق:

/ ١٥ / دولة تعد / ٣٧٣ / مليوناً تشكل ٦ ٪ من سكان العالم وناتجها الإجمالي /٧ / تريليون دولار سنوياً وبقدرة شرائية كبيرة (وسطي نصيب الفرد من الدخل يزيد على / ٢١٠٠٠ / دولار أمريكي) وهي تشكل ١/٦ تقريباً، و من تجارة النفط العالمية، وبالتالي هي التاجر الأكبر في العالم الذي سيحدد شروط التجارة مستقبلاً، ورغم اتساع هذه السوق فإن المزاحمة فيها ستكون كبيرة بسبب المنافسة جنوب جنوب، فهي ساحة لمنتجات متشابهة من بلدان وجنوب شرق آسيا وإفريقية وأوروبا الشرقية، إضافة لمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، غير أن الشراكة ستعطي المنتجات السورية ميزة الدخول بدون رسوم جمركية الأمر الذي يمنحها قدرة أكبر على المنافسة، وهذه الميزة لن تستمر إلى ما بعد تطبيق اتفاقية التجارة العالمية في ٢٠١٠، أي سورية محكومة بسقف زمني، وعليها الاستفادة من هذه المهلة وألا تتركها تضيع، خاصة وأن غرب أوروبا يتجه نحو نصفها الشرقي مما يفرض ضرورة ربطه بعلاقة مميزة بجنوب المتوسط.

أيضاً فإن قدرة سورية على تمويل وارداتها تتحدد بقدرتها على التصدير، خاصة وأن العجز التجاري مازال كبيراً، وتعتمد سورية على النفط إلى حد بعيد في صادراتها (حوالي ٦٠٪)، ورفع قدرتها التنافسية ودخول الأسواق العالمية يطرح مجموعة من المسائل الصعبة التي لن يكون بمقدرتها التغلب عليها بدون تعاون مع شريك قوي للحصول على تكنولوجيا متقدمة، وتطوير المواصفات والجودة وخفض التكلفة ورفع الإنتاجية وتطوير كفاءة الإدارة وفتح أسواق جديدة ودخول السوق الأوروبية نفسها بقوة، وستلعب الشراكة الأوروبية دوراً إيجابياً في التأثير على مجمل ميكانيزمات وأنظمة عمل الاقتصاد و المؤسسات السورية، و خاصة على الإدارة التي هي مفتاح التطور، و قد كتب الكثير عن تخلف الإدارة السورية كأنظمة وككادرات، بحيث باتت بعيدة عن الإدارة العصرية و تشكل عنق زجاجة أمام نشاط المؤسسات الوطنية بمختلف قطاعاتها، و يشكل التناقض بين التقنية الحديثة وعقلية الإدارة القديمة عائقاً أمام نشاط جميع المؤسسات العامة و الخاصة على السواء، و أصبح من الواضح أن هذه

العقلية الإدارية قد تكورت على ذاتها وأصبحت بحاجة إلى قوة خارجية لكسرها، وتجد ما يؤيد قولنا هذا في الانتقادات المتكررة التي يتم توجيهها للعديد من الإدارات عبر وسائل الإعلام وفي المؤتمرات النقابية وغيرها.

٥- على صعيد انتقال التكنولوجيا:

تمتلك أوروبا تكنولوجيا و علماً و طاقة إنتاجية هائلة تبحث عن مجال، وبلدان جنوب وشعوب المتوسط مازالت تمتلك طاقات لم تستغل بعد، وتحتاج لخبرات وتكنولوجيا وعلم واستثمارات لاستغلالها في تطوير الاقتصاد السوري، ويمكن أن نستمد من الزراعة مثالاً بسيطاً، فقطعة أرض تبلغ عشرات الهكتارات لاتكاد تكفي لمعيشة عائلة واحدة بطرق استثمارات بدائية بينما تنتج ثروة كبيرة إذا ما سخر لها رأس مال وتكنولوجيا وعلم.

٦- على صعيد الدعم المادي:

ستحصل سورية من أوروبا على مساعدات مالية بعضها مساعدات وبعضها الآخر قروض، ورغم أهمية الحصول على أكبر دعم مالي من أوروبا فيجب أن لايكون هذا العامل هو سبب رغبة سورية في الشراكة أو رفضها لها، فالمساعدات لا تخلق قدرة ذاتية على النمو، والأهم هو تفحص شروط الشراكة وبذل الجهد لتكييفها والتكيف معها لرفع القدرة الذاتية على النمو الكبير.

٧- على صعيد مواجهة المتغيرات:

العولمة قادمة وسورية بلد صغير، ونامٍ يعتمد على الخارج لتأمين مستلزمات تنميته، والتطور المعتمد على نمط مغلق، ومهما كانت مبرراته النظرية أو فوائده المفترضة، غير ممكن اليوم ويتسبب بمضار أكثر مما يخلق منافع، والانفتاح العالمي قادم ومفروض بحكم الواقع مهما كانت نتائجه، والشراكة بوابة سورية نحو العولمة والاندماج في العصر، وليست الوصفات الجاهزة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيره هي الشكل والبديل الوحيد، ولا مجال هنا للحديث المفصل حول هذه النقطة الهامة.

٨- على الأصعدة الاجتماعية والثقافية:

سيكون للشراكة تأثيرات اجتماعية وثقافية تساهم في تطوير نمط اجتماعي أحدث يساعد في تنمية أسرع وتحرك الجوانب التي مازالت راكدة في المجتمع، وكل تصور لا يربط بين الأشكال الحديثة لتنظيم المجتمع ككل وبين التقدم الاقتصادي الحديث هو ضرب من التطور السلفي، فالحداثة شاملة كما هو التخلف شامل، وسيكون للشراكة أثر إيجابي في تطوير الشفافية والديمقراطية والتنوير، أما تضخيم الخوف من ضياع الهوية فهو يعبر عن أزمة هوية، وهي سمة للمجتمعات الراكدة، فالمجتمعات المنهمكة بالعمل لا تخشى تضييع ثقافتها إنما هي تعيد تشكيل ثقافتها حسب متطلبات العصر الحديث محافظة على ما هو نافع منها، بل إن الشراكة الأوروبية والانفتاح على العالم سيفتح آفاق كبيرة للمثاقفة، لإغناء أكبر لثقافتنا بثقافات الشعوب الأخرى من جهة ولنشر الثقافة العربية عالمياً من جهة أخرى، وكما قال الكاتب السوري محمد كامل الخطيب في إحدى حواراته حول العولمة فنحن نرى الآن بدايات ذلك في انتشار أعمال روائيين عرب عديدين ورقصات فرقة كركلا وأغاني فيروز والشاب خالد والمطاعم اللبنانية عبر العالم، وقد نجد في المستقبل سندويش الفلافل وقد انتشر عبر العالم هو الآخر مثل الهامبرغر والبيتزا.

٥-١- ي- خلاصة ونتيجة:

بعد ذلك لابد أن نتساءل: ما البديل عن الاتفاقية أمام سورية، آخذين بالاعتبار أن اتفاق التعاون الحالي بين سورية والاتحاد الأوروبي لا يمكن أن يستمر لمخالفته لأحكام الجات أولاً، حتى لو افترضنا إمكانية استمراره لأجل ما، فلن تستطيع سورية، بوضعها الحالي، أن تفيد منه مستقبلاً أكثر مما فعلت بالماضي ثانياً، وأن عولمة الاقتصاد والإنتاج قدر قائم بكل ما تعنيه من توجه نحو الانفتاح واقتصاد السوق دون أن ينفي ذلك دور الدولة في التوجيه والتخطيط ثالثاً، وإن مواجهة نضوب النفط من جهة وإيجاد حوالي /٢٠٠/ ألف فرصة عمل إضافية سنوياً بسبب الزيادة في نمو السكان بمعدل يفوق ٣٪ في العام من جهة ثانية، يستلزمان حتماً تعبئة الادخار الفردي للاستثمار في قطاعي

الإنتاج والخدمات، مع كل ما يعنيه ذلك من تعزيز متصاعد لدور القطاع الخاص رابعاً، ومن ثم فلن يكون المستقبل بالنسبة لسورية استمراراً للحاضر. ولابد بالتالي من تبني إصلاحات اقتصادية في إطار متكامل، وإعادة هيكلة اقتصادها وتطوير صناعاتها التصديرية إلى أعلى حد ممكن تعويضاً عن النفط الناضب، وتخفيف الحماية، وذلك ضماناً لمستقبلها الاقتصادي من جهة، وتماشياً مع مقتضيات منطقة التجارة الحرة العربية التي أقرتها سورية من جهة أخرى، سواء وقعت الاتفاقية أم لم توقع.

وإذا كان الأمر كذلك أفليس من الأنسب أن ترتبط سورية باتفاق الشراكة، مع ما يعنيه من تكاليف في البداية، تحقيقاً للمزايا والمكاسب اللاحقة التي ستترتب على اتفاقية تفتح أمامها أكبر سوق في العالم وتضمن لها دعم الاتحاد الأوروبي المالي والفني بالتنسيق مع البنك الدولي لبرنامجها الإصلاحي بالإضافة إلى المعونات الثنائية من دول الاتحاد، متوخية في الوقت ذاته خفض التكاليف والأعباء الانتقالية وتعظيم المكاسب والمزايا ما أمكن.

غير أن تحقيق هذه المكاسب يتوقف عملياً على قيام كل طرف بجهاته العامة والخاصة بما يتعين عليه فعله، وهذا يعني أن تقوم سورية بوضع رؤية اقتصادية متكاملة تترجمها استراتيجية محددة تنطوي على سياسات لا لبس فيها، وإجراءات واضحة ومؤسسات مناسبة وفعالة وذلك بغية تطبيق برنامج عريض من التحديث والإصلاحات الهيكلية لتيسير إعادة تخصيص عوامل الإنتاج لصالح القطاعات التي تتوفر لسورية فيها مزايا نسبية وخاصة في قطاع الصناعة التحويلية، مع التركيز على الصناعات التصديرية أولاً، وتوفير مناخ استثماري مناسب يستهدف تشجيع الاستثمار المحلي واجتذاب الاستثمار الأجنبي ثانياً، ولاحتواء التكاليف الانتقالية على أن يقترن ذلك كله بسياسة مالية متوازنة وحكيمة لا انكماش فيها تكفل الاستثمار الرشيد في نفقات الباب الثاني من الميزانية ومواجهة الضغوط الاجتماعية الناجمة عن الإصلاحات الهيكلية، وتؤدي إلى خفض التضخم وتوحيد سعر الصرف ثالثاً، على أن نأخذ بالحسبان أن الإسراع بتحقيق ذلك يشجع الاستثمار ويزيد من حوافز إعادة هيكلة

الصناعة، ويقلل إلى الحد الأدنى صدمة التصحيح الهيكلي ويجعل من الأسهل إعادة عوامل الإنتاج، ومن ثم الحصول على نصيب أكبر وبمدة أقصر من معونات الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي المالية.

كما يعني أن يعبئ القطاع الخاص ذاته كي يستطيع مواجهة هذه التحديات وخاصة تكييف وحداته الإنتاجية والاستجابة الكاملة والفعالة للجهود المنظمة التي ستبذلها بمعونة الاتحاد الأوروبي لتحقيق (الارتقاء بالمستوى) الذي تطلبه الاتفاقية بالضرورة بحيث يساهم من خلال ذلك في احتواء التكاليف الانتقالية وتعظيم المكاسب.

بالتالي لابد من المشاركة، لأن سورية في حال عدم إقامة هذه الشراكة ستكون عاجزة عن التصدير أولاً، ومجبرة على استيراد معظم حاجاتها ومستلزمات إنتاج معاملها وذلك بالأسعار وبالمواصفات وبالشروط التي ستفرضها عليها الدول الأوروبية لاحقاً (أي سيكون الأمر من جانب واحد) وهذا غير منطقي ولامعقول ولا مقبول، لذا يجب الإعداد والمشاركة لكن بعد إجراء الدراسات اللازمة والتحفظ على عدد من النقاط التي تهم مصالح الاقتصاد السوري فيمكن مثلاً اتخاذ عدد من الإجراءات حيال هذا الموضوع ومنها:

أ- رفع نسبة الرسوم الجمركية الحالية و قبل الدخول في توقيع هذه الاتفاقية مع دول الاتحاد الأوروبي وخاصة على المواد والسلع التي ترغب بحمايتها من المنافسة (أي تعديل جدول التعرفة الجمركية سواء من حيث النسب المطبقة حالياً أو اعتماد جدول التعرفة المنسقة المطبقة في الدول العربية ...)

ب- التأكيد على معاملة المنتجات الزراعية (بشقيها النباتي والحيواني) معاملة المنتجات الصناعية موضوع هذا الاتفاق، كما يمكن إعداد جدول يتضمن القوائم بالمواد المطلوب استثنائها من الاتفاقية ووفق روزنامة زراعية محددة لأوقات معينة (حسب وفرة إنتاجها في ضوء الظروف المناخية للقطر).

جـ- تحديد قوائم تتضمن عدد من المواد والمنتجات الصناعية المطلوب استثنائها من

أحكام هذا الاتفاق نظراً لأهمية هذه الصناعات في تشغيل اليد العاملة (ناحية اجتماعية) أو نظراً لكونها ترفد سورية (كدولة نامية) بالقطع الأجنبي اللازم لتنمية اقتصاده أو تلك التي تساعد على حماية الصحة والأخلاق العامة والبيئة والأمن والدفاع ...إلخ.

د- إن أهم السلع التي يمكن استثنائها من أحكام هذه الاتفاقية هي:

- المنتجات السورية من الخضار والفواكه والحبوب والقطن والتبغ (حسب تقويم زراعي..).

- البيض والفروج والحليب الطازج ....

- عدد من الصناعات الغذائية التي تعتمد على تصنيع منتجاتها من الخضار والفواكه والحبوب ...

- عدد من الصناعات النسيجية كالغزل والملابس والتريكو ...

- عدد من الصناعات الأخرى مثل الأحذية والمنتجات الحرفية التقليدية ... والأدوية والصناعات الاستخراجية.

- المواد المضرة بالصحة العامة أو بالأخلاق أو بالأمن العام (الأسلحة وألعاب القمار ... والمفرقعات والألعاب النارية وغيرها)...

- المواد المضرة بالبيئة (المبيدات، المواد الكيماوية والأحماض والغازات الضارة، والملونات ومواد أخرى ضارة عضوية وغير عضوية.. الخ).

- مواد أخرى يمكن تحديدها في ضوء قوائم المواد التي تتضمن المواد الممنوعة ...

هـ- يمكن البدء أيضاً باستعمال قائمة المواد الموقوفة لعدم إدراجها في خطة القطع أولاً لكونها حالياً لا تستورد، وثانياً لكون وزارة المالية لا تستفيد من حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة عليها (أي أنها غير مأخوذة في حسبان وزارة المالية كواردات للخزينة العامة) وبالتالي العمل على توفيرها محلياً ومنع دخولها بطرق غير نظامية.

و- يمكن دراسة موضوع قواعد المنشأ بشكل مفصل مع هذه الدول وبالشكل الذي يحقق المصلحة الوطنية لأن ما هو مطروح (خاصة بالنسبة لموضوع النسيج) ليس في مصلحة سورية.

ز- ضرورة إيلاء الصناعات المقامة في المناطق الحرة السورية أهمية خاصة لأن التوقيع على مثل هذه الاتفاقية سيؤدي حتماً إلى تصفيتها نهائياً، وبالتالي إلى إغلاق هذه المناطق أصولاً.

حـ- إن تحرير التجارة الخارجية بشكل فوري عند توقيع مثل هذا الاتفاق سيدفع الجانب السوري إلى التفكير ملياً بضرورة التركيز على موضوع الإعفاء التدريجي من الضرائب والرسوم الجمركية، والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل، بالتالي يجب التركيز على إعفاء المواد التي تهم السوق السورية حسب أهميتها بحيث يتم البدأ مثلاً بتطبيق نسب إعفاء منخفضة على المواد الكمالية، والمواد ذات الرسوم الجمركية العالية المرتفعة نسبياً، ويمكن التساهل بموضوع المنتجات التي لا تنتجها سورية، والتي تشكل رسومها أرقاماً غير هامة أو تلك التي تستورد بكميات وقيم قليلة..

ط- يجب إعداد دراسة تتضمن أهم الصناعات أو المواد التي كانت تنتج محلياً والتي ستزول من جراء توقيع مثل هذا الاتفاق وتقدير مبالغ الخسائر، وذلك لمطالبة دول الاتحاد الأوروبي بتعويض عن تلك الخسائر من جراء توقيع هذا الاتفاق، ويمكن الاستفادة في هذا المضمار من تجارب بعض البلدان العربية الشقيقة والتي وقعت مثل هذا الاتفاق أو تلك التي ستقوم بتوقيعه مثل: مصر وتونس والمغرب ولبنان والأردن..الخ.

ي- كما يمكن تضمين هذه الدراسة المذكورة أعلاه (الفقرة ط) خسائر لقيم عدد من الصناعات المخطط لإقامتها قبل عقد هذا الاتفاق (سواء على قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١ أو على المرسوم التشريعي رقم ١٠٣ لعام ١٩٥٢ وتعديلاته) والتي تمت التضحية بها جراء الشروع بتوقيع اتفاق الشراكة، وهي (مشاريع كانت ستدر على سورية أرباحاً كبيرة سواء من جراء استقطاب رؤوس الأموال العربية والأجنبية أو من جراء توفير القطع الأجنبي نتيجة إحلال المنتج المحلي بدلاً من استيراده، أو نتيجة

تشغيل اليد العاملة، أو جراء إمكانية تصدير هذه المنتجات في حال قيام مثل هذه الصناعات..الخ).

ك- إن موضوع الخسائر يبلغ عدة مليارات من الليرات السورية ويمكن تقديره بـ ١٠٪ من مجموع الموازنة العامة أو أكثر حسب التقديرات والدراسات.

ل- يجب الدخول في الاتفاقيات المستقبلية على أساس دول عربية معاً (منطقة تجارة حرة عربية) وهو وضع أسلم وأمثل وهذا ما عمدت إليه الدول الأوروبية الأعضاء الخمس عشرة لأن ذلك له امتيازات كبيرة، سواء في القدرة على فرض الشروط من خلال المزايا التي تقدمها تلك القوة والاتحاد أو سواء على الاستثناءات التي منحتها منظمة التجارة العالمية للدول التي تدخل في منطقة تجارة حرة بين بعضها بشأن التسامح في مدد وفي شروط تنفيذ مثل هذا الاتفاق عند انضمامها لهذه المنظمة..

أما الاتحاد الأوروبي، فعليه من جهته أن يبحث بالتشاور مع السلطات السورية عن السبل الخلاقة لدفع تدفق الاستثمارات المباشرة الخاصة من أوروبا إلى سورية، بما في ذلك منح شروط تشجيعية وتفضيلية لتمويل هذه الاستثمارات مع إعطاء الأولوية للمشاريع المشتركة، وإعادة توطين الصناعات الأوروبية في سورية، وإذا ما استجاب رأس المال الخاص الأوروبي لهذه الحوافز، تعزز ضمان تحقيق المكاسب المتوخاة من الاتفاقية.

٥-٢: الشراكة المصرية / الأوروبية[١] :

٥- ٢- أ - مدخل:

شهد البعد الأوروبي في سياسة مصر الخارجية تصاعداً ملحوظاً على مختلف المحاور

(١) تم الاعتماد في إعداد هذا البحث، وبحث الشراكة التونسية / الأوروبية بشكل خاص] على:

١ـ كتاب الأهرام الاقتصادي رقم / ١٠٧ / كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٧- مصر والاتحاد الأوروبي- تأليف مغاوري شلبي علي.

وعلى :

١- صحيفة الأهرام - أعداد متفرقة.

٢- مجلة الأهرام الاقتصادي - أعداد متفرقة.

٣- كتاب الأهرام الاقتصادي رقم / ١١٩ / كانون الأول (ديسمبر)١٩٩٩ -المشاركة الأوروبية والتعاون الإقليمي- ندوة.

والمستويات التي تربط أوروبا بمصر، وقد حرص الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية في كل محادثاته مع القادة الأوروبيين على توفير أكبر قدر ممكن من الدعم الأوروبي لعملية السلام في الشرق الأوسط، ومواصلة الحوار العربي/الأوروبي حول مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك، وقد انعكس ذلك في مجمله إيجابياً في تبلور ظاهرة الاهتمام المتنامي الذي يستعيده العالم العربي في أولويات الاتحاد الأوروبي، وقد أقدمت مصر من جانبها خلال السنوات الأخيرة على خطوتين هامتين جداً في إطار تعزيز العلاقات العربية / الأوروبية والارتقاء بها إلى مرحلة المشاركة وهما:

أولاً- مبادرة الرئيس مبارك عام ١٩٩١ لإقامة منتدى دول البحر المتوسط والتي أعلنها في تشرين الثاني / نوفمبر / أثناء خطابه أمام الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في ستراسبورج في ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر / ١٩٩١ ليكون المنتدى نقطة محورية للحوار والتفاعل بين المسؤولين وغير المسؤولين والمهنيين والمثقفين، وجميع قطاعات المجتمعات العربية والأوروبية، وخرجت المبادرة إلى حيز التنفيذ منذ منتصف عام ١٩٩٤.

ثانياً- توصل مصر إلى إعداد مشروع اتفاقية الشراكة العربية /الأوروبية، التي تفتح الاتفاقية آفاقاً كبرى للاقتصاد العربي إلى جانب المجالات الحيوية الأخرى مثل البحث العلمي والبيئة، والتعليم، والمواصلات ...الخ.

٥-٢- ب- الاقتصاد المصري في مواجهة المتغيرات العالمية:

ترتب على المتغيرات الاقتصادية التي شهدها العالم خلال العقدين الأخيرين والمتمثلة بسقوط الاتحاد السوفييتي ودول المنظومة الاشتراكية، والاتجاه العالمي نحو الخصخصة، وإنشاء التكتلات الاقتصادية ...الخ جملة من الانعكاسات على مختلف الاقتصادات العالمية كما سبقت الإشارة ومن بينها الاقتصاد المصري، من خلال الثورات التي أحدثتها تلك المتغيرات وهي:

- ثورة الديمقراطية.

- ثورة التكتلات الاقتصادية والسياسية العملاقة.

- الثورة التكنولوجية الثالثة.

ويمكن إضافة ثورة رابعة عليها وهي:

- ثورة تحرير التجارة العالمية التي انتهت بإنشاء منظمة التجارة العالمية، وكان على الاقتصاد المصري أن يبدأ بتهيئة نفسه لتلافي الانعكاسات السلبية لهذه المتغيرات بأشكالها وحجومها المختلفة، لاسيما فيما يتعلق بقضايا حرية التجارة والخصخصة والتحول التكنولوجي، من خلال نهج علمي جديد وجاد.. نشيط ومنظم، لمسايرة العالمية من منظور وطني وهو ما يعني الحاجة إلى التوفيق بين التشكيل عالمياً، والتصرف وطنياً، ويقتضي ذلك توافر القدرة على التعامل النشيط والذكي مع عالم أصبح يتسم بالحدود الباهتة بين الدول والمتغيرات السريعة والتنافسية الشديدة، والشرط الضروري لذلك هو بناء وتنمية القوة الإنتاجية والتكنولوجية المنشودة والمستفيدة من كل طاقات وإمكانيات وإيجابيات وحوافز أنشطة مختلف القطاعات.

وإزاء هذه المتغيرات حددت بعض الدراسات الكيفية التي يمكن أن يواجه بها الاقتصاد المصري الواقع الاقتصادي العالمي الجديد بثلاثة أمور هي:

أولاً: إن مصر إذ يتعين عليها التعامل الكفؤ مع العديد من الأطر الإقليمية والدولية تشتد حاجتها إلى خبراتها في مجالات الاقتصاد، وفروع التكنولوجيا الحديثة لإجراء الدراسات المتخصصة، التي لابد منها للقدرة على اتخاذ أنسب القرارات والخيارات في الوقت المناسب وللوصول ببرنامج الإصلاح الاقتصادي إلى أهدافه الهيكلية دون تأخير.

ثانياً: إذا كانت التوجهات المعاصرة قطرياً وإقليمياً ودولياً هي الأخذ بآليات السوق وإزالة الحواجز التجارية، فإن ذلك لايعني إلقاء الظلال على دور الدولة، وإنما انعكس تماماً على ضرورة إدراك الأبعاد الجديدة لهذا الدور الذي تجعله شرطاً لجني ثمار الحرية الاقتصادية.

ثالثاً– في السعي إلى بناء قدرات مصر القومية، وكفاءته، فإن الميزة النسبية التي يجب الاسترشاد بها هي تلك التي تتسم بالديناميكية، والسياسات الحكومية التي تؤثر إيجابياً في المزايا النسبية لشعوبها، ولقوتها البشرية، ولمشروعات أو قطاعات مستهدفة بذاتها، تخلق للدولة مزايا تنافسية جديدة هي أساس قدراتها على النجاح في الاقتصاد العالمي.

وقد بدأت مصر عملية إصلاح اقتصادي، ونجحت فيها وتتابع مسيرة الإصلاح هذه بكفاءة مقبولة، وتتم باستمرار مراجعة الاستراتيجيات على ضوء ما يشهده العالم من متغيرات، سواء فيما يتعلق باستراتيجية التصنيع، أو استراتيجية التجارة العالمية، لتحديد مدى موافقة هذه الاستراتيجيات مع المتغيرات العالمية، وتعديلها إذا لزم الأمر..

كما تسعى مصر لتأكيد المزايا التنافسية التي تتمتع بها، لاسيما في الصناعات النسيجية، وتسعى لأن تدخل عصر المعلومات وعصر التكنولوجيا من منطلق ضرورتهما للنهوض في العملية التنموية.

٥–٢– جـ – العلاقات الاقتصادية المصرية / الأوروبية:

أولاً– التبادل التجاري المصري / الأوروبي:

ترتبط مصر بعلاقات تجارية قوية مع الاتحاد الأوروبي وخلال السنوات ١٩٨٦-١٩٩٦ سجل الميزان التجاري لمصر مع دول الاتحاد الأوزوبي عجزاً مستمراً طوال هذه الفترة، وبتحليل العلاقة التجارية بين الطرفين إلى مكوناتها (صادرات واردات) يلاحظ الآتي:

أ– الصادرات:

بلغت الصادرات المصرية إلى الاتحاد الأوروبي نحو / ٧٨٥ / مليون دولار عام ١٩٦٨، وكانت تمثل نحو ٣٤,٩ ٪ من إجمالي الصادرات المصرية إلى العالم في ذلك العام ولكن هذه الصادرات رغم انخفاض قيمتها المطلقة في العام التالي ١٩٨٧ حيث

بلغت /٧٧١ / مليون دولار إلا أن نسبتها إلى إجمالي الصادرات المصرية للعالم الخارجي قد ارتفع إلى ٣٧,٨ ٪، ثم أخذت هذه النسبة في التقلب ابتداءً من العام التالي حتى بلغت في عام ١٩٩٣ نحو / ٢ / مليار دولار ممثلة نحو ٤٥,٨ ٪ من إجمالي الصادرات المصرية للعالم، ولكن هذه الصادرات تراجعت ابتداءً من عام ١٩٩٤ حتى وصلت إلى / ١,٧/ مليار دولار في نهاية عام ١٩٩٦ ممثلة ٣٥,٤٪ من إجمالي الصادرات المصرية إلى العالم، وبصفة عامة فإن متوسط نسبة الصادرات المصرية إلى الاتحاد الأوروبي إلى إجمالي الصادرات المصرية للعالم الخارجي خلال هذه الفترة بلغ حوالي ٣٩,١٪ سنوياً، كانت أقصاها في عام ١٩٩٣ (٤٥,٨٪)، وأدناها في عام ١٩٨٦ (٣٤,٩٪)، مما يدل على أن الاتحاد الأوروبي هو أهم مستورد للصادرات المصرية خلال الفترة المذكورة.

ب- المستوردات:

وكذلك بمتابعة تطور الواردات المصرية من الاتحاد الأوروبي في ذات الفترة يلاحظ أن هذه الواردات بلغت نحو / ٣ / مليار دولار عام ١٩٨٦ ممثلة بذلك حوالي ٣٧,٨٪ من إجمالي الواردات المصرية من العالم الخارجي، إلا أنها مثلت نحو ٤١٪ من إجمالي الواردات المصرية من العالم الخارجي في العام التالي، وانخفضت هذه النسبة في العامين (١٩٨٨-١٩٨٩) حتى مثلت نحو ٤٠,٦٪، ٣٨,٢٪ على التوالي من إجمالي الواردات المصرية من العالم الخارجي خلال نفس العامين (١٩٨٨-١٩٨٩) إلا أنه حدث ارتفاع طفيف لهذه النسبة في عام ١٩٩٠ حيث بلغت ٣٩,٩ ٪ أخذت بعدها في الانخفاض حتى وصلت إلى ٣٩ ٪ في عام ١٩٩٣، وبصفة عامة فإن متوسط نسبة الواردات المصرية من الاتحاد الأوروبي إلى إجمالي الواردات المصرية من دول العالم قد بلغت نحو ٣٩,١٪ سنوياً، لكنها ارتفعت بدرجة طفيفة في عامي ١٩٩٥، ١٩٩٦ حيث بلغت ٤١,٤٪، ٤٠,٥٪ على التوالي، كان أقصاها في عام ١٩٩٥ حيث بلغت ٤١,٤٪ وكان أدناها في عام ١٩٩٢ حيث بلغت ٣٦,٢٪، مما يدل على أن الاتحاد الأوروبي يعتبر من أهم مصادر الواردات المصرية.

جـ- تطور الميزان التجاري المصري / الأوروبي:

يلاحظ أن الميزان التجاري لمصر مع الاتحاد الأوروبي قد حقق عجزاً دائماً طوال السنوات ١٩٨٦-١٩٩٦ كما هو الحال بالنسبة للميزان التجاري المصري مع دول العالم ككل، وقد حقق الميزان التجاري المصري مع الاتحاد الأوروبي أقصى عجز له في عام ١٩٩٦ حيث بلغ /٤,٣/ مليار دولار، وكان أدنى عجز له في عام ١٩٩١ حيث بلغ نحو مليار دولار، وهي نفس الأعوام التي حقق فيها الميزان التجاري المصري مع دول العالم أقصى عجز له وأدنى عجز على التوالي، مما يوضح ارتباط إجمالي العجز في الميزان التجاري لمصر بالعجز التجاري لمصر مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة، ولقد زاد العجز التجاري المصري مع الاتحاد الأوروبي بمعدل نمو ٥,٦٪ سنوياً وهو أكبر من معدل النمو في إجمالي العجز التجاري المصري مع العالم الخارجي والذي بلغ ٣,٦٪ سنوياً.

وقد تراوحت نسبة العجز التجاري المصري مع الاتحاد الأوروبي إلى إجمالي العجز التجاري المصري مع دول العالم بين (٣٤,٤٪، ٤٢,٤٪) وكانت أقصاها في عام ١٩٩٦ حيث بلغت ٤٣٪ من إجمالي العجز التجاري المصري مع دول العالم، مما يجعل إصلاح العجز التجاري المصري مع الاتحاد الأوروبي إصلاحاً للجانب الأعظم من الميزان التجاري المصري عموماً، وهذا يلفت الانتباه إلى أهمية الاتحاد الأوروبي كشريك تجاري مهم بالنسبة لمصر وأثر التبادل التجاري معه على إجمالي الميزان التجاري المصري مع العالم الخارجي، كما يلفت الانتباه إلى مدى أهمية المزايا التي تحصل عليها السلع المصرية المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي، ومدى أهمية إعادة التوازن للعلاقة التجارية بين الطرفين في تحسين الوضع العام للميزان التجاري المصري..

د- التركيب السلعي للتجارة بين مصر والاتحاد الأوروبي:

١- الصادرات المصرية إلى الاتحاد الأوروبي: يعتبر النفط الخام ومنتجاته من أهم المجموعات السلعية في صادرات مصر إلى الاتحاد الأوروبي، ويليه في ذلك القطن الخام،

والمنسوجات والملابس الجاهزة وغزل القطن ثم المعادن والمصنوعات المعدنية الأخرى، ثم الخضراوات الطازجة والسلع الغذائية الأخرى مثل: البطاطس، البرتقال، والسمك.

٢- الواردات المصرية من الاتحاد الأوروبي: وبالنسبة للواردات المصرية يلاحظ أن أهم المجموعات السلعية في واردات مصر من الاتحاد الأوروبي هي الآلات والأجهزة وقطع غيارها، يليها الأجهزة الكهربائية وقطع غيارها، ثم الحديد ومصنوعاته، ومنتجات البلاستيك، والكيماويات العضوية وغير العضوية، والسيارات بأنواعها، والألبان ومنتجاتها والقمح ودقيق القمح، والسكر.

ومن خلال هذا التركيب السلعي للتبادل بين الطرفين يتبين أن النمط التقليدي للتخصص وتقسيم العمل بين الطرفين ما زال قائماً حتى الآن، وهذا النمط يجعل من مصر مصدراً للمواد الأولية (كالنفط) إلى الاتحاد الأوروبي ومستورداً للسلع الصناعية (كالآلات) من هذا التكتل، وهذا يعكس عدم التكافؤ في العلاقة التجارية بين الطرفين، حيث أن صادرات الاتحاد الأوروبي إلى مصر تتميز بارتفاع القيمة المضافة بها إلى جانب ارتفاع أسعارها وزيادة الإنفاق عليها كلما زاد الدخل، على العكس من ذلك فإن صادرات مصر إلى الاتحاد الأوروبي تتميز بأن أغلبها سلع أولية تنخفض فيها القيمة المضافة، وتتعرض أسعارها لتقلبات شديدة، وينخفض الإنفاق عليها كلما زاد الدخل، إضافة إلى سرعان تعرض بعضها للتلف.

هـ- التوزيع الجغرافي لتجارة مصر مع الاتحاد الأوروبي:

١-الصادرات المصرية: يلاحظ أنه في عام ١٩٨٦ احتلت إيطاليا المركز الأول من حيث استيعاب الصادرات المصرية إلى الاتحاد الأوروبي، تلاها في ذلك هولندا ثم فرنسا ثم إسبانيا وألمانيا، وكانت إيرلندا في المركز الأخير من حيث استيعاب الصادرات المصرية إلى الاتحاد في هذا العام، وخلال السنوات المدروسة استمرت إيطاليا المستورد الرئيسي للصادرات المصرية المتجهة إلى دول الاتحاد الأوروبي ثم هولندا وفرنسا وألمانيا وإنجلترا، وإن كانت ألمانيا قد حققت تقدماً في هذا المجال على حساب فرنسا، حيث بلغ نصيب إيطاليا نسبة تراوحت بين ٤٠٪ ٢٩,٩٪ من صادرات مصر

إلى الاتحاد الأوروبي، وكان من أهم وارداتها من السلع المصرية النفط الخام الذي يمثل ٧٨,٥٪ من إجمالي صادرات مصر إلى إيطاليا، ثم القطن ومنتجاته ٣,٣٪، ثم الألمنيوم ومنتجاته ٦٪، والأسماك الطازجة ٧٪ في المتوسط، أما هولندا فقد استوعبت نسبة تراوحت بين (٢,١٪، ١٨,٦٪) من إجمالي صادرات مصر إلى الاتحاد الأوروبي، ومن أهم الواردات التي تحصل عليها هولندا من مصر النفط ومنتجاته، والألمنيوم، والخضراوات، والمنسوجات، والحديد والصلب، والحرير.

٢- **الواردات المصرية**: في جانب الواردات المصرية يلاحظ أن مصر تعتمد في وارداتها من الاتحاد الأوروبي على ألمانيا ثم إيطاليا وفرنسا وإنجلترا وهولندا كأهم مصدر للواردات المصرية من هذا التكتل، حيث نجد أن ألمانيا قد صدرت نسبة تراوحت بين (٢٥,١٪ ٢٨,٦٪) من إجمالي واردات مصر من دول الاتحاد الأوروبي خلال السنوات المذكورة، في حين صدرت إيطاليا نسبة تراوحت بين (١٣,٨٪- ٢٣,٩٪)، أما إنجلترا فتراوحت نسبتها بين (١٠٪ - ١٢٪) من إجمالي واردات مصر من الاتحاد الأوروبي..

ثانياً- التعاون المالي بين مصر والاتحاد الأوروبي:

وقعت مصر- في إطار التعاون الشامل- مع الاتحاد الأوروبي أربعة بروتوكولات مالية، مدة كل منها خمس سنوات، تبدأ من عام ١٩٧٧ حتى عام ١٩٩٦، وتوفر هذه البروتوكولات الأربعة نوعين من المنح والقروض لمصر هي:

- قروض ومنح من بنك الاستثمار الأوروبي، وهي قروض بأسعار الفائدة العالمية ويتم تدعيم أسعار الفائدة عليها بنسبة ٢٪، ٣٪ تخصم من مبالغ المنح المالية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لمصر.

- منح مالية وقروض ميسرة مقدمة من ميزانية اللجنة الأوروبية.

- وإضافة إلى ما توفره البروتوكولات الأربعة لمصر من منح وقروض ميسرة يمكن لمصر أن تستفيد من / ٣٠٠ / مليون وحدة نقد أوروبية (أيكو)[١]، في شكل منح من

(١) متوسط سعر وحدة النقد الأوروبية (الإيكو) خلال الخمس سنوات الأخيرة هو ١,٢ دولار، وقد سبق شرحه

الاتحاد الأوروبي لدول البحر المتوسط، وذلك في إطار السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي، وعقب أحداث حرب الخليج الثانية، قدم الاتحاد الأوروبي لمصر حوالي / ١٧٥ / مليون وحدة نقد أوروبية (إيكو)، وذلك لمساعدة مصر في شراء احتياجاتها من السلع الرأسمالية والوسيطة، واستخدام المقابل بالجنيه المصري لتمويل مشروعات تقوم باستيعاب العمالة العائدة من العراق والكويت بسبب الحرب..

وتمتاز القروض التي يقدمها الاتحاد الأوروبي بأنها لاتخضع لشروط معينة عند استخدامها (كما هي حالة القروض بالين الياباني)، سوى أن يشرف على استخدام هذه القروض وتنفيذها من قبل أحد بيوت الخبرة الفنية والاستشارة الدولية، ويتولى الاتحاد الأوروبي دفع أتعاب هذه الخبرة الفنية من ميزانية خاصة بالتسهيلات والمساعدات الفنية، ولايشترط أن يكون بيت الخبرة من الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى أنه لايشترط شراء أي مستلزمات من الدول الأعضاء، لكن يشترط أن يتم الشراء من أرخص الأسواق العالمية، كما لايشترط استخدام وسائل النقل الأوروبية من بواخر أو طيران لنقل هذه المستلزمات (كما في حالة القروض والمنح من الولايات المتحدة الأمريكية)..

وقد حصلت مصر بموجب هذه البروتوكولات على المنح والقروض التالية:

أ- **البروتوكول الأول:** (١٩٧٧-١٩٨١): بلغت قيمة المبالغ المتاحة لمصر بموجب هذا البروتوكول / ١٧٠ / وحدة نقد أوروبية.

ب- **البروتوكول الثاني:** (١٩٨٢-١٩٨٦): بلغت قيمة المبالغ المتاحة لمصر بموجب هذا البروتوكول / ٢٧٦ / مليون إيكو.

جـ- **البروتوكول الثالث:** (١٩٨٧-١٩٩١): بلغت قيمة المبالغ المتاحة لمصر بموجب هذا البروتوكول / ٤٤٩ / مليون إيكو.

د- **البروتوكول الرابع:** (١٩٩٢-١٩٩٦): بلغت قيمة المبالغ المتاحة لمصر بموجب هذا البروتوكول / ٥٦٨ / مليون إيكو.

٥-٢-د- آثار الوحدة النقدية الأوروبية على مصر:

أولاً- الآثار المتوقعة على قطاع التجارة الخارجية:

إن الوضع بالنسبة لتجارة مصر الخارجية ومدى تأثرها بالوحدة الأوروبية لايختلف كثيراً عن التجارة الخارجية لباقي دول العالم، وإن كانت بعض الدراسات[1] قد أوضحت أن التجارة الخارجية لمصر لن تتأثر في الأجل القصير، بل ربما تتحسن بسبب الوحدة الأوروبية دون أن توضح مدى تأثر تجارة مصر الخارجية بالوحدة الأوروبية في الأجل الطويل، ففي الأجل القصير تتوقع أنه باستكمال السوق الأوروبية الموحدة ستزداد صادرات مصر من النفط بسبب زيادة واردات الاتحاد الأوروبي من النفط لمواجهة توسع النشاط الصناعي، والزيادة المحتملة في الطاقة الإنتاجية بسبب زيادة الاستثمارات الأوروبية، وبالتالي ترى أن الوحدة الأوروبية سوف تؤثر إيجابياً على صادرات مصر من النفط، وكذلك الحال بالنسبة لصادرات مصر من الغزل والمنسوجات والقطن الخام والملابس الجاهزة، حيث يتوقع قيام الاتحاد الأوروبي بعدم تدعيم هذه الصناعة، والتخصص في الصناعات عالية التقنية وترك الصناعات التقليدية للدول النامية، كما يعتبر إلغاء نظام الحصص في ظل اتفاقية الجات بمثابة تطور جديد في صالح صادرات مصر من الغزل والمنسوجات إلى الاتحاد الأوروبي، وحيث أن مصر في السنوات الماضية لم تصدر إجمالي الحصة المحددة لها من الغزل والمنسوجات إلى الاتحاد الأوروبي، فإن ذلك يعتبر مؤشراً يعطي مصر ضوءاً أخضر لإعادة هيكلة هذه الصناعة وتطويرها وزيادة الاستثمارات فيها لسد احتياجات هذه الأسواق.

ولكن يلاحظ أنه في الأجل الطويل قد يتأثر النفط المصري المصدر إلى الاتحاد الأوروبي بسبب إنتاج بدائل له وزيادة استخراجه من بحر الشمال، وكذلك بسبب ضريبة الكربون، المقترح فرضها على واردات الاتحاد الأوروبي من النفط، أما بالنسبة لصادرات الغزل والنسيج لم تعد المشكلة بالنسبة لمصر مشكلة حصة، ولكن المشكلة هي وجود إنتاج مطابق للمواصفات يتم تصديره إلى دول الاتحاد الأوروبي في ظل

(١) دراسة لوزارة الاقتصاد - الحكومة المصرية عام ١٩٩٢.

المنافسة الشديدة من دول النمور الآسيوية في هـذه النوعية من الصادرات، ويلاحظ بالنسبة للسلع الزراعية المصرية المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي أنها سوف تتعرض لمزيد من الصعوبات بسبب السياسة الزراعية المشتركة التي ستشجع على زيادة الإنتاج داخل الدول الأعضاء من خلال الحماية التي توفرها للمنتج المحلي، وبسبب انضمام النمسا والسويد وفنلندا عام ١٩٩٥، وكذلك بعد توقيع اتفاق الاتحاد الجمركي مع تركيا في عام ١٩٩٥، حيث أن كل هـذه الدول يشكل قطاع الزراعة فيها نسبة هامة من ناتجها، وتنتج سلعاً مشابهة للسلع الزراعية التي تنتجها مصر، ولذلك فمن المتوقع زيادة القيود المفروضة على دخول السلع الزراعية من دول جنوب المتوسط ومنها السلع الزراعية المصرية إلى الاتحاد الأوروبي، في الوقت نفسه الذي تتزايد فيه المنافسة بين الدول المتوسطية على نسبة متناقصة من واردات الاتحاد الأوروبي من السلع الزراعية.

وبالتالي فإنه لايتوقع للصادرات الزراعية المصرية إلى الاتحـاد الأوربـي نمواً ملحوظاً خلال الفترة القادمة ما لم تحصل مصر على اتفاق جديد مع الاتحاد الأوروبي في هـذا الصدد في إطار اتفاق الشراكة، ولكن يبقى المجال المتاح أمام مصر من الناحية النظرية حتى تطور علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي هـو السلع الصناعية، وهنا قد تقوم مصر بإنشاء صناعات تصديرية محدودة التكنولوجيا وبناء على الميزة النسبية (مثل صناعات الغزل والنسيج والملابس والجلود)، وهذا يتلاءم مع توجهات الاتحاد الأوروبي نحو نقل صناعات معينة من الدول الأعضاء فيه إلى الدول النامية، وزيادة اهتمامه بالصناعات عالية التكنولوجيا، وبالتالي سوف تصبح مصر مصدرة للسلع الصناعية منخفضة التكنولوجيا إلى الاتحاد الأوروبي، ومستوردة للسلع الصناعية عالية التكنولوجيا، ومن ثم يبقى التبادل اللامتكافئ قائماً بين الطرفين رغم هـذه التغيرات، ولايعني قيام هـذه الصناعات في مصر أنها سوف تستغل إمكانيات السوق الموحدة الواسعة حيث أن هذه الصادرات ستبقى مواجهة بالعديد من القيود (كمية-إدارية) عند دخولها دول الاتحاد الأوروبي، حتى لاتهدد الصناعات المماثلة لها في دول الاتحاد، في الوقت نفسه تلقى هذه السلع المصرية عند دخولها الاتحاد الأوروبي منافسة شديدة من منتجات دول جنوب المتوسط والتي كانت تنافس في الماضي من أجل تصدير السلع الزراعية إلى

الاتحاد الأوروبي، وسوف تتحول المنافسة من أجل تصدير هذه السلع الصناعية متوسطة التكنولوجيا إلى الاتحاد الأوروبي في المستقبل..

في الوقت نفسه إذا قامت مصر بإنشاء صناعات لتصدير السلع عالية التكنولوجيا فإنها سوف تكون مضطرة لاستيراد هذه التكنولوجيا من الخارج، وهنا تصطدم صادرات هذه الصناعات إلى الاتحاد الأوروبي بقواعد المنشأ والتي تشترط أن يكون المكون المصري في السلع الصناعية المصرية عند دخولها الاتحاد الأوروبي ما بين (٤٠٪، ٦٠ ٪).

نستنتج من هذا التحليل أن مستقبل التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي ومصر لن يختلف كثيراً عن الماضي من حيث نمط السلع المتبادلة واتجاهها، مع احتمال تأثر التجارة الخارجية للدول العربية، ومنها مصر سلبياً بقيام الوحدة الأوروبية طالما لم تحدث تغيرات جذرية في الاقتصادات العربية تغير من نمط واتجاه العلاقة التجارية بين الطرفين، وطالما بقيت الدول العربية تتعامل مع الاتحاد الأوروبي بدون تنسيق جماعي بينها، وذلك يعتبر منطقياً لأنه إذا كان الحاضر محصلة للتطورات الماضية، فإن المستقبل القريب على الأقل يعتمد على المشاهد الحالية التي يجسدها الوضع القائم على ساحة العلاقة التجارية بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي، ومع ذلك فهي مجرد توقعات حيث لايمكن الحديث عن يقين مستقبلي بشأن العلاقات التجارية بين الطرفين، وإنما بالأحرى يمكن الحديث عن توقعات مستقبلية، وذلك أنه يصعب التنبؤ بالتطورات المستقبلية للعلاقات التجارية بين الطرفين باعتبارها امتداداً للحاضر، حيث أن المستقبل بطبيعته يحمل متغيرات وعوامل غير معروفة اليوم، وكذلك بسبب أن حاضر عالم اليوم يشهد تغيرات سريعة في مجال التجارة الخارجية على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني..

ثانياً- الآثار المتوقعة على حركة رؤوس الأموال:

تعتبر مصر من الدول المستوردة لرؤوس الأموال من الاتحاد الأوروبي، في صورة الاستثمارات المباشرة، إضافة إلى ما تحصل عليه الدول في حوض البحر المتوسط من معونات وقروض ومنح من الاتحاد الأوروبي في إطار البروتوكولات المالية بين الطرفين، ومع قيام الوحدة النقدية يتوقع أن تزداد القدرة التمويلية للسوق الأوروبية الموحدة،

ولكن رغم ذلك من المشكوك فيه أن يزداد حجم تدفقات رؤوس الأموال من الاتحاد الأوروبي إلى الدول المستوردة لرأس المال، وخاصة دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، حيث أنه من المتوقع أن يعطي الاتحاد الأوروبي مزيداً من الأولوية للدول الأعضاء التي تحتاج إلى رؤوس الأموال، وخاصة دول جنوب أوروبا الأقل تقدماً مثل إسبانيا و البرتغال واليونان، إضافة إلى بعض المناطق أو الأقاليم في داخل دول الاتحاد الأوروبي، مثل النمسا وفنلندا والسويد..

من ناحية أخرى سوف يعطي الاتحاد الأوروبي اهتماماً متزايداً لدول شرق أوروبا، وذلك للعمل على ترسيخ التحولات الاقتصادية فيها[1]، وهذا الاهتمام سوف يتمثل في أحد جوانبه في إعطاء مزيد من القروض الميسرة والمنح والمعونات إلى هذه الدول، وقد يكون ذلك على حساب دول جنوب المتوسط ومنها مصر، وخاصة مع تنامي اتجاه الاتحاد الأوروبي نحو ربط المساعدات المالية والمنح وغيرها بالتزام الدول بحقوق الإنسان والتحرر الاقتصادي، والحفاظ على البيئة، وغيرها من المعايير الجديدة في هذا المجال، ومن العوامل التي تعزز من احتمالات انخفاض أو على الأقل عدم زيادة تدفقات رؤوس الأموال من الاتحاد الأوروبي إلى جنوب المتوسط ومنها مصر، أن هذه الدول لم تستخدم كل الإمكانيات التي وضعتها دول الاتحاد الأوروبي تحت تصرفها من قبل سواء في مجال القروض الميسرة أو المنح من خلال بروتوكولات التعاون المالي الأربعة في الفترة من ١٩٧٢- ١٩٩٦، وذلك كما هي حالة التعاون المالي بين مصر والاتحاد الأوروبي..

وفي إطار العلاقة التجارية بين دول العالم والاتحاد الأوروبي، فإنه من المتوقع أن تزيد قدرة الاتحاد الأوروبي على اجتذاب رؤوس الأموال من أطراف كثيرة لعل أهمها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والدول العربية، حيث ستحاول هذه الدول النفاذ إلى داخل أسواق الاتحاد الأوروبي، وذلك عن طريق زيادة استثماراتها المباشرة داخل دول الاتحاد الأوروبي، وذلك للتغلب على القيود الحمائية وكذلك على فروق تكاليف

---

(١) كيف يستثمر العرب تطورات شرق أوروبا – السيد عليوي – الأهرام الاقتصادي– العدد ٢٨ شباط (فبراير)١٩٩٠ .

النقل مقارنة بالمنتجين المحليين الأوروبيين، وهـذا سيكون على حساب الاستثمارات الأمريكية واليابانية والعربية في دول العالم الثالث ومنها مصر.

وهناك احتمال ثالث أن تسلك بعض الدول العربية هذا الطريق خاصة دول الخليج العربي، وبالذات في ظل توقعات الزيادة العائد على الاستثمار في المشروعات الأوروبية بسبب زيادة الكفاءة الإنتاجية لهذه المشروعات، وبالتالي فمن المتوقع مع اكتمال الوحدة الأوروبية أن تجتذب السوق الموحدة قدراً أكبر من رؤوس الأموال العربية، مما سيؤثر على نصيب مصر من الاستثمارات العربية بالانخفاض.

ولكن قد يخفف من حدة هذه الآثار السلبية على تدفقات رؤوس الأموال من الاتحاد الأوروبي إلى مصر وجود اهتمام للاتحاد الأوروبي بالأمن والاستقرار في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط باعتباره امتداداً للأمن الأوروبي، وهـذا قد يعمل على الإبقاء على تدفق رؤوس الأموال إلى دول هـذه المنطقة ومنها مصر، بما يعمل على الإسراع بمعدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها، والنهوض بمستواها الاقتصادي، وخفض نسب الفقر والبطالة، لإزالة عوامل عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في هذه الدول من ناحية، ومنع أي هجرات جماعية من تلك الدول إلى دول الاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى.

ومما يخفف من هذه الآثار أيضاً التنافس الواضح بين الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي حول الهيمنة على مشاريع التعاون الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط بعد توقيع اتفاقيات السلام!!، بين الفلسطينيين وإسرائيل، حيث كان الاتحاد الأوروبي أول من تعهد بتقديم / ٥٠٠ / مليون إيكو للسلطة الفلسطينية لمدة خمس سنوات، والإعلان عن استعداد الاتحاد للمساهمة في تمويل مشاريع التعاون في الشرق الأوسط، والتي ستكون مصر طرفاً أصيلاً منها، وكذلك سيقلل من هذه الآثار الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية والحوافز التي أقرتها مصر لصالح الاستثمارات العربية والأجنبية، خاصة ما جاء في قانون الاستثمار الموحد، مما يحافظ على نصيب مصر من الاستثمارات العربية والأجنبية إن لم تؤدِ إلى زيادتها.

على صعيد آخر قد تؤثر الوحدة الأوروبية على تدفق رؤوس الأموال إلى مصر من مؤسسات التمويل الدولية وخاصة القروض من صندوق النقد الدولي، حيث أنه من المتوقع زيادة القوة التأثيرية للاتحاد الأوروبي في منظمات التمويل الدولية، إذ تعد القوة التصويتية لدول الاتحاد الأوروبي القوة الأولى، لذلك فإن مصر في سعيها للحصول على قروض أو تسهيلات من البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي، ستكون في حاجة إلى كسب تأييد الاتحاد الأوروبي إلى جانبها، لتسهيل حصولها على هذه القروض أو التسهيلات، وهذا التأييد في الغالب سوف يكون مرتبطاً بعوامل سياسية في المقام الأول.

٥-٢- هـ- دوافع الشراكة المصرية / الأوروبية:

أولاً- مدخل:

نص اتفاق التعاون الشامل بين مصر والاتحاد الأوروبي (في المادة ٦ من البروتوكول الإضافي للاتفاق) على أن يبدأ الطرفان مع عام ١٩٩٤ دراسة نتائج التعاون بينهما، وأن يعمل الطرفان على إعادة صياغة العلاقة فيما بينهما في ضوء أهداف اتفاق التعاون الشامل، ويهدف الاتحاد الأوروبي من هذه المفاوضات مع مصر إلى تطوير العلاقة بين الطرفين من علاقة (تعاون) وإعطاء مزايا من طرف واحد إلى علاقة (شراكة) يتم فيها التعامل بالمثل، وتعميق العلاقة بين الطرفين في المجال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وغيرها من المجالات، وذلك من خلال صيغة مقترحة لتقنين العلاقات المستقبلية بين مصر والاتحاد الأوروبي، ومع ذلك هناك أسباب خاصة تدفع كل جانب للتفاوض مع الجانب الآخر بغرض التوصل إلى شكل قانوني جديد للعلاقات المستقبلية المتبادلة، ويمكن أن تتمثل تلك الأسباب في الآتي[1]

---

(١) مصر والاتحاد الأوروبي: نحو إطار تنظيمي جديد للمشاركة في التنمية وتحقيق المنافع المتبادلة – أحمد الرشيدي- مركز البحوث والدراسات السياسية – القاهرة –كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٥ .

ثانياً– الدوافع المصرية:

١– إن التقاء الطرفين للتفاوض يمثل تنفيذاً لبنود اتفاق التعاون الشامل الموقع من قبل الطرفين عام ١٩٧٧، والذي ما زال سارياً بين الطرفين حتى الآن.

٢– إن اتفاق التعاون الشامل الموقع بين الطرفين عام ١٩٧٧، ورغم ما قدمه من مزايا تفضيلية للسلع المصرية، إلا أنه لم يعد صالحاً بأكمله كإطار تنظيمي للعلاقة بين الطرفين، وكذلك في ظل التغيرات الحالية في النظام العالمي، وأهمها اتفاقية التجارة العالمية والتوحد الأوروبي، وباعتبار أن الاتفاق الذي كان صالحاً حتى نهاية الثمانينات، ليس بالضرورة أن يكون صالحاً في عقد التسعينات أو في القرن الحالي.

٣– إن جهود الإصلاح الاقتصادي التي تقوم بها مصر حالياً وبشكل تدريجي تحتاج إلى بعد دولي، بمعنى أن تغير النهج الاقتصادي المصري نحو التحرر الاقتصادي وتحرير التجارة، لاينبغي أن يكون مقصوراً على الداخل فقط، ولكن يجب أن يكون خارجياً أيضاً، ويأتي الاتحاد الأوروبي في مقدمة هذا البعد الدولي بسبب حجم العلاقات بينه وبين مصر.

٤– تسعى مصر إلى رفع جودة منتجاتها خاصة في ظل تمتعها بالعديد من المزايا النسبية مثل طبيعة المناخ، والأيدي العاملة الرخيصة وغيرها، وسوف يكون ذلك ميسوراً نسبياً في ظل المنافسة بدون جمارك أو سياسات حمائية في الأسواق الأوروبية، والتي تعتبر الشريك التجاري الأول لمصر.

٥– يمكن لمصر أن تعمل على تحقيق التحسين لمنتجاتها عن طريق الاستفادة من برامج المساعدات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي، وخاصة في مجال الدعم المالي والفني والتدريب، وتطوير إجراءات مراقبة الجودة، ونقل التكنولوجيا الأوروبية.

٦– يمكن لمصر من خلال هذا الإطار للعلاقة أن تعمل على جذب مزيد من الاستثمارات الأوروبية إلى مصر، سواء بصورة مستقلة أو في صورة مشروعات مشتركة، مما يتيح المزيد من فرص العمل للمصريين، ويحد من مشكلة البطالة.

٧– وأخيراً تسعى مصر من خلال هذه العلاقة إلى أن يكون لها دورها في الترتيبات

التي تتم حالياً في منطقة الشرق الأوسط بدعم من التكتلات الاقتصادية ومنها الاتحاد الأوروبي، وتهدف مصر إلى استغلال موقعها وثقلها السياسي والاقتصادي والثقافي لتكون ذات دور محوري في هذه الترتيبات.

وبجانب هذه العوامل التي تدفع الجانب المصري للتفاوض مع الاتحاد الأوروبي هناك العديد من المتغيرات الدولية التي تدفع في الاتجاه نفسه، وذلك مثل اتفاقية الجات التي أرست الأسس العامة لتحرير المعاملات الاقتصادية الدولية، كما يفرض ويدفع التفاوض في الاتجاه نفسه أن الدول الأخرى الواقعة جنوب المتوسط والعربية منها، عرضت عليها أيضاً صور مماثلة تقريباً للشراكة مع الاتحاد الأوروبي وهي ماضية في طريقها إلى التوقيع، بل إن بعضها وقع بالفعل، وقد لايكون مناسباً أن تعزل مصر نفسها عن هذه الترتيبات في منطقة حوض المتوسط.

ثالثاً– الدوافع الأوروبية:

يوجد أيضاً على الجانب الأوروبي مجموعة من العوامل التي تدفع دول الاتحاد الأوروبي للتفاوض مع مصر لإعادة صياغة الإطار التنظيمي للعلاقات بينهما وهذه العوامل تتمثل في الآتي:

١– سعي الاتحاد الأوروبي لتكوين تجمع دولي في مواجهة التجمعات الاقتصادية الدولية الأخرى النافتا، الأبيك، الآسيان وذلك ليضمن لنفسه دوراً بارزاً في الاقتصاد العالمي، وتأتي مصر ضمن الدول التي يسعى الاتحاد الأوروبي لجذبها إلى هذا التجمع في دول حوض المتوسط، والذي يضم خمس عشرة دولة أوروبية (دول الاتحاد)، واثنتي عشرة دولة في حوض المتوسط، مما يجعله أكبر تجمع اقتصادي في العالم عند قيامه في عام ٢٠١٠ تقريباً.

٢– رغبة الاتحاد الأوروبي في الاستحواذ على أكبر قدر ممكن من الأسواق، وخاصة أسواق الدول كثيفة السكان مثل مصر ودول المغرب العربي والتي ترتفع فيها معدلات الاستهلاك وتنخفض فيها القدرة الإنتاجية.

٣– العامل الأمني حيث يرى الاتحاد الأوروبي أن دول جنوب المتوسط ومنها مصر، تعتبر امتداداً للأمن الأوروبي، ومن ثم فإن الاتحاد الأوروبي معني بدعم نظم

حكم مستقرة سياسياً واقتصادياً واجتماعيـاً فيهـا، حتـى لايـؤدي عـدم اسـتقرارها إلى التأثير على مصالح دول الاتحاد في المنطقة.

٤- يهدف الاتحاد الأوروبي إلى الاستفادة مـن الأيـدي العاملـة الرخيصـة في دول جنوب البحر المتوسط وخاصة العمالة المصرية، حيث يمكن للاتحاد الأوروبـي الاعتمـاد على هذه العمالة في التوسع في مجال إنتاج السلع الرخيصة نسبياً كثيفـة العمالـة، والـتي يستطيع الاتحاد الأوروبي أن ينافس بها في الأسـواق العالميـة، وبحيـث تمثـل مؤسسـات إنتاج هذه النوعية من السلع مراكـز متقدمـة لتوزيـع هـذه السـلع على أسـواق منطقـة جنوب البحر المتوسط والشرق الأوسط.

ويلاحظ من ذلك أن الاتحاد الأوروبي يهتم بالتفاوض مع مصـر في سـياق اهتمامـه بمنطقة البحر المتوسط، والتي تمثل أحد محاور اهتمامات الاتحاد في الفترة المقبلـة، وذلـك إلى جانب اهتمامه بدول شرق ووسط أوروبا، خاصة بعـد التغيرات الأخيرة في هـذه المنطقة، ويركز الاتحاد الأوروبي على المحورين السابقين بغرض استقطابهما نحوه، حتـى لاتستقطبهما التجمعات الأخرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

٥-٢ - و- السمات الأساسية للشراكة:

نتيجة للعوامل السابقة الـتي دفعـت الطرفـين للتفـاوض مـن خـلال انعقـاد جـولات استكشافية في البداية ثـم المفاوضـات الفعليـة اتفـق الطرفـان علـى وجـوب الاسترشـاد ببعض المبادئ الحاكمة التي يتم الالتزام بها من كلا الطرفين وهذه المبادئ هي:

١- إن الاتفاقية- في حال التوصل إليها والتوقيع عليها لايجب النظر إليها باعتبارهـا تؤثر سلباً على علاقات أي من طرفيها مع الدول أو التجمعات الدولية الأخرى، وذلك يعني التزام كلا الطرفين بالاتفاقية- في حال التوصل إليها- لايمنع استفادة أي منهمـا مـن أي مزايا تفضيلية يمكن أن يحصل عليها من طرف ثالث، وخاصة مصر الـتي تعتـبر الطـرف الأقل تقدماً في هذا الاتفاق، ويعتبر هذا المبدأ هاماً خاصـة بالنسـبة لمصـر وذلـك حتـى لايشكل اتفاق الشراكة المصري / الأوروبي عقبة تحول مستقبلاً دون إمكانيـة تطويـر تعاون أوثق مع دول أو تكتلات دولية أخرى، كالدول العربيـة، أو التجمعـات العربيـة شبه الإقليمية كاتحاد المغرب العربي، أو دول مجلس التعاون الخليجي.

٢- المساواة بين الطرفين، بمعنى أن هذه الاتفاقية التي يتم التفاوض لوضع الصياغة النهائية لها بين الطرفين ينبغي أن تقوم على مبدأ أن كل طرف لديه ما يمكن أن يقدمه للطرف الآخر، وينبغي التخلص من الوضع الذي كان قائماً في اتفاق ١٩٧٧، والمتمثل في قيام طرف بتقديم مزايا ومساعدات من جانبه واقتصار دور الطرف الثاني على تلقي هذه المساعدات.

٣- احترام الخصوصية الثقافية والحضارية لكل جانب وهذا يعني أن الاتفاقية التي سيتم التوصل إليها، لايجب أن تنال من الوضع الثقافي والشخصية الحضارية ونظم القيم والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع المصري أو المجتمعات الأوروبية.

٤- التعهد من قبل الاتحاد الأوروبي بأن يحافظ على التوازن في علاقاته مع الدول غير الأعضاء في الاتحاد، والتي توافق على توقيع اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي وإن كان هذا التعهد لايمنع الاتحاد الأوروبي من إعطاء بعض المزايا الخاصة لدولة معينة بما يخلق نوعاً من الاختلافات في تفاصيل اتفاقات الشراكة التي توقعها هذه الدول مع الاتحاد الأوروبي، وذلك حسب خصوصيات كل دولة من دول جنوب المتوسط.

٥- مراعاة التوازن بين الموضوعات التي تنظمها الاتفاقية بحيث لايطغى موضوع على آخر فلا يجب التركيز على موضوع بذاته مثل حقوق الإنسان أو الإرهاب، وإهمال باقي الموضوعات كالجوانب الاقتصادية أو الفنية، لكنه لا يراعي التوازن في ذلك.

٥-٢- ز- مجالات التفاوض بين الطرفين المصري والأوروبي:

يعكف الجانبان منذ أيار (مايو)١٩٩٤ على التفاوض بشأن مجموعة من الموضوعات، وذلك توطئة لتضمينها في الاتفاقية المقترحة التي من المقرر إنجازها هذا العام والملاحظ أن هذه الموضوعات لاتقتصر على الجوانب الاقتصادية فقط، ولكن تمتد لتشمل مجالات عديدة وهي:

- الحوار السياسي بين مصر والاتحاد الأوروبي.

- حركة البضائع الصناعية والزراعية بين الطرفين.
- تجارة الخدمات بين الطرفين.
- حركة رؤوس الأموال.
- ضوابط المنافسة.
- التعاون الاقتصادي والفني والتكنولوجي.
- العلاقات الثقافية.
- الإجراءات الخاصة بفض المنازعات بين الطرفين.

٥-٢- حـ - مضمون الإطار المبدئي لاتفاق الشراكة:

جاء في هذا الإطار المبدئي للاتفاق متضمناً ديباجة عبارة عن صفحتين، ثم في المادة (١) تناول أهداف الاتفاقية التي تتمثل في تدعيم الحوار السياسي بين الطرفين، وتحرير التجارة في السلع والخدمات بينهما، وتحقيق التعاون الاقتصادي والاجتماعي، وتدعيم التعاون الإقليمي، وذلك باعتبار أن مصر تمثل طرفاً ويمثل الاتحاد الأوروبي الطرف الثاني وفي المادة (٢) ذكر الاتفاق أن العلاقات بين الطرفين تقوم على احترام حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية واحترام الشؤون الداخلية لكل طرف.

وفي الباب الأول جرى تناول الحوار السياسي ومجالاته بين الطرفين والذي جاء في ثلاثة مواد (المواد من ٣ إلى ٥)، وتناول **الباب الثاني** حركة السلع والذي قسم إلى فصل للسلع الصناعية (المواد من ٦ إلى ١٣) وفصل للسلع الزراعية (المواد من ١٤-١٧)،وفصل للشروط العامة (المواد من ١٨-٢٩)، أما **الباب الثالث** فتناول تبادل الخدمات بين الطرفين وحرية إقامة المؤسسات الخدمية في كلا الطرفين (المواد ٣٠، ٣١)، وخصص **الباب الرابع** من الاتفاقية لحركة رأس المال والأمور الاقتصادية الأخرى، والذي تم تقسيمه إلى فصل تناول تسوية المدفوعات، وحركة رؤوس الأموال (المواد ٣٢، ٣٣، ٣٤) وفصل تناول قواعد المنافسة وبعض الأمور الاقتصادية الأخرى (المواد من ٣٥ إلى ٤٠) وتناول **الباب الخامس** التعاون الاقتصادي من حيث أغراضه

ومجالاته، والتعاون الإقليمي، والتعاون في مجال التعليم والتدريب، والتعاون العلمي والتكنولوجي، والتعاون في مجال الصناعة والاستثمار والزراعة، والصيد، والنقل، والطاقة، والسياحة، والجمارك، والمعلومات الإحصائية وغيرها من المجالات (المواد من ٤١ إلى ٦١)، أما **الباب السادس** فقد تناول التعاون في المجال الاجتماعي والثقافي،وقسم إلى فصل للحوار الاجتماعي (المادتان ٦٢، ٦٣)، وفصل لموضوعات التعاون الاجتماعي (المواد ٦٤، ٦٥، ٦٦)، وفصل ثالث تناول التعاون في المجال الثقافي، وتبادل المعلومات (مادة ٦٧)، وفصل رابع للتعاون المالي (مواد من ٦٨-٧٠)، وفصل خامس يتناول الأحكام المؤسسية العامة (المواد من ٧١-٨٩)..

٥-٢ ط: ملاحظات على الإطار المبدئي لاتفاق الشراكة:

رغم أن موضوع الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبي مازال محل تفاوض بين الطرفين، إلا أن هناك اتجاهاً جاداً نحو التوصل إلى اتفاق في هذا الشأن، وقد أثار الإطار المبدئي للاتفاق والذي طرح من الجانب الأوروبي العديد من المناقشات في الأوساط الاقتصادية والسياسية والثقافية في مصر، وانقسمت الآراء إلى قسمين، أحدهما يؤيد هذا الاتفاق ويرى أن فيه فرصة حقيقية أمام الصناعة المصرية لكي تنهض وتتطور وتلحق بالصناعات المتقدمة في الاتحاد الأوروبي[١]، وأن الأمر في النهاية يتوقف على قدرة الاقتصاد المصري على التغير خلال الفترة الانتقالية للاتفاق، وأن هذا الإطار المقترح سيكون له آثار إيجابية حيث سيساعد على تنشيط الاستثمارات الأوروبية في مصر، وتحديث أساليب الإنتاج عن طريق تسهيلات استخدام التكنولوجيا الحديثة، أما الرأي الثاني فإنه يبدي عدة تحفظات من حيث المبدأ على فكرة إيجاد إطار تنظيمي جديد للعلاقات المستقبلية بين مصر والاتحاد الأوروبي،

---

(١) ندوة الأهرام الاقتصادي حول المشاركة مع أوروبا، مستقبل مصر، وتحديات الصناعة، الأهرام الاقتصادي عدد ٣٢ / ١٠ / ١٩٩٥ عدد ١٩٩٥/١٠/٣٠ - الشراكة المصرية الأوروبية -رؤوف غنيم- الأهرام الاقتصادي- عدد ١٧ تموز (يوليو) ١٩٩٥- كلمة وزير الصناعة المنشورة بجريدة الأهرام بتاريخ ١٣ / ١٠ / ١٩٩٥ .

ويظهر هذا الرأي قدراً من القلق والتخوف من النتائج المتوقعة لمثل هذه العلاقة الجديدة المقترحة، ويبني هذا الرأي على أن الاقتصاد المصري وخاصة قطاع الصناعة قد لايكون في استطاعته المنافسة مع الاقتصادات الأوروبية المتقدمة، وأن الصادرات المصرية قد تواجه حواجزاً في الأسواق الأوروبية لاعلاقة لها بالرسوم الجمركية، وذلك مثل قواعد المنشأ، ومقاييس الصحة، والمواصفات الفنية وغيرها..(١).

ويمكن القول إن كلتا وجهتي النظر جديرة بالنظر إليها بعمق أكبر من جانب فريق التفاوض المصري، وذلك رغم أن هذه الآراء وغيرها لاتتطرق إلى تفاصيل الإطارالمدني للاتفاق ولكن تمر عليه بصورة سريعة، ولكن إذا ما تم تدقيق النظر في تفاصيل هذا الإطار المدني للاتفاق نلاحظ الآتي:

١- يلاحظ أن كلا الطرفين لديه عوامل تدفعه للتفاوض مع الطرف الآخر، ولكن اهتمام الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع مصر يأتي ضمن اهتمامه بالتعاون مع دول حوض البحر المتوسط، وليس في أول اهتماماته، على العكس نجد أن اهتمام مصر بالاتحاد الأوروبي يأتي في مقدمة اهتماماتها وذلك باعتباره الشريك التجاري الأول لمصر والأقرب جغرافياً بعد الدول العربية، وربما يعكس ذلك مدى احتياج كل طرف إلى الآخر وخاصة من الجانب المصري.

٢- يقوم الاتفاق في أحد مبادئه الحاكمة على المساواة بين الطرفين والتخلص من الوضع الذي كان قائماً بناءً على اتفاق ١٩٧٧، وهذا المبدأ يعتبر بمثابة الفرض الخطأ الذي لايستند إلى الواقع، وبالتالي ستكون النتائج المبنية عليه خطأ هي الأخرى، وذلك لأن الاتحاد الأوروبي ومصر لايمكن أن يكونا طرفين متساويين بحيث يتم التعامل بينهما على أساس المساواة الكاملة، ولكن كان يجب أن يقوم الاتفاق على أن هناك تمييزاً، في المزايا التي يحصل عليها الطرفان بحيث في النهاية تكون المزايا التي تحصل عليها مصر بصفتها الطرف الضعيف في الاتفاق تفوق ما يحصل عليه الجانب الأوروبي، وعدم اشتراط المساواة في ذلك..

(١) مجموعة مقالات حول المشاركة مع الاتحاد الأوروبي منشورة بجريدة الأهرام -محمد فريد خميس- ابتداءً من ٢/ ٩ / ١٩٩٥ .

٣- بالنسبة للمجالات التي يتناولها الاتفاق يلاحظ أنها مجالات مختلفة ومتشعبة فقد تبدو أنها غير اقتصادية فقط، ولكنها تتطرق إلى موضوعات سياسية وأمنية، واجتماعية، وثقافية وغيرها، مما يدل على أن هذا الاتفاق هو اتفاق تعاقدي شامل ينظم علاقة مصر مع أكبر شريك تجاري لها في العالم، مما يتطلب من الجانب المصري إعطاء مزيد من الأهمية لهذا الاتفاق، وإشراك جميع الجهات المختصة في دراسة وصياغة كل مواده، وتقديم رؤيتها كل في مجاله، لأن هذا الاتفاق يمثل بحق قضية تتعلق بمستقبل مصر خلال القرن الحادي والعشرين..

٤- بالنسبة للبدائل المتاحة أمام مصر في تفاوضها مع الاتحاد الأوروبي يلاحظ على المستوى النظري أن هذه البدائل تنحصر في خمسة بدائل هي:

- أن تتفاوض مصر مع الاتحاد الأوروبي بوصفها طرفاً مستقلاً، والاتحاد الأوروبي بوصفه تجمعاً دولياً إقليمياً.
- أن تتفاوض مصر مع دول الاتحاد الأوروبي فرادى أي علاقة ثنائية بين مصر وكل دولة من دول الاتحاد على حدة.
- أن تتفاوض مصر بوصفها عضواً في تجمع إقليمي عربي مع الاتحاد الأوروبي بوصفه تجمعاً دولياً إقليمياً.
- أن تتفاوض مصر بوصفها عضواً في تجمع إقليمي عربي مع كل دولة من دول الاتحاد الأوروبي على حدة.
- أن تتفاوض مصر مع الاتحاد الأوروبي في إطار الدائرة المتوسطية أي باعتبار مصر دولة من هذه الدول يجمعها تكتل معين، في مقابل الاتحاد الأوروبي كتجمع إقليمي دولي.

ولكن في الواقع يلاحظ أن البديل الأول هو البديل المطروح حالياً، أي أن مصر تتفاوض كطرف مستقل بذاته مع الاتحاد الأوروبي كتجمع إقليمي دولي، وهذا البديل ليس هو البديل الأفضل الذي يحقق المصالح المصرية على الوضع الأمثل، حيث أن مصر

في هذه الحالة تتعامل مع تكتل دولي إقليمي يضم خمس عشرة دولة متقدمة، مما يعني أن القدرة التفاوضية للجانب المصري ستكون ضعيفة، وذلك بالمقارنة بالبدائل الأخرى السابق ذكرها كحالة تفاوض مصر مع الاتحاد الأوروبي ليس كطرف مستقل، ولكن باعتبارها عضواً في تجمع عربي، أو في نطاق مجموعة تضم دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، وهذا يفسر إصرار الإتحاد الأوروبي على التفاوض مع هذه الدول جنوب المتوسط أو العربية بصورة منفردة، ويعطي جزءاً من التفسير لتوقف المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي، وإن كان الاتحاد الأوروبي يبرر هذه السياسة في التفاوض بأنه يسعى لصياغة اتفاقيات مشاركة تتناسب مع ظروف كل دولة من هذه الدول وتراعي خصوصياتها..

٥- بالنسبة للصادرات الصناعية المصرية للاتحاد الأوروبي يلاحظ أن الاتفاقية تقضي بإعفاء هذه الصادرات من الرسوم الجمركية فور تنفيذ الاتفاق، باستثناء السلع ذات المكون الزراعي، وهذا الإعفاء لايمثل إضافة كبيرة في حد ذاتها، وذلك لأن ٩٥٪ من الصادرات الصناعية المصرية لدول الاتحاد الأوروبي كانت تتمتع بالإعفاء من الرسوم الجمركية منذ عام ١٩٧٧، وأيضاً فإن إلغاء نظام الحصص على بعض الصادرات الصناعية المصرية مثل المنسوجات قد لايشكل ميزة في هذا الاتفاق وذلك يرجع إلى أن مصر لم تعط الحصة المقررة لها من المنسوجات في كثير من السنوات.

كما يلاحظ أن المدة الانتقالية (١٢ سنة) التي يسمح بعدها بدخول الصادرات الأوروبية الصناعية إلى مصر بدون رسوم جمركية قد لاتكون كافية لإعادة هيكلة كافة مكونات قطاع الصناعة المصري ليكون قادراً على المنافسة مع الصادرات الصناعية الأوروبية، وهناك من ينادي بمد هذه الفترة إلى ١٥ سنة دون إعطاء مبرر لتحديد المدة ١٥ سنة بالتحديد، وقد يكون من الأفضل معالجة التحرير في مجال الواردات الصناعية المصرية من الاتحاد الأوروبي، وذلك بدراسة حالة كل صناعة على حدة لتقدير المدة التي يمكن لها أن تكون بعدها قادرة على المنافسة مع السلع الصناعية الأوروبية، وذلك تلافياً لأي تأثير سلبي على الصناعة المصرية نتيجة لقيام منطقة التجارة الحرة بين الطرفين، وذلك بعد انتهاء الفترة الانتقالية.

٦- بالنسبة للصادرات الزراعية المصرية إلى الاتحاد الأوروبي يلاحظ أن الاتفاق لم يعاملها معاملته للصادرات الصناعية، ولم ينص على تحريرها بالقدر نفسه، حيث اكتفى الاتفاق ببيان أن الطرفين ملتزمان بمنح حرية أكثر للتجارة في مجال المنتجات الزراعية لمصلحة الطرفين (مادة ١٥)، وذلك دون الإشارة إلى قيام تجارة حرة فعلية بين الطرفين في السلع الزراعية بعد انتهاء الفترة الانتقالية (١٢ سنة)، ولكن الاتفاق ترك الباب مفتوحاً في هذا المجال، حيث أوضح أن الطرفين سيقومان في أول شهر كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٠ بتحديد الإجراءات التي يجب أن تتخذ وتنفذ في أول كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٠ من أجل منح المنتجات الزراعية مزايا أفضل عند تبادلها، وذلك بعد دراسة إمكانية القيام بذلك بالنسبة لوضع كل منتج زراعي على حدة، وبالنظر إلى أسلوب معاملة الصادرات الزراعية المصرية، وأسلوب معاملة صادراتها الصناعية يلاحظ أن الاتحاد الأوروبي يعطي مزيداً من المزايا للصادرات التي لاتتمتع مصر فيها بمزايا نسبية عالية (الصناعة)، في حين يحجِّم هذه المزايا في حالة الصادرات المصرية التي تتمتع مصر فيها بمزايا نسبية عالية (الزراعة) وأن هذا الأسلوب في المعاملة يتوافق مع مصالح الاتحاد الأوروبي، في حين يتنافى مع مصالح الجانب المصري، وهذا يتعارض مع المبادئ الحاكمة للاتفاق، ومع نصوص الاتفاق والتي توضح أن التعامل التجاري لابد أن يراعي مصالح كلا الطرفين، ويبرر الجانب الأوروبي ذلك بأن موضوع تحرير تجارة السلع الزراعية موضوع حساس، ويتصل بالسياسة الزراعية الموحدة للاتحاد الأوروبي، ولكن يمكن للحكومة المصرية أن تصر على الحصول على مزيد من المزايا في هذا المجال، بما يتناسب مع الإمكانيات التصديرية لمصر من السلع الزراعية، والتي يتوقع أن تشهد نهضة كبيرة في ظل تنفيذ المشروعات الزراعية العملاقة مثل مشروع ترعة السلام، ومشروع تعمير سيناء، ومشروع توشكي، أو دلتا جنوب الوادي إلى جانب عمليات الاستصلاح والاستزراع الواسعة في الصحاري المصرية.

٥-٢-ي- النتائج الإيجابية للشراكة المصرية / الأوروبية:

في ضوء واقع المستجدات الدولية والتي تشير في اتجاه مبادئ الاتفاقية نفسه، وذلك

مثل اتفاقيات الجات، وأحكام منظمة التجارة العالمية التي أرست الأسس العامة لتحرير المعاملات الاقتصادية الدولية، يمكن للشراكة أن تحقق الأهداف التالية:

١- على المستوى السياسي، فإن الشراكة تعتبر أفضل الصيغ المطروحة على المنطقة مقارنة بالطروحات الأخرى مثل الشرق أوسطية.

٢- أما على المستوى الاقتصادي فيمكن للشراكة المصرية / الأوروبية أن تحقق الأهداف التالية:

أ- يمكن أن تساعد في إقامة سوق عربية مشتركة من خلال أن الدول العربية المتوسطية المنضمة للشراكة ستزيل الحواجز والحدود فيما بينها، وبالتالي يمكن أن تكون نواة لسوق عربية كبيرة مشتركة تضم معها باقي الدول العربية، لإقامة سوق أو منطقة تجارة حرة.

ب- زيادة المعدلات الاستثمارية في مصر، نظراً لما تقدمه من مميزات نسبية تمكن من جذب استثمارات كبيرة، مثل رخص الأيدي العاملة، وتوافر المواد الخام، ووجود سوق كبيرة بالمنطقة المحيطة تتجاوز الـ / ٣٠٠ / مليون نسمة مع قدوم عام ٢٠١٠.

جـ- يمكن من ناحية ثانية أن تصبح مصر عامل جذب كبير لإقامة استثمارات صناعية بها قادمة من دول أخرى خارج المنطقة، فتكتسب صفة المنشأ، وتجتاز بالتالي بوابة العبور للأسواق الأوروبية دون جمارك.

د- تخفيض معدلات البطالة المرتفعة من خلال استيعابها في المشاريع الاستثمارية الجديدة، وخلق مستويات معيشة أفضل.

هـ- بالتالي يمكن أن تكون هذه الشراكة فرصة مصر للحاق بقاطرة التنمية القوية للاتحاد الأوروبي.

و- يمكن أن تكون الأسواق الأوروبية سوقاً للمنتجات المصرية التي تبلغ حصتها فيها نحو ٤٠٪ من إجمالي الصادرات المصرية إلى العالم الخارجي، وليس العكس، إذ أن السوق المصرية لاتستهلك أكثر من /٢/ بالألف من حجم الصادرات الأوروبية.

وتأسيساً على ذلك يمكن القول أنه من خلال قراءة أحكام الاتفاقية ونصوصها، يمكن الخروج بالمبادئ العامة التالية، والتي شكلت الدعامة الأساسية للخروج بالمشروع المبدئي للشراكة.

٥-٢- ك- خلاصة ونتيجة:

١- يساهم المشروع في تطوير العلاقة القائمة بين الطرفين منذ اتفاق عام ١٩٧٧، والذي كان يقوم على علاقة تعاون وإعطاء مزايا من طرف واحد، إلى علاقة شراكة يتم فيها التعامل بالمثل.

٢- احترام الثقافات والديانات باعتبارها شرطاً أساسياً للتقريب بين الشعوب.

٣- إن الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية على جانبي البحر المتوسط، لاتزال تمثل تحديات مشتركة تتطلب تجاوباً شاملاً منسقاً.

٤- لابد من تحقيق تسوية سليمة عادلة ودائمة في الشرق الأوسط، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

٥-٣- اتفاق الشراكة التونسية / الأوروبية:

٥- ٣- أ- مدخل:

يأتي اتفاق الشراكة التونسية / الأوروبية كنتيجة لعوامل سياسية واقتصادية وثقافية وثيقة جمعت تونس بدول الاتحاد الأوروبي، وبالتالي هي كما يراها الجانبان تتويج لروابط تقليدية، ومصالح مشتركة متينة، خاصة وأن الانفتاح على الخارج، والاندماج في الاقتصاد العالمي، يشكل جوهر الخطط التنموية المعتمدة في تونس.

وتأكيداً لهذا الانفتاح انضمت تونس إلى اتفاقيات الغات عام ١٩٩٠، وتم تحرير ما يزيد على ٨٧٪ من الواردات.

وبالنسبة لاتفاقيات الشراكة سعت تونس منذ عام ١٩٩٢ إلى توسيع علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي للتحول بها من مستوى المبادلات التجارية والمعونة المالية إلى علاقات

أكثر شمولاً، تقوم على صيغ جديدة من التشاور والحوار والشراكة، وذلك بهدف بناء فضاء متوسطي في إطار نظرة مستقبلية شاملة، تهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار والرفاهية للدول وشعوب المنطقة.

واتفاق الشراكة الذي تم التوقيع عليه في ١٧ / ٧ / ١٩٩٥، وبدأ تنفيذه مع مطلع عام ١٩٩٦ ليحل محل اتفاقية التعاون الموقعة مع المجموعة الأوروبية في ٢٥ / ٤ / ١٩٧٥ التي أصبحت غير متطابقة مع بعض المبادئ والقواعد الجديدة للتجارة الدولية المنبثقة عن جولة الأرجواي، وبذلك تكون تونس أول بلد عربي ومتوسطي يوقع على اتفاقية الشراكة في إطار المشروع المتوسطي الهادف إلى قيام تكتل بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية.

وتعوِّل تونس أهمية كبيرة على هذا الاتفاق، لأن دول المجموعة تعد أكبر شركائها في العالم، حيث تمثل هذه السوق بالنسبة لتونس ٧٩٪ من صادراتها، مقابل ٧١٪ من مستورداتها.. وقد استفادت تونس بنحو مليار وعشرة ملايين دولار قدمتها أوروبا في شكل اعتمادات مالية إليها، منها / ٤٥٣ / مليون كمساعدات وهبات، و / ٦٤٢ / مليون شكل قروض ميسرة..

وعلى صعيد الاستثمارات يوجد في تونس / ٨٧٧ / مشروعاً أوروبياً مشتركاً، تتجه في معظمها للإنتاج التصديري، وقد خلقت هذه المشاريع نحو / ٨٠ / ألف فرصة عمل.

وقد استغرقت مفاوضات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أربع سنوات، كانت صعبة جداً تركزت فيها المشاكل على المواد الزراعية، حيث أن بعض المنتجات الزراعية التونسية كزيت الزيتون تمثل أهمية كبيرة للاقتصاد التونسي، وكانت تدخل السوق الأوروبية حسب حصص معينة لم تكن تكفي لاحتياجات تونس، خاصة وأن السوق الأوروبية تمثل حوالي ٨٠٪ من الاستهلاك العالمي من زيت الزيتون، ويلاقي منافسة قوية من الزيت البرتغالي والإسباني.

ومن بين الموضوعات التي أخذت وقتاً كبيراً في النقاش موضوع المهاجرين التونسيين إلى دول الاتحاد الأوروبي والذين يقدر عددهم بحوالي / ٤٠٠ / ألف تونسي، ويشكلون مصدر تحويلات خارجية هام بالنسبة لتونس، ويعيش هؤلاء المهاجرين أوضاعاً صعبة، لذلك لابد من حمايتهم، وبحكم الأوضاع السياسية الموجودة في أوروبا لم يكن الاتفاق على حماية هؤلاء المهاجرين سهلاً..

إضافة إلى صعوبات تتعلق بقضايا الاستثمار والقطاع الصناعي وغيرها..

٥-٣- ب- أهداف الشراكة التونسية / الأوروبية:

ينص اتفاق الشراكة على تحقيق جملة من الأهداف، أهمها:

١- إقامة منطقة للتبادل الحر خلال / ١٢ / عاماً من العمل التدريجي لرفع الحواجز الجمركية، وقد تم الاتفاق على أربعة قوائم من السلع التي سيتم تحريرها حسب جدول زمني متفق عليه، وهذه القوائم تشمل ما يلي:

القائمة الأولى: في طريقها للتبادل الحر (تمثل ١٢ ٪ من واردات تونس) تشمل المنتجات والتجهيزات غير المصنعة في تونس.

القائمة الثانية: ترفع الحواجز عنها في غضون /٥/ سنوات (تمثل ١٥٪ من واردات تونس) تضم المواد الأولية وغيرها من المواد الداخلة في الصناعات المختلفة.

القائمة الثالثة: يتم تبادلها بشكل حر وفق برنامج زمني يستغرق /١٢/ عاماً تشمل المنتجات والسلع ذات الإنتاجية العالية والقدرة التنافسية (تشكل ٣٠٪ من إجمالي صادرات تونس).

القائمة الرابعة: يتم تبادلها الحر بعد /١٢/ عاماً وهي مدة تعتبر فترة سماح للصناعات التونسية لتحسين أدائها (تمثل ٢٩,٥٪ من السلع الصناعية).

٢- تعزيز التعاون والاندماج الإقليميين من خلال إقامة منطقة للتبادل الحر تجمع البعدين المتوسطي والأوروبي، سوف تكون جاهزة مع مطلع عام ٢٠١٠.

٣- إرساء قاعدة متينة لتنمية اجتماعية واقتصادية مستديمة توفق بين الأهداف الاقتصادية والأبعاد الاجتماعية للتنمية، من ذلك حفظ وإقرار حقوق المهاجرين التونسيين من العمالة المقيمة في الدول الأوروبية، وتقديم مساعدات لتأهيل الكوادر والرفع من كفاءتهم.

٤- دعم البعد البيئي في عملية التنمية، وربط النسيج الاقتصادي بضروريات حماية البيئة والمحافظة عليها.

٥- إخضاع برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية وخاصة الصناعية لمقتضيات معايير الجودة والمواصفات العالمية، وقد وضعت الحكومة التونسية خطة تشمل / ١٥٠٠ / مؤسسة لرفع مستوى إنتاجها وجودتها بناءً،على منح ستقدمها لها الدولة بنسبة ١٠ و ٢٠٪ من قيمة التكاليف.

٦- منح امتيازات لبعض المواد الزراعية التي تدخل أوروبا بدون رسوم مع تعديل حصص التصدير مثل زيت الزيتون والخمور والحوامض.

٧- كما يشمل الاتفاق مجالات تعاون أخرى مثل التعليم والتدريب المهني والبحث الأكاديمي ونقل التكنولوجيا والسياحة والنقل والاتصالات.

٨- وفي مجال تجارة الخدمات بين الطرفين كان من المتوقع أن ينص الاتفاق على فتح أسواق الاتحاد الأوروبي أمام تجارة الخدمات التونسية، ولكن نص الاتفاق في (المادتين ٣١، ٣٢) على قيام الطرفين بتوسيع مجال العلاقة الحالية ليعطي للمؤسسات الاقتصادية في كلا الطرفين حق العمل في إقليم الطرف الآخر، وخاصة المؤسسات المالية، وفي (المادة ٥٨) أشار الاتفاق إلى ضرورة تنمية السياحة بين الطرفين، وبالذات بين الشباب، والعمل على تنمية قدرات تونس في مجال الإدارة وخدمات التموين، وتنمية القدرات التنافسية.

٩- وبالنسبة لانتقال العمالة فقد أشار الاتفاق في (المادة ٦٤) إلى ضرورة تحسين ظروف عمل المواطنين التونسيين، الذين يعملون بشكل قانوني في كافة دول الاتحاد

الأوروبي وعدم اتباع سياسة تمييزية ضدهم، ومعاملتهم معاملة المواطنين نفسها فيما يخص ظروف العمل، والأجور، والفصل من العمل، كما أشار الاتفاق إلى حق المواطنين التونسيين وأفراد عائلاتهم المصاحبين لهم والمقيمين إقامة قانونية في التمتع بالمزايا والحقوق التي تكفلها قوانين الضمان الاجتماعي بصورها المختلفة.

١٠- وفي مجال التعاون المالي والفني فقد أشار الاتفاق في (المادة ٧٠) إلى قيام الاتحاد الأوروبي بتقديم المساعدة المالية والفنية إلى تونس، وذلك لتحديث الاقتصاد التونسي والعمل على تطوير البنية الأساسية، وتشجيع الاستثمار الخاص، ومساعدة الاقتصاد التونسي على تحمل أعباء تحرير التجارة مع الاتحاد الأوروبي، وخلق فرص عمل جديدة، وزيادة أنشطة التشغيل.

٥-٣- جـ- أبعاد الشراكة التونسية / الأوروبية:

يتطلب هذا الاتفاق من الهياكل الاقتصادية الانتقال إلى مرحلة جديدة من الإنتاج القومي، تقوم على أساس تقوية القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية خاصة الصغيرة والمتوسطة، ولهذا صار من المؤكد أنه على تونس مواصلة الإصلاحات، وتحقيق مزيد من النجاحات الاقتصادية، واستقطاب المزيد من الاستثمارات، حيث ينتظر الجميع تراجع موارد خزينة الدولة بسبب انخفاض التحصيلات الجمركية التي تمثل ١٨٪ من الواردات، كذلك تأثر صناعة النسيج التي ستجابه في بعض قطاعاتها المنافسة الحرة، ومن أجل ذلك قدم الجانب الأوروبي تعهدات بالمساعدة المالية والتقنية لإنجاح هذه البرامج الإصلاحية.

ويظل كسب رهان الشراكة مع أوروبا متوقفاً على عدة عوامل أهمها:

١- قدرة المؤسسات والشركات التونسية على المنافسة بعد استفادتها من المساعدات الأوروبية ورفع الإجراءات الحمائية عنها.

٢- مواصلة الدولة لبرامج إعادة هيكلة الاقتصاد.

٣- الاستمرار في الانفتاح.

٤- الرفع من حجم الصادرات.

ولتهيئة الظروف الملائمة لنجاح العملية التنموية الشاملة بتنظيم استشارة وطنية واسعة لبلورة تصورات مختلف الفئات والقوى، واستشراف الآفاق المستقبلية للتنمية من منطلق التخطيط على أساس صحيح من المعطيات والمشورة الاجتماعية.

وتهدف هذه الاستشارة حول (تونس في القرن ٢١) إعداد تقرير حول استراتيجية توظيف الموارد البشرية، وتخطيط التنمية، والتعمق في دراسة المشاكل المستقبلية للبلاد والتهيؤ لمواجهة التحديات ومقتضيات المستقبل، ولهذه الغايات تم اتخاذ العديد من الإجراءات مثل:

١- تشجيع المنافسة القومية بين الشركات التونسية.

٢- إيقاف العمل بنظام الأفضليات وتخفيف الحماية عن المنتجات التونسية بنسبة تدريجية حتى يستطيع النسيج الاقتصادي التأقلم مع الوضع الجديد، علماً بأن تونس ترتبط باتفاقيات أفضليات تجارية مع ٣٠ دولة عربية وأجنبية.

٣- تحسين أداء المؤسسات والعمل على ارتقاء المنتج التونسي من ناحية الجودة، ليكون قادراً على المنافسة الخارجية.

٤- العمل على تشجيع الاستثمارات الخارجية التي من شأنها إحداث التوازن في ميزان المدفوعات، خاصة بعد إلغاء الرسوم الجمركية التي تمثل نحو ١٨٪ من واردات الدولة.

٥- تشجيع القطاع الخاص للمساهمة في امتصاص البطالة، وزيادة الدخل الوطني.

٥-٣- د- ملاحظات على الشراكة التونيسة / الأوروبية:

يلاحظ بالنسبة للاتفاق التونسي النقاط التالية:

١- إن اتفاق الشراكة الذي وقعته تونس مع الاتحاد الأوروبي في السابع عشر من تموز (يوليو) عام ١٩٩٥ له أبعاد متعددة، فهو اتفاق شراكة وليس اتفاقاً تجارياً فقط، حيث أنه إلى جانب النواحي التجارية في الاتفاق، يشمل أيضاً إقامة منطقة تبادل حر، وكذلك يشمل تعاوناً مالياً وفنياً وتكنولوجياً، وكذلك دعم الحوار السياسي

والاجتماعي، ولذلك فإن هذا الاتفاق سيكون لـه آثاره المتعددة على كافة جوانب الاقتصاد التونسي.

٢- بحكم هذا الاتفاق هو اتفاق مشاركة فإنه من المنطقي أن يكون له فوائد تعود على الطرفين وليس على طرف واحد، ولكن بحكم أن تونس بلد نامٍ وله علاقات اقتصادية وثقافية وتاريخية مع الاتحاد الأوروبي فمن الطبيعي، بل من المفروض أن تنال تونس من هذا الاتفاق امتيازات تفوق ما يمكن أن تناله دول الاتحاد الأوروبي، وذلك لأن الاقتصاد التونسي لايزال غير قادر على الدخول في منافسة خلال فترة قصيرة مع الاقتصادات الأوروبية التي حققت تقدماً هائلاً في مجال الصناعة والتكنولوجيا.

٣- يلاحظ بالنسبة للجانب التجاري في الاتفاق أنه صنف السلع المتبادلة بين الطرفين إلى سلع زراعية، وأخرى صناعية، فالبنسبة للسلع الزراعية فقد حافظ الاتفاق على المزايا التفضيلية السابقة التي كانت تتمتع بها السلع الزراعية التونسية في إطار اتفاق التعاون الشامل الموقع بين الطرفين عام ١٩٦٩، ثم أدخلت بعض التحسينات على هذه المزايا، وخاصة فيما يتعلق بزيادة الكميات المصدرة من هذه السلع إلى الاتحاد الأوروبي، وتوقيت دخولها وظروف ترويجها[1]، ورغم ذلك مازالت السلع الزراعية التونسية تواجه العديد من الصعوبات عند دخولها الأسواق الأوروبية، مثل تحديد الكميات، وتوقيت الدخول، والمواصفات القياسية، مما يجعل اتفاق الشراكة محدود الأثر على صادرات تونس الزراعية إلى الاتحاد الأوروبي، فعلى سبيل المثال لم تسفر المفاوضات بين الطرفين حول إنتاج وتصدير زيت الزيتون التونسي إلى الاتحاد الأوروبي عن تحسن في الكميات المصدرة منه إلى الاتحاد[2]، وإنما حافظ فقط على

(١) حاولت تونس أثناء مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي قبل التوقيع على اتفاق الشراكة أن تحصل على المزيد من المزايا لصادراتها الزراعية إلى الاتحاد الأوروبي ولكنها لم تنجح في ذلك بسبب اصطدامها بالسياسة الزراعية الموحدة لدول الاتحادالأوروبي والتي ينظر إليها الاتحاد الأوروبي باعتبارها قضية سياسية لايمكن تغييرها بسهولة.

(٢) يمثل زيت الزيتون أهمية خاصة بالنسبة لتونس حيث تستفيد تونس بشكل مباشر أو غير مباشر من النشاطات التي لها علاقة بصادرات زيت الزيتون سواء في قطاع الزراعة أو الصناعة أو التجارة، في الوقت نفسه يعتبر الاتحاد الأوروبي المستورد الرئيسي لزيت الزيتون التونسي، ولكن الاتحاد الأوروبي قد حقق شبه اكتفاء ذاتي من هذه السلعة وذلك بعد انضمام إسبانيا والبرتغال إليه في عام ١٩٨٦ مما خلق صعوبات أمام تصدير زيت الزيتون التونسي إلى الاتحاد الأوروبي .

النظام التفضيلي الذي كانت تستفيد منه تونس في الماضي، والذي يتمثل في تصدير حصة تقدر بنحو ستة وأربعين ألف طن زيت زيتون سنوياً إلى الاتحاد الأوروبي، ويتم تمديد العمل بهذا النظام لمدة أربع سنوات أخرى على الأقل، على أن يبدأ التفاوض حول هذا الموضوع بين الطرفين مع بداية عام ٢٠٠٠.

٤- أما بالنسبة للسلع الصناعية، فإن تونس كانت تتمتع بنظام تفضيلي بالنسبة لصادراتها الصناعية إلى الاتحاد الأوروبي، حيث كانت صادراتها معفاة من الرسوم الجمركية تقريباً عند دخولها أسواق الاتحاد الأوروبي وفقاً لاتفاق التعاون الشامل، في حين كانت تخضع صادرات الاتحاد الأوروبي من السلع الصناعية إلى السوق التونسية للرسوم الجمركية، والإجراءات الإدارية، وإعمالاً لبنود اتفاقية التجارة العالمية (الغات) والتي لاتسمح بمثل هذه المعاملة إلا في إطار منطقة تجارة حرة، أو اتحاد جمركي، فقد اتفق الاتحاد الأوروبي وتونس على قيام منطقة تبادل حر لتمكين الصادرات الصناعية التونسية إلى الاتحاد الأوروبي من الحفاظ على النظام التفضيلي الذي كانت تتمتع به من قبل، ويلاحظ في هذا النوع من الصادرات أنه في إطار منطقة التجارة الحرة بين الطرفين لن تعامل السلع الصناعية للاتحاد الأوروبي بالمثل عند دخولها الأسواق التونسية، حيث سيتم تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عليها بصورة تدريجية وعلى المدى الطويل يمتد إلى اثني عشر عاماً يبدأ من أول كانون الثاني (يناير) ١٩٩٦ وينتهي عام ٢٠٠٨، وسوف تخضع عملية تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية للاتحاد الأوروبي لعدة اعتبارات من أهمها قدرة الإنتاج الصناعي التونسي على منافسة الإنتاج الصناعي الأوروبي، وهنا يمكن القول: إن نجاح الاتفاق في هذا الخصوص سوف يكون مرهوناً بالقدرة التنافسية للاقتصاد التونسي ومدى التفاعل مع متطلبات المرحلة المقبلة، ومدى نجاح الجهود التونسية لإعادة تأهيل المؤسسات التونسية، وخاصة الصناعية منها لتصبح قادرة على مواجهة المنافسة الخارجية وأعباء تحرير التجارة مع الاتحاد الأوروبي.

ولكن قد يقلل من الآثار السلبية لتحرير التجارة التونسية في إطار الشراكة الأوروبية أن تونس قد اتخذت منذ عام ١٩٨٧ العديد من الإجراءات في مجال الإصلاح الاقتصادي والتي تعمل على تحرير الاقتصاد، وزيادة القدرة على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية ومن هذه الإجراءات تحرير التجارة الخارجية التي وصلت إلى نسبة ٩٠٪ بالنسبة للواردات التونسية، وكذلك تحرير الأسعار، وتهيئة مناخ الاستثمار، وتحرير الدينار في المعاملات الجارية.

٥- يلاحظ في الجانب المتعلق بتجارة الخدمات بين الطرفين في الاتفاق كان من الواجب أن يتم فتح الباب أمام المؤسسات المالية التونسية للعمل في الأسواق المالية لدول الاتحاد الأوروبي، وذلك وفقاً لاتفاقية التجارة العالمية (الغات)، ولكن لم يتم الاتفاق في هذا الشأن، ولذلك فإن اتفاقية التجارة العالمية في مجال الخدمات تفوق اتفاق المشاركة التونسي / الأوروبي من حيث الشمول والشفافية ونظام التطبيق[1]، كما ان الاتفاق في هذا المجال لم يتعرض لشروط الكفاءة المالية الأوروبية (الملاءة المالية) التي وضعتها لجنة /بازل/، وموقف المؤسسات المالية التونسية منها، وإمكانية إعادة تصنيفها بعيداً عن المؤسسات المالية عالية المخاطرة، والتي تشملها مع باقي المؤسسات المالية العربية (فيما عدا المؤسسات المالية السعودية).

٦- في جانب التعاون المالي والفني لم يحدد الاتفاق المبالغ المالية التي سوف يقدمها الاتحاد الأوروبي لتونس سواء في صورة منح، أو معونات أو قروض وفق بروتوكولات مالية كما كان متبعاً في الماضي، ولكن اكتفى الاتفاق بالإشارة إلى أن الاتحاد سوف يقدم مساعدة لتونس في مجال الإصلاح الاقتصادي وتطوير البنية الأساسية، وتحمل تبعات تحرير التجارة مع الاتحاد، وتشجيع الاستثمار ...الخ، وذلك في المادة (٧٠) من

---

(١) حول تفاصيل اتفاق التجارة العالمية في مجال تجارة الخدمات يمكن الرجوع إلى جامعة الدول العربية، الإدارة العامة لشؤون الاقتصادية نصوص الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات GATTS اجتماع الخبراء العرب لدراسة آثار اتفاقيات الجات على الاقتصادات العربية القاهرة ١٩٩٤ .

الاتفاق، ولكن من الواضح في سياسة الاتحاد الأوروبي أنه يربط تقديم المساعدات المالية لدول حوض المتوسط بالتوقيع على اتفاقيات الشراكة، مع تخصيص مبالغ المساعدات المالية لمشروعات مدروسة تقام في هذه الدول دون تحديد نصيب أي دولة، وذلك بمعنى الربط بين تحرير التجارة مع الاتحاد الأوروبي، والحصول على المعونات والدعم المالي والفني.

٧- إن هذا الاتفاق بصفة عامة يمثل سابقة في علاقة الشراكة الأوروبية مع دول حوض البحر المتوسط (غير الأعضاء بالاتحاد) عامة، والدول العربية خاصة، حيث كانت تونس هي الدولة الأولى التي توقع على هذا الاتفاق، وقد يبدو أن هذا الاتفاق هو اتفاق تعاقدي بين الطرفين ولن يؤثر على أي دولة من دول حوض البحر المتوسط، سواء العربية أو غير العربية، و لم يتم على حساب مصالحهم، ولكن يلاحظ أن هذا الاتفاق بين تونس والاتحاد الأوروبي يحمل ضمنياً سياسة تجارية تمييزية ضد صادرات الدول الأخرى إلى تونس عدا الاتحاد بما فيها الدول العربية والمتوسطية، ومنها مصر، ذلك لأن المزايا التفضيلية التي سوف تعطيها تونس للسلع الأوروبية في إطار منطقة التجارة الحرة بينهما سوف تخلق تمييزاً ضد سلع الدول الأخرى، بما فيها الدول المتوسطية والعربية، وبالتالي تجعل السلع العربية في وضع تنافسي أضعف مع سلع الاتحاد الأوروبي في السوق التونسية وهذا يؤثر سلباً على التجارة العربية البينية، وكذلك على صادرات مصرإلى تونس، ومن ثم على إمكانية قيام التكامل الاقتصادي العربي بصفة عامة.

٥-٤- مقارنة بين اتفاق الشراكة المصري/ الأوروبي.. و الاتفاق التونسي/الأوروبي:

دائماً كان كل طرف من أطراف الشراكة يحاول تعظيم مكاسبه سواء بالنسبة للجانب الأوروبي أو الجانب العربي، لذلك اختلفت بعض نصوص الاتفاقيات التي تم

توقيعها، أو مشاريع الاتفاقيات بين المجموعة الأوروبية وهذه الدولة العربية أو تلك، وقد لعبت عدة عوامل رئيسية في ذلك، منها مثلاً ما يتعلق بالعلاقات السابقة للدولة المعنية مع دول المجموعة، ومنها ما يتعلق بالوضع الاقتصادي العام في هذه الدولة أو تلك، وأيضاً بالوضع السياسي والعلاقات السياسية القائمة مع دول المجموعة، ولانجافي الحقيقة إذا قلنا أن الأمر يمكن أن يتعلق بصلابة، أو تراخي الموقف تجاه قضية الصراع العربي / الإسرائيلي، والمقصود هنا موقف الدولة العربية الطرف بالاتفاق..

وفيما يلي مقارنة سريعة بين اتفاقية الشراكة المصرية / الأوروبية، واتفاقية الشراكة التونسية / الأوروبية، حسب الرؤية المصرية:

١- في مجال تحرير انتقال السلع:

ـ يلاحظ أن الإطار المبدئي للاتفاقية المصرية مع الاتحاد الأوروبي لايتضمن جداول زمنية تحدد الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية (المادة ١١) في حين تم تحديدها في الاتفاقية التونسية.

ـ وفي المادة (١٥) من الاتفاقية المصرية لايوجد بند عن التدرج في تحرير تجارة المنتجات السمكية، في حين جاء ذلك في المادة (١٦) من الاتفاقية التونسية، وربما يكون ذلك راجعاً إلى أهمية المنتجات السمكية في تونس عنها في مصر، ولكن قد يكون لذلك تأثير مستقبلي سلبي على نشاط الصيد في مصر إذا حاولت مصر تنمية هذا النشاط ليصبح نشاطاً تصديرياً.

ـ تضمنت الاتفاقية التونسية إعطاء إعفاءات لبعض المنتجات من تطبيق بعض المقاييس الواردة في الاتفاقية، مع إعطاء مجلس الشراكة الحق في إعادة النظر في هذه الإعفاءات، ويلاحظ أن هذا البند غير موجود في إطار الاتفاقية المصرية.

ـ أيضاً تضمن الاتفاق التونسي بنداً ينص على أن مجلس الشراكة له الحق في استثناء الصناعات الجديدة من تطبيق بعض المقاييس الواردة في الاتفاقية، وأن تبقي على المقاييس المعمول بها بالفعل لفترة تبلغ ثلاث سنوات بعد انتهاء المرحلة الانتقالية (١٢سنة) ولكن يلاحظ أن إطار الاتفاقية المصرية جاء خالياً من هذا البند.

٢- في مجال التعاون الاقتصادي:

تعتبر الاتفاقية التونسية مع الاتحاد الأوروبي أكثر تحديداً في مجال التعاون الاقتصادي من إطار الاتفاقية المصرية، حيث ذكر في أهداف اتفاقية الشراكة التونسية مع الاتحاد الأوروبي أنها تهدف إلى تعجيل التكامل الاقتصادي في بلاد المغرب العربي، ولكن في حالة مصر فإن التكامل الاقتصادي مفتوح لأن الاتفاقية المصرية تهدف إلى تشجيع التكامل الاقتصادي في المنطقة، دون أن تحدد مسمى لهذه المنطقة هل هي الدول العربية،أو غيرها!!.. وبالتالي يكون المقصود هو ما يسمى بالسوق شرق أوسطية، مع العلم أن الاتحاد الأوروبي في تعامله مع الدول العربية يقسمها إلى دول مشرق ودول مغرب إلى جانب دول الخليج العربي، وبالتالي يجب تحديد المقصود بالتكامل الاقتصادي في المنطقة التي تشير إليه الاتفاقية، حتى لاتستخدم التفسيرات الأخرى لهذا المفهوم ضد المصالح المصرية من خلال الربط بين دخول مصر ترتيبات شرق أوسطية معينة، والاستفادة من المزايا التي تقدمها الاتفاقية في هذا المجال.

كما تضمنت الاتفاقية التونسية (المادة ٤٥) ما يفيد بأن طرفي الاتفاقية تونس والاتحاد الأوروبي- سوف يعملان على دعم الأنشطة والسياسات والبرامج المشتركة ذات الأثر على دعم التعاون الإقليمي- في المغرب العربي- والتنسيق فيما بينهما في هذا المجال ولكن في المادة (٤٤) من الاتفاقية المصرية- التي تناولت التعاون الإقليمي- لم يتم الإشارة إلى ذلك و لم تحدد ماهية التعاون الإقليمي الذي سيعملان على تدعيمه من خلال هذه الأنشطة السياسية والبرامج المشتركة.

٣- في مجال الاستثمار:

تضمن إطار الاتفاقية المصرية المادة (٤٩) بنداً إضافياً غير موجود في الاتفاقية التونسية، ويهدف هذا البند إلى توسيع مجالات التعاون- بين مصر والاتحاد الأوروبي- لتشمل التخطيط وتنفيذ المشروعات التي تحتاج إلى النقل والاستخدام الفعال للتكنولوجيا، وكذلك استخدام المعايير والمواصفات القياسية وتنمية الموارد البشرية، وخلق فرص عمل محلياً، وهي نقطة إيجابية في إطار الاتفاقية المصرية.

٤- في مجال تقريب القوانين:

يعتبر إطار الاتفاقية المصرية أكثر تحديداً للمجالات التي سوف يتم تقريب القوانين المنظمة لها في طرفي الاتفاق -مصر والاتحاد الأوروبي- وهذه المجالات هي، قانون البنوك، التشريعات الجمركية، قانون الشركات، الخدمات المالية، قواعد المنافسة، حماية صحة الأفراد والحيوانات والنباتات، والقواعد الفنية والقياسية، النقل والبيئة.

٥- في مجال الطاقة:

تضمنت المادة (٥٦) من إطار الاتفاقية المصرية بنداً إضافياً ينص على أن التعاون بين مصر والاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة سوف يركز على تيسير انتقال الغاز الطبيعي والنفط والكهرباء، وهذا البند غير موجود في الاتفاقية التونسية، وهو ما يفتح آفاقاً أوسع أمام مصر لتصدير الغاز الطبيعي والكهرباء إلى دول الاتحاد الأوروبي.

٦- في مجال السياحة:

وضع إطار الاتفاقية المصرية أولويات للتعاون بين الطرفين في مجال السياحة أوسع من تلك الأولويات الموجودة في الاتفاقية التونسية، حيث تمثلت أولويات التعاون في إطار الاتفاقية المصرية في الآتي:

أ- تحسين المعرفة بصناعة السياحة وزيادة التعاون في مجال السياسات المؤثرة في تنشيط السياحة.

ب- تشجيع انتشار موسمي جيد للحركة السياحية، وتحسين المعلومات المقدمة للسياح، وحماية مصالحهم.

جـ- التأكيد على أهمية التراث الثقافي للسياحة، وعلى أن التداخل بين السياحة والبيئة من الضروري الإبقاء عليه، وجعل السياحة أكثر تنافساً من خلال تدعيم المهارات التي تعمل في مجال السياحة، وهي أيضاً نقطة إيجابية في الإطار المبدئي للاتفاقية المصرية، تساعد مصر على زيادة دخلها من السياحة عن طريق زيادة نصيبها من السياحة العالمية، وخاصة السائحين من الاتحاد الأوروبي.

٧- في مجال التعاون الثقافي والاجتماعي:

وضعت الاتفاقية التونسية في المواد (٦٤-٦٩) القواعد والشروط الخاصة بمعاملة العمالة التونيسة في دول الاتحاد الأوروبي، في حين لم يتضمن إطار الاتفاقية المصرية سوى الإشارة إلى إجراء حوار اجتماعي بين الطرفين فيما يتعلق بحركة العمالة المصرية، وكيفية معاملتها في دول الاتحاد الأوروبي (المادتان ٦٢-٦٣)، ويمكن أن يعزى ذلك إلى وجود عمالة تونسية في الدول الأوروبية خاصة فرنسا أكثر منها في حالة مصر، ولكن يتوقع أن تسعى مصر من خلال المفاوضات إلى الحصول على شروط أفضل للعمالة المصرية في الاتحاد الأوروبي..

الفصل السادس

المنطقة..
وصراع المصالح الاقتصادية

الفصل السادس

المنطقة.. وصراع المصالح الاقتصادية

٦-١: الصراع الأوروبي / الأمريكي في المنطقة:

تقول / مادلين أولبرايت /[١]:

- (إن أمر قيادة العالم بلا منازع هو من نصيب أمريكا، وعلى جميع الدول أن تدرك أننا لو أردنا إحداث أي تغيير فلا بد سنفعله.. فالعالم لنا.. العالم لأمريكا..)

وسبقها إلى مثل هذا الكلام وزير خارجية سابق لها هو / وارين كريستوفر / الذي أعلن بعد حرب الخليج بنحو عامين:

- (إن أمريكا سوف تواصل قيادتها للعالم، وهي مستعدة للعمل بطريقة حاسمة لحماية مصالحها في أي مكان، وفي أي لحظة، وإذا احتجنا لإجابة جماعية سوف نفعل ذلك مع الدول التي تؤيدنا، لكننا في حالات الضرورة، سوف نتصرف بمفردنا).

وهذا الكلام يتفق مع منظومة التفوق، أو (الهيمنة) التي تكرسها السياسة الأمريكية منذ زمن تحت شعارات عدة منها:

(لاشيء مستحيل في أمريكا).. و (ما هو مفيد لجنرال موتورز مفيد لأمريكا).. و(نحن قادرون على فعل كل ما نريد على الخريطة الدولية..بل ونحن أحرار فيما نتصوره دفاعاً عن مصالحنا الأساسية).

---

(١) الأهرام ٢٥ / ١١ / ١٩٩٩ .

وهذه الصورة التي رسمتها ولاتزال ترسمها أمريكا لنفسها كقوة (واحدة ووحيدة) في العالم تلقى معارضة من أطراف وقوى إقليمية ودولية عديدة، تأتي أوروبا في طليعتها، حيث لايخفي الأوروبيون قلقهم من محاولة أمركة العالم، وأفصح الرئيس الفرنسي /جاك شيراك/ عن هذا القلق.. بل والرفض بعد أول زيارة قام بها إلى الولايات المتحدة عندما قال:

- (إنه من غير المعقول، أو المقبول أن نتخيل أن تكون الإرادة والقرار لأمريكا دائماً، بينما تقوم أوروبا بدفع فاتورة الحساب)..

وتلا ذلك تصريح مماثل لوزير خارجيته / هوبيز فدرين / أعلن فيه أن الدبلوماسية الفرنسية تعطي أولوية قصوى في القرن الحادي والعشرين لمواجهة الاحتكار الأمريكي.

وقال: إن فرنسا ناضلت نحو /٤٠/ عاماً من أجل أوروبا الموحدة، ولذلك فهي ترفض أن يختزل كل هذا النضال في أن يصبح مشروع أوروبا الموحدة، (سوق حرة لأمريكا)..

لذلك كادت قشة ما اصطلح عليه بحرب الموز بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا أن تقصم ظهر البعير، والقشة هنا ليست أكثر من موزة، و لم نكن ندري أن الموز يمكن أن يكون سلعة خطيرة توصل حليفين -كما يبدو للكثيرين- إلى درجة الصراع، ويبقي كل طرف البحصة ليفرغ كل ما في جعبته تجاه الطرف الآخر، ويقومان علناً بالحرب التجارية المستعرة سراً بينهما منذ أمد، لكن المصالح السياسية، والهيمنة الأمريكية كانت تترك ما في القلب في القلب يجرح فلا يخرج ويفضح، ويؤكد أنه لاصداقات عندما تتضارب المصالح، خاصة بين دول اعتادت حياة الاستعمار والهيمنة، وأن تكون كلمتها هي العليا في العالم؟؟

لكن الموز أفرغ أو كاد كل ما في الصدور الأوروبية من حرقة تجاه الممارسات الأمريكية، وأفرغ أو كاد كل ما في الصدور من ضيق أمريكي من محاولات أوروبا الاستقلال بقرارها الاقتصادي، وبدأ كل طرف يبحث في سجلاته عن خروقات

الطرف الآخر لما أسماه بقواعد منظمة التجارة العالمية التي صيغت بالأصل لمصلحة الكبار، لذلك كان الهدف الأمريكي المباشر من خلال دفع تأمين يغطي الرسوم الجمركية بنسبة ١٠٠٪ على عدد من السلع لـ /١٣/ دولة من دول الاتحاد الأوروبي، الانتقام من المنتجين الأوروبيين بحرمانهم من مبالغ مساوية لتلك التي خسرتها شركات الموز الأمريكية بسبب الحواجز التي تضعها دول الاتحاد الأوروبي على استيراد الموز من مستعمراتها السابقة في حوض الكاريبي، وقد أقرت منظمة التجارة العالمية العقوبات الأمريكية.

لكن جوهر الأمر كان أكثر من ذلك.. والموز ليس بالسلعة الاستراتيجية التي تشكل رقماً كبيراً في سوق التجارة العالمية، أما الأسباب الحقيقية لإخراج ما في الصدور، فيعود لأسباب اقتصادية أبرزها:

١- حماية مصالح الشركات الصناعية الأمريكية العاملة في هذا القطاع، وتوظيف ذلك سياسياً في قضية الصراع الانتخابي بين الديمقراطيين والجمهوريين.

٢- التمرد الأوروبي على قوانين العقوبات الأمريكية (داماتو هيملز- بروتون) للشركات الأوروبية التي تتعامل مع دول تتهمها أمريكا بالإرهاب مثل ليبيا وإيران وكوبا.

٣- السعي الأمريكي لإزاحة أوروبا من أسواق يعتبرها الأوروبيون أسواقاً تقليدية لهم، كأسواق دول إفريقيا الوسطى والغربية.

٤- التحرك الأمريكي لتكوين جهة إقليمية جديدة في الشمال الأمريكي (النافتا) كرد فعل على الوحدة النقدية الأوروبية.

٥- تعظيم المنافسة الأمريكية للمصالح التجارية الأوروبية في أمريكا الوسطى والجنوبية.

٦- التحرك الأمريكي لتكوين جهة إقليمية في الشرق الآسيوي (الأيبك).

٧- التحرك الأوروبي لإقامة شراكات مع دول أمريكا الجنوبية.

٨- التحرك الأمريكي لإقامة شركات مع دول متوسطية (المغرب- تونس- لبنان) وسوق شرق أوسطية.

٩- التحرك الأوروبي لإقامة شراكة متوسطية.

١٠- قيام الوحدة النقدية الأوروبية التي تمّهد لتشكيل قطب اقتصادي أوروبي عالمي موازٍ للقطبين الأمريكي والياباني.

١١- السعي الأمريكي لإبعاد أوروبا عن أي دور عالمي وإبقاء قرارها السياسي والاقتصادي تابعاً لواشنطن.

وقد ظهرت الصراعات جلية بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا عشية المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي انعقد في مدينة / سياتل / الأمريكية بين ١١/٣٠و ١٩٩٩/١٢/٣، والذي علّق أعماله بسبب الفشل في الوصول إلى أي اتفاق، خاصة وأنه جابه معارضة شعبية، تجلت في المظاهرات التي شهدتها مدينة / سياتل /، وهاجمت منظمة التجارة العالمية،أيضاً فإن الاتفاق الذي تم توقيعه بين الولايات المتحدة والصين على فتح الأسواق وتحرير التبادل التجاري كشرط أساسي للانضمام / بكين / إلى المنظمة العالمية للتجارة.. أقلق الأوروبيين الذين وجدوا أنفسهم بين فكي كماشة، فهم ليسوا بقادرين على انضمام الصين التي يرغبون بانضمامها إلى المنظمة، كذلك انضمام روسيا لكي يكون هناك نوع من التوازن العالمي في هذه المنظمة، وليسوا بقادرين أيضاً على أن يكون اتفاقهم المقبل مع الصين أقل أهمية من ذلك الذي وقعته بكين وواشنطن، وقد تضمن الاتفاق أيضاً التزامات يتوجب على الصين بموجبها أن تفتح أسواقها لقطاعات كانت حدودها مغلقة تماماً حتى الآن، ومنها الاتصالات وخدمات القروض المصرفية من قبل مصارف أجنبية لمواطنين صينيين ...الخ وحسب دبلوماسي فرنسي تم وصفه بالمعتّق[1] (أنها حرب عالمية ثالثة) ولكن تدور رحاها دون قرقعة سلاح تقليدي.. ويبدو أن فرنسا أكثر من غيرها في دائرة الضوء، لأنها تبدو من المنظور الأمريكي المحرض والمحرك الأساسي داخل الاتحاد الأوروبي للدفاع عن المصالح الأوروبية في وجه

(١) جريدة السفير ٢٥ /١١/ ١٩٩٩ .

الهيمنة الاقتصادية الأمريكية.. ونظراً لاشتداد هذا الصراع بحثاً عن أسواق تجارية تبدو الأسئلة عن تنافس أمريكي / فرنسي بشأن الشرق الأوسط بمثابة نقطة في بحر، أو زوبعة في فنجان..[1].

بالتالي يحاول كل طرف قطع الطريق أمام تعزيز الطرف الآخر لنفوذه في مناطق يعتبر نفسه، ولأسباب جغرافية، وتاريخية أنه أولى بها، فيدور الصراع وينسى المتصارعون في خضم الدفاع عن مصالحهم القائمة، أو الحصول على مكاسب جديدة، تحالفاتهم السابقة، وتوجهاتهم لإزالة الحواجز، ودفاعهم عن مبدأ حرية التجارة، وإشاعتهم لمفاهيم العولمة، والصراع على امتلاك الأسواق، والتربع على كرسي السيادة للاقتصاد العالمي كما نراه سيستمر حتى ينتصر أحد الأقطاب، أو ليفصح الأقطاب عن نواياهم الحقيقية باقتسام أسواق العالم، والمعاهدات السياسية التي كانت تتم بين أقطاب الإمبراطوريات الاستعمارية السابقة لاقتسام مناطق النفوذ العالمية باستعمار مباشر، قد تتحول في حالة تهديد الصراع لمصالح الأقوياء، لتصبح هذه المعاهدات اقتصادية تتناسب وروح العصر، يتقاسم فيها أقطاب الإمبراطوريات الاقتصادية مناطق النفوذ في العالم، ولكن باستعمار اقتصادي غير مباشر.. لذلك فالخاسر الأكبر كما كان في السابق الدول النامية والصغيرة، وسيبقى في المستقبل، ولن يتبدل أي شيء سوى الصورة التي تغزو بها الدول العظمى تلك الدول الأصغر، والأشكال التي تتواجد فيها، ولن تكون هذه المرة فقط في شوارع المدن وأسواقها، والأرياف وقراه.. بل ستدخل البيوت عبر سلع و أفكار وقيم وعادات وسلوك وممارسات أيضاً؟؟

٦-٢- الصراع الاقتصادي الأوروبي / الأمريكي في المنطقة:

ظاهرة الصراع بين الولايات المتحدة وأوروبا على النفوذ في الشرق الأوسط قديمة، وقد بدت واضحة في موقف / إيزنهاور / ضد العدوان الثلاثي على مصر، لكن هذا الوضوح تراجع تدريجياً أمام تصاعد السيطرة الأمريكية على المعسكر الغربي في إطار محاربة الإيدولوجية الشيوعية ومنع انتشارها.. لكن هذا الصراع عاد للظهور من خلال السياسة الفرنسية المتمردة على الهيمنة الأمريكية، عندما عمد الرئيس الفرنسي / شارل ديغول / إلى سحب فرنسا من اللجنة العسكرية لحلف الأطلسي..

---

(١) المصدر السابق.

وبدا هذا التمرد، أوبصيغة أكثر دبلوماسية.. التحرر من الضغوط الأمريكية، يأخذ صفة أكثر جماعية بعد انتهاء الحرب الباردة وزوال الخطر الشيوعي، رغم محاولات زرع وهم خطر بديل هو الخطر الإسلامي، وبدأت الإنجازات الأوروبية باتجاه إقامة أوروبا الموحدة ترافق هذا التحرر، وهي وحدة تدعي الولايات المتحدة أنها ترعاها وتؤيدها.

ولاشك أن العامل الاقتصادي يلعب دوراً شديد الأهمية في المحاولات الأوروبية للتحرر من السيطرة الأمريكية على مسيرتها، فالأوروبيون الذين كانوا دائماً يشعرون بأن أمريكا تستغلهم سياسياً لمصالحها الاقتصادية، ظهروا وكأنهم على استعداد لخوض معركة التنافس الاقتصادي ضد الولايات المتحدة، وهم يدركون في محاولات سعيهم لعلاقات اقتصادية أكثر عمقاً مع الدول العربية، لاسيما التي تخوض صراعاً مع إسرائيل، أن عليهم أن يكونوا أقل انحيازاً لها من الولايات المتحدة.. كما أنهم يدركون أن أي اضطرابات تقع في المنطقة ستعرض تجارة النفط، والتسويق المتبادل ما بين أوروبا الصناعية والشرق الأوسط لأخطار لايمكن لأوروبا تحملها بسهولة، والأوروبيون لاشك يستذكرون أن المقاطعة النفطية العربية التي رافقت حرب تشرين (أكتوبر) ١٩٧٣ أفرزت استغلالاً أمريكياً بشعاً لحاجة أوروبا للنفط، وقد حلت أمريكا محل الشرق الأوسط في بيع أوروبا حاجاتها من الطاقة، ولكن على أسس استغلالية استثمارية كادت تجعل الاقتصاد الأوروبي تابعاً هزيلاً للاقتصاد الأمريكي.

ورغم أن الانفصال في المواقف السياسية الأوروبية عن المواقف السياسية الأمريكية بالنسبة للشرق الأوسط لم يصل في أي فترة من الفترات إلى مرحلة الصراع العلني بين أوروبا وأمريكا، لكن هذا لايعني عدم ملاحظة معالمه وخطوطه في أكثر من مجال[1]، لذلك تسعى الولايات المتحدة للتواجد تحت أي مسمى، وبأي شكل في منطقة الشرق الأوسط، خاصة وأن الخوف من تواجد الآخر، وتشكيله قوة تمثل خطراً على الولايات المتحدة ومصالحها

(١) أوروبا وأمريكا والصراع على الشرق الأوسط -غالب كيالي- مجلة أوروبا والعرب- العدد ١٦٦- أيار (مايو) ١٩٩٧.

لايشمل أوروبا فقط.. بل الصين، ومن خلال محور جديد يمتد من الصين مروراً بجمهوريات آسيا الوسطى الاسلامية حتى إيران، ثم وصولاً إلى بلدان المشرق العربي والخليج، وهذا ما عبر عنه الرئيس الأمريكي / ريتشارد نيكسون / طرحه في كتابه (اقتناص الفرصة السانحة) الصادر عام ١٩٩٢، والذي يرى أن عناصر قوة هذا المحور تكمن في كونه يمثل اتصالاً جغرافياً، ويحوي بين جنباته كتلة بشرية هائلة، وموارد واحتياطات غزيرة للطاقة، كما يضم طاقات تكنولوجية وقدرات نووية عالية[١].

لكن الخوف الأمريكي من وجود الآخر سبق التصورات الأمريكية المعلنة عن المحور المشار إليه، فقد سبقه خوف من تواجد سوفييتي، وهو مستمر من تواجد أوروبي، ولم يزل يؤرق العقل الأمريكي أي عمل وحدوي عربي يمكن أن يؤثر على هذا التواجد، لذلك كانت الأحلاف التي رعتها، كما استمرت إسرائيل من خلال دعمها، ولايزال أي عمل وحدوي (سياسي اقتصادي)، يلاقي الفشل بسبب تبعية بعض الأنظمة العربية لواشنطن (!).. وأجهضت في / كامب ديفيد / الكثير من نتائج أول حرب عربية في العصر الحديث، وتشن إسرائيل اعتداءاتها بالأسلحة التي تقدمها لها، وتستخدم معوناتها الاقتصادية ورقة ضغط لتمرير مخططاتها الشرق أوسطية ... الخ.

وكان للولايات المتحدة دائماً دور في إفشال اجتماعات الحوار العربي / الأوروبي، وقد أعلنت صراحة عن معاداتها للحوار، وبالتالي التعاون بين دول ضفتي المتوسط.

لذلك كان لواشنطن مشاريعها الاقتصادية التي استمرت تضغط باتجاه تمريرها، وسواء بضغط مباشر منها، أو غير مباشر، لكنها وبسبب انحيازها الواضح والكامل لإسرائيل، وبسبب الموقف الإسرائيلي الرافض للسلام العادل والدائم والشامل، لم تلاقِ هذه المشاريع حتى الآن القبول الذي كان مأمولاً!..

مقابل ذلك كانت هناك سياسة أوروبية تجاه بلدان العالم الثالث عبّر عن أهدافها وزير الخارجية الفرنسي الأسبق / كلود شيسون / بقوله:(إن مصلحة الجماعة الأوروبية في الحفاظ على رابطة التعاون مع بلاد العالم الثالث تعلو بكثير مصالح أي قوة

---

(١) مصر ورياح العولمة- مصدر سابق.

اقتصادية كبرى أخرى في عالمنا..).. بمعنى آخر أن المصلحة الأوروبية هي في إقامة علاقات اقتصادية وسياسية مع الدول النامية، ومنها الدول العربية التي تتشاطأ المتوسط مع أوروبا، وتربطها بها علاقات تاريخية وجغرافية وثقافية، وقد كانت حرب تشرين (أكتوبر)١٩٧٣ نقطة التحول الهامة في علاقات أوروبا بالعرب، وكشفت نهاية الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية فيما بعد الأهمية الكبرى للمنطقة العربية بالنسبة لأوروبا، فبدأت تخوض سباقاً مع الزمن من أجل إيجاد موضع قدم لها في هذه المنطقة، تحول دون محاولات تهميش دورها في المنطقة والعالم، بسبب السعي الأمريكي لإعادة ترتيب العالم الذي تبدو هي فيه القوة الأكثر رجحاناً وهيمنة..

أما أبرز المصالح الأوروبية في المنطقة فيمكن تلخيصها بالآتي:

١- الخوف من امتداد خلايا الحركات الأصولية المتطرفة إلى أوروبا، مع كل ما يمكن أن يتبع ذلك من مشكلات داخلية.

٢- الاعتبارات التي تحكم الفكر السياسي والاقتصادي الأوروبي، من أن الفضاء المتوسطي خاص بأوروبا، لاسيما الفكر السياسي الفرنسي.

٣- الخطر الاجتماعي والاقتصادي الذي تشكله الهجرة المتوسطية إلى أوروبا.

٤- الأسواق العربية الواسعة والمستهلكة للمنتجات الأوروبية.

٥- مصادر الطاقة ومواد أولية هامة للصناعة الأوروبية.

وفيما يلي بعض المؤشرات حول حجم المصالح الاقتصادية الأوروبية والأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[1].

١- في عام ١٩٩٥ استوردت أوروبا /٩,٦/ مليون برميل من النفط الخام يومياً، من بينها /٥,٥/ مليون برميل من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مقابل استيراد أمريكا /٨,٨/ مليون برميل يومياً، منها /١,٨/ مليون برميل نفط من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

(١) أوروبا والعرب.. الشراكة.. أي شروط-د. يوسف الصوان- مجلة الدراسات العليا- عدد خاص- خريف ١٩٩٨ ليبيا .

٢- بلغت صادرات ليبيا والجزائر فقط من الغاز نحو /٣٩/ مليار متر مكعب عام ١٩٩٥، ذهب منها /٠,٦/ مليار متر مكعب للولايات المتحدة، والنسبة الأكبر لأوروبا.

٣- بلغت صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عام ١٩٩٥ ما يعادل /٧٧,٥/ مليار دولار أمريكي، أي ما نسبته ١٨٪ من إجمالي صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الدول النامية كافة.

٤- بلغت واردات الاتحاد الأوروبي من المنطقة المشار إليها أعلاه في العام المذكور بما يعادل /٥٨/ مليار دولار أمريكي، أي ما نسبته ٨,٨٪ من إجمالي صادراتها للدول النامية، أما واردات الولايات المتحدة فقد بلغت /٢٠,١/ مليار دولار، أي ٦٪ فقط من إجمالي وارداتها من الدول النامية.

وتأسيساً على ما سبق يمكن القول أن هناك محددات أساسية أمنية واستراتيجية واقتصادية تتفاعل في المنطقة، وتدفع كل طرف من الأطراف المتصارعة لطرح مشاريعها المختلفة، والاقتصادية منها بشكل خاص.

لكن وقبل الدخول في تفاصيل أبرز هذه المشاريع التي يجري إعدادها يمكن ملاحظة حقيقة أنه ورغم مظاهر الصراع الأوروبي / الأمريكي في المنطقة، والذي يتجلى في الجانب الاقتصادي، يمكن ملاحظة سمات الوضع الحالي لأوروبا إزاء الولايات المتحدة والنظام الرأسمالي العالمي كالآتي(١) :

١- أوروبا لاوجود حقيقي لها حتى الآن كقوة سياسية واقتصادية موحدة ومستقلة، وهذا يجعلها في موقف الأضعف تجاه الولايات المتحدة الأمريكية.

٢- أوروبا ليس لها استقلالية في شؤونها الدفاعية ودون هذا لايمكن أن تكون هناك استقلالية في باقي الشؤون الاقتصادية والسياسية.

---

(١) البحر المتوسط قلب العالم وملتقى حضاراته وليس ساحة للمعارك- أحمد عثمان- مجلة الدراسات العليا- عدد خاص- ليبيا خريف ١٩٨٨ .

٣- أوروبا بحكم تاريخها الرأسمالي، لاتزال متمسكة بتصور إمبريالي لعلاقاتها بالعالم الثالث، والوطن العربي في مقدمته.. ولن تتغير هذه الرؤية إلا إذا حدثت تغييرات اجتماعية داخلية مهمة فيها، أو في دول العالم الثالث!!..

وتأسيساً على ما سبق يمكن القول أن التنازع على المصالح بين أوروبا وأمريكا، وإن ظهر إلى العلن، وارتفعت الأصوات فيه، وكثرت الاتهامات بين أطرافه، لكنه يبقى محدوداً وخاضعاً لقيود مشتركة تلتزم بها القيادات الحاكمة.. رغم خشية كل طرف من الطرف الآخر، لاسيما على الصعيد الاقتصادي.

وعلى أي حال، ومهما يكن من أمر التنافس الأوروبي / الأمريكي في المنطقة العربية، فإن مهمة العرب الأولى والأساسية هي ألاّ يكونوا وقوداً مجانياً لهذا الصراع الجديد وألا تكون القضايا العربية مسوِّغاً لصراعهم على الأرض العربية في زمن لم يعد يعترف بـ(المكان الأوسط)، فإما أن نكون كباراً بين الكبار أصحاب القرار، وإما أن نرتد إلى حيث الطحالب تقتات الفتات!!..

٦-٣- التصورات الاقتصادية الأمريكية للشرق الأوسط والحوض المتوسطي:

سبق وأن كشفت نوايا الولايات المتحدة الأمريكية في إعادة رسم خريطة التعاون الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وثيقة أمريكية صادرة عن مركز التنمية الدولية الأمريكية (AID) التي تشرف على توجيه أموال المعونة الأمريكية في العالم الثالث واستخداماتها، وتشارك في إعداد هذه الوثيقة ثماني وزارات وهيئات حكومية أمريكية، وعشر مؤسسات ومراكز خاصة للبحث والدراسة من بينها الأكاديمية الأمريكية للعلوم، وصدرت هذه الوثيقة بعنوان (التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط) وأقرها الكونغرس الأمريكي في شهر شباط (فبراير) ١٩٧٩، ويمكن تلخيص أبرز الأفكار التي أوردتها كما يلي[١] :

---

(١) الوحدة الاقتصادية العربية.. تجاربها وتوقعاتها- محمد لبيب شقير- مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٦.

١- بسبب حجة عدم توفر عوامل النجاح لأي من المشاريع العربية التي تقوم على اتفاقيات قومية،لأنها تستبعد إسرائيل، لأنها ترى الوثيقة أنه يجب أن يحل محله نظام تعاون إقليمي ليس على أساس القومية العربية فقط، ولكن على أساس الاعتبارات الجغرافية.

٢- يتطلب إقامة مثل هذا النظام المطروح حسب الوثيقة وإنهاء حالة الحرب مع إسرائيل والاعتراف بها، وإدخالها ضمن هذا النظام، لما لذلك من أهمية في توفير عوامل النجاح له!!..

٣- نظراً للأساس الجغرافي، وليس القومي لنظام التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط، فإنه سيضم إضافة إلى إسرائيل تركيا وإيران، مع استبعاد دول المغرب العربي وشمال إفريقية (مصر والصومال) .... الخ، نظراً لاختلاف ظروفها التاريخية والجغرافية.

٤- تؤكد الوثيقة أنه يقع على المفكرين ورجال الأعمال، وليس الحكومات دور كبير في الترويج لهذا النظام وقبوله من خلال التأكيد على التعاون وأهميته.

وتستعرض الوثيقة بعد ذلك مجالات التعاون الممكنة والمتاحة على المدى البعيد والقريب، وطرائق تطويرها، في مجالات العلوم والتكنولوجيا، والبنية التحتية، والاتصالات، والسياحة، والزراعة ....الخ.

ولتجاوز الصعوبات التي قد يخلقها التباين في المشكلات والسياسات الاقتصادية الحالية تقترح الوثيقة إحداث تغييرات هيكلية في اقتصاديات هذه الدول بالشكل الذي يجعلها أكثر انفتاحاً، وأقل مركزية مما هي عليه، وهي خصائص كما تشير الوثيقة نجحت إسرائيل في توفيرها بدرجة كبيرة.

ولاتنسى الوثيقة الدور الكبير الذي يجب أن تلعبه الولايات المتحدة ورجال الأعمال الأمريكيين في توفير عوامل النجاح للمشاريع التي ستنجم عن التعاون الإقليمي.

وفيما يلي أبرز هذه المشاريع:

٦-٣- أ- مشروع هارفارد:

أعدت هذا المشروع جامعة / هارفارد / الأمريكية بالتعاون مع (معهد السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الشرق الأوسط) التابع لها، كذلك بالتعاون مع معهد (ماسا

تشوستي للتكنولوجيا MIT)، و حمل المشروع اسم (ضمان السلام في الشرق الأوسط.. خطط الانتقال والتحول الاقتصادي)، وقد تم إنجازه في شهر حزيران /يونيو/ ١٩٩٤ بمشاركة /٨٤/ خبيراً اقتصادياً من الأردن وفلسطين والكيان الإسرائيلي، مع سبعة خبراء من جامعة /هارفارد / ومعهد / MIT /، ويمكن قراءة الأهداف المشبوهة للمشروع من أسطره الأولى عندما يؤكد على:

(أن السلام في منطقة الشرق الأوسط لايمكن أن يتم ضمانه إلا إذا أصبحت له جذوره في الحياة اليومية للسكان في المنطقة، إضافة إلى ضمان الاتفاقيات السياسية المناسبة).

وأوصى التقرير الخاص بالمشروع بتحرير التجارة، وتوفير إمكانيات الانسياب الحر لرؤوس الأموال بين الاقتصاديات الثلاث، مع ما يستلزم ذلك من ترتيبات في المجالات النقدية والمالية وسوق العمل، والتشريعات وغيرها.. كما أوصى بإنشاء بنك إقليمي لتمويل المشاريع الإقليمية المشتركة بين اقتصاديات الدول الثلاث.

٦-٣- ب- دراسة معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى[١] :

تطرح هذه الدراسة أربعة سيناريوهات لتطور العلاقات الاقتصادية الأردنية/الفلسطينية/ الإسرائيلية وهي:

١- انتقال محدود للسلع والعمالة بين الأطراف المعنية.

٢- تدفق حر للعمالة بين الأردن وفلسطين، وتدفق محدود وضئيل مع إسرائيل.

٣- منطقة تجارة حرة على أساس تدفق حر للسلع، ومحدود للعمل بين إسرائيل والمناطق الأخرى، تبدأ بالدول الثلاث وتنتهي بضم كل دول المنطقة.

٤- إقامة تجمع اقتصادي ثلاثي حر بين الأردن وفلسطين والكيان الإسرائيلي نموذج (Benelux) (بينولكس).. أي اتحاد اقتصادي بين كيانات اقتصادية صغيرة تماثل الاتحاد

(١) مشروعات التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط- مصدر سابق.

بين هولندا، والكسمبورغ، وبلجيكا، لتوفير إمكانيات انتقال السلع ورؤوس الأموال مع إمكانية إقامة اتحاد نقدي.

٦-٣- جـ- دراسة البنك الدولي للإنشاء والتعمير[1]:

وقد طالبت هذه الدراسة التي أنجزت عام ١٩٩٣ بإنهاء الاعتماد الكامل تقريباً للاقتصاد الفلسطيني على الاقتصاد الصهيوني في الأجل المتوسط، وإنشاء منطقة للتجارة الحرة بين الاقتصادين، مفتوحة للتجارة مع مصر والأردن، مع التأكيد على الدور الكبير للقطاع الخاص في تطبيق سياسات التكيّف الهيكلي، وتؤكد الدراسة على البعد الدولي للاقتصاد الفلسطيني، مع إهمال قطاعات السياحة والزراعة.

٦-٣- د- السوق شرق أوسطية:

يمكن ملاحظة أن كافة الأطر النظرية للخيارات والمشاريع السابقة تلتقي عند صيغة السوق شرق أوسطية من خلال ما تؤكد عليه من إنشاء منطقة تجارة حرة، وإقامة اتحاد جمركي، وخيار البينولكس، وأخيراً تأسيس منطقة موسعة للتعاون الاقتصادي، بما يخدم المصالح الاقتصادية والسياسية الأمريكية والإسرائيلية، مع الإشارة هنا إلى أن فكرة الشرق أوسطية تعود في جذورها إلى عام ١٩٢٤ عندما تبنى مؤتمر / بالتيمور / فكرة تحقيق القيادة اليهودية لكل الشرق الأوسط في حقل التنمية الاقتصادية والسيطرة من خلال هذا المجال..[2]، بالتالي فالمشروع في بداياته الصهيونية وفي استمراريته الجديدة عبر تصورات / شيمون بيريز / عن الشرق الأوسط الجديد، وفي الترويج له من خلال واشنطن ليس إلا بضاعة من صنع يهودي/أمريكي، تلعب فيه إسرائيل (كعقيدة صهيونية وكدولة) دوراً رئيسياً وقيادياً، وتكون بمثابة الوسيط المعتمد بين المراكز الرأسمالية المتقدمة في الغرب، وبين بلدان منطقة الشرق الأوسط[3]،

---

(١) وثيقة البنك الدولي حول تنمية الأراضي المحتلة- مجلة صامد الاقتصادي -العدد ٩٥- ١٩٩٣.

(٢) الشرق أوسطية والشراكة المتوسطية -د. زكي حنوش -دراسة ١٩٩٧.

(٣) المصدر السابق

مع العمل على إرساء أسس (تعاون) اقتصادي غير متكافئ مع الاقتصادات العربية بهدف الهيمنة على تلك الاقتصادات في مرحلة لاحقة، واستبدال الأمن الجغرافي بأمن الأعماق الاقتصادية، وتوفير الرقعة الاقتصادية الأقرب، والأوسع لتصريف المنتجات الإسرائيلية، أو هي باختصار مواصلة العدوان بأشكال اقتصادية وتقنية، وبهذا المعنى فإن الشرق أوسطية ستكرس كل أنواع الاختراق والإلحاق.. الانشقاق والاختراق في المنطقة العربية في إطار ما يسمى بنظرية الردع الاقتصادي والتقني الجديدة[١]. فما هي جذور الشرق أوسطية ومخاطرها بشكل أكثر تفصيلاً:

أولاً– جذور الدعوة إلى الشرق أوسطية:

كان / تيودور هرتزل / مؤسس الحركة الصهيونية، أول من دعى إلى تحويل منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة حيوية اقتصادياً، وذلك في روايته السياسية (اليوتوبيا) حيث أشار إلى أهمية قيام كومنولوث عربي / يهودي بين إسرائيل والاقتصادات العربية، يسمح بخلق مصالح اقتصادية متبادلة، تمكّن إسرائيل من الدخول في النسيج الاقتصادي العربي[٢]، وبقيام إسرائيل التي جعلت لها شعاراً لتوسعها من (الفرات إلى النيل) بدأت لتنفيذ هذا الشعار في ظل المتغيرات العالمية الجديدة، من خلال التوسع الاقتصادي، وليس الجغرافي، وهذا ينسجم مع نظرة / هرتزل / الذي كان يرى إمكانية وأهمية تحقيق الحلم التوسعي الصهيوني من منظار اقتصادي، وليس من منظار جغرافي..

وفي عام ١٩٤٢ أقر المؤتمر الصهيوني الذي انعقد في نيويورك برنامجاً قدمته القيادة اليهودية، يتضمن تصورات لقيام تنمية اقتصادية لكل منطقة الشرق الأوسط..

وفي عام ١٩٥٠ صرح / حاييم وايزمان / أول رئيس للكيان الصهيوني أنه يأمل بأن تصبح إسرائيل (سويسرا جديدة) تزود السوق الاستهلاكية في الشرق الأوسط بمنتجاتها..

---

(١) دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة– مصدر سابق..

(٢) مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية –د. محمود عبد الفضيل– دراسة ١٩٩٣ .

وكان كتاب (الشرق الأوسط الجديد) لرئيس الوزراء الإسرائيلي / شيمون بيريز / أكثر تفصيلاً في الشؤون الاقتصادية الإسرائيلية للمنطقة التي تجمع دولاً عربية وغير عربية تمتد من الباكستان وحتى السودان مروراً بتركيا وجمهوريات آسيا الوسطى، ودول المنطقة العربية.. ويدعو / بيريز / من خلال كتابه المشار إليه إلى البدء بشراكة اقتصادية، وبناء سوق مشتركة قبل الانتهاء من الحلول السلمية.. واستطاع / بيريز / الترويج لأفكاره في مؤتمرات الشرق أوسطية الاقتصادية التي انعقدت في الدار البيضاء بدءاً من عام ١٩٩٤ ثم في عمان، والقاهرة ....الخ.

ثانياً– مراحل إنشاء الشرق أوسطية حسب الرؤية الإسرائيلية:

يؤكد الكاتب العربي محمد حسنين هيكل[١]، أن الخارطة الاقتصادية السياسية الجديدة للمنطقة قد تكون أخطر من خارطة سايكس بيكو، فإذا كانت خارطة سايكس بيكو القديمة قد استهدفت تقسيم إرث الامبراطورية العثمانية، فالخارطة الجديدة تستهدف إصدار شهادة ميلاد نظام جديد يكون نقيضاً للنظام العربي.. والهندسة الجيو اقتصادية الجديدة لبناء الشرق الأوسط الجديد، بخارطته الجديدة هي جزء من مشاريع الهيمنة الإقليمية الإسرائيلية.. أي القيادة اليهودية لكل من الشرق الأوسط في حقلي التنمية الاقتصادية والسيطرة.. وهذه القيادة تترجم عن طريق التصور الذي قدمه / شيمون بيريز / لبناء الشرق الأوسط الجديد الخال من الصراعات، والذي يحقق الرفاهية الاقتصادية[٢]، وهذه الهندسة في حال تحقيقها ـ سترهن مستقبل الأجيال القادمة من خلال مجموعة الترتيبات الاقتصادية، ومشاريع الربط الإقليمي.

أما أبرز مقومات هذه الهندسة الجيواقتصادية للمنطقة فتنهض على عدة مقومات أبرزها[٣] :

أ– بناء منظومات ومناطق للتعاون الاقتصادي والأمني.

(١) انظر: العرب على أعتاب القرن الواحد العشرين– محمد حسنين هيكل–١٩٩٧ .

(٢) برنامج المؤتمر الصهيوني الذي انعقد في فندق بالتيمور في نيويورك عام ١٩٩٢ .

(٣) مشاريع الترتيبات الشرق أوسطية –مصدر سابق.

ب- فصل اقتصاد المشرق العربي عن اقتصاد المغرب العربي، وضم مصر للمشرق العربي.

جـ- دمج المشرق العربي وإسرائيل وبعض الدول المجاورة بفضاء اقتصادي واحد.

د- ربط الدول الخليجية بأحزمة أمنية في إطار الترتيبات الأمنية مع الولايات المتحدة.

هـ- عزل وتهميش دول عربية أخرى كالسودان، واليمن، وغيرها.

وتقوم هذه الهندسة الجيواقتصادية على ثلاثة مراحل هي:

الأولى: إقامة كونفدرالية تجمع فلسطين وإسرائيل والأردن على غرار البينلوكس.

الثانية: توسيع منطقة الاتحاد الاقتصادي الثلاثة لتضم في مرحلة لاحقة سورية ولبنان وذلك بحلول عام ٢٠١٠.

الثالثة: توسيع آخر يضم كلاً من مصر ودول مجلس التعاون الخليجي.

الرابعة: توسيع جديد يضم دولاً غير عربية.

ثالثاً- مخاطر المشروع الشرق أوسطي:

١- خضوع الاقتصاديات القطرية في المنطقة، من خلال اندماجها بالسوق العالمية لتوجيه السياسة الاقتصادية الإقليمية، التي ستخضع أيضاً، ومن خلال شبكة الروابط الجديدة إلى إدارة اقتصادية معولمة، تنتقل معها مقومات السيادة الوطنية إلى إدارة خارجية.

٢- السوق الشرق أوسطية ستحقق المصالح الأمريكية / الإسرائيلية من خلال ما يلي:

أ- إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل وللشركات المتعاملة معها.

ب- تطبيع العلاقات السياسية كمرحلة لاحقة.

جـ- إدماج إسرائيل اقتصادياً وسياسياً بالمنطقة.

د- الخضوع للهيمنة الأمريكية / الإسرائيلية، ووضع المنطقة تحت المظلة الأمريكية.

٣- والخطر الأكثر وضوحاً هو ذوبان الخصائص القومية والوطنية في المحيط الإقليمي كمرحلة أولى، ثم في المحيط العالمي كمرحلة ثانية، لتحل محلها خصائص إقليمية شرق أوسطية تلغي كل القيم والموروثات الوطنية والقومية.

بالتالي فالنظام الشرق أوسطي إقليمي، يلغي النظام القومي للعرب، ويمنع قيامه، ويخضع مقدرات المنطقة ومواردها للهيمنة الأمريكية / الإسرائيلية.

٦-٣- هـ- مشاريع الشراكة الأمريكية / العربية:

استمراراً لحالة التنافس الاقتصادي القائمة بين الولايات المتحدة وأوروبا،وتأكيداً لها ومحاولة كل طرف الدخول على خط الطرف الآخر متجاهلاً اعتبارات التحالفات السياسية بينهما، طرحت الولايات المتحدة الأمريكية، وبموازاة مشروع الشرق أوسطية التي من المفترض أن تضم حسب التصورات الأمريكية / الإسرائيلية كلاً من لبنان وسورية إضافة إلى الدول التي سارت في ركب الأوسطية، وشاركت بمؤتمراتها بموازاة ذاك المشروع، بدأت الولايات المتحدة تطرح مشاريع شراكة مع عدد من الدول العربية في المغرب العربي، والمشرق العربي، منها تونس، الجزائر، والمغرب، ولبنان ... رغم الوجود المفترض أمريكياً في السوق الشرق أوسطية، وتهدف هذه المشاريع إلى إقامة منطقة تجارة حرة بين الولايات المتحدة وكل دولة من هذه الدول على حدة، ودعم التعاون الاقتصادي والفني والمالي بين هذه الدول والولايات المتحدة.

وتندرج المبادرة الأمريكية في سياق اهتمام متزايد بالمنطقة المغاربية، وتركيز فائق على تحسين مكانة الولايات المتحدة فيها، ومزاحمة الأوروبيين تجارياً واستثمارياً وثقافياً، وبهدف تطوير التعاون الاقتصادي بين الولايات المتحدة ودول المغرب العربي، فقد تم تشكيل مجالس أعمال أمريكية مع كل دولة من هذه الدول، وزيادة

الاستثمارات فيها والمبادلات التجارية معها، وهذا ما أعلنه صراحة مسؤولون أمريكيون زاروا المنطقة المغربية، وإعلان رغبتهم في أن يكونوا أكبر مستثمرين فيها[١]. وفي حوار مع رجال أعمال تونسيين في مقر الغرفة التجارية الفرنسية / الأمريكية بتونس، شرح مسؤول أمريكي ملامح المبادرة التي تنهض عليها الشراكة الأمريكية / المغاربية بقوله أنها تنهض على الأركان الأربعة التالية:

١- إقامة حوار دوري يبنى على قواعد ملموسة بين كبار المسؤولين في الولايات المتحدة من جهة، وفي كل من تونس والجزائر والمغرب من جهة ثانية، وهذا يعني أن الشراكة ليست مشروعاً اقتصادياً فقط، بل يتلازم فيها البعد الاقتصادي مع البعد السياسي.

٢- التعامل مع المغرب العربي كوحدة اقتصادية واحدة.

٣- إعطاء دور مركزي للقطاع الخاص في مشروع الشراكة المقترح.

٤- ضرورة قيام الحكومات المغاربية المعنية بإصلاحات اقتصادية هيكلية ترمي لوضع الأسس لقطاع خاص مزدهر.

وإذا كانت مشاريع الشراكة الأمريكية مع دول الشمال الإفريقي تركز على قضايا الاستثمارات والتجارة، لكنها بالنسبة إلى لبنان تركز بالإضافة لما سبق على مرفقي المياه والنقل.. وبالفعل فقد بدأت الولايات المتحدة بدعم مالي لهذين القطاعين ضمن برنامج دعم مالي للبنان، وتربط واشنطن بين نجاح هذه المشاريع وفتح شهية المستثمرين من الأجانب وخاصة الأمريكيين للاستثمار في لبنان[٢]، إضافة إلى أن واشنطن مهتمة من خلال مشاريع الشراكة هذه بدعم القطاع الخاص، وما تسميه بدعم الديمقراطية، إضافة إلى هدف رئيسي آخر هو دعم عملية السلام..

---

(١) للتوسع في هذا الموضوع انظر.. المغرب العربي بين انحياز متوسطي، ومشروع الشراكة الأمريكية - رشيد خشانة - مجلة شؤون الأوسط- العدد ٨٢ -نيسان (أبريل) ١٩٩٩ .

(٢) وكالات صحيفة تصريح السفير الأمريكي في بيروت لوكالات الأنباء بتاريخ ٢٠ / ١٠ / ١٩٩٩.

٦-٤: التصورات الاقتصادية الأوروبية للمنطقة:

حتى الآن لا تزال أوروبا دون موقف موحد له سياسة خارجية، وأمنية وسياسية واقتصادية موحدة، وغير متأثرة بالموقف الأمريكي، ولم يحسم الأوروبيون بالتالي أولوياتهم بعد انتهاء الحرب الباردة، سواء بالنسبة لشرق أوروبا أو جنوبها، أو بمعنى آخر فإن أوروبا لاتزال في مرحلة بحث عن سياسة خارجية مشتركة، لاتتسم برد الفعل، ونابعة من قناعات مستقلة، وتبغي أهدافاً تضع المصالح الأوروبية في المقام الأول، وبذلك فإن السياسة الأوروبية في المتوسط ليست شاملة ومتضامنة، ويتصف الفعل الأوروبي في هذه المنطقة بالتباطؤ والتشتت والتردد، لذلك ليس من الصائب ترقب أن تهب أوروبا جمعاً في وجه المشكلات المتوسطية، وهذا ما قد يفضي إلى أن يصبح المتوسط مجالاً للتنافس الأمريكي الفرنسي، باعتبار أن السياسة الفرنسية تسعى للتوفيق بين مطلبي النهوض بدور القوة الأوروبية، وأن تكون الرائدة أوروبياً في مواجهة المعضلات التي تواجه هذه القارة، ويعتبر المتوسط من أكثر الساحات التي تواجه فيه فرنسا هذه المعضلة، ففيه ضواغط الخيارات غير المتكافئة التي يتعذر معها الإيفاء بالمطلبين أعلاه دون أن تكون هناك عواقب غير حميدة[1]، وللأسباب أعلاه إضافة إلى ما تتطلع إليه فرنسا من تأكيد هويتها القومية، والمحافظة على قوتها النووية رمزاً لهيبتها، ولأن يكون لها نفوذها الدبلوماسي في مواجهة القوة الاقتصادية الألمانية.. ودائماً بالنسبة لها، فإن المتوسط هو أكثر الساحات للإفصاح عن هذا النزوع، فقد بدت فرنسا من بين أكثر الدول الأوروبية استعداداً لإعطاء سياستها وجهة متوسطية من جهة، وجعل الاتحاد الأوروبي أكثر انصرافاً إلى القضايا المتوسطية من جهة ثانية، وكان على فرنسا بالتالي أن تخوض سباقاً مع الزمن لإيجاد موقع قدم فاعل لها في المجتمع الدولي، وتتصدى للمحاولات الأمريكية لتهميشها، لاسيما في قضية الشرق الأوسط المزمنة، لذلك تجد نفسها مطالبة بالتصدي لتحدي ما يعتري الحوض المتوسطي من مشكلات تنعكس في

---

(١) محددات الواقع السياسي في المتوسط –د. كاظم هاشم نعمة –مجلة الدراسات العليا – عدد خاص– ١٩٩٨– ليبيا.

بعض جوانبها على استقرار أوروبا من ناحية، وتمكّن أوروبا من أن تجد ذاتها من ناحية ثانية، وأبرز هذه المشكلات قضايا الصراع العربي/الإسرائيلي، والأزمات البينية بين الدول المتوسطية الأخرى، وقضايا التنمية ليس في منطقة الشرق الأوسط والخليج وحوض الباسفيك، وقد أقامت لها في كل تلك المناطق مرتكزات اقتصادية وسياسية من خلال تجمعات اقتصادية، وقواعد عسكرية .... الخ، بل حتى في أوروبا ذاتها، سواء من خلال أدوار بعض الدول التي لاتزال تجد في الولايات المتحدة الأخ الأكبر (بريطانيا) او من خلال تحالفات سياسية / عسكرية (الناتو)، أو من خلال تجمعات اقتصادية (منطقة التبادل الحر في أوروبا الشمالية Alena الذي تم تشكيله عام ١٩٩٣.. وهي في مجموعها الأوسطية الشراكات مع المغرب العربي الأيبك ألينا ....الخ)، تبرز التحديات التي تواجهها المجموعة الأوروبية على صعيدي الموقع جغرافياً والمكانة اقتصادياً، والقوة نووياً..

وعلى هذه الملامح من الخلفية السياسية/ الأمنية / الاقتصادية يتم طرح الشراكة الأوروبية / المتوسطية، والدعوة لها، لكن هذه الدعوة، وهذا الطرح لايزال بحاجة إلى موقف حاسم أكثر يتجاوز العديد من التناقضات، ويحسم الكثير من التردد، ويقتضي الابتعاد عن سياسات الاحتواء والمفاهيم الاستراتيجية أو التكتيكية التي تمارسها أمريكا، وتوفير الشروط الأكثر مواءمة لشراكة أكثر نجاحاً..

٦-٤- أ- ركائز المتوسطية:

تقوم فكرة مشروع الشراكة الأوروبية / المتوسطية على ركائز رئيسية ثلاثة هي:

١ً- التجارة الحرة، ويتم ذلك من خلال إقامة منطقة تجارة حرة أوروبية / متوسطية تشكل عام ٢٠١٠، وتضم في عضويتها ما بين ٣٠-٤٠ بلداً، وبإجمالي عدد سكان بين ٦٠٠-٨٠٠ مليون إنسان.

٢ً- المساعدات المالية: من خلال قيام الاتحاد الأوروبي بمساعدات مالية تصل إلى نحو /٤,٧/ مليار إيكو بين الأعوام ١٩٩٥- ١٩٩٩ لدعم عمليات التحديث، وإعادة هيكلة الاقتصاد، ودعم التعاون الإقليمي، والسلام.

٣ً- التعاون: إذ سيتم التركيز في مرحلة لاحقة على التوسع في التعاون ليشمل القطاع الصناعي، وقضايا الطاقة، والبيئة، والمعلوماتية، وتحرير حركة رأس المال، والبحث العلمي، والهجرة ....الخ[١].

ولعل أبرز ما يدعو للخشية والتحسب في المشروع المتوسطي هذا هو المزيد من التكامل التبعي مع أوروبا!.. وصفة التبعية هنا صفة لازمة بسبب الفوارق الضخمة في مستويات التقدم الاقتصادي بين أوروبا من جهة، ودول الجنوب والشرق المتوسطي من جهة ثانية، فضلاً عن الفوارق الثقافية بين المتشاطئين، وخصوصاً أن الحضارة الأوروبية تقوم على أساس إقصاء الثقافات الأخرى، وفي مقدمتها الثقافة العربية الإسلامية[٢].

٦-٥- العرب بين المتوسطية والأوسطية:

لقد كان الوطن العربي دائماً محل أطماع استعمارية ليس لموقعه الاستراتيجي فقط، وليس للموارد والإمكانات التي يتمتع بها وحسب، بل وكما نعتقد فإن أبرز الأسباب تكمن في الخوف من وحدته، وما يمكن أن تشكل هذه الوحدة من سبل للقوة الاقتصادية والسياسية، والعسكرية ومع كل ما يمكن أن يستتبع ذلك من نفوذ عالمي، وقدرة على التأثير في التوازنات عبر كل العصور.. لذلك لم يكتفِ أي مستعمر بنهب الثروات والموارد، أو بالحصول على امتيازات إقامة القواعد العسكرية، بل كان الحرص يتمحور على تقسيم الأقاليم إلى دويلات، والدويلات إلى ولايات، ويغذي كل ما يمكن من أسباب الصراعات الطائفية والمذهبية والعشائرية والقبلية وغيرها.. وهذا ما يمكن قراءته والتعرف عليه عبر تاريخ كل الحقب التي مرت على وطننا.. كما كان هناك دائماً تصارع أكثر من قوة للسيطرة على هذا الوطن، وفعل كل ما يمكن فعله فيه من نهب، وتمزيق وشراء للعملاء، وتغذية للمنابع التي يمكن أن تخلق صراعات،أيضاً هذا ما يمكن قراءته والتعرف عليه في كل الحقب التاريخية.. وإذا ما تجاوزنا الأهداف

(١) للتوسع يمكن العودة إلى الفصل الخاص بموضوع الشراكة في كتابنا هذا .

(٢) الشراكة الأوروبية المتوسطية.. تحليل لنتائج برشلونة -مصدر سابق .

العديدة لزرع إسرائيل في قلب الوطن العربي، والمهام العديدة التي أنيطت بها والتي تخدم كل ما سبق، نلاحظ حالياً الصراع الأوروبي / الأمريكي الخفي أحياناً، والمعلن أحياناً أخرى أيضاً لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، ولتكون المنطقة العربية، وفي ضوء المتغيرات الراهنة سوقاً للسلع الأوروبية أو الأمريكية، ومصدراً للطاقة، ومورداً للاستثمارات، لذلك طرحت الولايات المتحدة فكرة الشرق أوسطية.. وفيما بعد ذلك طرحت المجموعة فكرة الشراكة المتوسطية.. فأين نقاط التلاقي.. وأين نقاط الاختلاف في هذين المشروعين، وأين المصلحة العربية فيهما..

٦-٥- أ- نواحي الاختلاف:

يختلف المشروع الشرق الأوسطي الإسرائيلي / الأمريكي عن المشروع المتوسطي ـ الشراكة الأوروبية المتوسطية بما يلي:

أ-يطرح الأول نفسه كبديل عن النظام الإقليمي العربي المتداعي،بينما يعترف الثاني بوجود هذا النظام،لا بل تشجيع العرب على تعزيز التلاحم الاقتصادي فيما بينهم، وهذا من جملة الأسباب التي دعت الدول العربية، بما فيهم سورية ولبنان للانضمام إليه.

ب- يعمل المشروع الأول على حشر إسرائيل في النسيج الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة ومنحها مجالاً جغرافياً وسكانياً واسعاً تستطيع الاستفادة منه مما يهدد مصالح الدول الأوروبية في المنطقة كما يهدد العرب في محو هويتهم،ويقضي على ما تبقى من معالم نظامهم الإقليمي. فالمشروع الشرق أوسطي يقوم على قاعدة الهيمنة الإسرائيلية،وبمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية يتم تحول التفوق العسكري الإسرائيلي إلى تفوق اقتصادي وتكنولوجي، بينما يقوم المشروع المتوسطي على قاعدة الشراكة والاستفادة المتبادلة قدر الإمكان.

جـ- المشروع الشرق أوسطي جاء بمثابة إعلان عن فشل حركة القومية العربية، وطرح نفسه بديلاً عن النظام الاقليمي العربي، الذي أصبح برأي إسرائيل والولايات

المتحدة الأمريكية من مخلفات الماضي. في حين يعمل المشروع المتوسطي على تقارب مصالح الدول الكائنة في الجانبين الجنوبي والشرقي من المتوسط مع دول الجانب الشمالي دون أن يمس ظاهرياً بالمؤسسات القومية العربية أو بالوحدة العربية.

د- الأهداف المباشرة لمشروع الشرق أوسطي هو إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل قبل تحقيق تسوية سلمية أو أي تقدم ملموس في المفاوضات الثنائية، وقبل إيجاد حل شامل وعادل لوضع القدس وعودة اللاجئين الفلسطينيين وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

في حين لا يفرض المشروع المتوسطي أي شرط ويترك الأمر لعملية المفاوضات السلمية أن تأخذ مجراها الطبيعي وفق أسس مدريد للسلام.

هـ- قام مشروع الشرق أوسطي لتأمين مصالح إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في الدرجة الأولى، ويهتم بأمن إسرائيل وفرض هيمنتها على المنطقة لتأمين مصالحها ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية. بينما يرمي المشروع المتوسطي إلى حماية أمن أوروبا والدول المتشاطئة على المتوسط ويدعو إلى ضمان الأمن الإقليمي للمتوسط بإعلانه منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل.

٦-٥- ب- نواحي التوافق:

بالرغم من هذه الفوارق الخطيرة لكلا المشروعين يرى المحللون في كليهما خطراً على الأمة العربية والنظام العربي الإقليمي ودعماً لإسرائيل وتفوقها العسكري والاقتصادي،مع الاعتراف بتفاوت هذا الدعم ما بين مشروع وآخر، ويمكن ملاحظة نواحي التوافق التالية:

أ- بالرغم مما تتضمنه كلمة شراكة من المساواة والندية فإن المباحثات تدور ما بين الخمس عشرة دولة أوروبية ممثلة في الاتحاد الأوروبي كطرف وما بين كل دولة متوسطية منفردة كطرف آخر تحت شعار مباحثات الشراكة الأوروبية / المتوسطية.

وفي هذا عيب واضح إذ لا تملك أي دولة متوسطية منفردة من القوة التفاوضية ما يؤهلها لتتعامل مع الاتحاد الأوروبي نداً لند، كما يرى المحللون بأنه حتى إذا تم التنسيق بين دول جنوب المتوسط وشرقه في مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي الأقوى اقتصادياً، سوف لا تتمكن من تحقيق ما عجزت عنه مجموعة دول الجنوب في حوار شمال جنوب الذي عقد في الماضي و لم يسفر عن شيء.

ب- يشترك المشروعان في إلحاق الضرر بالنظام العربي الإقليمي إذ يؤديان إلى عرقلة قيام وحدة اقتصادية عربية، فالاتحاد الأوروبي يجمع الدول الأوروبية الخمس عشرة في سوق أوروبية مشتركة تعطي لكل دولة عضو معاملة تفضيلية لا تسري على الدول غير الأعضاء في الاتحاد ولو تمت فيما بين الاتحاد وأي دولة أخرى اتفاق شراكة كما هو مطروح في المشروع المتوسطي، وبالرغم من أن المشروع لا يمانع في الظاهر قيام أي تكامل اقتصادي عربي، إلا أنه في مسعاه بعقد شراكة مع كل دولة عربية على حدة يجعل قيام وحدة اقتصادية عربية أمراً بعيد المنال.

أما بالنسبة لمشروع الشرق أوسطي فإنه يعمل صراحة كما رأينا على إجهاض أي محاولة لقيام أي نوع من أنواع التكامل الاقتصادي العربي.

جـ- يشترك المشروعان أيضاً في كونهما يعتمدان نظرية حرية التجارة ودعم القطاع الخاص والخصخصة كمدخل للتنمية في المنطقة، وبرأينا أن نظرية حرية التجارة أثبتت عدم صلاحيتها لإحداث التنمية في البلدان النامية، لأنها تقوم على فرضيات لا تتحقق على أرض الواقع وهي العمالة الكاملة، وسهولة تنقل الأيدي العاملة من بلد لآخر ومن قطاع لآخر، كما تفترض وجود المنافسة الكاملة وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أو استخدامها التدابير الاقتصادية لتحقيق أهداف سياسية، جميع هذه الافتراضات والأسس غير موجودة على أرض الواقع، وقد تصدى لها اقتصاديون آخرون وأثبتوا عدم جدواها.

د- يشترك المشروعان في هدف محاربة انتشار الأصولية الإسلامية تحت شعار ما سمي بالإرهاب، إذ ينطلق المشروعان من مقولة خاطئة بأن الدين الإسلامي يشكل

خطراً إرهابياً على كل من أوروبا وإسرائيل وأمريكا، ولا يفرقون ما بين الإرهاب المنظم الذي يدينه العرب قبل غيرهم، وما بين النضال الذي يقوم به من سلبت حقوقه، ويوصمون الإسلام بوصمة الإرهاب،والدين الإسلامي الذي يقوم على السلام والمحبة والعدل بريء من هذه الوصمة.

بالتالي إذا كان مشروع الشراكة الأوروبية لا يختلف من حيث الجوهر عن مشروع السوق الشرق أوسطية، فلماذا وافقت الدول العربية إذن على إقامة مثل هذه الشراكة؟

يجيب بعض المفكرين العرب بأن الدافع الأساسي لهذه الموافقة هو دافع سياسي، لتكريس صفة المنافسة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على لعب الدور الأكبر في سياسة الشرق الأوسط وتعميق الخلاف بينهما من أجل تمكين الدول الأوروبية من أن يكون لها دور فعال في مجال الصراع العربي الصهيوني، لأنها على الأقل لا تتبع سياسة متحيزة لإسرائيل كما تفعل الولايات المتحدة الأمريكية.

الفصل السابع

العرب..
وتحدي الخيارات

الفصل السابع

العرب.. وتحدي الخيارات

٧-١: مدخل:

ما انفك الباحثون يصفون السيناريوهات المحتملة للمستقبل العربي في ضوء المتغيرات القائمة والمحتملة في العالم.. ومع أن بعض هذه السيناريوهات قد مضى عليه نحو عقدين من الزمن[1]، إلا أننا لانزال نستطيع قراءتها والتفاعل معها، وكأنها صيغت عشية الألفية الثالثة.. فالتحديات لاتزال:

١- قيام إسرائيل كنموذج للاستعمار الاستيطاني، بما يمثله من تحديات مختلفة على صعيد القوة العسكرية، والتكنولوجية، والاقتصادية، بسبب الدعم الذي توفره لها الولايات المتحدة الأمريكية.

٢- التخلف الصناعي والتكنولوجي.

٣- تحديات التنمية الاقتصادية وهي عديدة.

٤- تحديات التجزئة.

٥- تحديات البقاء في ظل تكتلات اقتصادية عالمية.

٦- تحديات صراعات القوى الكبرى على المنطقة.

٧- تحديات طائفية ومذهبية وعرقية ...إلخ.

---

(١) العالم العربي والنظام الدولي - د.محمد علي العويني - مجلة شؤون عربية - العدد ٢٧ - أيار (مايو) ١٩٨٣ .

وفي ضوء هذه التحديات، و الاستمرار في عدم مواجهتها بجدية ستكون النتيجة ما يلي:

١- إحكام السيطرة الأجنبية على العالم العربي.

٢- تقرير مصير العالم العربي من خارجه.

٣- ضعف حركة العالم العربي في المجال الدولي.

٤- تفاقم التحديات القائمة.

٥- المعاناة من السيطرة الخارجية والاقتصادية، والسياسية.

٦- زيادة الهوة التكنولوجية.

٧- التفوق الإسرائيلي.

٨- تثقيل الأجيال الناشئة والقادمة بمواريث وأعباء ضخمة.

وفي مواجهة ذلك تجمع كل السيناريوهات على حل مستقبلي يركز على التكامل العربي، كأولوية في مواجهة كل تحد، وفيما يلي أبرز القواسم المشتركة للسيناريوهات المطروحة، من أجل مستقبل عربي يحقق للعرب طموحاتهم في التقدم والتنمية والتحرر..

١- تحقيق التكامل العربي السياسي والاقتصادي.

٢- التعبئة العسكرية والاقتصادية والسياسية والإعلامية لمواجهة التحديات المصيرية، سواء الاقتصادية أو السياسية أو التكنولوجية .....الخ.

٣- اتخاذ سياسات مدروسة تجاه التكتلات الكبرى.

٤- مواجهة الخطر الإسرائيلي والتصدي له.

٥- حل المشاكل الطائفية والعرقية ونبذ التعصب والتطرف وإلغاء الآخر.

٦- التمهيد لتطوير الأجيال الناشئة.

بالتالي يتوقف مصير العالم العربي على اتجاهه نحو الحركات التكاملية أساساً في عالم يتجه نحو تضييق الخناق على الضعفاء، وإحكام السيطرة عليهم، وإرضائهم بالألفاظ التي لاتحمل أي معنى فعلي.

٧-٢- المتوسطية كخيار متاح:

في ضوء الخيارات الخارجية المتاحة، لاسيما الشرق أوسطية يبقى خيار الشراكة الأوروبية / المتوسطية هو أفضل خيار متاح للعرب، مع محاولة سعي دائم لتعظيم الفوائد من هذه الشراكة، وأن تشمل مختلف الدول العربية، لتكون طرفاً واحداً، مقابل الطرف الأوروبي الواحد أيضاً، رغم دوله التي يبلغ تعدادها حالياً خمس عشرة دولة، اتفاقية شراكة واحدة طرفها الأول دول المجموعة الأوروبية التي تجمعها الوحدة الاقتصادية والنقدية، وطرفها الثاني الدول العربية كمجموعة أو تكتل، بعد أن تجمعها السوق العربية المشتركة، والتي يمكن أن تفرض نفسها كدول عربية، من المحيط إلى الخليج، وليس كدول متوسطية فقط، وحتى بعض هذه الدول المتوسطية مستثناة من الشراكة، مثل ليبيا.. كما يمكنها أن تحصل على مكاسب أفضل لم تتحقق لأي منها حتى الآن، وتتمتع بها دول أخرى أقامت شراكة مع أوروبا مثل إسرائيل وغيرها.

لكن العرب لم يطوروا علاقاتهم الاقتصادية بحيث تكون واقعاً لا تستطيع أوروبا تجاهله، وليس سراً أنه لا مصلحة لأوروبا بجوار شريك قوي، أو إقامة شراكة مع مثل هذا الشريك، لأنه سيفرض أو يتفاوض بشروط أفضل، ويقيم شراكات لمستقبل أفضل..

الثاني: وهو الخيار المفروض على الدول العربية فرادى بإقامة شراكات مع الطرف الآخر، أو الأطراف التي تحصل منها على أفضل المتاح من المكاسب السياسية، والاقتصادية، والثقافية وغيرها، وهي في ظل الظروف الراهنة، المجموعة الأوروبية التي تسعى للاستقلال الاقتصادي، والسياسي عن الولايات المتحدة، وهذا ما يتحقق حالياً عبر الشراكات التي تمت حتى الآن مع تونس، المغرب، الأردن وعبر الشراكات التي

ستتم مع سورية، ومصر، ولبنان، والجزائر وربما غيرها لاحقاً.. رغم أن هناك الكثير من الجوانب السلبية لهذه الشراكات، لكن تبقى هناك جوانب إيجابية لا يمكن تجاهلها، ووقائع ومستجدات عالمية لا يمكن القفز فوقها.

لذلك تبقى هذه الشراكات، كما هي الآن أهون الشرين، والشر الآخر بل الأكبر والأكثر خطورة هو الشرق أوسطية التي تأخذ فيها إسرائيل دور المركز، والولايات المتحدة دور المعلم..

وعلى الدول العربية التي تتفاوض الآن الاستفادة من الثغرات التي عانت منها الأقطار العربية الأخرى التي أقامت هذه الشراكات، كما أن عليها أن تضغط ما أمكن لإقامة الشراكة المتكافئة التي تبحث عنها..

إن موقعنا من الشراكة بشروطها الحالية، وسعينا لتحسين هذه الشروط لتحقيق التكافؤ في الشراكة، والعلاقة لا يعني رفضها، كما لا يعني رغبة في الانغلاق على الذات، لكن لا بد من الحفاظ على قرارنا السياسي والاقتصادي المستقل، ولابد من توفير كل إمكانات ومقومات هذا القرار، بإقامة علاقات موضوعية على أسس راسخة حتى لا تفشل في المستقبل..

إن للشراكة عيوبها، لكنها ضرورة تقتضيها المستجدات العالمية التي نشأت بعد انتهاء الحرب الباردة، وانهيار القطب الذي كان يمثله الاتحاد السوفييتي بما كان يعني من توفير حالة من التوازن في العلاقات الدولية، ودعم لسورية لا يمكن إنكاره بعد أن وصل التعاون بين البلدين إلى مرحلة توقيع اتفاق استراتيجي.

إن أوروبا ذات الدول الخمس عشرة واللغات التي تتجاوز هذا العدد تتحدث اليوم بلغة واحدة، وذات المنابع الثقافية والتراثية المتعددة تتطلع إلى تحقيق هدف واحد، أما نحن العرب الذين نتحدث بلغة واحدة ولنا ذات المنابع الثقافية، والتراثية، والدينية، لنا على صعيد الواقع أكثر من هدف، ونسلك أكثر من طريق، ونتطلع نحو أكثر من قطب..

فمتى يكون لنا طريقنا الواحد الذي يوحدنا؟!..

ووحدتنا المأمولة التي تحقق لنا قوتنا؟!..

وقوتنا التي تحقق لنا الموقع الذي تطمح إليه؟!..

والذي يليق بنا كأمة نشرت حضارتها في وقت من الأوقات على الشرق والغرب..

وفي كل الأحوال إن الأجيال العربية القادمة لن تغفر لقادتها التقصير والتخاذل.

٧-٣- التعاون العربي.. البديل المطلوب:

لابد للدول العربية أن تواجه هذا الوضع العالمي الجديد الذي تسعى فيه الولايات المتحدة لأن تكون شرطي العالم الوحيد، وقوته التي لا يستطيع أحد مجابهتها، و(الملجأ) الذي يسعى الجميع (للاحتماء) به، خاصة وأن الظروف التي تبعت انهيار الاتحاد السوفيتي وفرت لها إمكانية أن تكون مثل هذا الشرطي الوحيد والقطب الوحيد، والقوة الأولى.. على الأقل حتى الآن، لذلك نعتقد أن أمام الدول العربية أحد خيارين أو كلاهما:

الأول: هو التعاون العربي في مختلف المجالات، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، والوصول إلى أعلى مراحل هذا التعاون، إن لم يكن بالوحدة، فبالسوق العربية المشتركة، وإن لم يكن بهذه فبمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي نلاحظ -للأسف- الصعوبات والعوائق في تنفيذها من خلال الاستثناءات التي تطلبها بعض الدول العربية، أو تأخر بعض الدول العربية الأخرى عن الالتزام الكامل بما نصت عليه.. وأن نصل إلى مثل هذه المنطقة في أقل فترة زمنية ممكنة، وأن تستكمل إنشائها قبل الفترة التي حددتها اتفاقيات الغات لتحرير التجارة..

إن هذا التعاون فيما لوتحقق بالحدود المطلوبة جماهيرياً يمكن أن يجعل من الأقطار العربية قوة اقتصادية عالمية، بل قطباً اقتصادياً وسياسياً عالمياً تسعى إليه الدول لتشد أزرها به، بدل من سعي هذه الأقطار فرادى لتشد أزرها بالدول والتكتلات الأخرى،

وإذا كانت هناك أسباب مختلفة تحول دون الوصول إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، أو السوق المشتركة خلال فترة زمنية قريبة، فلتكن الاتفاقيات الثنائية أو الأكثر بين الدول العربية هي البديل المؤقت.. أو هي المرحلة المتاحة على طريق التكامل المنشود، كما في دول مجلس التعاون الخليجي، وكما في الاتحاد المغاربي، وكما في الاتفاقيات السورية / اللبنانية، وكما كان في الاتفاقيات الثنائية الأخرى بين سورية ومصر، ومصر واليمن، ومصر وتونس وغيرها.. لكنها للأسف جميعها تعاني وبدرجات متفاوتة من معيقات ومشكلات.. وفي أي تكتل عربي ثنائي، أو أكثر يمكن أن يتحقق في أي مفاوضات، أو أي شراكات، أو الدخول إلى أية اتفاقيات مكاسب أكبر، لكنها مشكلات القطرية التي تتكرس يوماً إثر يوم وفي مختلف المجالات، والتي تتضخم عند غالبية القادة العرب، لتطغى على أي تفكير قومي نراه مطلوباً اليوم أكثر من أي وقت مضى..

لقد كان وسيبقى من الأفضل دائماً لسورية، كما لغيرها من الدول العربية التشارك مع أوروبا عبر اتفاقية شراكة واحدة طرفها الأول دول المجموعة الأوروبية التي تجمعها الوحدة الاقتصادية والنقدية، وطرفها الثاني الدول العربية كمجموعة أو تكتل، بعد أن تجمعها السوق العربية المشتركة، والتي يمكن أن تفرض نفسها كدول عربية، من المحيط إلى الخليج، وليس كدول متوسطية فقط، وحتى بعض هذه الدول المتوسطية مستثناة من الشراكة، مثل ليبيا.. كما يمكنها أن تحصل على مكاسب أفضل لم تتحقق لأي منها حتى الآن، وتتمتع بها دول أخرى أقامت شراكة مع أوروبا مثل إسرائيل وغيرها.

لكن العرب لم يطوروا علاقاتهم الاقتصادية بحيث تكون واقعاً لا تستطيع أوروبا تجاهله، وليس سراً أنه لا مصلحة لأوروبا بجوار شريك قوي، أو إقامة شراكة مع مثل هذا الشريك، لأنه سيفرض أو يتفاوض بشروط أفضل، ويقيم شراكات لمستقبل أفضل..

الثاني: وهو الخيار المفروض على الدول العربية فرادى بإقامة شراكات مع الطرف الآخر، أو الأطراف التي تحصل منها على أفضل المتاح من المكاسب السياسية،

والاقتصادية، والثقافية وغيرها، وهي في ظل الظروف الراهنة، المجموعة الأوروبية التي تسعى للاستقلال الاقتصادي، والسياسي عن الولايات المتحدة، وهذا ما يتحقق حالياً عبر الشراكات التي تمت حتى الآن مع تونس، المغرب، الأردن وعبر الشراكات التي ستتم مع سورية، ومصر، ولبنان، والجزائر وربما غيرها لاحقاً.. رغم أن هناك الكثير من الجوانب السلبية لهذه الشراكات، لكن تبقى هناك جوانب إيجابية لا يمكن تجاهلها، ووقائع ومستجدات عالمية لا يمكن القفز فوقها.

لذلك وفي ضوء ما يحيط بنا، وما يخطط لنا، وما وهو عليه واقعنا، والمطلوب لمستقبل أجيالنا ...

٧-٣- أ- أهمية التكامل العربي وضروراته:

بات معروفاً أن عصر العولمة الحالي وما يقوم عليه من حرية التجارة الدولية، وإطلاق تدفقات رؤوس الأموال، واتجاه أغلب دول العالم إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، هو عصر التكتلات الاقتصادية، ولم يعد هناك مفر أمام الدول العربية من مواجهة هذه الحقيقة.. والتكامل الاقتصادي العربي سيكون ركيزة اساسية لإطلاق الإمكانات العربية البشرية والمادية، والتي لايمكن إظهارها على حقيقتها إلا بالتكامل الذي بات ضرورة حتى للدول الكبرى، وها نحن نتابع سعي هذه الدول للتكتل وأبرزها الولايات المتحدة التي أقامت تكتلاً مع جيرانها في الشمال والجنوب، ومع دول جنوب شرق آسيا، ومع أوروبا أيضاً..

أما مبررات التكامل فهي باختصار ما يلي:

١- إطلاق حاجة الاقتصادات العربية الماسة إلى توسيع أسواقها أمام منتجاتها الجديدة، أو التقليدية، وتحقيق الفوائد والمزايا التي تنبثق من اقتصادات الحجم الكبير واتساع السوق، ومنها خفض التكلفة، ودعم القدرة التنافسية، وتسويق أفضل ...... الخ.

٢- تحقيق النهضة التكنولوجية والمعرفية بتوفير مستلزماتها المادية.

٣- جذب الاستثمارات المقيمة أو المهاجرة والأجنبية المصحوبة بالتقانات الحديثة، وشمولية المشروعات لكل قطاعات الإنتاج السلعي والخدمي، بما يعني ذلك من امتصاص للبطالة، وإطلاق التنمية.

٤- استيعاب التنوع في الإنتاج العربي في زيادة التجارة البينية، لاسيما في السلع غير التقليدية للصناعات التحويلية.

٥- إحداث تقارب مطرد في السياسات والأنظمة الاقتصادية والاجتماعية العربية من خلال اتجاهها نحو الإصلاح والتحرير الاقتصادي.

٦- ولعل الميزة الأهم للتكتل في عالم التكتلات أن هذا العالم لم يعد يقبل التعامل مع الدول الضعيفة إلا إذا ارتضت هذه الدول أن تكون منجماً لمواده الخام، أو سوقاً لمنتجاته، أو أرضاً لردم مخلفاته.

٧-٣- ب- مقومات التكامل العربي:

عند الحديث عن أي عمل عربي مشترك مهما كانت درجاته لابد من الانطلاق من حقيقة وجود مقومات تجعل من إمكانية تحقيق مثل هذا العمل التكاملي أو الوحدوي أيسر سبيلاً، ولابد أنها معروفة لكننا سنختصرها بما يلي:

-وحدة الأصل والمنشأ.

-اللغة الواحدة.

-التاريخ المشترك.

-الاتصال الجغرافي.

-الوحدة الثقافية التي أساسها وحدة المصادر الثقافية والفكرية.

-الدين المشترك.

فإننا نجد أن ضرورات إقامة تكتل عربي، أو تكامل عربي، و قياساً إلى التجربة الأوروبية واضحة أمامنا:

فهناك خلل في توازن القوى الإقليمية بالمعنى العسكري أو بمفهوم القوة الشاملة للدولة (اقتصادية / علمية / تقانية / صناعية ...)

- و هناك تحالفات عسكرية إقليمية من شأنها أن تؤدي إلى إضعاف الوزن النسبي للعرب في المنطقة.

- و هناك مخططات تستهدف الأرض العربية في جنوب لبنان و الجولان و جنوب السودان و جزر البحر الأحمر و الخليج العربي.

- وهناك أيضاً مخططات تستهدف الموارد العربية في المياه و النفط.

- وهناك خطر الشرق أوسطية بما تخفيه وراءها من تصورات سياسية للشرق الأوسط كمنطقة متعددة القوميات و الثقافات، و ليس كمنطقة عربية إسلامية، إضافة إلى خطورتها الاقتصادية.

كما نجد أن شروط إقامة مثل هذا التكتل العربي متاحة و أبرزها و أهمها:

- الإرادة الشعبية.
- الخبرات المتراكمة في العمل العربي المشترك.
- التجارب الأخرى التي يمكن الإفادة منها.
- اعتدال الخطاب الاقتصادي.
- العدو المشترك.

إن مسألة الوحدة والتكامل أصبحت ضرورية لتقدم وتطور الدول العربية خاصة بعد أن أصبح منطق التكتلات والتجمعات الإقليمية يمثل أهمية خاصة في إطار التفاعل

مع المشكلات التي تتجاوز في آثارها حدود الدولة الواحدة، لتؤثر في دول أخرى مثل مشاكل التقدم التقني، والتلوث، والطاقة، والغذاء ... إلخ.

ومما يزيد من أهمية تحقيق الوحدة العربية أو على الأقل التكامل العربي نجاح بعض التجارب التوحيدية أو التكاملية، كما هي الحال بالنسبة للمجموعة الأوروبية التي استطاعت رغم تباين واختلاف المصالح بين دولها، واختلاف منشئها وأعراقها، وتعدد لغاتها ومذاهبها تحقيق وحدتها الاقتصادية والنقدية، في حين أنه رغم توفر المقومات التكاملية الموضوعية في العالم العربي لم يكن ذلك الأثر الكافي لدفع العرب نحو الوحدة أو التكامل[1].

٧-٣- جـ- تطور التجارب التكاملية:

سبقت التجارب التكاملية العربية لجهة تأسيس مؤسسات هذا التكامل أي تجربة عالمية أخرى في هذا العصر، فقد أنشئت الجامعة العربية عام ١٩٤٥، وقد نصت في ميثاقها على إقامة تعاون اقتصادي عربي، وتم إنشاء لجنة دائمة لهذا الغرض، وفي عام ١٩٥١ تم إبرام معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، حيث تم إنشاء المجلس الاقتصادي الذي نصت عليه المعاهدة، وقد عمل هذا المجلس على إصدار عدد من الاتفاقيات منها اتفاقية تسهيل التبادل التجاري، وتنظيم تجارة الترانزيت، واتفاقية تيسير انتقال رؤوس الأموال.

وفي عام ١٩٥٧ وتأثراً باتفاقية روما تم إقرار اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية، وفي عام ١٩٦٣ اكتمل التصديق على هذه المعاهدة حيث تم إقرار إقامة سوق عربية مشتركة، يتم في جوهرها إنشاء منطقة تجارية حرة، يتم في نطاقها تحرير كامل للتجارة على سبعة مراحل تبدأ عام ١٩٦٥ وتنتهي عام ١٩٧١.. لكن وحتى الآن لم يكتمل انضمام الدول العربية سواء للوحدة الاقتصادية، أو للسوق.

---

(١) الوحدة الأوروبية.. الإسقاطات و التمثيل – د. جمال شبلي – دراسة ١٩٩٧ .

وقد تم في إطار الجامعة تشكيل مجموعة مـن المؤسسـات مـن أجـل تغطيـة كافـة جوانب العمل العربي المشترك، وهي:

١- مجلس الجامعة الذي يتكون من ممثلي الدول الأعضاء.

٢- اللجان الدائمة، وتعنى كل واحدة منها بكـل شـأن مـن الشـؤون الاقتصاديـة والسياسية،والاجتماعية والثقافية، المواصـلات، والقانونيـة، والإعـلام، وخـبراء النفـط، والأرصاد الجوية، والصحة، والمالية، والإدارية، وحقوق الإنسان.

٣- الأمانة العامة، وتمثل الجهاز الإداري للجامعة.

أما الوكالات والمنظمات المتخصصة التي تم إنشاؤها فهي:

١- المنظمات الاقتصادية والمالية: المنظمة العربية للتنمية الزراعية الصنـدوق العربـي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

٢- المنظمات الاجتماعيـة والإنسـانية: وهـي منظمـات للعلـوم الإداريـة والعمـل، والتدريب، والثقافة والعلوم، والصحة، والدفاع الاجتماعي ضد الجريمة.

٣- المنظمات الفنية: وهي عديدة وتهتم بكل شؤون المواصلات، البريد، الإذاعات العربية، الطاقة الذرية، الطيران المدني، والمواصفات والمقاييس، ودراسة المنـاطق الجافـة، والنقل البحري.

وقد بلـغ عـدد المؤسسـات المسـؤولة عـن العمـل العربـي المشـترك / ٢٠ / منظمـة متخصصة، وعشرة مجالس متخصصـة، و / ١٤ / اتحـاداً نوعيـاً، وأكـثر مـن / ٨٠٠ / مشروع عربي مشترك، والعديد من الاتفاقيات الثنائيـة لإقامـة منـاطق تجـارة حـرة بـين دول متجاورة و متباعدة.. لكنها غالباً لاتـزال دون أثـر فـاعل في أي عمـل اقتصـادي مشترك فاعل وناجح..

كما قامت تكتلات حاولت اقتفاء أثـر التجربـة الأوروبيـة في التكـامل، تمثلـت في إنشاء ما يعرف بمجالس (التعاون العربية) ومنها مجلس التعـاون الخليجـي عـام ١٩٨١،

ومجلس التعاون العربي، والاتحاد المغاربي اللذين تم إنشاؤهما عام ١٩٨٩، وقد وجد البعض في هذه التكتلات إعاقة لمستقبل الوحدة العربية، والعمل العربي المشترك، في حين وجد آخرون أنها تمثل اتجاهاً صحيحاً نحو الوحدة الشمولية من خلال التعاون الإقليمي الواقعي المتدرج.

لكن هذه المجالس لم تنجح كما كان مخططاً لها، فقد مات مجلس التعاون العربي وهو لايزال في بداياته، والاتحاد المغاربي معطل، أما مجلس التعاون الخليجي فلاتزال خطواته بطيئة في مسيرته التكاملية، ولاتزال الخلافات السياسية تؤثر على أعماله، حيث لم تتجاوز حتى الآن حصة التجارة البينية بين دول هذا المجلس الـ ٧ ٪ في المتوسط.

٧-٣- د- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

أقرت القمة العربية التي انعقدت في القاهرة في شهر حزيران ١٩٩٦ إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى وفقاً لبرنامج عمل وجدول زمني يتم الاتفاق عليهما.. وقد أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذه الاتفاقية في ١٩ / ٢ / ١٩٩٧ وفق مجموعة من الأسس وقواعد تتعلق بتخفيض الرسوم الجمركية والضرائب ومكافحة الإغراق، والتحرير التدريجي للسلع .... الخ، وحددت بداية سنة ١٩٩٨ بدء العمل بالتخفيضات الجمركية المتدرجة بواقع ١٠ ٪ سنوياً ولمدة عشر سنوات، وقد لاقت هذه الاتفاقية انتقادات عديدة أبرزها أنها تمثل أدنى درجات التكامل الاقتصادي، ولن يكون لها أثر فعال يعتد به في تحقيق الإندماج الإقليمي العربي.. ولن تؤدي إلى خلق التكتل الاقتصادي العربي الفاعل في مواجهة التحديات والمستجدات العالمية.. إضافة إلى طول الفترة الزمنية لتنفيذها، كما أن القوائم السلبية التي سمحت بها الاتفاقية يمكن أن تؤدي إلى تفريغها من محتواها..[١]

(١) أداء الاقتصاد العربي – د. أحمد رشاد موسى – مجلة الوحدة الاقتصادية العربية – العدد – ١٧ تشرين الثاني ١٩٩٨.

أما أنصار الاتفاقية فيرون أنها تمثل منهجاً واقعياً وجاداً لتحقيق أكبر قدر من التكامل والاندماج الاقتصادي والإقليمي بين الدول العربية وهم يعتقدون أن الأمر يمكن أن يكون معكوساً بحيث نبدأ مرحلة منطقة التجارة الحرة التي تشتمل على التحرر الكامل للتبادل التجاري، ثم مرحلة الاتحاد الجمركي لتوحيد التعريفات الجمركية، فمرحلة السوق المشتركة التي يتم فيها تحرير كافة الموارد الاقتصادية من عمالة ورؤوس أموال وخدمات وغيرها، ثم مرحلة الاتحاد الاقتصادي التي تضيف إلى ما سبق توحيد الأنظمة والسياسات والخطط والتشريعات الاقتصادية وتوسع صلاحيات الأجهزة المشتركة التي تدير التكامل.. وأخيراً مرحلة الاتحاد النقدي التي تضيف أيضاً توحيد العملة وسعر الصرف والبنك المركزي والاحتياطي النقدي، والسياسات المالية والنقدية..

وهم يرون أن الزمن ليس طويلاً، وهو يوفر للدول الأقل تقدماً من الناحية الاقتصادية إمكانية إعادة هيكلة اقتصادها حتى يتواءم مع التزامات الاتفاقية، أما الدول التي بدأت تنفيذ هذه الاتفاقية وهي دول هامة اقتصادياً يمكن أن تكون نواة فعالة للإندماج الاقتصادي والإقليمي الذي يحتوي كل، أو أغلب الدول العربية[1].

والآن وبعد مرور ما يقرب العامين على توقيع هذه الاتفاقية فهي تلاقي العديد من المعيقات والعقبات بدءاً من عدم التزام كل الدول العربية بها، وانتهاءاً بقوائم الاستثناءات التي تتقدم بها الدول الموقعة على الاتفاقية لتأجيل تحريرها والتي وصلت إلى المئات في العديد من الدول.. مروراً بضآلة شرائح الإعفاء الجمركي..إلى غير ذلك مما لامجال للحديث عنه..

٧-٣- د- معوقات العمل العربي المشترك:

لقد نجح الأوروبيون، وفشل العرب، مع أن مقومات نجاح العرب أكثر تواجداً في الواقع، لكن هذه المقومات فشلت في تحقيق أي نظام تكاملي يجمعها، والجهود التي

(١) المصدر السابق..

سبقت سواها في هذا المجال، يبدو أنها افتقرت إلى الجدية، وتمت لتحقيق مكاسب سياسية قصيرة الأمد، ويمكن رد أسباب فشل التجربة العربية في الوحدة والتكامل مقارنة مع التجربة الأوروبية إلى أسباب وظروف داخلية وخارجية أبرزها:

أولاً- الظروف والأسباب الخارجية:

١- في الوقت الذي عملت فيه أوروبا وبمساعدة أمريكا على بناء أوروبا قوية للوقوف في وجه الخطر الشيوعي، عمل النظام الدولي على تفتيت الوطن العربي، وتشجيع سياسة المحاور بين مؤيدين لهذا المعسكر أو ذاك، وأدى ذلك إلى الاختلاف في وجهات النظر حول أهداف التكامل ووسائل تحقيقه[1].

٢- قيام الاستعمار بتمزيق اوصال الوطن العربي وتحديد وتخطيط حدوده السياسية[2].

٣- لايزال الهاجس الأمني على المستوى الخارجي أو الداخلي يجعل هذه القضية في مقدمة القضايا التي توليها الدول العربية كل اهتمامها.. في حين أن هذا الهاجس قد حسمته أوروبا عندما أصبحت عضواً في حلف الأطلسي.

ثانياً: الظروف والأسباب الداخلية[3]:

١- مقابل استيعاب أوروبا الثورة الصناعية، وبناء اقتصاديات مستقرة ساعدتها في تجربة تكاملها، نجد أن الدول العربية عندما بدأت مشاريعها التكاملية كانت اقتصادياتها بدائية، و لم تصل إلى درجة معقولة من الاعتماد المتبادل فيما بينها..

---

(١) عبد الحميد الإبراهيمي -أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي و احتمالات المستقبل -مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٦ .

(٢) د. محمود عبد الفضيل -مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية- مجلة المستقبل العربي- عدد ١٧٩- كانون الثاني ١٩٩٠ .

(٣) د. محمود عبد الفضيل -مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية- مجلة المستقبل العربي- عدد ١٧٩ - كانون الثاني ١٩٩٠ .

٢- وفي الوقت الذي نضجت فيه الهوية الوطنية لكل دولة أوروبية، وشهدت استقراراً سياسياً، ونجحت في خيارها الديمقراطي، وحققت سيادة القانون، لازالت معظم الدول العربية في مرحلة بناء الدولة والاتفاق على شكل الهوية الوطنية، ولازالت سائدة فيها الولاءات العشائرية والطائفية والطبقية، فضلاً عن التباين في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعدم التماثل في القيم حتىعند النخب السياسية، ولازالت الدول العربية غير مستقرة اقتصادياً، وتغيب عن مجتمعاتها سيادة القانون، وبعيدة عن استخدام الخيار الديمقراطي ... إلى غير ذلك.

٣- وجود إسرائيل في قلب المنطقة العربية، وتسخير الموارد العربية من أجل الدفاع، لكن هذا السبب إذا كان يصح على بعض دول المواجهة.. فما عذر الدول الأخرى؟!..

٤- غياب الإرادة السياسية الفاعلة،وعدم قدرتها على التعامل مع الضغوط والتحديات الداخلية والخارجية.

٥- ضعف التربية الوحدوية المنظمة للجماهير.

ثالثاً- ظروف وأسباب تتعلق بالعلاقات العربية / العربية:

١- الاستغراق في العمل القطري على حساب العمل القومي.

٢- التمسك بالسيادة الوطنية ورفض كل محاولة لإعادة تنظيم الجامعة العربية على نحو يكفل إلزامية القرار الجماعي العربي.

٣- توجه رأس المال العربي، والنفطي تحديداً للاستثمار خارج الوطن العربي، والاعتماد على التنمية القطرية، وفتح الأسواق أمام سلع الاستهلاك والإنتاج الغربي..

٤- عدم الفصل بين ما هو سياسي، وما هو اقتصادي، فأي خلاف أو فتور سياسي بين الدول العربية يؤدي إلى توقف أي تبادل تجاري، وحتى أنه يتم إغلاق الحدود..

٧-٤- البدائل المتاحة في ضوء الواقع الراهن:

إن الخيار الذي يجب أن يعطيه العرب الأولوية هو بناء نظام إقليمي عربي جديد يتناسب والأخطار الكبيرة المحدقة بهذه الأمة في حاضرها ومستقبلها، والتي تحيط بها من كل جانب، وتأثيرها من كل حدب وصوب، وتتفاعل مع وقائع داخلية سياسية واقتصادية واجتماعية تجعل خطورتها أشد، وتأثيراتها أعمق، وتفاعلاتها أطول!!.

ولدى الأمة العربية من المؤسسات ما يكفي لتأخذ دورها ببناء النظام الاقتصادي المطلوب، والنهوض بالواقع إلى المستقبل المنشود، وهذه المؤسسات لاتزال تتعاطى وبالقدر الذي يتاح لها محاولات تفعيل العمل العربي المشترك في المجالات المالية والنقدية والزراعية والصناعية والثقافية والإعلامية وغيرها.. وهي إذ تحتاج إلى شيء فأول ما تحتاج إليه هو الإرادة السياسية التي تعد حجر الأساس لبناء عربي متين يجابه التحديات، وينتصر على الأزمات.

أما ما يجب التركيز عليه كما نرى في المرحلة القادمة وعلى الصعيد القومي فهو ما يلي:

١- بناء القدرات العلمية، وتطوير البحث العلمي وتوظيفه في مجالات الصناعة والزراعة، ومختلف نواحي الحياة العربية.

٢- الاهتمام بالتكنولوجيا، في جانبها المعرفي والمادي، وتكوين الخبرات القادرة على تطويعها، واستنساخها، وعلى الجامعات والمعاهد العلمية ومراكز البحث أن يكون لها دورها في النهوض التكنولوجي الغائب في بلادنا العربية، والذي لايزال يأتي في آخر اهتمامات الكثير من الأنظمة العربية.

٣- تفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك، وتغليب المصالح القومية على المصالح القطرية، وإعطاء التعاون العربي / العربي الأولوية.

٤- تفعيل التعاون مع دول الجنوب، ومع دول الشمال بما يخدم النهضة التكنولوجية والمعرفية في الدول العربية، وبما يحقق مصالحها الاقتصادية والسياسية.

٥- تشجيع الإبداع ورعايته، وأن يكون للقطاع الخاص دوره إلى جانب الحكومات في البحث والتطوير وتعزيز العمل العربي المشترك.

وحتى الآن لاتزال هناك عدة بدائل عربية متاحة أمام أصحاب القرار السياسي والاقتصادي العربي، يمكن أن تدفع بهذه الأمة إلى اللحاق بركب التقدم، وأن تكون في مركز العالم لاعلى هوامشه، وهذه البدائل يمكن تحديدها بما يلي[1]:

١- **البديل الأول**: (ما ينبغي أن يكون) ويتلخص بتنظيم العمل الاقتصادي المشترك لفترة العقدين القادمين بالتدرج التالي:

- قيام منطقة عربية كبرى للتجارة الحرة A.F.T.A هدفها التحرير الكامل للسلع والخدمات خلال فترة تمتد من خمس إلى سبع سنوات على الأكثر.

- الارتقاء إلى مرحلة السوق العربية المشتركة A.C.M ذات الجدار الجمركي الموحد، وتنظيم حرية انتقال رأس المال والخدمات والأفراد خلال فترة تمتد من عشرة إلى خمس عشرة سنة.

- الوصول إلى السوق العربية الموحدة A.E.U التي تتمتع بنظام موحد للتسويات والمدفوعات والنقد خلال عشرين عاماً.

٢- **البديل الثاني**: (إصلاح البيت القائم) ويهدف إلى إحياء وتطوير السوق العربية المشتركة في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والسماح بتوسيع عضويتها لتشمل كل الدول العربية الراغبة والمؤهلة، وذلك بإيجاد صيغة تمكن الدول العربية غير الأعضاء في المجلس من الانضمام لعضوية السوق مباشرة وإسقاط شرط الانضمام المسبق لعضوية المجلس، والاتفاق على جداول للتدرج الواقعي يتفق فيها على تجنب المعوقات التي يتبناها البعض من أنصار الحماية وفرض القوائم السلبية.

٣- **البديل الثالث**: (الحل العملي الممكن) سيكون منطقياً في القريب العاجل

---

(١) أثر المتغيرات الاقتصادية على مستقبل العالم العربي - د. جمال الدين البيومي - مجلة الوحدة الاقتصادية العربية- العدد ١٦- نيسان (أبريل) ١٩٩٨ .

بالنسبة للدول العربية التي تتفاوض لإقامة منطقة التجارة الحرة الأوروبية /المتوسطية إنشاء منطقة تجارة حرة عربية/ متوسطية فيما بين الدول العربية المتوسطية ذاتها، لأن قيام تلك المنطقة يمكن أن تقوم بدور العامل المساعد للاقتصادات العربية المتوسطية لتعجل بتحرير تجارتها الخارجية على أسس من المنافسة الدولية، وبذلك يصبح إنشاء منطقة تجارة حرة عربية/ متوسطية هو من باب أولى مسألة وهدف أجدر بالتنفيذ، مع أهمية تخطي هدف المنطقة الحرة في العالم العربي إلى أهداف أكثر طموحاً، ومن المتصور أن يجذب قيام تلك المنطقة في مرحلة تالية دول عربية أخرى في الوقت المناسب.

٤- **البديل الرابع:** ويدعو إلى قيام القطاعات الإنتاجية بمبادرات لتحقيق تعاون عربي حقيقي على المستوى القطاعي، وتعتبر الصناعة من أهم القطاعات العربية المؤهلة لقيام تعاون مفيد لكل طرف من الأطراف المشاركة فيه، مستفيدة من السوق المتسع، وإمكانية توظيف القدرات المجمعة للصناعات العربية للاستثمار على التكنولوجيا الجديدة، وأساليب التسويق الحديثة، ويمكن أن تكون صناعات الحديد، والبتروكيماويات، والسيارات والصناعات المعدنية، والألمنيوم، والإلكترونيات، والأجهزة المنزلية وغيرها هي المرشحة لذلك..

وفي الوقت ذاته هناك قطاعات اقتصادية عربية مؤهلة لقيام اتحادات للتعاون فيما بينها، مثل الطاقة، والنفط، والنقل، والمواصلات وسواها، وجميعها مجالات تخدم التكامل والتنمية والصناعة في الدول العربية..

٧-٥- دروس مستفادة من التجربة الأوروبية:

ما يمكن تسجيله بداية عند الحديث عن الدروس المستفادة من التجربة الأوروبية، ونجاح الأوروبيين فيما أخفق فيه العرب من إنشاء السوق العربية المشتركة، أنهم كانوا أكثر قدرة على إزالة المعوقات التي اعترضت مشروعهم الوحدودي، كما كانوا أكثر التزاماً بتطبيق الاتفاقيات التي تم إبرامها، والسوق الأوروبية تضم دول تنتمي إلى عشرة

أعراق مختلفة، منها اللاتيني، والسكسوني، والإيبيري، والسلافي، والجرماني .... وغيرها.. كما تضم أربع عشرة لغة رسمية، ويدين سكانها بنحو خمسة مذاهب..

وكانت الإرادة السياسية أكثر وضوحاً رغم غياب كل مقومات الوحدة التي يتمتع بها العرب لغة وتاريخ ووحدة وتاريخ ومنشأ.. وساعدهم في ذلك خياراتهم السياسية الداخلية لدولهم التي أخذت بمبادئ سيادة القانون والحكم الديمقراطي.

ولعل الدرس الأكثر أهمية الذي يجب أن نستفيد منه كعرب هو الكيفية التي تم فيها التعامل مع موضوع السيادة، وكيفية التنازل عن جانب من سيادة الدول في اتخاذ القرارات الاقتصادية لصالح الاتحاد.. فمن كان يتصور مثلاً أن تتخلى فرنسا وألمانيا، وربما بريطانيا لاحقاً عن الفرنك والمارك والإسترليني، وهي رموز وطنية كانت تعتبر راسخة، وتتخلى عن سلطة الإصدار النقدي وتحديد أسعار الفائدة لصالح مركزية أوروبية، مع ما يستدعي ذلك من تأثير على معدلات النمو والبطالة، وربما على مستقبل الحكومات القائمة لولا القناعة بأن الاتحاد سيكون لصالح دولها وشعوبها على المدى البعيد[١].

فهل يمكن الاستفادة من تجربة السوق الأوروبية المشتركة في إنشاء سوق عربية مشتركة؟...

لقد لاحظت بعض الدراسات[٢] عدداً من التطورات التي يمكن أن تكون عاملاً مساعداً في إقامة سوق عربية مشتركة، منها:

١- التراجع الواقع في دور الدولة الاقتصادي، و إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص.

٢- التوجه نحو الخصخصة في عديد من الدول العربية.

٣- السماح بمشاركات عربية و أجنبية في مشاريع استثمارية.

---

(١) عملة اليورو و تأثيرها على الوضع النقدي العالمي - د. ماجد عبد الله المنيف -شؤون اجتماعية - العدد ٦٠- شتاء ١٩٩٨ .

(٢) السوق العربية المشتركة في ضوء تجربة السوق الأوروبية - د. رأفت الشيخ- دراسة ١٩٩٧ .

و إذا كان البعض يورد بعض الحجج عن مشكلات سياسية و اقتصادية يمكن أن تشكل خطراً على قيام الوحدة النقدية الأوروبية المشتركة، نشير هنا إلى أن مثل هذه المشكلات ليست جديدة و لم تحول دون قيام هذه السوق... و على سبيل المثال لا الحصر تورد بعض هذه المشكلات التي لاتزال قائمة حتى الآن، لكنها لم تؤثر على قرار قيامها، فعلى الصعيد السياسي نشير إلى مايلي:

١- لازالت هناك تيارات متباينة باتجاه الوحدة و تختلف وجهات النظر بشأنها.

٢- لا تزال هناك مشكلة زعامة و تنازع لقيادة المجموعة لاسيما بين فرنسا و ألمانيا وبريطانيا.

٣- الهدف النهائي للمجموعة حسبما ترى الدول ذات الثقل فيها هو الوصول الى سياسة خارجية موحدة، و إلى هذا الهدف تسير أيضاً الدول ذات الوزن الدولي الأضعف.

٤- لا يزال هناك خلاف حول توسيع العضوية و استيعاب دول أوروبا الشرقية.

٥- هناك خلاف حول تحقيق سياسة دفاعية موحدة لدول المجموعة لاسيما بين فرنسا و بريطانيا[1].

و على الصعيد الاقتصادي نشير إلى مايلي:

١- اختلاف مستوى الازدهار و التقدم بين دول المجموعة.

٢- التخوف القائم لدى بعض الدول الأضعف اقتصادياً من سيطرة الدول الأقوى اقتصادياً...

٣- التفاوت في حجم المكاسب التي تجنيها كل دولة من دول الاتحاد...

٤- العلاقات غير المستقرة القائمة بين دول المجموعة و الولايات المتحدة الأمريكية في المجال الاقتصادي نتيجة التعارض في السياسات الزراعية بشكل خاص.[2]

---

(١) الوحدة الأوروبية..الاسقاطات و التمثيل- مصدر سابق .

(٢) عبد اللطيف شنهو- التعلم من التجربة الأوروبية المستقبل العربي- عدد ١٣٩- أيلول ١٩٩٠ .

لكن المشكلة أو المشكلات التي لاتزال قائمة لدينا في وطننا العربي الكبير هي أن قياداتنا العربية و رغم أن خطابها السياسي يؤكد على العمل المشترك و التكامل و المواجهة المشتركة للتحديات، فإن ممارساتها تختلف، إن لم تتناقض، و لم تضع حتى الآن صيغة فعالة للتعامل الاقتصادي العالمي الراهن، أو تتبنى مفهوماً تنموياً يضع استراتيجية شاملة للعمل العربي المشترك يتم الالتزام بها، بعد أن تحدد بوضوح أهدافها و أسسها و اتجاهاتها و وسائلها و آلياتها، و توحد حركتها على نحو يحقق التكامل و الترابط بين هذه الحركة و في داخل كل قطاع من قطاعاته، و فيما بين جميع هذه القطاعات، و ذلك على المحاور الثلاثة للعمل دولياً و إقليمياً و قطرياً، بحيث يركز المحور الأول على علاقة الدول العربية فرادى أو مجتمعة بباقي دول العالم، خاصة في صورة تجمعات اقتصادية، أما المحور الإقليمي فيركز على علاقات الدول العربية مع بعضها البعض، و أخيراً ينصب المحور القطري بطبيعة التوجه التنموي داخل كل قطر عربي، و من هذا المنطلق يمكننا مناقشة التحركات العربية الأخيرة تجاه إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية باعتبارها تمثل الخطوة العملية الاولى في سبيل إنشاء السوق العربية المشتركة، ولذلك ينبغي دراستها و تحليلها لإزالة كافة المشاكل و العوائق التي تحول دون قيامها وتفعيلها[1].

٧-٦- خلاصة ونتيجة:

وكخلاصة لما سبق نرى أنه لابد للدول العربية أن تواجه هذا الوضع العالمي الجديد الذي تسعى فيه الولايات المتحدة لأن تكون شرطي العالم الوحيد، وقوته التي لا يستطيع أحد مجابهتها، و(الملجأ) الذي يسعى الجميع (للاحتماء) به، خاصة وأن الظروف التي تبعت انهيار الاتحاد السوفيتي وفرت لها إمكانية أن تكون مثل هذا الشرطي الوحيد والقطب الوحيد، والقوة الأولى على الأقل حتى الآن؛ لذلك نعتقد أن أمام الدول العربية خياراً واحداً لايمكن أن يحققه لها أي خيار آخر وهو:

(١) دور القطاع الخاص في تفعيل السوق المشتركة – مصدر سابق –

ـ التعاون في مختلف المجالات، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، والوصول إلى أعلى مراحل هذا التعاون، إن لم يكن بالوحدة، فبالسوق العربية المشتركة، وإن لم يكن بهذه فبمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي نلاحظ للأسف الصعوبات والمعيقات في تنفيذها من خلال الاستثناءات التي تطلبها بعض الدول العربية، أو تأخر بعض الدول العربية الأخرى عن الالتزام الكامل بما نصت عليه.. وأن نصل إلى مثل هذه المنطقة في أقل فترة زمنية ممكنة، وأن تستكمل إنشائها قبل الفترة التي حددتها اتفاقيات الغات لتحرير التجارة..

إن هذا التعاون فيما لو تحقق بالحدود المطلوبة جماهيرياً يمكن أن يجعل من الأقطار العربية قوة اقتصادية عالمية، بل قطباً اقتصادياً وسياسياً عالمياً تسعى إليه الدول لتشد أزرها به، بدل من سعي هذه الأقطار فرادى لتشد أزرها بالدول والتكتلات الأخرى، وإذا كانت هناك أسباب مختلفة تحول دون الوصول إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، أو السوق المشتركة خلال فترة زمنية قريبة، فلتكن الاتفاقيات الثنائية أو الأكثر بين الدول العربية هي البديل المؤقت.. أو هي المرحلة المتاحة على طريق التكامل المنشود، كما في دول مجلس التعاون الخليجي، وكما في الاتحاد المغاربي، وكما في الاتفاقيات السورية / اللبنانية، وكما كان في الاتفاقيات الثنائية الأخرى بين سورية ومصر، ومصر واليمن، ومصر وتونس وغيرها.. لكنها للأسف جميعها تعاني وبدرجات متفاوتة من معيقات ومشكلات.. وفي أي تكتل عربي ثنائي، أو أكثر يمكن أن يتحقق في أي مفاوضات، أو أي شراكات، أو الدخول إلى أي اتفاقيات مكاسب أكبر، لكنها مشكلات القطرية التي تتكرس يوماً إثر يوم وفي مختلف المجالات، والتي تتضخم عند غالبية القادة العرب، لتطغى على أي تفكير قومي نراه مطلوباً اليوم أكثر من أي وقت مضى..

و في هذا المجال نعتقد أن كل المشكلات التي تطرح، و يدعي أصحابها أنها تعيق العمل العربي المشترك غير دقيقة، فإذا كان التفاوت الاقتصادي بين الدول العربية معيقاً، فأمامنا التجربة الأوروبية التي يتفاوت فيها التطور الاقتصادي بوضوح بين ألمانيا

و إيطاليا مثلاً، أو فرنسا و إسبانيا.. و أمامنا تجربة (آسيان) في جنوب شرق آسيا التي يتفاوت فيها نصيب الفرد من الدخل القومي بين / ٢٧ / ألف دولار في سنغافورة، وفيتنام / ٥٠٠ / دولار، و أندونيسيا / ١١٠٠ / دولار..

و إذا كان اختلاف الأنظمة السياسية، أيضاً فأمامنا الحالة الآسيوية، و في هذه الحالة تعددت فيها الفلسفات و النظم و الأصول الجغرافية و العرقية لحكام دولها، حتى وصلت نسبة التجارة البينية بينها الى نحو ٣٠ ٪ من حجم تجارتها العالمية.

ولغالبية العرب قرارهم السياسي إذا أرادوا، لكن هذا القرار لايتخذ و ينفذ إلا إذا كان تجاه الغير، و قد كان لغالبيتهم مثل هذا القرار حتى دون رغبة شعوبهم في توقيع اتفاقيات يقال أنها اتفاقيات سلام مع إسرائيل.

أيضاً لا تتأثر العلاقات الاقتصادية بين العرب و غيرهم إذا نشبت أزمة سياسية، والعلاقات الاقتصادية الخليجية الإيرانية قائمة لم تتأثر بأزمة الجزر الإماراتية الثلاث في الخليج العربي، و كثيراً ما شهدت العلاقات العربية الأمريكية، أو العربية التركية حالات فتور بل وأزمات، لكن العلاقات الاقتصادية لم تتأثر و استمر انتقال الافراد على حاله، حتى بين بعض الدول العربية و إسرائيل، فرغم حالة الاحباط الناجمة عن تردي و تقهقر مفاوضات السلام، لاتزال إسرائيل الشريك التجاري الأول لها في المنطقة.

٧-٧- المتوسطية كخيار متاح:

إذن عن أي معيقات نتحدث و العرب أصحاب قرار سياسي إذا كان مع غير العرب، و ملتزمون بالاتفاقيات و بنصوصها الحرفية إذا كانت مع غير العرب، و هم من أكثر دول العالم التزاماً بالقرارات الدولية إذا كانت لا تخص العمل العربي المشترك، أو تشمل دولاً أخرى غير عربية؟!.

لذلك فإن أي حجج لم تعد مقبولة.. و أي حجج هي من صنعنا نحن العرب، ونحن الذين نفخنا فيها لتصبح عملاقة نوهم أنفسنا بعدها أننا لا نستطيع التغلب عليها.

بالتالي لم يعد العمل الاقتصادي العربي المشترك ضرورة تنموية فحسب، و إنما أصبح ضرورة مصيرية، بعد أن تأكد أن التعامل في القرن القادم سيكون بين الكتل العملاقة، و الاتحادات الكبيرة،لذلك نؤكد مع غيرنا[١] على:

- تحييد العمل الاقتصادي بعيداً عن الخلافات و الهزات السياسية الطارئة.
- الالتزام بأولوية العلاقات العربية و معاملاتها الخارجية.
- كفالة مبدأ التعامل التفضيلي للمنتجات و الخدمات العربية و معاملة رأس المال العربي بما لا يقل عن مثيله القطري.
- تحرير التبادل التجاري.
- تحرير تنقل الأيدي العاملة.
- تحقيق التوازن في الحقوق و الامتيازات و التسهيلات التي تمنح لعناصر الإنتاج.
- العمل على التقليص السريع للفجوة التنموية و الداخلية فيما بين الأقطار العربية وداخل كل قطر.
- اعتماد مبدأ التخطيط القومي للمشاريع المشتركة.
- منح المشروعات المشتركة معاملة تفضيلية...

لقد بدأت الوحدة الأوروبية بحلم ربما كان غير منطقي عندما بدأ، لكن الحلم أصبح واقعاً، و هو يكبر باتجاه إقامة الولايات المتحدة الأوروبية.. و ما يجمعنا بالأوروبيين أننا نحلم بالوحدة أيضاً، لكن الفرق أنهم نفذوا ما حلموا به، و نحن لانزال نحلم.. ونحلم، ولما تنتهِ الأحلام بعد، حتى أننا أنجزنا أغنية عربية اسمها الحلم العربي...

٧-٨: أوروبا والعرب.. مشروع قطب عالمي:

إن نجاح التعاون العربي / الأوروبي قد يحقق كما سبق للجنرال / شارل ديغول / أن توقع (إقامة قوة عالمية جديدة تعيد معادلة موازين القوى في العالم)[٢]،

---

(١) الاقتصاد العربي في القرن الواحد و العشرين – مصدر سابق.

(٢) الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة أمام الحوار العربي / الأوروبي– مصدر سابق.

لكن نجاح هذا التعاون يتطلب استراتيجية عربية / أوروبية في المقام الأول، تنبع من الرغبة الحقيقية للطرفين، ولمصالحهما، وغير متأثرة بأي طرف ثالث سلباً أو إيجاباً.. أو بمعنى آخر القرار يجب أن يكون عربياً / أوروبياً، والهدف مصلحة أوروبا والعرب، خاصة وأن ما وقع من أحداث، وما استجد من وقائع، لاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية، ومفاوضات السلام في المنطقة، أكد ما لايقبل الشك أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد أن تنفرد بمصير العالم، بما في ذلك شمال المتوسط (أوروبا)، وشرقه وجنوبه (العرب)، ولاتقبل قوة أخرى توازيها، أو تحد من تطلعاتها في أن تبقى القطب الأوحد، والقوة الأكبر على مختلف المستويات، وبالتالي فإن أي تكتل آخر وليكن أوروبياً / عربياً سيتعرض لمواجهة أمريكية مستترة دائماً، وصريحة واضحة إن استدعى الأمر، والموقف الأمريكي المعادي للحوار العربي / الأوروبي الذي انطلق في السبعينيات معروف لدينا، خاصة وأن الثقل الاقتصادي الذي يمكن أن يشكله التكتل الأوروبي / العربي، لاسيما في ظل إقامة الوحدة النقدية، وزيادة عدد الدول العربية التي وقعت اتفاقيات شراكة، يمكن أن يكون موازياً للثقل الاقتصادي الأمريكي في العالم، وبالتالي تصحيح الخلل في التوازن العالمي القائم على القطب الواحد، وأوروبا تثبت في فترة ما بعد الحقبة الاستعمارية أنها يمكن أن تكون في تعاملاتها أكثر صداقة، ومصداقية مع دول العالم الثالث، وأقرب إليه في همومه وتطلعاته وأقل انحيازاً -بالنسبة للعالم العربي لإسرائيل، وستستطيع- فيما لو نجح هذا التكتل العربي / الأوروبي- أن تحسم ترددها فيما يتعلق بالصراع العربي / الإسرائيلي، لتكون مواقفها أكثر وضوحاً وعدالة.. لكن لابد في ذلك لأوروبا، ولتستطيع أن توفر أهم عامل نجاح لمشروع القطب العربي / الأوروبي أن تكون مستقلة تماماً في قرارها، وأن تتيح لها استقلاليتها بالمفهوم الذي نقصده اكتساب القدرة على العزم، وأن تتصالح مع نفسها، لتعرض ذاتها للآخرين كمحاور بضم الميم مستقل، يحمل حلولاً جديدة للثورات العالمية، وتستطيع هذه الصيغة أيضاً أن تبرز الكيان المجموعي وتحدد له هدفاً.

أيضاً، فالاستقلالية لاتعني القطيعة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولاالخروج من العالم الأطلسي، بل إعادة التوازن داخله بواسطة الإندماج المدفوع ناحية أوروبا الشرقية، وناحية العالم الثالث، ودول أخرى ذات وزن عالمي، أو بعبارة أخرى خلق هامش مناورة يتيح لأوروبا التأكيد على أولوياتها، وتنظيم ضروراتها، وتقديم حلولها، والتحرك بالتالي كفاعل حر بمستقبله الخاص.[1]

وما يمكن أن يقال عن الاستقلالية في القرار والموقف الأوروبي، يمكن أن يقال وإلى حد بعيد بالنسبة لاستقلالية وقرار الموقف العربي، رغم اختلاف الحال بالنسبة لكل طرف من الأطراف العربية، أو الأوروبية، واختلاف عوامل وإمكانات مثل هذا القرار بين هذه الأطراف، والمقدرة المتاحة لاتخاذه والدفاع عنه، ومواجهة محاولات إفشاله.. أما ما يجمع كلا الطرفين أنهما غير مدركين تماماً لما يستطيعان تحقيقه سواء لما يخدم مصالحهما، أو لتأثيرهما الإيجابي المحتمل على الساحة الدولية، أو ربما هما يدركان، لكن القوى المؤثرة لإفشال التكتل مشروع القطب لاتزال أقوى، والمطلوب بالمقابل توفير عناصر قوة أكبر لتكون أكثر قدرة على تخطي المنزلقات، والمطبات، وربما التهديدات المعلنة، أو التي يتم تسريبها بشكل أو بآخر..

إن العالم العربي بحاجة إلى أوروبا سياسياً للضغط على إسرائيل ووضع حد لعدوانيتها، وتطلعاتها للمزيد من الاحتلال، والهيمنة، والوسائل لذلك متعددة ويمكن أن يكون تحجيم وضعها بالنسبة للسوق الأوروبية المشتركة، والتهديد بإيقاف برامج الدعم المالي أيسر تطبيقاً من أي وسائل أخرى..

كذلك أوروبا قادرة من خلال الفاتيكان كقوة ضاغطة دولية، ووضعها في الأمم المتحدة، والعالم، وشركاتها متعددة الجنسية، وغيرها أن تكون ذات أثر دولي ضاغط عالمياً على إسرائيل.

وأوروبا بحاجة إلى العالم العربي سياسياً بتوفير الكثير من مقومات استقلالية القرار سواء لجهة إمدادات الطاقة،أو الأرصدة العربية.

---

(١) المصدر السابق.

والعالم الثالث.. في آسيا، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وأوروبا ذاتها، بحاجة إلى قطب جديد يعيد التوازن المفقود في عالم اليوم، ومثل هذا القطب العربي / الأوروبي سيغيِّر الكثير من المعطيات، والوقائع، وسيحمل في حال قيامه على شراكة ندية ومتكافئة وتعاون صادق وبشائر مستقبل أفضل لكل الدول النامية المتطلعة إلى التطور والتقدم بعيداً عن الهيمنة والتبعية.

وكما سبقت الإشارة، فأوروبا والعرب، أكثر من عنوان، وأكثر من تاريخ وجغرافيا، إنه مشروع في بناء مستقبل يتكئ على قدرية الجغرافيا، ويتعلم من تجارب التاريخ، وأهم من هذا وذاك يرنو إلى غاية إنسانية عليا، لشعوب ملت تناقضاتها وصراعاتها، وأثَّرت في تحييد آليات الصراع، وتقديم آليات التعاون..

إن الفرصة المتاحة من خلال إقامة شراكة متكافئة، ومبنية على تبادل المصالح والمنافع، والمستقلة في القرار والموقف، لاشك تاريخية يجب عدم تفويتها، لأن تفويت مثل هذه الفرصة، سيترك فراغاً يمكن لشراكات أخرى غير عادلة، بل وضارة أن تفرض نفسها، ووسائل الضغط لتمرير هذه الشراكات البديلة عديدة، ومؤثرة..

بعد ذلك ربما يطرح البعض التساؤل التالي:

ـ لماذا هذا التأييد لفكرة يمكن أن تكون ضرباً من الخيال بعيد التحقيق أو حلماً بعيد المنال؟!..

عن ذلك أجيب من واقع ما أراه أمامي من تحديات راهنة، وما أستشفه من مخططات تستهدف وجودنا كأمة، أنه لابديل أمامنا سوى أن نكون قوة بذاتنا، وهذا أمل وطموح وهدف يجب ألاَّ نمله، أو نكون قوة بغيرنا، وتكون هذه القوة أكثر حماية لنا إذا اتحدت قوة الذات مع قوة الغير من خلال تكتل يراعي التكافؤ وتبادل المنافع، خاصة إذا كنا أكثر اطمئناناً لهذا الغير من كل الآخرين المتكالبين على المنطقة، وما يجمعنا به أكثر مما يباعدنا، وما نلتقي به معه أكثر مما نفترق بشأنه، ونمتلك معاً الكثير من الخصائص المشتركة، والمصالح المستقبلية المشتركة، أكثر مما يتواجد بيننا من عوامل

صراع وتباعد.. ومنذ نحو خمسة آلاف عام، والدول المتشاطئة على المتوسط لم تكف عن التعايش معاً، وكانت لها حواراتها الحضارية والثقافية، وحركتها التجارية والبشرية، كما كانت لها مشكلاتها وحروبها.. لكن، ولأن اليوم غير الأمس، ونفترض أن الجميع، قيادات وشعوباً، أدرك أهمية إقامة شراكة ندية ومتكافئة وقائمة على أسس ثابتة، وذات أهداف تخدم مصالح الطرفين، وتقطع الطريق على مشاريع إسرائيلية أمريكية، ذات أهداف خبيثة.. أقول، مع افتراضنا ذلك، نجد أن الشراكة هي أفضل المتاح، والشراكة كما نريدها، وكما يجب أن تكون يمكن أن تشكل قطباً، تعيد تصحيح الخلل في التوازنات الدولية التي كرست الولايات المتحدة زعيمة العالم، والقوة التي تفرض ما تريده بقوة السلاح..

لذلك أجد نفسي أطالب بـ:

- بناء قوة اقتصادية عربية من خلال أقصى ما يمكن أن نحلم به وهو وحدة اقتصادية ونقدية..

وأجد نفسي متحمساً لـ:

- شراكة أوروبية / متوسطية عادلة ومتكافئة تراعي فيها أوروبا مصالح العرب السياسية والاقتصادية، وأحلم أن تصل إلى مرحلة القطب الأوروبي/المتوسطي..

٧-٩- الخاتمة:

إن تحقيق الأهداف التي تبدأ أحلاماً يتطلب إرادة الفعل التي تجسدها على صعيد الدول والجماعات الإقليمية،أو بالأحرى يتطلب الإرادة السياسية، ويتطلب المناخ المناسب، وإيجاد إطار صالح للعمل في صيغة مناسبة، وإحكام آلية العمل.. والإرادة السياسية متوافرة في حد أدنى يمكن أن يبنى عليه لشحذها، والمناخ السياسي المحيط بالمنطقتين مناسب للبدء بـ (محاولة) تاريخية لتكثيف العلاقات العربية / الأوروبية وتوثيقها، وتنميتها.

إن الشراكة الأوروبية / المتوسطية ضرورة تفرضها المتغيرات والتحديات الراهنة والمستقبلية،وهي أفضل الخيارات المتاحة لنا كعرب، ولكن لايعني ذلك دعوة إلى الاندفاع بغير حساب النتائج، ودعوة إلى التسليم بأي شروط، لأن من أهم مقومات أي تعاون قيامه على أسس تراعي مصلحة طرف على آخر، ولاتأخذ من طرف لتعطي الآخر، أو بمعنى آخر وكما سبقت الإشارة، العدالة.. الندية.. التكافؤ، ولكل من تلك الركائز، أو غيرهامما ورد سابقاً مستلزماته، ومتطلباته، وما يجب على كل طرف أن يقوم به اتجاه الطرف الآخر..

لقد نجحت الولايات المتحدة لعقود في بث الرعب في نفوس الأوروبيين من الخطر الشيوعي.. والآن تحاول بمساعدة مشبوهة من قوى بعيدة عن الإسلام الحقيقي بث رعب من نوع جديد، هو التطرف والإرهاب الإسلامي وتصوير العرب والمسلمين على غير حقيقتهم التي هم عليها، فارتبط في ذهن الكثير من الأوروبيين، أن العربي يعني تخلفاً وهمجية.. وأن الإسلام يعني إرهاب وذبح وتكفير الأديان، والمذاهب الأخرى.. ومثل هذه الصورة يجب تغييرها بالقراءة الأوروبية الصحيحة لدين الإسلام دين الحضارة والعدالة والقيم الإيجابية والعلاقات الإنسانية، والقراءة الصحيحة لأمة العرب التي حملت مشاعل الحضارة يوماً إلى أوروبا، وتناضل من أجل حقوق مشروعة مغتصبة، وموقع لائق في عالم اليوم..

إن من يقرأ لائحة الخمسة آلاف شركة الأوائل في العالم حالياً، والتي نشرتها صحيفة (لوبوان) الفرنسية أوائل شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٩، يدرك أن العرب باقون ولفترة طويلة مجرد أسواق يتفق العالم الغني على تقاسمها، وتقاسمهم، وأن الولايات المتحدة باقية ولعقود طويلة سيدة العالم، إذا لم تحدث معجزة، وهذه المعجزة هي أن يضع العرب حداً لتجزئتهم، وأن يوقف الأوروبيون انقسامهم وترددهم، ودوران بعضنا وبعضهم في فلك الولايات المتحدة الأمريكية التي أخضعت آخر عملاق عالمي لشروط تجاريها، وهي الصين..

وبالتالي على أوروبا والعرب تكثيف الحوار، والتعاون، والتأكيد على المصالح المشتركة، وانطلاقاً من رؤى مشتركة للقضايا ذات الاهتمام المشترك، وبما يعود بالنفع المشترك عليهما، وعلى السلام العالمي، ويوفرعوامل الاستقرار العادل والدائم للمنطقة والعالم.. وبما يساهم بإنشاء قطب اقتصادي عالمي يستطيع تصحيح اختلال التوازن العالمي الراهن القائم على وجود القطب الأمريكي الواحد..

ملحق رقم (١)

نص إعلان برشلونة

الذي تمت المصادقة عليه في المؤتمر الأوروبي المتوسطي

(٢٧-٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٥)

تأكيداً لأهمية البحر الأبيض المتوسط الاستراتيجية، وعزماً على إكساب علاقاتها المستقبلية بعداً جديداً يقوم على التعاون الشامل والمتضامن، يتماشى وطبيعة العلاقات المتميزة التي نسج خيوطها الجوار والتاريخ.

* وإدراكاً لما تمثله الرهانات الجديدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية على ضفتي المتوسط من تحديات جماعية تستدعي معالجة شاملة ومنسقة وعزماً منها، تحقيقاً لهذه الغاية،

* على أن تجعل لعلاقاتها إطاراً متعدد الأطراف ودائماً، يقوم على روح الشراكة، ومع مراعاة كل ما ينفرد به كل مشارك من خصوصيات وقيم ومميزات.

* وتأكيداً منها أن هذه المبادرة الأوروبية المتوسطية لاتريد أن تكون بديلاً عن الأعمال والمبادرات الأخرى التي تهدف إلى إحلال السلام والاستقرار والنمو في المنطقة، إلا أنها ستساهم في المساعدة على نجاحها.

إن المشاركين يدعمون تحقيق تسوية سلمية عادلة وشاملة ودائمة في الشرق الأوسط، تقوم على ما أصدره مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من قرارات في الموضوع، وعلى المبادئ المشار إليها في رسالة الدعوة إلى مؤتمر مدريد للسلام بالشرق الأوسط، بما فيها مبدأ (الأرض مقابل السلام) مع كل ما يترتب عليه.

وإيماناً منها بأن الهدف العام المتمثل في جعل حوض المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون تضمن السلم والاستقرار والرخاء يتطلب تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق

الإنسان، وتنمية اقتصادية واجتماعية مستديمة ومتوازنة، ومقاومة الفقر، والعمل على تحسين التفاهم بين الثقافات، وهي جميعاً عناصر أساسية للشراكة.

* توافق على أن تقيم بين المشاركين شراكة شاملة -شراكة أوروبية متوسطية- من خلال حوار سياسي متين ومنتظم، وتنمية التعاون الاقتصادي والمالي، وإضفاء أهمية خاصة على البعد الاجتماعي والثقافي والإنساني، وهذه المحاور الثلاثة هي الجوانب الثلاثة للشراكة الأوروبية المتوسطية.

إن المشاركين يعبرون عن إيمانهم بأن السلام والاستقرار والأمن في المنطقة المتوسطية ثروة مشتركة يلتزمون بتشجيعها وتعزيزها بكل الوسائل المتاحة لديهم. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإنهم يوافقون على القيام بحوار سياسي متين ومنتظم، يقوم على احترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي، ويجددون تمسكهم بعدد من الأهداف المشتركة في مجال الاستقرار الداخلي والخارجي.

وفي هذا السياق فإنهم يتعهدون من خلال إعلان المبادئ التاية بـ:

ـ العمل طبقاً لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيرهما من الالتزامات المترتبة على المعاهدات الإقليمية والدولية التي هم أطراف فيها.

ـ تعزيز دولة القانون والديمقراطية في نظمهم السياسية مع احترام حق كل طرف منهم في هذا الإطار في اختيار نظامهم السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والقانوني وتطويره.

ـ احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وضمان التطبيق الفعلي والشرعي لهذه الحقوق والحريات، بما فيها حرية التعبير، وحرية إنشاء الجمعيات لأغراض سلمية، وحرية الرأي والمعتقد والديانة، سواء على الصعيد الفردي أو جماعياً مع أعضاء آخرين في المجموعة، دون أي تمييز بسبب الجنس، الجنسية، واللغة والدين، والعرق.

ـ الموافقة، من خلال الحوار بين الأطراف، على تبادل المعلومات المتصلة بقضايا حقوق الإنسان، والحريات الأساسية،التمييز العنصري، ومعاداة الأجانب.

ـ احترام الاختلاف والتعددية في مجتمعاتهم ودفع الغير إلى احترامهما، وتشجيع مختلف الفئات على التسامح، ومقاومة مظاهر التعصب، والتمييز العنصري ومعاداة الأجانب، ويؤكد المشاركون أهمية وجود ثقافة مناسبة في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

ـ احترام المساواة المطلقة بينها، وكل مايتصل بسيادتها من حقوق، والتطبيق الوفي للالتزامات التي قطعتها على نفسها، طبقاً للقانون الدولي.

ـ احترام تساوي الشعوب في الحقوق، وحقها في تقرير مصيرها، مع العمل في كل الأحوال لأحوال طبقاً لأهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وللقواعد المتصلة بالقانون الدولي، بما في ذلك القواعد المتعلقة بالسلامة الترابية للدول كما تضبطها الاتفاقات المعقودة بين الأطراف المعنية.

ـ الامتناع، طبقاً لقواعد القانون الدولي، عن أي تدخل مباشر أو غير مباشر في الشؤون الداخلية لطرف آخر.

ـ احترام السلامة الترابية لكل طرف من الأطراف الأخرى ووحدته.

ـ تسوية خلافاتهم بالوسائل السلمية، ودعوة كافة المشاركين إلى العزوف عن التهديد أو استعمال القوة ضد الوحدة الترابية لطرف آخر، بما في ذلك احتلال الأراضي بالقوة، وإلى تأكيد الحق في ممارسة السيادة ممارسة تامة بالوسائل المشروعة، طبقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ـ تعزيز تعاونهم للوقاية من الإرهاب ومقاومته، وخاصة بإقرار المعاهدات الدولية التي وقَعوا عليها وتطبيقها، والانخراط في مثل هذه المعاهدات، واستخدام أي إجراء آخر مناسب.

ـ توحيد جهودهم لمقاومة انتشار الجريمة المنظمة وتنوعها، ومحاربة آفة المخدرات في كل مظاهرها.

ـ تعزيز الأمن الإقليمي، بالعمل خاصة على الحد من انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، بالانخراط الملتزم في مجموعة من المعاهدات الدولية والجهوية

للحد من انتشار هذه الأسلحة، وفي اتفاقيات، الحد من التسلح، ونزع السلاح، من قبيل TNP CWC BWC CTBT.

ـ أو في الاتفاقيات الإقليمية، التي تقضي مثلاً بإنشاء مناطق منزوعة السلاح بما في ذلك أجهزة مراقبتها، وبالاحترام الصادق لالتزاماتها في إطار اتفاقيات الحد من التسلح، ونزع السلاح، وعدم انتشار الأسلحة.

ـ وتتعهد الأطراف الموقّعة بأن تجعل من الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، والأسلحة النووية، والكيميائية والبيولوجية والصواريخ الحاملة لرؤوس نووية أو كيميائية أو بيولوجية، يمكن أن تراقب عملياً باتفاق جميع الأطراف.

وإلى هذا فإن الأطراف:

– ستعمل على إيجاد وسائل عملية للحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، ودون الإفراط في حشد الأسلحة التقليدية.

–ستمتنع عن تطوير قدراتها العسكرية بما يتجاوز حاجاتها المشروعة للدفاع، مع تأكيدها العزم على بلوغ مستوى واحد من الأمن، وعلى إقرار الثقة المتبادلة بأقل ما يمكن من الجنود والاسلحة، وعلى الانخراط في CCW.

–ستوفر الظروف الملائمة لإقامة علاقات حسن جوار بينها ودعم العمليات الهادفة إلى الاستقرار والأمن والرخاء، والى التعاون الإقليمي والجهوي.

– ستدرس إجراءات الثقة والأمن التي يحسن اتخاذها جماعياً بين المشاركين لتعزيز (منطقة السلام والاستقرار في المتوسط) بما في ذلك إمكانية أن تعمل في المدى القريب على عقد ميثاق أوروبي متوسطي في هذا المجال.

الشراكة الاقتصادية والمالية:

إنشاء منطقة ازدهار مشترك

يؤكد المشاركون الأهمية التي يولونها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستديمة والمتوازنة تحقيقاً لهدفهم المتمثل في إنشاء منطقة رخاء مشترك. ويقرَ المشاركون بأن

مسألة التداين يمكن أن ينجرَ عنها عقبات في طريق النمو الاقتصادي لبلدان المنطقة المتوسطية. واعتباراً لأهمية العلاقات الرابطة بينهم فإنهم اتفقوا على مواصلة الحوار لبلوغ بعض التقدم في المجالات المختصة.

وبناءً على ماسجله المشاركون من أن الأطراف تواجه تحديات واحدة وإن كانت مختلفة من حيث الدرجة، فإنهم يحددون لأنفسهم الأهداف البعيدة المدى التالية:

- الإسراع في وتيرة التنمية الاجتماعية الاقتصادية المستديمة.

- تحسين ظروف عيش السكان، وتطوير مستوى التشغيل والحد من فوارق النمو في المنطقة الأوروبية المتوسطية.

- تشجيع التعاون والتكامل الإقليمي.

ولبلوغ هذه الأهداف، اتفق المشاركون على إقامة شراكة اقتصادية ومالية تأخذ بعين الاعتبار اختلاف النمو وتنبني على:

- إنشاء منطقة تبادل حر تدريجياً.

- تحقيق تعاون وتشاور اقتصاديَين مختصين في المجالات المعنية.

- زيادة المساعدة المالية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لشركائه زيادة معتبرة.

أ- منطقة التبادل الحر:

تتحقق منطقة التبادل الحر من خلال الاتفاقيات الأوروبية المتوسطية الجديدة واتفاقيات التبادل الحر بين شركاء الاتحاد الأوروبي. وقد جعل المشاركون سنة ٢٠١٠ حداً أقصى لإنشاء هذه المنطقة التي ستقام بالتدريج وتشمل القسم الأكبر من التبادل في إطار احترام التعهدات المترتبة على المنظمة العالمية للتجارة.

وتطويراً للتبادل الحر المتدرج في هذه المنطقة: فإن العوائق التعريفية وغير التعريفية لتبادل السلع المصنعة ستلغى شيئاً فشيئاً حسب تقاويم يقع الاتفاق عليها بين المشاركين، وانطلاقاً من المسالك التقليدية، وفي حدود ما تسمح به السياسات الزراعية

المختلفة، ومع الاحترام التام للنتائج المتوصل اليها في اطار اتفاقيات (الجات)، فإن تجارة المنتوجات الزراعية ستحرر تدريجياً بوساطة دخول البضائع التفضيلي والمتبادل بين الأطراف، وسيحرر تدريجياً تبادل الخدمات بما في ذلك حق الإقامة، وذلك اعتباراً لاتفاقية الجات.

ويقرر المشاركون أن يسهّلوا منطقة إقامة التبادل الحر هذه تدريجياً، وذلك بـ:

- اتخاذ إجراءات مناسبة فيما يخص قواعد المنشأ، والضمان، وحماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية والمنافسة.

- مواصلة وتطوير السياسات القائمة على مبادئ اقتصاد السوق وإدماج اقتصادياتهم مع اعتبار حاجيات كل منهم ومستوى تطوره.

- العمل على تسوية البنى الاقتصادية والاجتماعية وتحديثها، مع إسناد الأولوية إلى تشجيع القطاع الخاص وتنميته، وإلى تأهيل قطاع الإنتاج ووضع إطار مؤسساتي وقانوني مناسب لاقتصاد السوق. كما أن المشاركين سيعملون جاهدين من أجل التخفيف من النتائج السلبية التي يمكن أن تأتي من هذه التسوية على الصعيد الاجتماعي بتصعيد البرامج لصالح الفئات الأكثر فقراً.

- تشجيع الآليات الهادفة إلى تنمية عمليات تحويل التكنولوجيا.

ب- التعاون والوفاق الاقتصاديان:

سيطور التعاون في المجالات الآتي ذكرها على وجه الخصوص، ولهذه الغاية فإن المشاركين:

- يقرون أن النمو الاقتصادي ينبغي أن يدعم بواسطة الادخار الداخلي، وهو قاعدة الاستثمار، والاستثمارت المباشرة في آن واحد. ويؤكدون أنه من المهم أن يقام مجال ملائم لهم، وخاصة بالإلغاء التدريجي للعوائق التي تعترض هذه الاستثمارات، مما يساعد على تحويل التكنولوجيا، والزيادة في الإنتاج والتصدير.

ـ يؤكدون أن التعاون الإقليمي، القائم على أساس إرادي، والهادف خصوصاً إلى تنمية التبادل بين الأطراف أنفسهم، يمثل عاملاً أساسياً يساعد على إنشاء منطقة التعاون الحر.

ـ يشجعون المؤسسات على أن تعقد اتفاقيات فيما بينها، ويلتزمون بتشجيع هذا التعاون والتحديث الصناعي، بتوفير المجال والإطار القانوني الملائم، ويرون أن من الضروري أن يتبنى ويوضع برنامج لمساعدة المؤسسات الصغرى و المتوسطة تقنياً.

يؤكدون ترابطهم في مجال البيئة مما يساعد معالجة إقليمية وتعاوناً متيناً وتنسيقاً أفضل بين البرامج القائمة المتعددة الأطراف، مع تأكيدهم تمسكهم باتفاق برشلونة وببرنامج الغذاء العالمي. وهمم يقرون أنه من المهم التوفيق بين التطور الاقتصادي وحماية البيئة، وجعل المشاغل البيئية جانباً من الجوانب المهمة في السياسة الاقتصادية، والتخفيف مما يمكن أن يترتب على التنمية من نتائج سلبية على الصعيد البيئي. ويلتزمون بضبط برنامج للأعمال ذات الأولوية على المدى القصير.والمدى المتوسط بما في ذلك ما يتصل بمجال مقاومة التصحر وتوفير الدعم التقني والمالي المناسب لهذه الأعمال.

ـ يقرون الدور الأساسي للمرأة في التنمية، ويلتزمون بتشجيع الإسهام الفعال للنساء في الحياة الإقتصادية والاجتماعية وفي إيجاد أماكن العمل.

ـ يؤكدون أهمية المحافظة على الثروات البحرية والتصرف العقلاني فيها، وتحسين التعاون في مجال البحث عن الموارد، بما في ذلك الزراعات المائية، ويلتزمون بتسهيل الإعداد والتدريب والبحث العلميين، والتفكير في إنشاء أدوات مشتركة لذلك.

ـ يقرون الدور البّناء لقطاع الطاقة في الشراكة الأوروبية المتوسطية، ويقرون تعزيز التعاون وتعميم الحوارات في مجال السياسات المتصلة بالطاقة، ويقررون إيجاد الظروف الإطارية المناسبة للاستثمارات ولأنشطة شركات الطاقة، بالتعاون لإيجاد الظروف التي تسمح لهذه الشركات بتوسيع شبكات الطاقة وتشجيع الترابط بينها.

- يقرون أن التزود بالماء وحسن التصرف في الموارد وتنميتها مسألة ذات أولوية بالنسبة إلى كافة الشركاء المتوسطيين، وأنه من المهم أن يطور التعاون في هذه المجالات.

- يتفقون على التعاون لتحديث الزراعة وإعادة هيكلتها وتشجيع التنمية الزراعة المندمجة.

- وسيركز هذا التعاون خاصة على المساعدة التقنية والتدريب، ودعم السياسات التي ينتهجها الشركاء لتنويع الإنتاج، والحد من التبعية الغذائية وتشجيع الزراعة التي تراعي المحيط، كما يوافقون على التعاون على القضاء على الزراعات غير المشروعة وتنمية الجهات التي يمكن أن تكون قد لحقها الضرر من جراء ذلك.

كما يوافق المشاركون على التعاون في مجالات أخرى، ولهذه الغاية فإنهم:

- يؤكدون أهمية التنمية وتحسين البنية التحتية، بوسائل منها: إنشاء نظام ناجع للنقل، وتنمية الإعلام، وتحديث وسائل الاتصال، وتحقيقاً لهذه الغاية فإنهم يوافقون على ضبط برامج للأولويات.

- يلتزمون باحترام مبادئ القانون البحري الدولي، وعلى وجه الخصوص بحرّيّة أداء الخدمات في مجال النقل الدولي، وبحرّيّة دخول مراكب الشحن الدولية.

- وفي هذا السياق فإن نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في موضوع خدمات النقل البحري، وهي المفاوضات التي تجري في إطار المنظمة العالمية للتجارة، ستؤخذ بعين الاعتبار فور الاتفاق عليها.

- يلتزمون بتشجيع التعاون بين الجماعات المحلية لصالح تهيئة البنية الأساسية.

- يقرون أن للعلم والتكنولوجيا تأثيراً مهماً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويوافقون على تعزيز إمكاناتهم في البحث العلمي والتنمية، والإسهام في تكوين الإطار العلمي والتقني، وتشجيع المشاركة في مشاريع بحث مشتركة انطلاقاً من إنشاء شبكات عملية.

- يوافقون على تشجيع التعاون في مجال الإحصاء لتنسيق المناهج وتبادل المعلومات.

جـ- التعاون المالـي:

يعتبر المشاركون أن إنشاء منطقة تبادل حر ونجاح الشراكة الأوروبية المتوسطية يستندان على الزيادة المهمة في المساعدة المالية التي ينبغي أن يتسيِّر قبل كل شيء تنمية ذاتية ومستديمة وتعبئة للعوامل الاقتصادية المحلّية. ويلاحظون في هذا السياق:

- أن المجلس الاوروبي بمدينة (كان) يوافق على أن يرصد لهذه المساعدة المالية مبالغ قدرها /١,٦٨٥/ مليون إيكو للفترة الممتدة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٩ في شكل مساعدات مباشرة من ميزانية المجموعة الأوروبية. وسيضاف إلى ذلك تدخل البنك الاوروبي للاستثمار في شكل قروض ذات مبلغ متزايد وهذا علاوة على المساهمات المالية الثنائية للبلدان الاعضاء.

- أن التعاون المالي المجدي، المنجز في إطار برمجة تمتد على سنوات، والذي يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل طرف، أمرٌ ضروري.

- أن التصرف الاقتصادي الشامل السليم يكتسي أهمية أساسية لتحقيق نجاح شراكتهم، ولهذه الغاية فإنهم يوافقون على تشجيع الحوار حول السياسة الاقتصادية التي ينتهجها كل منهم، وحول طريقة الإرتقاء بالتعاون المالي.

الثقافة في الميادين الاجتماعية والثقافية والبشرية.

تنمية الموارد البشرية وتشجيع التفاهم بين الثقافات، والمبادلات بين المجتمعات المدنية:

على الشراكة الأوروبية المتوسطية أن تساهم في تحسين مستوى التربية في المنطقة بأكملها،مع ضرورة إيلاء الأطراف المتوسطية عناية خاصة، وتحقيقاً لهذه الغاية سيجرى حوار منتظم حول السياسات التعليمية، ينكب في المرحلة الأولى خاصة على الإعداد والتدريب المهني، والتكنولوجيا التطبيقية في التربية، والجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العالي والبحث. وفي هذا الصدد، وفي ميادين أخرى أيضاً، ستعلق أهمية خاصة

بدور المرأة، وسيسهم في هذا التعاون كل من المدرسة الأوروبية العربية لإدارة المؤسسات بغرناطة، والمؤسسة الأوروبية بتورينو.

وستعقد جلسة لممثلي قطاع التدريب المهني (من مقررين وجامعيين ومدربين، الخ...) تهدف إلى المقابلة بين مفاهيم حديثة للتصرف.

وستعقد جلسة لممثلي العالم الجامعي والتعليم العالي، وسيعزز البرنامج الأوروبي برنامجه المركب الجامعي المتوسطي في التربية.

البلديات والجهات:

ينبغي أن يقع أشراك البلديات والسلطات المحلية عن كثب في سير الشراكة الأوروبية المتوسطية، وسيشجع ممثلو المدن والجهات المحلية على أن يعقدوا لقاءات سنوية لتدارس التحديات المشتركة التي يتعين عليهم أن يواجهوها وللمقارنة بين تجاربهم، وسيتولى المجلس الأوروبي تنظيم هذه اللقاءات مع الاستفادة من التجربة السابقة.

الحوار بين الثقافات والحضارات:

اعتباراً للأهمية التي يكتسيها تحسين التفاهم المشترك، بتشجيع التبادل الثقافي وتعلم اللغات، فإن موظفين وخبراء سيعقدون جلسة لتقديم مقترحات للقيام بأنشطة عملية تتصل، في جملة ما تتصل به، بالميادين التالية: التراث الثقافي والفني، التظاهرات الفنية والثقافية، الإنتاج المشترك (المسرح والسينما) الترجمة وغيرها من وسائل نشر الثقافة والتدريب والإعداد.

إن تفاهماً أفضل بين أهم الديانات الموجودة في المنطقة الأوروبية المتوسطية من شأنه أن يساعد على التسامح المتبادل والتعاون، وسيدعم عقد اجتماعات دورية لممثلي الديانات والمؤسسات الدينية، تضم أيضاً علماء الدين، وأساتذة الجامعات، وغيرهم من أهل الاهتمام بهذا الموضوع، ويكون الهدف منها القضاء على الأحكام المسبقة والجهل والتعصب، وتشجيع التعاون القاعدي، وأن المؤتمرين المنعقدين بستوكهولم / من ١٥

إلى ١٧ حزيران (يونيو)١٩٩٥، / وبطليطلة / من ٤ إلى ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٥ يمكن أن يعدا مثالاً في هذا الصدد.

وسـائل الإعـلام:

إن التفاعل الوثيق بين وسـائل الإعـلام مـن شـأنه أن يدفـع إلى مزيـد مـن التفـاهم الثقافي، وسيشجع الاتحاد الأوروبي هذا التفاعل بنشاط، وخصوصاً من خـلال برنـامج وسائل الإعلام المتوسطية، وفي هذا السياق تعقد جلسة سنوية لممثلي عالم الإعلام.

الشـبـاب:

إن الأجيال القادمة ينبغي أن يتـم إعدادهـا لتعـاون أوثـق بـين الأطـراف الأوروبيـة المتوسـطية وإنمـا يكـون ذلـك بوسـاطة تبـادل الشـبان، ويتعـين إذن أن يوضـع برنـامج أوروبي متوسـطي لتبـادل الشـبان، علـى أسـاس التجربـة الحاصلـة في أوروبـا واعتبـاراً لحاجيات الأطراف، وعلى هذا البرنامج ان يأخذ بعين الاعتبـار أهميـة الإعـداد المهـني، وخاصة إلى من لا كفاءات لهم، وتكوين المنشطين والمرشدين الاجتماعيين المخصصـين للعمل مع الشبان، وسيقدم المجلس الأوروبي المقترحات اللازمة قبـل الجلسـة الأوروبيـة المتوسطية لوزراء الشؤون الخارجية.

المبادلات بين المجتمعات المدنية:

يعقد موظفون رفيعو المستوى لقاءات دوريـة لتـدارس التدابير الـتي مـن شـأنها أن تسهل المبادلات البشرية المترتبة على الشراكة الأوروبية المتوسطية، وخصوصاً تلك الـتي تتعلق بالموظفين، والعلماء والجامعيين، ورجال الأعمال والطلبة، والرياضيين بما في ذلك تحسين الإجراءات الادارية وتبسيطها وبوجه الخصوص مايتعلق منها بما يمكن أن يوجـد من عراقيل إدارية غير ضرورية.

التنمية الاجتماعيـة:

على الشراكة الأوروبية المتوسطية أن تساهم في ظروف العيش والعمل وفي الزيـادة في مستوى تشغيل سكان الأطراف المتوسطية، وخصوصاً النساء والفئات الأكثر فقـراً،

وفي هذا الصدد تولي الأطراف أهمية خاصة لاحترام الحقوق الاجتماعية الأساسية وتعزيزها، ولهذا الغرض يعقد ممثلو السياسات الاجتماعية اجتماعات دورية في المستوى المناسب.

الصحــة:

توافق الأطراف على إقامة التعاون في هذا الميدان على:

- أعمال التوعية، والإعلام والوقاية.

- تطوير خدمات الصحة العمومية، وخصوصاً نظام العلاج، ونظام مراقبة الأوبئة، وإجراءات مراقبة الأمراض المعدية.

- إعداد معاوني الصحة ومعاوني التثقيف الصحي.

- التعاون الطبي في حال وقوع كوارث طبيعية.

الهجرة:

اعتباراً لأهمية الهجرة في العلاقات الأوروبية المتوسطية سيشجع على عقد اجتماعات للوصول إلى مقترحات تتعلق بموجات الهجرة والضغوط التي تحدثها، وستأخذ هذه الاجتماعات بعين الاعتبار التجربة الحاصلة في سبيل المثال في إطار برنامج الهجرة المتوسطية خصوصاً فيما يتعلق بتحسين ظروف عيش المهاجرين المقيمين في الاتحاد الأوروبي إقامة شرعية.

الإرهاب وتجارة المخدرات، والجريمة المنظمة:

ينبغي أن تكون مقاومة الإرهاب أوليّة بالنسبة إلى جميع الأطراف. ولهذا الغرض سيعقد موظفون اجتماعات دورية لتعزيز التعاون بين السلطات البوليسية والقضائية وغيرها، وفي هذا السياق سيؤخذ بعين الاعتبار على وجه الخصوص تكثيف تبادل المعلومات وتحسين إجراءات تسليم المجرمين، وسيعقد موظفون اجتماعات دورية لضبط التدابير العملية التي يمكن اتخاذها لتحسين التعاون بين السلطات البوليسية، والقضائية،

والجمركية، والإدارية وغيرها وذلك خاصة لمقاومة تجارة المخدرات، والجريمة المنظمة، بما في ذلك تهريب البضائع.

وستعقد هذه الجلسات كلها آخذة بعين الاعتبار كما ينبغي ضرورة توخي مقاربة تقر بالتباين وتراعي الوضع الخاص بكل بلد.

الهجرة السرية:

يعقد موظفون اجتماعات دورية لدراسة التدابير العملية التي يمكن أن تتخذ لتحسين التعاون بين السلطات البوليسية والقضائية والجمركية والإدارية وغيرها لمقاومة الهجرة السرية.

وستعقد هذه الجلسات آخذة بعين الاعتبار كما ينبغي ضرورة توخي مقاربة تقر بالتباين ومراعاة الوضع الخاص بكل بلد.

الاتصال بين المؤسسات

الحوار البرلماني الأوروبي المتوسطي:

انعقد مؤتمر للبرلمانيين حول الأمن والتعاون في المتوسط بلافاليت من ١ إلى ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٤.

وعلى البرلمان الأوروبي أن يأخذ بزمام المبادرة، إزاء برلمانات أخرى لانطلاق الحوار البرلماني الأوروبي المتوسطي المقبل، الذي يمكن أن يتيح إلى نواب الأطراف المختلفة أن يتبادلوا الرأي حول عدد كبير من المواضيع.

اتصالات أخرى بين المؤسسات

إن الاتصالات المنتظمة بين أجهزة أوروبية أخرى، وخصوصاً المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للمجموعة الأوروبية، والأجهزة المماثلة لها في البلدان المتوسطية يمكن أن تسهم في فهم أفضل لكبريات القضايا المتصلة بالشراكة الأوروبية المتوسطية.

ولهذا الغرض فـإن المجلس الاقتصـادي والاجتمـاعي مدعـو إلى إقامـة صـلات مـع المجالس المماثلة له والأجهزة المكافئة له في البلدان المتوسـطية، وستعقد في هـذا الصـدد جلسة أوروبية متوسطية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والأجهزة المكافئة لها بمدريد يومي ١٢ و ١٣ كانون الأول(ديسمبر).

ملحق رقم (٢)
السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي

تمهيد:

منذ قيام الاتحاد الأوروبي كان الاهتمام الأول للدول الأعضاء بالقطاع الزراعي ومثلت السياسة الزراعية المشتركة أهم المحاور التي تقوم عليها الوحدة الأوروبية، وهذا يرجع إلى أهمية قطاع الزراعة في معظم دول الاتحاد الأوروبي.

وقد تفاوتت مساهمة الزراعة في الناتج القومي بالنسبة للدول الأعضاء، حيث تراوح المتوسط لهذه النسبة بين ٣٦ ٪ في فرنسا، ١٥ ٪ في ألمانيا وذلك منذ منتصف الخمسينيات وحتى منتصف التسعينيات، وفي الوقت نفسه كان هناك تفاوت واضح في مستوى السكان الزراعيين في الدول الأعضاء وخاصة بين السكان الزراعيين في دول الشمال الأوروبي ودول الجنوب الأوروبي، وكذلك كان هناك تفاوت في درجة تدخل الدولة لحماية قطاع الزراعة حيث كانت هذه الحماية عالية في دول مثل إيطاليا وفرنسا، وكانت منخفضة في دول أخرى مثل ألمانيا، وكان هذا التدخل من جانب الدولة بدرجاته المختلفة بغرض حماية مصالح المزارعين والذين يشكلون نسبة عالية من جملة الأصوات الإنتخابية في العديد من دول الاتحاد من هنا كان إدراج السياسة الزراعية المشتركة في عداد الموضوعات السياسية.

وبسبب كل هذه التفاوتات بين الدول الأعضاء، كانت هناك دائماً صعوبة في توحيد السوق الزراعية للدول الأعضاء، مما جعل هذه الدول تعتبر هذا الموضوع مسألة سياسية[١]

---

(١) تصريح سفير الاتحاد الأوروبي في مصر لصحيفة العالم اليوم ١٠/٤/١٩٩٥ .

تطلب توفير معاملة خاصة للزراعة الأوروبية وذلك لتفادي فشل قيام السوق الأوروبية الموحدة، ولكسب تأييد المزارعين من شعوب هذه الدول لمشروع الوحدة الأوروبية باعتباره مشروعاً يحمي مصالحهم.

أ- أهداف السياسة الزراعية المشتركة.

لقد وضعت اتفاقية روما بعض التوجيهات العامة لإقامة سياسة زراعية مشتركة وذلك في عام ١٩٧٥، وتمثلت أهداف هذه السياسة في الآتي:

١- العمل على زيادة الإنتاج الزراعي ورفع درجة الاكتفاء الذاتي، وتوفير احتياجات الدول الأعضاء باستخدام مواردها الذاتية، والعمل على تطوير فنون الإنتاج لرفع الإنتاجية الزراعية.

٢- العمل على تقريب مستويات المعيشة بين السكان الزراعيين في مختلف الدول الأعضاء، وكذلك العمل على تقريب التفاوت بين العاملين في قطاع الزراعة والعاملين في القطاعات الأخرى في مستويات الدخل.

٣- ضمان توافر السلع وتفادي التعرض إلى أزمات في عرضها وخاصة السلع الهامة منها والتي تهم القطاعات العريضة من الشعوب الأوروبية.

٤- التحكم في التقلبات الواسعة في الأسعار التي تؤثر سلباً على المستهلك والمنتج وذلك بالعمل على ضمان استقرار الأسعار بالنسبة للمستهلك بالدول الأعضاء وكذلك ضمان استقرار نسبي في دخل المنتج الزراعي في الدول الأعضاء.

ب- الأسس التي تقوم عليها السياسة الزراعية المشتركة:

ولكي يحقق الاتحاد الأوروبي أهدافه في مجال الزراعة وضع مجموعة من الأسس هي:

١- السوق الواحدة: حيث يهدف الاتحاد إلى تشكيل سوق واحدة تتمتع السلع فيها بحرية الانتقال دون أي قيود سواء كانت قيوداً كمية أم قيوداً جمركية،أو أي إجراءات تتعارض مع مبادئ المنافسة الكاملة.

٢- تطبيق مبدأ الأفضلية للاتحاد الأوروبي، ويعني هذا المبدأ إعطاء الأولوية للمنتج الزراعي الأوروبي على حساب المنتجات الزراعية الواردة من خارج الدول الأعضاء.وذلك من خلال:

أ- السعر المرجعي حيث يغطي نظام السعر المرجعي معظم وارادات الاتحاد الأوروبي من الخضر والفاكهة، وعندما يوضع السعر المرجعي لأول مرة فإنه يبني على أساس متوسط سعر المنتج لمدة ثلاث سنوات سابقة مضافاً إليه الزيادة في تكاليف الإنتاج في السنة الأخيرة مطروحة منه نسبة معينة مقابل الزيادة في أهم تأثير للأسعار المرجعية هو حماية منتجي الدول الاعضاء في بداية ونهاية فترة الإنتاج من منافسة المنتج الأجنبي الذي يكون غالباً منخفض الثمن.

ب- وضع قيود كمية (حصص) لاتتجاوزها الواردات الزارعية للاتحاد الأوروبي وخاصة السلع الزراعية المنافسة للإنتاج المحلي، وفي حال تجاوز صادرات أي دولة من خارج الإتحاد للحصة المحددة لها فإنه يتم فرض رسوم جمركية عالية عليها، بهدف عدم إغراق السوق الأوروبي بالسلع الزراعية وإحداث ضرر للمنتج المحلي.

جـ- وضع جداول زمنية يتم فيها تحديد أوقات دخول السلع الزراعية إلى دول الاتحاد الأوروبي وهي الأوقات التي لايتوفر المنتج الزراعي المماثل من داخل الدول الأعضاء وذلك لتوفير السلعة للمستهلك المحلي، وفي الأوقات التي يمنع فيها دخول السلع الزراعية إلى دول الاتحاد الأوروبي، و تدخل برسوم جمركية عالية يكون المنتج المماثل متوفراً من داخل الدول الأعضاء ويمنع دخول المنتج المماثل من خارج الدول الأعضاء لحمايته.

د- وإلى جانب ذلك وضعت دول الاتحاد الأوروبي من المواصفات القياسية الموحدة لوارداتها من السلع الزراعية وخاصة الخضر والفاكهة،وهذه المواصفات تراعي متطلبات الأسواق الأوروبية والحفاظ على صحة المستهلك الأوروبي، حيث تحدد في بعض السلع اللون ونسبة تركيز السكر والحجم، وعدد الوحدات في الكيلوغرام، ودرجة لسعة الشمس، ودرجة النضج، وحجم العبوات والبيانات والإيضاحات

عليها،وغيرها من المواصفات التي يمكن ان تمثل عائقاً أمام الصادرات الزراعية للعديد من الدول النامية إلى الاتحاد الأوروبي.

هـ- ولايقتصر اهتمام السياسة الزراعية للدول الأعضاء على حماية المنتج المحلي من المنافسة الخارجية فقط ولكن تهدف أيضاً إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية للأسواق العالمية وذلك من خلال دعم الصادرات الزراعية، كما يلجأ الاتحاد الأوروبي لفرض ضرائب على الإنتاج المحلي لمنع تصديره إلى خارج الاتحاد الأوروبي، وخاصة إذا كان السعر في الأسواق الدولية أعلى منه في السوق المحلي، وذلك بهدف توفير هذه السلع للمستهلك الأوروبي أولاً وتصدير الفائض فقط.

٣- المسؤولية المالية المشتركة: ويهدف هذا المبدأ إلى توزيع عبء تمويل السياسة الزراعية المشتركة على جميع الدول الأعضاء بغض النظر عن السلعة أو الدولة المستفيدة منها ومن أجل تنفيذ هذا الهدف تم إنشاء (الصندوق الأوروبي للإرشاد والضمان الزراعي) وذلك من أجل الإشراف على تنفيذ السياسة الزراعية المشتركة للدول الأعضاء، ومن أولى مهام هذا الصندوق هو التدخل لحماية دخول المزارعين في حالة انخفاض الأسعار عن سعر معين يعرف بسعر التدخل وذلك حتى يستقر السوق، ثم يقوم بتصدير هذه السلع أو بيعها في السوق المحلي عندما تتحسن الأسعار، كما يقوم الصندوق بفرض الرسوم على الواردات المنافسة للمنتج المحلي، ويمنح إعانات للمصدرين كما يقدم إعانات إنتاج بصورة مباشرة في بعض الحالات، هذا إلى جانب دور الإرشاد لتطوير وتحديث الإنتاج الزراعي في كافة الدول الأعضاء.

جـ- المشاكل التي تعاني منها السياسة الزراعية لدول الاتحاد الأوروبي:

رغم أن السياسة المشتركة نجحت في تحقيق عدد كبير من أهدافها، المشار إليها أعلاه لكنها تعاني عدداً من المشاكل أهمها:

١- معظم السلع في الاتحاد الأوروبي تعاني من فائض في إنتاجها وذلك بسبب الدعم الكبير الذي توفره السياسة الزراعية للمشتركة للمزارعين.

٢- مازال هناك تفاوت كبير بين الدول الأعضاء في الشمال والدول الأعضاء في الجنوب من حيث مستوى الدخول الزراعية، كما يوجد تفاوت واضح بين الدخول في قطاع الزراعة والدخول في القطاعات الأخرى.

٣- من أهم المشاكل التي تصادف السياسة الزراعية هو ضخامة الدعم الذي تتحمله الدول الأعضاء لتنفيذ هذه السياسة المشتركة حيث يحصل صندوق الإرشاد والضمان الزراعي على نحو ٧٠ ٪ من الميزانية العامة للاتحاد الأوروبي مما دفع بعض الدول الأعضاء والتي تنخفض فيها أهمية القطاع الزراعي إلى المطالبة بضرورة تخفيض الدعم الزراعي.

٤- يواجه أسلوب الاتحاد الأوروبي بشأن تجارة السلع الزراعية هجوماً عنيفاً من الدول الصناعية والدول النامية على حد سواء، حيث إن تقييد الواردات الزراعية من خلال الحصص أو توقيت دخول السلع الزراعية إلى الدول الأعضاء ودعم الصادرات الزراعية من خلال دعم الصادرات أو دعم الإنتاج يمثلان إخلالاً بمبدأ الميزة النسبية ويعرقل التجارة الدولية في السلع الزراعية، وهو ماتم معالجته في نتائج جولة أورجواي بصورة نسبية.

بسبب كل تلك المشاكل وبعد انضمام إسبانيا والبرتغال إلى عضوية الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٨٦ ومن قبلهما اليونان في عام ١٩٨١، يسعى الاتحاد إلى تطوير السياسة الزراعية المشتركة، لكن حتى الآن مازالت الدول الأعضاء في تفاوضها مع الأطراف الأخرى، تعتبر سياستها الزراعية تخضع لعوامل سياسة يتم حلها في الإطار العام لعمل الاتحاد الأوروبي وبالتنسيق في شتى المجالات الأخرى. وقد ظهر ذلك بوضوح في مفاوضات الشراكة المصرية السورية مع الاتحاد الأوروبي ومن قبلها مع تونس والمغرب حيث كان ملف السلع الزراعية أكثر الملفات صعوبة حين بحثه وكانت المشاكل بين تونس والاتحاد مرجعها إلى صادرات زيت الزيتون التونسي وكذلك صادرات الأسماك من المغرب إلى الاتحاد الأوروبي.

ملحق رقم ٣

النظام النقدي الأوروبي

(SME) metsyS yratenoM naeporuE

تمهيد

على الرغم من إقامة اتحاد نقدي أوروبي لم يكن ضمن بنود اتفاقية روما في عام ١٩٥٧، لكن قد بدأ الاهتمام بالوحدة النقدية الأوروبية في أعقاب انهيار النظام النقدي الدولي المعروف (بريتون وودز) وذلك في أوائل السبعينيات، وكذلك لتنامي رغبة الدول الأوروبية في موازنة قوة الدولار الأمريكي والحفاظ على قوة عملاتها المحلية، وقد مرت المحاولات الأوروبية لتحقيق الاستقرار النقدي بين دول الاتحاد الأوروبي باعتباره أحد الأدوات الأساسية لتحقيق التكامل بين الدول الأعضاء بإقامة عدة نظم لتحقيق هذا الهدف الحيوي، كان أولها، نظام الثعبان داخل النفق الأوروبي، ثم النظام النقدي الأوروبي، ثم الجانب النقدي في المعاهدة الأوروبية التي عرفت بمعاهدة /ماسترخت /.

أولاً– نظام الثعبان الأوروبي: عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض قيمة الدولار بنسبة ١٠٪ في الأول من شباط (فبراير) ١٩٧٣، تدهورت الأوضاع النقدية الأوروبية وازداد العجز التجاري للاتحاد الأوروبي، تم إنشاء نظام عرف بنظام (الثعبان الأوروبي) والذي يعتمد على تعويم عملات الدول الأعضاء في مواجهة الدولار الأمريكي، والين الياباني، وفي الوقت نفسه يتم تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول أعضاء الاتحاد الاوروبي، وقد عرف النظام بالنظام (النقدي

الزاحف)أو(نظام الهوامش الأوروبية)[1]، وبعد فترة أصبح هذا النظام قاصراً على منطقة المارك الألماني حيث تجمعت فيه حول المارك عملات بعض الدول الأوروبية أعضاء وغير أعضاء في الاتحاد الأوروبي في ذلك الوقت (بلجيكيا، لوكسمبورج، هولندا، النرويج، السويد، النمسا)، كما أن بريطانيا وإيطاليا قد عومتا عملتيهما بشكل منفصل عن هذا النظام مما خلق العديد من المشاكل النقدية ودفع الدول الأوروبية للبحث عن نظام جديد يكون أكثر كفاءة ويتلافى عيوب نظام الثعبان.

ثانياً– النظام النقدي الأوروبي. The European Monetary System

يعد ثبوت فشل نظام الثعبان قام الاتحاد الأوروبي باستحداث النظام النقدي الأوروبي ودخل هذا النظام حيز التنفيذ في ٥ آذار (مارس) ١٩٧٩، ويتكون نظام النقد الأوروبي من العناصر التالية:

١– آلية سعر الصرف: The Exchanjerate Meehanism

ووفقاً لهذه الآلية يكون لكل عملة من العملات الداخلة في هذا النظام سعرين، أحدهما السعر المركزي Central rate وهو الذي يحدد علاقة كل عملة من عملات الدول الأعضاء بوحدة النقد الأوروبية (ECU) ويسمح لأسعار العملات بالتذبذب في حدود ٢,٢٥ ٪ صعوداً أو هبوطاً عن هذا السعر، مع استثناء بعض العملات (الليرة الإيطالية) التي أخذت بنظام الهوامش الضيقة والتي سمح لها بالتذبذب في حدود ٦ ٪.

أما السعر الثاني وهو السعر المحوري، وهو السعر الذي يحدد العلاقة بين كل عملة والعملات الأخرى الداخلة في النظام، وهي عملات جميع الدول الأعضاء فيما عدا الدراخمة اليوناني، والأسكودا البرتغالي، ووفقاً لهذا النظام يتم التخلي لإعادة التوازن لأي عملة من عملات الدول الاعضاء والتي ينحرف سعرها عن تلك النسبة، وتتولى البنوك المركزية للدول الأعضاء إدارة النظام ومراقبة أسعار الصرف للعملات المشتركة في هذا النظام.

---

(١) انظر: مجلة التمويل والتنمية– العدد ٣ – أيلول (سبتمبر) ١٩٩٢ .

٢- صنـــدوق التعـاون النقـدي الأوروبـــي: The European Monetary Cooperation Fund

وهو عبارة عن وسيلة التنسيق والتعاون بين البنوك المركزية للـدول أعضـاء النظـام النقدي الأوروبي، وذلك وفقاً للمراحـل المخططـة لتحقيـق الوحـدة النقديـة الأوروبيـة ويتكون مجلس هذا الصندوق من محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء.

٣- التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل: The Very Short-Term Financing Facilities

تستخدم التسهيلات قصيرة الأجـل كوسيلة لتمويـل المساعدات العاجلـة اللازمـة لاستقرار أسعار صرف عملات الدول الأعضاء في حدود المسموح بها، وقد تم اعتماد /٢٥/ بليون إيكو تساهم فيها الدول الأعضاء بنسب مختلفة وذلك لتقديـم التسـهيلات الإئتمانية على شكل قروض قصيرة الأجل أو مساعدات مالية متوسطة الأجل بشـروط معينة وذلك لتحقيق الاستقرار المطلوب في أسعار صرف عملات الدول الأعضاء.

٤- وحدة النقد الأوروبية: The Europeean Unit

وهي عبارة عن سلسلة مـن الأوزان النسبية لعمـلات الـدول الأعضـاء في الاتحـاد الأوروبي ويتم تحديد هذا الـوزن بمدى مسـاهمة العملـة في الدخـل القومـي والتجـارة الخارجية لكل دولة ويتم تغيير هـذه الأوزان إذا حـدث تغير في قيمـة أي عملـة بقيمـة ٢٥٪ أو أكثر، وكذلك يتم تغييرها بصفة دورية كل خمس سنوات، وتستخدم وحـدة النقـد الأوروبيـة في حسـاب إلتزامـات الـدول الأعضـاء في ميزانيـة الاتحـاد الأوروبـي وكذلك المنح الـتي يقدمهـا الاتحـاد للـدول غـير الأعضـاء، وحسـاب رواتـب العـاملين وغيرها مـن الالتزامـات الأخـرى، وكذلـك في التسـويات النقديـةبين البنـوك المركزيـة والبنـوك التجاريـة في الـدول الأعضـاء كمـا تسـتخدم في الاحتيـاطي النقـدي في مجـال الائتمـان والاحتفـاظ بودائـع ذات فـائدة بـالإيكو لـدى البنـوك، وقـد تم تغيـير العملـة الأوروبية من إيكو إلى يورو مؤخراً مع بداية التعامل باليورو.

وتتفاوت نسبة تعامل كل عملة من عملات الدول الأعضاء في تكوين وحدة النقد الأوروبية وذلك وفقاً لمركزها الاقتصادي وقد أصدر البرلمان الأوروبي في عـام ١٩٨٦

وثيقة أطلق عليها التشريع الأوروبي الموحد **Single European Act**، حيث أكدت هذه الوثيقة على ضرورة الإسراع بتوحيد الأسواق الأوروبية، وحرية حركة رؤوس الأموال، وعدلت من أهداف السياسة النقدية للاتحاد الأوروبي، حيث تم تغيير التركيز من العمل على استقرار الأسعار والتوظيف الكامل والنمو الاقتصادي والتحكم في التضخم وعجز الموازنة والمديونية للوصول إلى نسب معينة حتى يمكن الدولة العضو من الدخول في النظام النقدي الموحد.

ثالثاً– معاهدة ماسترخت: وقعت هذه المعاهدة في شباط (فبراير) ١٩٩٢ وأصبحت سارية المفعول في منتصف عام ١٩٩٣، وتهدف هذه المعاهدة إلى إنشاء سوق مشتركة واتحاد اقتصادي ونقدي، وتتدخل المعاهدة في كافة نواحي الحياة للاتحاد الأوروبي بما يجعلها بمثابة دستور لعمل أوروبا الموحد مستقبلاً.

وفي الناحية النقدية تشير المعاهدة إلى نظام البنوك المركزية الأوروبي **(ESVB)** وأن هدفها العمل على استقرار الأسعار وتدعيم السياسة الاقتصادية لدول الاتحاد الأوروبي وحددت الاتفاقية أهداف النظام الأوروبي للبنوك المركزية في:

- تحديد وتطبيق السياسة النقدية الخاصة بالاتحاد الأوروبي.
- التحكم في الاحتياطات النقدية للدول الأعضاء.
- تدعيم سياسات موازين المدفوعات بما يخدم الأهداف التنموية في الدول الأعضاء.
- تهيئة المناخ لتكوين البنك المركزي الأوروبي.

وقد حددت المعاهدة الأول من كانون الثاني (يناير) ١٩٩٣ للبدء في إنشاء النظام الأوروبي للبنوك المركزية وإنشاء مؤسسة النقد الأوروبية والتي سوف تتولى عملية التنسيق بين السياسات النقدية للدول الأعضاء، وتشجيع التوسع في استخدام وحدة النقد الأوروبية التي بدأ العمل الحسابي لها معد بداية عام ١٩٩٩ وستصبح العملة الأوروبية الوحيدة مطلع عام ٢٠٠١ ووفقاً لهذه الآلية يكون لكل عملة من العملات الداخلة في هذا النظام سعران، السعر المركزي.

ملحق رقم (٤)
تحقيق حول (الفضاء المتوسطي)

في محاولة من معهد / كتلونيا / الإسباني لمعرفة أفضل مختلف وجهات النظر والآراء، وأهم المسائل التي تواجهها المنطقة المتوسطية أنجز في أواخر عام ١٩٩٤ تحقيقاً بالاعتماد على استبيانات تم توجيهها إلى عدد من رجال الفكر، والخبراء، والأخصائيين في المنطقة المتوسطية، وإلى مسؤولين عن مراكز البحث، ومراكز الدراسات في عدد من ميادين المعرفة في عدد من الدول المتوسطية، وشملت العينة / ٣٦٢/ خبيراً من عينات مختلفة.

وقد بني الاستبيان على قسمين يطمحان إلى دراسة جوانب مختلفة من التصورات والعلاقات في الفضاء المتوسطي.. الصراع والتعاون..

وبعد الإجابة تم تقسيم أفراد العينة إلى قسمين:

- شماليون

- جنوبيون

وقد أوضحت نتائج الاستبيان عما يلي:

أولاً– بالنسبة للتصورات المتوسطية:

لاحظ غالبية خبراء العينة لدى الجانبين أن الاختلاف الثقافي حول الديانات الثلاث الصورة الأكثر وضوحاً، وخصوصاً لدى الخبراء من الجنوب ٤٢,٧٪، أما المستجوبون من الشمال فإن ردودهم كشفت عن تشتت أكبر، إذ تبلغ خمسة من التصورات قيماً

فوق ١٠٪، إذ أن النسب الأولى تعتبر الفضاء المتوسطي مهداً إفريقياً لاتينياً للحضارة الغربية، عكس الجنوبية.

وتمحورت النسب الأقل حول تصورات مثل (مواجهة وتنازع تهيمن عليه الأصوليات) ٣,٢٪ من أفراد العينة الشمالية، و١,٣٪ لأفراد العينة الجنوبية، وأن الفضاء المتوسطي مصدر للانسجام الجمالي والإبداعات الفنية ٢,٢٪ للشماليين، و٤,٠٪ للجنوبيين (راجع الجدول رقم ١):

الجدول رقم (١)

ماهي التصورات التي تميز أكثر من غيرها المنطقة المتوسطية اليوم؟		
	الشمال ٪	الجنوب ٪
الاختلاف الثقافي حول الديانات الثلاث	١٩,١	٤٢,٧
مهد إغريقي لاتيني للثقافة الغربية	١٥,٨	٢,٧
إقليم مفتوح لتدفق الهجرات والتبادل	١٥,٥	٨,٠
فضاء سياحي	١١,٥	١٢,٠
خصوصية المناخ والمناظر الطبيعية	١١,٢	٨,٠
جسر بين العالم العربي والعالم الغربي	٨,٣	٨,٠
حزام أوروبي	٧,٢	٤,٠
ثقافة ذات تعبير مفتوح ومنفتح	٤,٣	٤,٠
مواجهة وتنازع تهيمن عليه الأصوليات	٣,٢	١,٣
مصدر للانسجام الجمالي وللإبداعية الفنية	٢,٢	٤,٠

المصدر: معهد كتلونيا المتوسطي، اعتماداً على معطيات التحقيق الذي أنجز حول (الفضاء المتوسطي) ١٩٩٥.

ثانياً– الفن الكلاسيكي وعصر النهضة:

أجاب المستجوبون أفراد العينة عن سؤال:

- هل تعتقد أن الفن الكلاسيكي وفن النهضة يمثلان جوهر الفن المتوسطي بما يلي:

أ– بالنسبة لدول الشمال:

أ- بالنسبة لدول الشمال:

- ٤٦,٨٪ أجابوا بـ / نعم /.
- ٤٦,٨٪ أجابوا بـ / لا /.
- ٦,٥٪ لاجواب.

ب- بالنسبة لدول الجنوب:

- ارتفعت نسبة لاجواب إلى ١٧,٣٪.
- وشكلت النسبة الأكبر وهي ٤٩,٣٪ من العينة.
- أما الذين يعتقدون أن الفن الكلاسيكي وفن النهضة يمثلان جوهر الفن المتوسطي فقد بلغت نسبتهم من العينة ٣٣,٣٪. (الجدول رقم ٢):

الجدول رقم (٢)

الفن الكلاسيكي وفن عصر النهضة بإعتبارهما جوهر الفن المتوسطي		
	الشمال ٪	الجنوب ٪
نعم	٤٦,٨	٣٣,٣
لا	٤٦,٨	٤٩,٣
لاإشارة / لاجواب	٦,٥	١٧,٣

المصدر: معهد كتلونيا المتوسطي، اعتماداً على معطيات التحقيق الذي أنجز حول (الفضاء المتوسطي) ١٩٩٥

ثالثاً- حضور المتوسط في الرسم:

كان السؤال عبارة عن الآتي:

- هل تعتقد أن رسَّامين مثل بيكاسو، وماتيس، وماتيرو، وفان كوخ، رسموا قرب البحر الأبيض المتوسط، أو طوّروا رسمهم باتصال مع هذه الجهة، يمثلون الفن المتوسطي؟.

وفي معرض الإجابة اعتبر أغلبية أفراد العينة أن مثل أولئك الرسامين طوروا رسمهم

قرب المتوسط (الجدول رقم ٣)، وأن أغلب أفراد العينة يرون أن تلك الأعمال متوسطية.

الجدول رقم (٣)

الأسباب الرامية إلى اعتبار الرسامين ممثلين للروح المتوسطية		
	الشمال ٪	الجنوب ٪
نعم	٦٣,٣	٤٩,٣
دون تحديد السبب	١٢,٢	١٤,٦
للزخارف التشكيلية	٢١,٢	٩,٣
لتعبيريتهم	١٢,٦	١٢,٠
لأجل العناصر الجغرافية والمناظر الطبيعية	٧,٦	٩,٣
لأسباب أخرى	٩,٧	٥,١
لا		
لايوجد اختلاف كبير فلا يمكن إذن أن نحدد فناً متوسطياً	٣٢,٤	٣٧,٣
لقد خضعوا لمؤثرات غير متوسطية	١٢,٠	١٢,٥
وهم لايستلهمون المتوسط	٦,١	٦,٨
إن فنهم كوني	٦,٤	٢,٨
أسباب أخرى	٧,٩	١٥,٢
لاإشارة / لاجواب	٤,٣	١٣,٣

المصدر: معهد كتلونيا المتوسطي، اعتماداً على معطيات التحقيق الذي أنجز حول (الفضاء المتوسطي) ١٩٩٥

رابعاً– الأدب في المتوسط:

اعتبر نصف أفراد العينة من دول الشمال، وثلث أفرادها من الجنوب أن الشعر هو الجنس الأدبي الذي عبَّر أفضل تعبير عن الروح المتوسطية، وذلك في معرض إجابتهم عن سؤال هو:

- ما هي الأعمال أو الأجناس الأدبية في كل العصور التي تعبِّر في رأيكم عن الروح المتوسطية؟..

وقد اعتبرت الرواية والمسرح أيضاً ممثلين للروح المتوسطية، أما أكثر الأعمال تواتراً

في ردود أفراد العينة الشماليين فهي (الأوديسة) التي حظيت بـ ١٢٪ من الردود (جدول رقم ٤).

الجدول رقم (٤)

الأجناس الأدبية التي صورت أفضل تصوير الروح المتوسطية		
	الشمال ٪	الجنوب ٪
الشعر	٥٢,٩	٢٩,٣
الرواية	١٨,٧	١٣,٣
المسرح	١٨,٠	١٦,٠
الحكايات	٨,٦	٥,٣
الشعبي الشفوي	٤,٧	٤,٠
الفلسفة	٣,٩	١٢,٠
الدين	٢,٢	٦,٧
التيارات الادبية	٩,٠	٦,٧
لاإشارة / لاجواب	٢٨,٠	٤١,٣

المصدر: معهد كتلونيا المتوسطي، اعتماداً على معطيات التحقيق الذي أنجز حول (الفضاء المتوسطي) ١٩٩٥

ويلاحظ في مجموعة المؤلفين الذين ذكروا أن أفراد العينة قد مالوا بشكل واضح إلى الاستشهاد بالمؤلفين الكلاسيكيين مثل أرسطو، وأفلاطون، وسقراط وغيرهم.. وبالتالي فإن أغلب ما كثرت الإشارة إليه من أجناس وآثار مؤلفين كان إغريقياً، ونال ٣٤٪ من الأجوبة (الجدول رقم ٥)، وقد وقعت الإشارة إلى مؤلفين آخرين مثل ابن خلدون، وابن جبير، وأمين الريحاني، ونزار قباني ...إلخ.

الجدول رقم (٥)

مصدر الآثار أو الأجناس الأدبية التي ألهمت الفكر المتوسطي أكثر من غيرها		
	الشمال ٪	الجنوب ٪
اليونان	٣٧,٨	٢١,٣
إسبانيا	١٤,٠	٥,٣
إيطاليا	١٠,٤	٨,٠
فرنسا	٣,٢	٨,٠
بقية العالم	٢,٩	٦,٧
بقية أوروبا	١,٠	٤,٠
المغرب	٠,٤	٨,٠
لاإشارة / لاجواب	٢٧,٣	٤١,٣

المصدر: معهد كتلونيا المتوسطي، اعتماداً على معطيات التحقيق الـذي أنجز حـول (الفضاء المتوسطي) ١٩٩٥

الغذاء المتوسطي:

وعن سؤال:

- ما هي في رأيكم أبرز المأكولات التي يتميز بها المتوسط؟..

جـاءت الأجوبـة متباينـة ومختلفـة، (الجـدول رقـم ٦)، لكـن هنـاك اتفاقـاً علـى أن الحبوب، وزيت الزيتون، والسمك، والمنتوجات الزراعية تشكل قاسماً مشتركاً.

جدول رقم (٦)

المواد الغذائية التي يختص بها المتوسط		
	الشمال ٪	الجنوب ٪
البقول الخضراء والمجففة	٦٥,٨	٣٣,٣
الحبوب والخبز والعجين	٥٩,٧	٧٣,٣
السمك وغلال البحر	٢٤,١	١٨,٧
الحساء والمرق	١١,٥	٤,٠
اللحوم	٩,٧	١٤,٧
الغلال والفواكه الجافة	٣,٦	٥,٣
الكحول	٢,٢	٤,٠
مشتقات الحليب	١,٤	١,٣
التحلية	٠,٧	-
لاإشارة / لاجواب	١١,٥	٢٦,٠

المصدر: معهد كتلونيا المتوسطي، اعتماداً على معطيات التحقيق الـذي أنجـز حـول (الفضاء المتوسطي) ١٩٩٥

المدن في المجال المتوسطي:

ويرى غالبية أفراد العينة الذين تم سؤالهم:

ـ هل لك أن تذكر مدينة تمّثل المتوسط؟

إن برشلونة هي أكثر المدن تمثيلية للمتوسط (الجدول رقم ٧)، أمـا بالنسـبة للبلـدان المغاربية فإن فرنسا لاتزال مركز استقطاب.

جدول رقم (٧)

أكثر المدن تمثيلية للمتوسط		
	الشمال ٪	الجنوب ٪
برشلونة	١٩,١	٨,٠
روما	١٠,٤	٢,٧
نابولي	٩,٠	٥,٣
أثينا	٨,٣	٦,٧
مرسيليا	٦,٥	١٠,٧
الإسكندرية	٤,٠	٤,٠
طنجة	–	٤,٠
قرطاج	٠,٧	٢,٧
فلورنسا	٠,٤	٢,٧

المصدر: معهد كتلونيا المتوسطي، اعتماداً على معطيات التحقيق الـذي أنجـز حـول (الفضاء المتوسطي) ١٩٩٥

القضايا والحلول في المنطقة المتوسطية:

وعن سؤال:

ـ ماهي القضايا ذات الأولوية التي يتعـين علـى بلـدان غـرب المتوسـط أن تواجهها مستقبلاً؟..

أوضحت الإجابات أن أبرز المسائل التي يجب مواجهتها هي:

الهجرة -تدهور↔ المحيط- النزاعات العرقية والدينية ....الخ (الجدول رقم ٨) كما شكلت مسألة الاكتفاء الغذائي القضية الأساسية بالنسبة لحوالي ٢٥٪.

جدول رقم (٨)

القضايا ذات الأولوية التي يتعين على البلدان المتوسطية أن تواجهها مستقبلاً		
	الشمال ٪	الجنوب ٪
الهجرة من بلدان الضفة الجنوبية إلى أوروبا	٢٩,١	١٠,٧
مقاومة تدهور المحيط	١٨,٠	١٢,٠
حل النزاعات العرقية والدينية	١٢,٢	١٣,٣
الاضطلاع بدور الجسر للحوار الأوروبي العربي	١١,٥	١٢,٠
الاكتفاء الغذائي للضفة الجنوبية	١١,٢	٢٤,٠
زيادة الإنفاق على البحث والإعداد	٥,٨	٤,٠
إنشاء مؤسسات مالية متعددة الأطراف	٤,٧	٩,٣
حماية التراث الفني	٢,٢	١,٣
التصرف في الدين الخارجي	١,٨	٨,٠
ضمان الأمن في مجال الطاقة	١,١	١,٣

المصدر: معهد كتلونيا المتوسطي، اعتماداً على معطيات التحقيق الذي أنجز حول (الفضاء المتوسطي) ١٩٩٥

سياسات الهجرة:

أما مسألة الهجرة فهي بالنسبة لأوروبا من القضايا الهامة المتعلقة بمستقبل علاقاتها في المنطقة، وقد تم تحديد ثلاثة موضوعات ذات أولوية في تحليل وضعية الهجرة، هي سوق العمل، ومنزلة المهاجر باعتباره عامل تنمية، واندماجه في الدول التي انتقل إليها.. وقد أكّد ما بين ٦٠و٦٥ ٪ على ضرورة إبرام اتفاقيات مع دول الهجرة تفضي إلى تحديد حصص للمهاجرين الجدد إلى أوروبا (الجدول رقم ٩)، وذلك في إجابتهم عن سؤال:

- ما هي السياسات أو الخطط المتعلقة بالهجرة التي ترون من الأنسب اتباعها؟..

ويتجلى التطابق في الأجوبة في مجال التعاون الدولي، وتعزيز التكامل الصناعي بين الضفتين الشمالية والجنوبية.

جدول رقم (٩)

مدى ملاءمة سياسات واستراتيجيات الهجرة				
	٪ الشمال		٪ الجنوب	
	غير ملاءمة	ملاءمة	غير ملاءمة	ملاءمة
انسجام سياسات الهجرة مع تقوية الحدود	٦٣,٣	٣٠,٩	٦٥,٣	٢٤,٠
إدراج عامل الهجرة في سياسات التعاون	١٠,٤	٨٤,٩	١٠,٧	٨١,٣
عقد اتفاقيات مع بلدان الهجرة لتحديد حصص المهاجرين الجدد إلى أوروبا	٣١,٣	٦٤,٣	٢٨,٠	٦٢,٦
التكامل الصناعي بين الضفتين الشمالية والجنوبية لإيجاد نسيج صناعي وللعمل على الضفة الجنوبية	٧,٩	٨٨,٨	١,٣	٩٧,٣

المصدر: معهد كتلونيا المتوسطي، اعتماداً على معطيات التحقيق الذي أنجز حول (الفضاء المتوسطي) ١٩٩٥

القيم والحداثة.. الرؤى المختلفة:

وتضمن الاستبيان سؤالاً يتعلق بالآثار التي يمكن أن تتركها الشبكات الثقافية، ومفاهيم النمو التي تتركها في القيم وأنماط السلوك في المجتمعات القائمة على ضفتي المتوسط، وكانت آراء الخبراء أفراد العينة من الشمال والجنوب متباينة، ورأى نحو ٦٠٪ من الجنوب أنه لاصلة بين الحداثة والأصولية، أما أفراد العينة من دول الشمال أكثر اعتقاداً أن تصدير الحداثة يمكن أن يقود بمجتمعات الجنوب إلى الانكفاء في مواقف أصولية (جدول رقم ١٠)

جدول رقم (١٠)

التغيــرات في المتوســـــط				
	٪ الشمال		٪ الجنوب	
	غير موافق	موافق	غير موافق	موافق
إن ضغوط الحداثة يمكن أن تقود مجتمعات الضفـة الجنوبية إلى الأصولية	٣٠,٢	٤١,٧	٦٠,٠	٢٤,٠
إن نشر وسائل الاعلام سيؤدي إلى التوجس من التعددية الثقافية	٣٢,٤	٤٢,٨	١٤,٦	٤٨,٠
ينبغي أن تتغير العقليات في الضفة الجنوبية وأن يتم تقريبها من قيم الشمال	٥٤,٧	٢٠,٢	٥٧,٣	١٨,٦
إننا نتجه إلى احداث تـوازن متوسطي جديد في أنماط العيش بأوروبا	٣٤,٥	٣٠,٢	٢٢,٦	٢٥,٤

المصدر: معهد كتلونيا المتوسطي، اعتماداً على معطيات التحقيق الـذي أنجز حـول (الفضاء المتوسطي) ١٩٩٥

وسائل الإدماج:

والسؤال الأخير في الاستبيان الذي تم توجيهه إلى خبراء ومفكريـن ومسؤولين عـن مراكز بحوث وغيرهم من أفراد العينة هو:

ـ ماهي أنسب الوسائل للبدء في عملية إدماج متدرجـة شمـال / جنـوب في الحـوض المتوسطي؟..

وقد عبر أغلب أفراد العينـة عـن أملهـم في تشـجيع التعـاون الإقليمـي، والشـراكة، (٤٨,٩٪) من الأوروبيين، و (٣٤,٧٪) من الخبراء الجنوبيين والشرقيين، (جدول رقـم ١١)، كما ألَّح خبراء الجنوب على وجهات النظر المختلفة المتصلة بمناطق التبادل الحر.

الجدول رقم (١١)

أنسب الوسائل للبدء في عملية إدماج متدرجة جنوب في الحوض المتوسطي		
	الشمال ٪	الجنوب ٪
تشجيع التعاون الإقليمي	٨٤,٩	٣٤,٧
الزيادة في الاستثمارات الأجنبية المنتجة	١٢,٢	٨,٠
المساعدات المالية للجهات الأقل نمواً	٧,٢	١,٣
الزيادة في برامج التعاون التكنولوجي	٧,٢	٨,٠
جمعية دائمة للدول	٦,٥	٦,٧
إنشاء منطقة للتبادل الحر في المنطقة	٥,٨	١٣,٣
إعادة هيكلة الدين الخارجي	٥,٤	٨,٠
توسيع الاتحاد الأوروبي ليشمل البلدان المتوسطية غير الأوروبية	٩,٢	١٧,٣
إنجاز مشاريع كبرى: جبل طارق، البوسفور	١,٨	١,٣

المصدر: معهد كتلونيا المتوسطي، اعتماداً على معطيات التحقيق الـذي أنجـز حـول (الفضاء المتوسطي) ١٩٩٥.

المراجع

١. مصر ورياح العولمة / د. محمود عبد الفضيل كتاب الهلال -أيلول- سبتمبر ١٩٩٩.

٢. اليورو / د سمير صارم -دار الفكر- دمشق ١٩٩٩

٣. أوروبا والوطن العربي القرابة والجوار- د. بشار الخضر- مركز دراسات الوحدة العربية- ١٩٩٣.

٤. قضايا استراتيجية في المتوسط / د. سمير أمين وآخرون- دار الفارابي ١٩٩٢.

٥. جيوب التأثير / مينا توكسز- ترجمة عبد النبي حسن- المعهد البريطاني للشؤون الدولية ١٩٩٥.

٦. دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية المعاصرة / د. حميد الجميلي- أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية- طرابلس- لبنان ١٩٩٨.

٧. المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على اقتصادات منطقة الشرق الأوسط / د.مجذاب بدر عناب -د. محي الدين حسين- أكاديمية الدراسات العليا ليبيا- ١٩٩٨.

٨. مصر والاتحاد الأوروبي.. العلاقات الاقتصادية من التعاون إلى المشاركة / مغاوري شلبي علي -كتاب الأهرام الاقتصادي- عدد ١١٩- ١٩٩٧.

٩. المشاركة الأوروبية والتعاون الإقليمي / دراسة حالات ندوة -كتاب الأهرام الاقتصادي -١٠٧- ١٩٩٦.

١٠. التقرير النصف سنوي لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية / مجلس الوحدة الاقتصادية العربية- القاهرة - ١٩٩٩.

١١. الآفاق الاقتصادية للعولمة المتوسطية / د.غالب عوض صالح- دراسة مقدمة إلى ندوة السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي- جامعة أسيوط- ١٩٩٧.

١٢. خيار الشرق أوسطية.. الآفاق والمخاطر / د. منير محمد بدوي- دراسة مقدمة إلى ندوة السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي- جامعة أسيوط - ١٩٩٧.

١٣. أهمية التكامل العربي في ظل اتفاقية التجارة والشراكة الأوروبية المتوسطية / د. ذكاء الخالدي- دراسة مقدمة إلى ندوة السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي- جامعة أسيوط- ١٩٩٧.

١٤. دور الإرادة السياسية في تقرير العمل الاقتصادي العربي- د. يوسف محمد صبح- دراسة مقدمة إلى ندوة السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي- جامعة أسيوط- ١٩٩٧.

١٥. الشرق أوسطية والشراكة المتوسطية.. نحو مشروع عربي متوسطي أو شرق أوسطي / د.زكي حنوش- دراسة مقدمة إلى ندوة السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي- جامعة أسيوط- ١٩٩٧.

١٦. السوق شرق أوسطية والنظام العربي / د. فيصل الرفوع السعودي- دراسة مقدمة إلى ندوة السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي- جامعة أسيوط - ١٩٩٧.

١٧. أسئلة برشلونة.. قراءة أولى في مؤتمر برشلونة / عبد الرحمن مطر- المستقبل العربي- العدد ٢١٥- شباط (فبراير) ١٩٩٧.

١٨. تحديات الأمة في البحر المتوسط / منظور ألماني- د.فولكر برتس- مجلة الدراسات العليا أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية- طرابلس ليبيا- العدد ٦- شتاء ١٩٩٨.

١٩. الشراكة الأوروبية المتوسطية ومستقبل الاقتصاد العربي / عرفان تقي الحسني -مجلة الدراسات العليا أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية- طرابلس ليبيا- العدد ٦- شتاء ١٩٩٨.

٢٠. البحر المتوسط.. قلب العالم وملتقى حضاراته / أحمد عتان- دراسة إلى ندوة الأمن والتعاون في منطقة المتوسط- أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية- ١٩٩٧.

٢١. الحوار العربي الأوروبي ودور ليبيا في تفعيله / د. سعيد الأسود- دراسة مقدمة إلى ندوة الأمن والتعاون في منطقة المتوسط أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية- ١٩٩٧.

٢٢. أوروبا والعرب.. الشراكة.. أية شروط / د. يوسف الصوان- دراسة مقدمة إلى ندوة الأمن والتعاون في منطقة المتوسط أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية- ١٩٩٧.

٢٣. أين توجد الشراكة الأورو- متوسطية / نيكول غريموند دراسة مقدمة إلى ندوة السوق الأمن والتعاون في منطقة المتوسط أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية- ١٩٩٧.

٢٤. الأمن والسلام في المتوسط / عبد الرحمن مطر- دراسة مقدمة إلى ندوة الأمن والتعاون في منطقة المتوسط- أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية- ١٩٩٧.

٢٥. المحددات الداخلية والخارجية وأثرها على علاقات التعاون لدول المتوسط / مرعي عبد الله علي المغربي- دراسة مقدمة إلى ندوة الأمن والتعاون في منطقة المتوسط- أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية- ١٩٩٧.

٢٦. محددات الواقع السياسي في المتوسط / د. كاظم هاشم نعمة- دراسة مقدمة إلى ندوة الأمن والتعاون في منطقة المتوسط- أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية- ١٩٩٧.

٢٧. أي مدخل لفهم الفضاء المتوسطي / د. محمد بوعشة- دراسة مقدمة إلى ندوة الأمن والتعاون في منطقة المتوسط- أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية- ١٩٩٧.

٢٨. الاقتصاد العربي وتحديات التطور / فوزاد الهيثي- مجلة بحوث اقتصادية عربية -العدد ١٤ -شتاء ١٩٩٨.

٢٩. تحديات التجارة العربية / د. علي أحمد العناني- مجلة الوحدة الاقتصادية العربية - العدد ١٧- تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٨.

٣٠. أثر المتغيرات الاقتصادية على مستقبل الصناعة في العالم العربي / جمال الدين البيومي- مجلة الوحدة الاقتصادية العربية- العدد ١٦- نيسان (أبريل) ١٩٩٨.

٣١. أوروبا والعرب والمستقبل / خالد الأشهب- مجلة أوروبا والعرب- العدد ١٦٦- أيار (مايو) ١٩٩٧.

٣٢. العرب وأوروبا.. آلاف السنين من التواصل / د. خلف الجراد- مجلة أوروبا والعرب- العدد ١٦٦- أيار (مايو) ١٩٩٧.

٣٣. الشراكة الأوروبية ـالمتوسطية والتعاون السوري الأوروبي / كزافية مارشال -مجلة أوروبا والعرب- العدد ١٨٠- نيسان (أبريل) ١٩٩٩.

٣٤. ألمانيا وتحديات المتوسط / فولكر برتس-مجلة أوروبا والعرب - العدد ١٧٦ -أيلول (سبتمبر) ١٩٩٨.

٣٥. أضواء على المرحلة الراهنة في الحوار العربي الأوروبي / د. أحمد صدقي الدجاني- مجلة شؤون عربية- العدد ٤ -حزيران (يونيو) ١٩٨١.

٣٦. الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة أمام الحوار / د. بشارة خضر- دراسة مقدمة إلى ندوة السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي -جامعة أسيوط- ١٩٩٧.

٣٧. الحوار العربي الأوروبي / د. حامد عبد الله ربيع- دراسة مقدمة إلى ندوة السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي- جامعة أسيوط- ١٩٩٧.

٣٨. الحوار العربي الأوروبي / د. المنجي الصيادي ـ مجلة أوروبا والعرب- العدد ٩ - تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١.

٣٩. أفكار نقدية حول الحوار العربي الأوروبي/ د. بشارة خضر - مجلة أوروبا والعرب- العدد ١٢- شباط (فبراير) ١٩٨٢.

٤٠. المتوسط بين العرب والغرب / مشاركة سمير أمين وآخرون- مجلة أوروبا والعرب- العدد ٢١- تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢.

٤١. الحوار العربي الأوروبي والدور الجماعي لدول أوروبا / عبد الرحمن صبري- مجلة أوروبا والعرب- العدد ٢٧ - أيار (مايو) ١٩٨٣.

٤٢. دور أوروبا الغربية في سياسات الشرق الأوسط / بسمة قضماني .

٤٣. الحضارة العربية في عالمنا المعاصر / د. عبد القادر زبادنة- مجلة شؤون عربية- العدد٢٩ - تموز (يوليو) ١٩٨٣.

٤٤. في الحوار العربي الأوروبي / الشاذلي القليبي - مجلة شؤون عربية- العدد ٤٧ - أيلول (سبتمبر) ١٩٨٦.

٤٥. العلاقات العربية الأوروبية رؤية مستقبلية / د. احمد صدقي الدجاني- مجلة شؤون عربية- العدد ٥٩- أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩.

٤٦. ندوة أوروبا والعرب عام ١٩٣٢ / خالد الفيشاوي- مجلة شؤون عربية .

٤٧. من أجل مشروع عربي أوروبي متوسطي جديد / د. الشاذلي العياري- مجلة أوروبا والعرب- العدد ٧٤ - حزيران (يونيو) ١٩٩٣.

٤٨. التقرير الاقتصادي العربي الموحد / جامعة الدول العربية ومؤسسات أخرى ١٩٩٨.

٤٩. نحو رؤية جديدة لشراكة أوروبية متوسطية / المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية ١٩٩٧.

٥٠. الشراكة الأوروبية المتوسطية / د.هيثم الكيلاني - شؤون الأوسط- العدد ٤٩- شباط (فبراير) ١٩٩٦.

٥١. الوحدة النقدية الأوروبية والدور المطلوب عربياً / د. سمير صارم- محاضرة في المركز الثقافي العربي بدمشق- ١٩٩٩.

٥٢. الشراكة الأوروبية المتوسطية / طلال عتريس- مجلة شؤون الأوسط- العدد ٨٢ - نيسان (أبريل) ١٩٩٩.

٥٣. برشلونة والتسوية: أوروبا لدور سياسي / فولكر برتس -مجلة شؤون الأوسط - العدد ٨٢- نيسان (أبريل) ١٩٩٩.

٥٤. الأمن والاستقرار في المتوسط / عزوز كردون- مجلة شؤون الأوسط- العدد ٨٢- نيسان (أبريل) ١٩٩٩.

٥٥. المغرب العربي بين الخيار المتوسطي ومشروع الشراكة الأمريكية / رشيد خان - مجلة شؤون الأوسط - العدد ٨٢ - نيسان (أبريل) ١٩٩٩.

٥٦. الشراكة الأوروبية المتوسطية.. سورية أنموذجاً / د. سمير صارم- دراسة إلى ندوة السوق العربية المشتركة- أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية- ليبيا - ١٩٩٩.

٥٧. منظمة التجارة العالمية وتأثيراتها على مستقبل الاقتصاد العربي / د. فاروق شقوير- دراسة إلى ندوة السوق العربية المشتركة- أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية- ليبيا- ١٩٩٩.

٥٨. الاستثمار العربي البيني والمشروعات المشتركة / د. حسن كامل راتب- دراسة إلى ندوة السوق العربية المشتركة - أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية- ليبيا- ١٩٩٩.

٥٩. السوق العربية المشتركة واستراتيجية عربية لمواجهة التكتلات / فاروق حسين مخلوف دراسة إلى ندوة السوق العربية المشتركة- أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية- ليبيا- ١٩٩٩.

٦٠. انعكاسات أهم ملامح العولمة على سوق العمل العربي / د. خلاف عبد الجابر - خلاف دراسة إلى ندوة السوق العربية المشتركة- أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية- ليبيا- ١٩٩٩.

٦١. الغات ومستقبل اقتصاديات الدول النامية / د. عبد العزيز صبحي حسون- دراسة إلى ندوة السوق العربية المشتركة- أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية- ليبيا- ١٩٩٩.

٦٢. اختيارات العالم العربي في مواجهة العالمية والإقليمية / جمال الدين البيومي- دراسة إلى ندوة السوق العربية المشتركة- أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية- ليبيا- ١٩٩٩.

٦٣. المحددات الاقتصادية ومستقبل الحوار العربي الأوروبي / نذيرة الأفندي- مجلة المستقبل العربي- العدد ٣١- أيلول (سبتمبر) ١٩٨١.

٦٤. البعد السياسي في الحوار العربي الأوروبي / أسامة الغزالي حرب - مجلة المستقبل العربي- العدد ٣٤ -كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١.

٦٥. الحوار العربي الأوروبي وجهة نظر عربية / د. أحمد صدقي الدجاني- مجلة المستقبل العربي- العدد ٩- أيلول (سبتمبر) ١٩٧٩.

٦٦. الحوار العربي الأوروبي.. علاقة قوة أم اعتماد متبادل / د.عبد المنعم سعيد - مجلة المستقبل العربي- العدد ٥١- أيار (مايو) ١٩٨٣.

٦٧. الحوار العربي الأوروبي / إسماعيل سفر- مجلة المستقبل العربي- العدد ٧٠- كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٤.

٦٨. دعوة للعرب لوقف الحوار مع أوروبا الغربية / سامي منصور- العدد ٣٤- كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١.

٦٩. العرب وتحديات النظام الشرق أوسطي / أحمد يوسف أحمد- مجلة المستقبل العربي- العدد ٣٤- كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١.

٧٠. المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي / د. محمد الأطرش- مجلة المستقبل العربي- العدد ٢١٠- آب (أغسطس) ١٩٩٤.

٧١. المجال الحيوي للشرق الأوسط إزاء النظام الدولي القادم / سيار الجميل- مجلة المستقبل العربي- العدد ١٨٤- كانون الثاني (يناير) ١٩٩٤.

٧٢. منطقة الشرق الأوسط ودلالاته بالنسبة للعرب / يوسف صايغ- مجلة المستقبل العربي- العدد ١٩٢- شباط (فبراير) ١٩٩٥.

٧٣. الشراكة العربيّة الأوروبية / الآفاق الممكنة والبحث عن المستقبل- ملف البيان- ٤ / ٤ / ١٩٩٧.

٧٤. أثر الثقافة الأندلسية في المغرب- د.علي دياب- مجلة معلومات دولية - العدد ٥٩- شتاء ١٩٩٩.

٧٥. أثر العرب والإسلام في النهضة الأوروبية- سهير القلماوي وآخرون - مجلة معلومات دولية- العدد ٥٩- شتاء ١٩٩٩.

٧٦. تاريخ الثقافة بين العرب وأوروبا- د.احسان الهندي- مجلة معلومات دولية - العدد ٥٩- شتاء ١٩٩٩.

٧٧. العلاقات الاقتصادية بين العرب وأوروبا في التاريخ- عزة جلال- مجلة معلومات دولية- العدد ٥٩ - شتاء ١٩٩٩.

٧٨. التنمية العربية في منطقة البحر المتوسط - د.جورج قرم - مجلة دراسات عربية العددان ١١ و ١٢/١٩٩٧.

٧٩. الحوار العربي الأوروبي كمنعطف في تاريخ العلاقات العربية الأوروبية- د.رفيق جويجاتي- مجلة معلومات دولية- العدد ٥٩- شتاء ١٩٩٩.

٨٠. الشروط الموضوعة لقيام شراكة أوروبية / سورية حقيقية - د.منير الحمش - محاضرات جمعية العلوم الاقتصادية دمشق ٢٧ / ٤ / ١٩٩٩.

٨١. العلاقات الاقتصادية العربية / الأوروبية من الحوار العربي الأوروبي إلى مؤتمر برشلونة- د. موسى الضرير -مجلة معلومات دولية- العدد ٥٩- شتاء ١٩٩٩.

٨٢. العلاقات الاقتصادية العربية الأوروبية الواقع والتحديات- د.حسين الفحل - ملحق صحيفة البعث- ٢٨ / ٩ / ١٩٩٨.
٨٣. مشروعات الشراكة بين التبعية والتكافؤ- د.عاصم الخضر- ملحق صحيفة البعث- ١٩٩٨.
٨٤. تطور الاقتصاد السوري منذ عام ١٩٦٣ وحتى الآن - د. علي كنعان الحياة- ٢٤ / ٤ / ١٩٩٨.
٨٥. تأهيل القطاع الصناعي للتكيف مع متطلبات المنافسة- د.خالد عبد النور- ندوة الثلاثاء الاقتصادية-٢٣ / ٣ / ١٩٩٩.
٨٦. الشراكة العربية / الأوروبية.. الآفاق الممكنة والبحث عن المستحيل- محمود عبد الوهاب- ملف البيان - ٢٤ / ٤ / ١٩٩٧ م.
٨٧. آفاق العلاقات العربية / الأوروبية أبو السعود إبراهيم- مجلة معلومات دولية -العدد ٥٩ - شتاء ١٩٩٩
٨٨. الشراكة الأوروبية المتوسطية، ومستقبل التعاون الاقتصادي- عبد الله صالح -مجلة معلومات دولية- العدد ٥٩ - شتاء ١٩٩٩.
٨٩. تعقيب على محاضرة د.منير الحمش ـ(الشروط الموضوعية)- د.عدنان شومان -٢٧/٤/ ١٩٩٩.
٩٠. الشراكة العربية الأوروبية الواقع واحتمالات المستقبل- عادل دياب العلي - ملحق البعث- ١٩٩٨/٩/٢٨.
٩١. البعد السياسي للحوار العربي / الأوروبي- سامح راشد - ملف البيان -٤ / ٤ / ١٩٩٧.
٩٢. الشراكة السورية الاوروبية.. مضمونها.. متطلباتها ومنعكساتها- د. شبلي أبو فخر- ١٩٩٩.
٩٣. الشراكة المتوسطية السورية الأوروبية- سمير سعيفان- صحيفة الثورة - ١٥ / ١ / ١٩٩٩.
٩٤. أعداد متفرقة من صحف ومجلات:
٩٥. السياسة- الحياة- البيان- الأهرام- الأهرام الاقتصادي.

صدر للمؤلف

١- التجارة الخارجية، وزارة الثقافة، دمشق ١٩٨٢

٢- التخطيط، وزارة الثقافة، دمشق ١٩٨٣

٣- الشباب والتنمية في سورية، دار علا، دمشق ١٩٩٧

٤- قراءة في تجربة دول النمور الآسيوية، دار الفكر، دمشق ١٩٩٨

٥- التجسس الإقتصادي، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٩

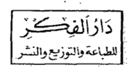
٦- اليورو، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٩

تحت الطبع:

معركة « سياتل » حرب من أجل الهيمنة.. دار الفكر.

قريباً:

أبي.. وليلى.. والناس مجموعة قصص قصيرة.


• **أسست** عام ١٩٥٧م

• **رسالتها**

- تزويد المجتمع بفكر يضيء له طريق مستقبل أفضل.
- كسر احتكارات المعرفة، وترسيخ ثقافة الحوار.
- تغذية شعلة الفكر بوقود التجديد المستمر.
- مد الجسور المباشرة مع القارئ لتحقيق التفاعل الثقافي.
- احترام حقوق الملكية الفكرية، تشجيعاً للإبداع.

• **منهاجها**

- تنطلق من التراث جذوراً تؤسس عليها، وتبني فوقها دون أن تقف عندها، وتطوف حولها.
- تختار منشوراتها بمعايير الإبداع، والعلم، والحاجة، والمستقبل، وتنبذ التقليد والتكرار وما فات أوانه.
- تعتني بثقافة الكبار، كما تعتني بثقافة أطفالهم.
- تخضع جميع أعمالها لتنقيح علمي وتربوي ولغوي وفق دليل ومنهج خاص بها.
- تعدُّ خططها وبرامجها للنشر، وتعلن عنها: شهرياً وفصلياً، وسنوياً، ولآماد أطول.
- تستعين بنخبة من المفكرين إضافة إلى أجهزتها الخاصة للتحرير، والأبحاث، والترجمة.

• **خدماتها**

- بنك القارئ النهم، ونادٍ لقراء دار الفكر.
- جائزة سنوية للإبداع الأدبي والدراسات النقدية.
- ريادة في مجال النشر الألكتروني.
- أول موقع متجدد بالعربية لناشر عربي على الإنترنت للتعريف بإصداراتها ونشاطاتها.

www.fikr.com

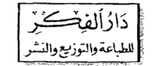
- إسهام فعال في موقع (فرات) لخدمات الكتاب وتسويقه على الإنترنت.

www.furat.com

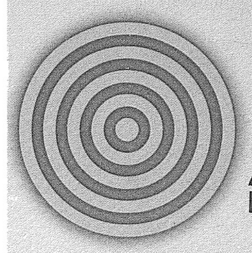
- خدمة المستفتي بإشرافها على موقع الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي.

www.bouti.com

• **منشوراتها** تجاوزت ١٣٠٠ عنواناً، تغطي سائر فروع المعرفة.



دمشـــق - ســـورية - ص.ب: ٩٦٢
هاتـف: ٢٢١١١٦٦ -فاكـس: ٢٢٣٩٧١٦
e-mail: fikr@fikr.com - http://www.fikr.com



EUROPE AND THE ARABS
FROM DIALOGUE ...TO PARTNERSHIP
Awrubbah wa-al-'Arab
Min al- Ḥiwār ... ilá al-Sharākah
Dr. Samīr Ṣārim

لايكتفي هذا الكتاب بالحديث عن أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة.. بل إلى أبعد من ذلك، ليستعرض بعض التاريخ القديم للعلاقات العربية الأوروبية، والأوضاع الاقتصادية لكل طرف في هذه العلاقات، ويحيط بمختلف الأجواء والمناخات التي سبقت الحوار، والمتغيرات والقوى والتكتلات التي تجري مفاوضات الشراكة فيها، ودوافع أوروبا والعرب لهذه الشراكة، ومواقف الآخرين منها، والمشاريع التي تطرح بخلفياتها، وأهدافها، ومخاطرها.. وينقل لنا تجارب عربية على طريق الشراكة، وهاجسه في كل ذلك مستقبل هذه الأمة في زمن باتت فيه المصالح تحكم المواقف والعلاقات.

إنّ بين العرب وأوروبا في تاريخهم القديم والحديث، ما يجمع، وما يلاقي أكثر مما يفرق، والفرصة متاحة لبناء مستقبل يتكئ إلى قدرية الجغرافية، ويتعلم من تجارب التاريخ، ويرنو إلى غايةٍ إنسانية عليا..

وفي ظل المتغيرات القائمة والقادمة.. وما هو مطروح من مشاريع وتحديات أمام العرب، خيارات لكل منها ثمن، ولكل منها فوائد، وعليهم اتخاذ القرار..

إنه كتاب غني بأفكاره.. يعرض ويحلل، ويتضمن الرأي والموقف، مما يجعله مرجعاً هاماً للعلاقات العربية/الأوروبية منذ آلاف السنين وحتى الآن، بواقعها، وتحدياتها، وآفاقها المستقبلية..

DAR AL-FIKR
3520 Forbes Ave., #A259
Pittsburgh, PA 15213
U.S.A
Tel: (412) 441-5226
Fax: (412) 441-8198
e-mail: fikr@fikr.com
http://www.fikr.com/

ISBN 1-57547-787-4

